

جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة العراقية / كلية الآداب

قسم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية

التحليل الجغرافي لأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003

رسالة تقدم بها الطالب

طالب محسن جاسم العبيدي

إِلى مجلس كلية الآداب-الجامعة العراقية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافية البشرية

بإشراف

أ.م. د. علي ياسين عبدالله العزاوي

1442 هـ   2021 م

بسم الله الرحمن الرحيم

(والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى

بينهم ومما رزقناهم ينفقون)

صدق الله العظيم

سورة الشورى

الآية 38

إقرار المشرف

أَشهد أن إعداد هذهِ الرسالة الموسومة بـ (التحليل الجغرافي لأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003) المقدمة من الطالب (طالب محسن جاسم العبيدي)، قد جرت تحت إشرافي في كلية الآداب –الجامعة العراقية –قسم الجغرافية، وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب في الجغرافية.

التوقيع:

المشرف: علي ياسين عبدالله العزاوي

التاريخ: / / 2021

وبناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذهِ الرسالة للمناقشة.

التوقيع :

الاسم: أ.م .د براء كامل عبد الرزاق العاني

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ / /2021

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن هذهِ الرسالة الموسومة بـ (التحليل الجغرافي لأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003) المقدمة من قبل الطالب (طالب محسن جاسم العبيدي) في نيل درجة الماجستير في الجغرافية، قد تم تقويمها لغوياً من قبلي، وبذلك اصبحت سليمة من الناحية اللغوية.

التوقيع:

الاسم:

التاريخ : / /2021م

إقرار الخبير العلمي

أشهد أن هذهِ الرسالة الموسومة بـ(التحليل الجغرافي لأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003) المقدمة من قبل الطالب (طالب محسن جاسم العبيدي) في نيل درجة الماجستير في الجغرافية، قد تم تقويمها علمياً من قبلي، وقد وجدتها صالحة من الناحية العلمية.

التوقيع :

الاسم:

التاريخ : / / 2021

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أَعضاء لجنة المناقشة، بأننا أطلعنا على هذهِ الرسالة الموسومة بـ(التحليل الجغرافي لأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003) المقدمة من قبل الطالب (طالب محسن جاسم العبيدي) في قسم الجغرافية، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما لهُ علاقة بها، ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في الجغرافية و بتقدير (   ).

التوقيع:

الاسم:

المرتبة العلمية:

التاريخ: /   / 2021م

رئيساً

التوقيع:

الاسم:

المرتبة العلمية:

التاريخ: /   / 2021م

عضواً

التوقيع:

الاسم:

المرتبة العلمية:

التاريخ :   /   / 2021م

عضواً

التوقيع:

الاسم:

المرتبة العلمية:

التاريخ: /   / 2021م

عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس عمادة كلية الآداب / الجامعة العراقية على قرار لجنة المناقشة

التوقيع:

الاسم : أ .د حسين داخل البهادلي

عميد كلية الآداب / الجامعة العراقية

التاريخ   /   / 2021

الْإِهْـــــــــدَاْءُ

إلــى... سيد الأولين والأخرين نبي الرحمة محمد الأمين صل الله عليه وسلم

إلى... قرة عيني ومثالي في الحياة (والدي العزيز)

إلى... مهجة قلبي وروحي(أمي الغالية)

إلــى... روح أخي محمود رحمه الله

إلى... سندي من جمعني بهم دم واحد وحب خالد (أخوتي وإخواتي)

إلى... من بقربهم مر الحياة يطيب (زوجتي وأولادي)

إلى ... كل من بذل جهداً لمساعدتي ويسعدهُ نجاحي أهدي ما وفقني اليهِ ربي ثمرة جهدي

طالب ✍

الشكر والعرفان

إنّ الحمد والشكر لله، شكراً وحمداً يليق بكماله، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد عليه وعلى آلة وصحبه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

من لم يشكر الناس لم يشكر الله، يطيب لي أن أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل الدكتور (علي ياسين عبدالله العزاوي) وذلك لتفضله بالأشراف على هذا البحث، وعلى ما قدمه لي من نصح ومتابعة في كل خطوات البحث، ومناقشته لي في كل فكرة من أفكاره، فأخذت من علمه الشيء الكثير، وليس بوسعي الى ان أدعو من الله عز وجل ان يتم عليه نعمه وأن يديم عليه صحته وعافيته، وأن يجزيه عني خير الجزاء.

كما يطيب لي ان أتوجه بخالص الشكر والعرفان الى أساتذتي في قسم الجغرافية . كلية الآداب الجامعة العراقية لما قدموه لي من علم ومساعدة في جميع مراحل الدراسة، خاصة في السنة التحضيرية . فجزاهم الله عني خير الجزاء

كما أتقدم بالشكر والعرفان الى الدكتور (حسين عبدالمجيد الزهيري) من جامعة ديالى لما وفره لي من مصادر ومراجع اعتمدت عليها في دراستي، والذي لم يبخل علي في جهد ، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما وأشكر زملائي في الدراسة الذين كان لهم دور كبير في أكمالي هذا البحث ، والذين لم يبخلوا علي في جهد ،وأخص منهم بالذكر كل من محمد عبد الستار وعبدالمجيد محمد وبكر بهجت وهديل غازي، أسأل الله لهم الموفقية والنجاح.

وأخيرا أتقدم بخالص شكري وعرفاني لكل من ساهم أو ساعد في إتمام هذا البحث وغفل قلمي عن ذكره فله مني جزيل الشكر والعرفان....

المستخلص

يُعدُّ موضوع المشاركة السياسية من المواضيع التي أولتها الدول اهمية كبيرة، لما لها من أثر كبير على شرعية السلطة وبناء الدولة و ديمومتها، حيث ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، حيث اصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي، كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة السلم والتعايش بين مختلف مكونات الشعوب، من خلال وجود: الاختلاف والتنوع الحزبي حرية الاعتقاد والتفكير، حرية الرأي والتعبير للأفراد والقوى السياسية والاجتماعية، واحترام الرأي والرأي الآخر. ولاريب أن العراق يمر بمرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، خاصة بعد انتهاء فترة سيطرة الحزب الواحد على مفاصل الدولة، وبدأ مرحلة التعددية الحزبية في أدارة الدولة، ولأهمية هذا التحول أتخذ الباحث من (التحليل الجغرافي لأزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003) موضوعا لرسالته، وأستخدم في رسالته عدة مناهج هي (الوصفي و التاريخي والإحصائي والتحليلي). ولتحقيق هدف الدراسة والتوصل الى النتائج المرجوة قسم الباحث الدراسة الى اربع فصول سبقتها مقدمة تناولت مشكلة وفرضية وأهمية ومبررات الدراسة بالإضافة الى الدراسات السابقة وحدود الدراسة. وقد تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي لأزمة المشاركة وما يتعلق بها، بينما تناول الفصل الثاني العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية، أما الفصل الثالث فتناول الأحزاب العراقية بعد عام 2003 ونتائج مشاركاتها في الانتخابات البرلمانية من 2003 إلى 2018، أما الفصل الرابع فتناول تحليل الانتخابات البرلمانية التي جرت في المدة المحصورة من عام 2003 الى 2018 بالإضافة الى بيان أسباب أزمة المشاركة السياسية ووضع حلول لها، واختتمت الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات مع قائمة بالمصادر والمراجع. وتبعاً لذلك توصلت الدراسة الى أن الدولة العراقية تعاني من أزمة مشاركة سياسية ويعود السبب في هذه الأزمة الى جملة من العوامل الجغرافية، وكذلك فشل النظام السياسي في العراق في تذليل العقبات التي تواجه المشاركة السياسية. بالإضافة الى إنّ السياسيات الحكومية فشلت في أدارة التنوع العرقي والطائفي للدولة وعمقت من أزمة المشاركة السياسية، مما أدى ان يكون هذا التنوع عامل ضعف في جسد الدولة بدل ان يكون عامل قوة، حيث برزت الهويات القومية والطائفية بدل من الهوية الوطنية الجامعة. وهذا ما يتطلب وضع حلول لمعالجة هذه الأزمة بدل ان تستفحل وتخلق أزمات أخرى كأزمات الهوية والشرعية والاندماج، مما يعيق التنمية في الدولة ويوصلها الى الانهيار والتمزق.

فهرس المحتويات

التسلسل	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	إقرار المشرف	ب
3	إقرار المقوم اللغوي	ت
4	إقرار المقوم العلمي	ث
5	إقرار لجنة المناقشة	ج
6	الإهداء	ح
7	الشكر والتقدير	خ
8	المستخلص	د
9	فهرس المحتويات	ذ- ع
10	قائمة الجداول	س- ص
11	قائمة الخرائط	ص- ط
12	قائمة الأشكال	ط - ع
	المقدمة	1 – 9
اولا	مشكلة الدراسة	3
ثانيا	فرضية الدراسة	4
ثالثا	اهمية الدراسة	4

رابعا	هدف الدراسة	5-4
خامسا	منهجية الدراسة	5
سادسا	الدراسات السابقة	7-5
سابعا	حدود الدراسة	8-7
ثامنا	هيكلية الدراسة	9
الفصل الأول	ازمة المشاركة السياسية (تحديد المفاهيم)	51- 11
1-1	مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة به	20-11
2-1	مفهوم أزمة المشاركة السياسية لغتًا واصطلاحًا	21-20
3-1	العلاقة بين أزمة المشاركة السياسية والتنمية السياسية وأزماتها	35-21
4-1	المشاركة السياسية: أهميتها وأنواعها وخصائصها	44-35
5-1	نشأة المشاركة السياسية في العراق	51-44
الفصل الثاني	العوامل الجغرافية المؤثرة على المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003	98-53
1-2	العوامل الطبيعية	66-53
2-2	العوامل السكانية	82-66
3-2	العوامل الاجتماعية والثقافية	86-82
4- 2	العوامل الاقتصادية	92-86
5-2	العوامل السياسية والامنية	98-92

الفصل الثالث	الاحزاب والكيانات السياسية في العراق بعد عام 2003	163-100
1-3	الاحزاب السياسية في العراق	103-100
2-3	الأحزاب المشاركة في انتخابات 30 كانون ثاني 2005	112-103
3-3	: الأحزاب المشاركة في انتخابات 15 كانون اول 2005	125-112
4-3	الأحزاب المشاركة في انتخابات 7 آذار 2010	137-125
5-3	الأحزاب المشاركة في انتخابات 30نيسان 2014	150-137
6-3	الأحزاب المشاركة في انتخابات 12 أيار2018	163-150
الفصل الرابع	التحليل الجغرافي للمشاركة في الانتخابات البرلمانية في العراق بعد عام 2003	224-165
1-4	التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات30كانون الثاني2005	175-165
2-4	التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات 15/ كانون أول / 2005	185-175
3-4	التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات 7 آذار 2010	194-185
4-4	التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات 30 نيسان 2014	203-194
5-4	التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات 12 أيار 2018	213-203
6-4	أزمة المشاركة السياسية الواقع والاسباب والحلول	224-213
	النتائج والتوصيات	228-226
	المصادر	248-230
	المستخلص باللغة الانكليزية	A

قـائمة الجداول

رقم الجدول	العنـوان	الصفحة
1	التوزيع الجغرافي للسكان في محافظات العراق للمدة من (2005 – 2018)	68
2	التركيب العمري لسكان العراق لعام 2005	72
3	التوزيع الجغرافي لسكان العراق حسب النوع لعام 2018	74
4	التطور النسبي للتركيب الاثنولوجي لسكان العراق بين عامي (1987-1957)	78
5	احصائيات التعليم في العراق لعام 2016	84
6	مستويات الفقر في العراق لعام 2018	90
7	معدل البطالة بعمر 15 سنة فاكثر للمدة من (2003 – 2015)	91
8	أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 30كانون ثاني 2005	103
9	اصوات القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات 30كانون ثاني2005	111
10	اصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 15كانون اول 2005	113
11	اصوات الكيانات الصغيرة الفائزة بانتخابات15كانون اول2005	123
12	أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في الانتخابات 7 آذار 2010	126
13	أصوات القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات7آذار2010	136
14	اصوات القوائم الرئيسية الفائزة بانتخابات 30نيسان2014	138

15	أصوات القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات30نيسان2014	145
16	أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات12آيار2018	151
17	أصوات القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات12آيار2018	160
18	تركيب السكان العمري حسب سن المشاركة في انتخابات 30كانون ثاني2005	166
19	اعداد المسجلين ونسبهم في المحافظات في انتخابات30 كانون ثاني 2005	167
20	أعداد ونسب المشاركين في انتخابات 30 كانون ثاني2005	170
21	تركيب السكان العمري حسب سن المشاركة في انتخابات 15كانون اول2005	176
22	أعداد ونسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات15كانون اول 2005	178
23	أعداد ونسب المشاركين حسب المحافظات في انتخابات15كانون اول2005	182
24	التركيب العمري للسكان حسب سن المشاركة في انتخابات 7آذار 2010	186
25	أعداد ونسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات7آذار2010	187
26	أعداد ونسبة المشاركة في انتخابات7آذار2010	191
27	التركيب العمري للسكان حسب سن المشاركة في انتخابات 30 نيسان 2014	195
28	أعداد ونسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014	197
29	أعداد و نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014	201
30	التركيب العمري للسكان حسب سن المشاركة في انتخابات 12 آيار	204

	2018	
31	نسبة المسجلين وأعدادهم حسب المحافظات في انتخابات12آيار2018	206
32	أعداد ونسب المشاركة في انتخابات12آيار2018	209
33	نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية للمدة من (2005-2018)	214
34	نسب المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات لعامي (2005و 2009)	216
35	نسب المشاركة في الاستفتاء على الدستور لعام 2005	217

قائمة الخرائط

رقم الخارطة	العنــوان	الصفحة
1	موقع جمهورية العراق	8
2	ولايات العراق في عهد الدولة العثمانية عام 1900	46
3	ألوية العراق في عهد الملكية عام 1953	49
4	ألوية العراق في العهد الجمهوري عام 1968	51
5	اقسام سطح الأرض في العراق	54
6	الأقاليم المناخية في العراق	60
7	الموارد المائية في العراق	65
8	التوزيع الجغرافي لسكان العراق حسب المحافظات لعام 2018	69

9	التوزيع النسبي للسكان حسب البيئة (حضر – ريف) في العراق لعام 2018	76
10	شبكات طرق النقل في العراق	88
11	مناطق دعم الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات30كانون ثاني 2005	106
12	مناطق دعم التحالف الكردستاني في انتخابات30كانون ثاني2005	108
13	مناطق دعم القائمة العراقية الوطنية في انتخابات30كانون ثاني2005	110
14	مناطق دعم الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات15كانون اول2005	116
15	مناطق دعم التحالف الكردستاني في انتخابات15كانون اول2005	118
16	مناطق دعم جبهة التوافق في انتخابات 15كانون اول2005	120
17	مناطق دعم القائمة العراقية الوطنية في انتخابات15كانون اول2005	122
18	مناطق دعم القائمة العراقية في انتخابات7آذار2010	129
19	مناطق دعم قائمة دولة القانون في انتخابات 7آذار2010	131
20	مناطق دعم الائتلاف الوطني العراقي في انتخابات7آذار2010	133
21	مناطق دعم التحالف الكردستاني في انتخابات7آذار2010	135
22	مناطق دعم قائمة دولة القانون في انتخابات 30نيسان2014	140
23	مناطق دعم كتلة المواطن في انتخابات30نيسان2014	142
24	مناطق دعم كتلة الاحرار في انتخابات 30نيسان2014	144
25	مناطق دعم قائمة سائرون في انتخابات12آيار2018	154
26	مناطق دعم كتلة الفتح في انتخابات 12آيار2018	156

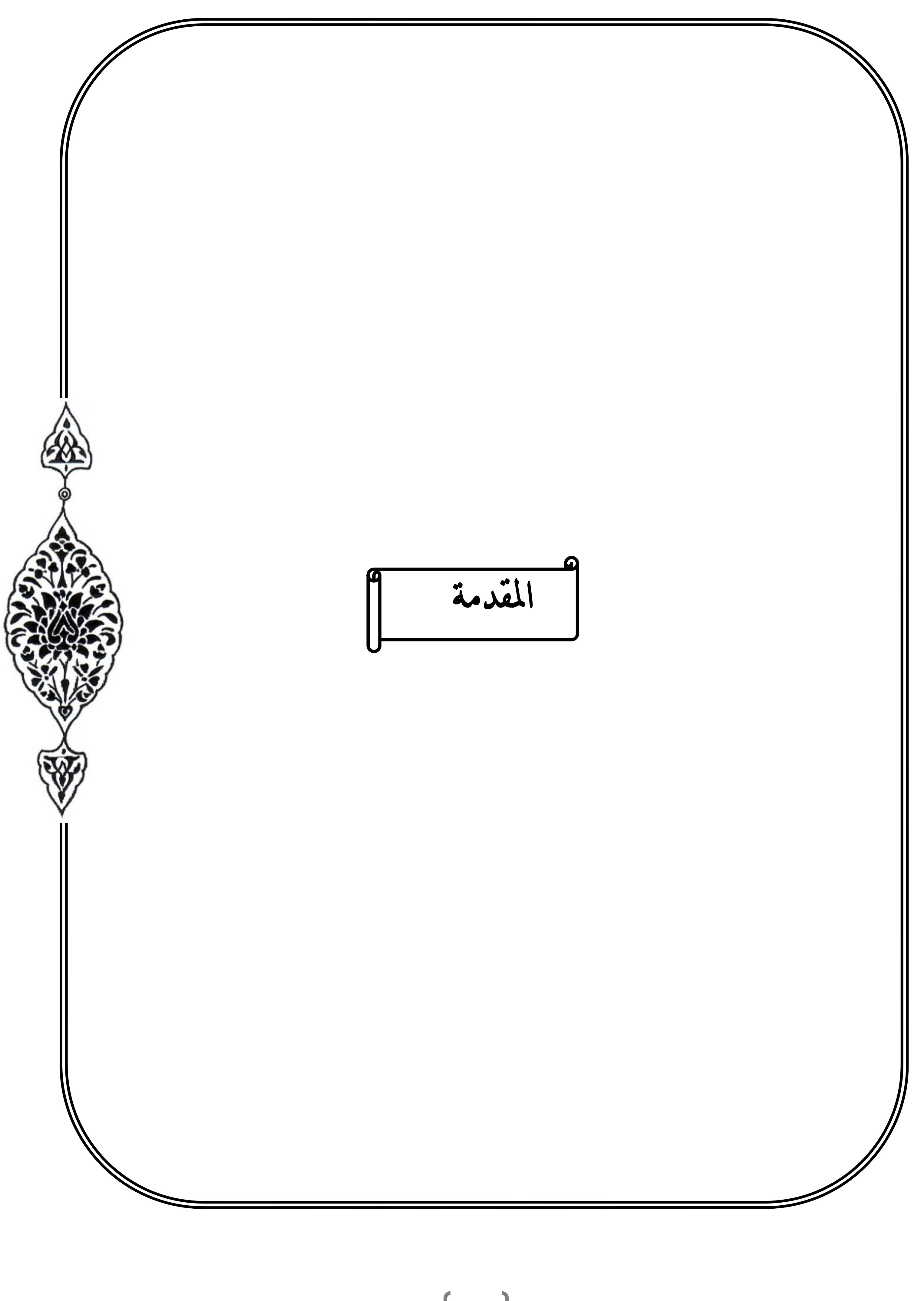
27	مناطق دعم تحالف النصر في انتخابات12آيار2018	158
28	كثافة المشاركة في انتخابات 30كانون ثاني 2005	172
29	كثافة المشاركة في انتخابات 15كانون اول2005	184
30	كثافة المشاركة في انتخابات7آذار2010	193
31	كثافة المشاركة في انتخابات30نيسان2014	203
32	كثافة المشاركة في انتخابات 12آيار2018	211

قائمة الأشكال

التسلسل	العنــوان	الصفحة
1	مؤشرات المشاركة السياسية	39
2	نموذج ماي رون وينر للمشاركة السياسية	42
3	تدرج مستويات المشاركة السياسية حسبAltoff وRush	44
4	التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات في العراق للمدة من(2005-2018)	68
5	الهرم السكاني للعراق عام 2005	71
6	التركيب العمري النسبي لسكان العراق لعام 2005	72
7	الهرم السكاني للعراق عام 2018	73
8	التطور النسبي للتركيب الاثنولوجي لسكان العراق (1957-1987)	78

9	احصائيات التعليم لعام 2016	85
10	مستويات الفقر في العراق لعام 2018	90
11	نسب أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 30 كانون ثاني	104
12	مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة بانتخابات 30كانون ثاني 2005	112
13	نسب أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات15كانون اول2005	114
14	مقاعد القوائم الصغير الفائزة في انتخابات15كانون اول2005	123
15	نسب أصوات القوائم الفائزة في انتخابات 7 آذار 2010	127
16	مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات 7 آذار 2010	136
17	نسب اصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 30 نيسان2014	139
18	مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات30 نيسان 2014	146
19	نسب أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 12آيار 2018	152
20	مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات 12 آيار 2018	161
21	نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات30 كانون ثاني 2005	166
22	نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات 30كانون ثاني2005	168
23	نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات 30 كانون ثاني 2005	170
24	نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات15كانون اول2005	176
25	نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات15كانون اول2005	179
26	نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات15كانون اول2005	183

27	نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات 7 آذار 2010	187
28	نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات 7آذار2010	188
29	نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات7آذار2010	191
30	نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات 30 نيسان 2014	196
31	نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014	198
32	نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014	201
33	نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات 12 آيار2018	205
34	نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات12آيار2018	207
35	نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات12آيار2018	210
36	نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية للمدة من (2005- 2018)	214



المقدمة

المقدمة:-

تواجه العديد من الأنظمة السياسية في العالم العديد من المشاكل التي تحول دون تحقيق أمنها واستقرارها، وتبرز هذهِ المشاكل والأزمات على وجه الخصوص في الأنظمة العربية ، أذ تواجه هذهِ الأنظمة جملة من المشاكل والأزمات التي تهدد أمنها واستقرارها السياسي، ومن أبرز هذهِ الأزمات هي أزمة المشاركة السياسية، والتي تعتبر من المشاكل المركزية في هذهِ الأنظمة. ويرجع أغلب الباحثين العرب أن سببها يعود الى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم. وكذلك إلى جهل أغلب الأنظمة بأهمية المشاركة السياسية، فضلاً عن استحواذ عائلة أو حزب معين على معظم مفاصل الدولة. بينما في الدول المتقدمة تُعدّ المشاركة السياسية من اساسيات الفعل الديمقراطي، إذ لا قيمة للحديث عن الديمقراطية دون الحديث والتعرض للمشاركةالسياسية لأفراد المجتمع. فالمشاركة السياسية ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي، فهي تُعدّ الوجه الذي يعكس الحالة الديمقراطية بحالتها الايجابية وتُعدّ مؤشر ومقياس لنجاح العملية الديمقراطية. أن العملية الديمقراطية هي عملية مركبة ومكونة من عدة عناصر وكل عنصر منها يشكل عملية قائمة بذاتها، وبما ان المشاركة السياسية هي أحد العناصر الأساسية لقيام الديمقراطية، فأنها ايضاً تُعدّ عملية قائمة بذاتها ولها عناصرها الأساسية والضرورية، وهذهِ العناصر لا يمكن اهمالها او اسقاطها ، بل يجب الاهتمام بكل واحد منها على حدة وبنفس القدر من الجدية، حتى يتحقق الهدف من المشاركة السياسية والمتمثل بتحقيق الديمقراطية. وللمشاركة السياسية آليات واشكال معروفة يتفق على تصنيفها العلماء والباحثين، ومن أهم اشكالها هي الانتخابات ، وذلك يعود إلى كونها النموذج الاكثر انتشاراً في العالم، حيث تُعدّ الانتخابات الأداة الرئيسة للمشاركة السياسية ، وهناك ادوات واشكال اخرى للمشاركة السياسية منها الانضمام للأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني. وبما ان العراق مر بمرحلة التحول الديمقراطي بعد عام (2003) فقد ظهرت فيه اهمية المشاركة السياسية . إذ ساهم هذا التحول في اشراك أغلب أطياف المجتمع العراقي في العملية السياسية ، بعد ان كانت محصورة في الحزب الواحد، وقد شهد العراق في هذهِ الفترة انفتاح سياسي كبير تمثل بتعدد الاحزاب السياسية، وكذلك اجراء عدة دورات انتخابية برلمانية بدأت في عام (2005)ثم تلتها انتخابات ثانية في نفس العام ، ودورات انتخابية اخرى جرت في اعوام (2010) و(2014) و(2018) . لذلك ظهرت الحاجة لدراسة المشاركة السياسية وأزماتها بعد عام(2003) وبيان دورها في تحقيق التنمية السياسية وبما يحقق الاستقرار السياسي والأمني. وقد أعتمد الباحث في دراسته على عدة مناهج كالمنهج الوصفي والمنهج التأريخي والمنهج الإحصائي والمنهج التحليلي. وفي ضوء ما تقدم قسمت الرسالة الى أربع فصول، كان **الأول** منصب في تبيان المفاهيم، حيث بين مفهوم المشاركة السياسية وأنواعها وخصائصها، وكذلك مفهوم أزمة المشاركة السياسية ، وبيان أزمات التنمية السياسية، بالإضافة الى بيان نشأة المشاركة السياسية في العراق. أما

الفصل الثاني فتناول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية مثل العوامل الطبيعية والعوامل السكانية والعوامل الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والعوامل السياسية والامنية. وقد بين الباحث أثر كل منها على المشاركة السياسية.

في حين تناول **الفصل الثالث** الاحزاب والكيانات السياسية في العراق، حيث بين الباحث مفهوم الاحزاب و نشأتها، بالإضافة الى انواع الاحزاب في العراق حسب بنيتها وأيديولوجيتها، كما تناول أيضا مشاركة الاحزاب في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام(2003)، وبين الاحزاب الفائزة وأصواتها ومناطق دعمها في انتخابات 30كانون ثاني 2005 وانتخابات(15)كانون اول(2005) وانتخابات(7)أذار(2010) و انتخابات(30) نيسان(2014) وانتخابات (12)آيار (2018).

أما **الفصل الرابع** فتناول المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية ، حيث تناول انتخابات (30) كانون ثاني(2005)، و انتخابات(15)كانون أول و انتخابات(7)آذار(2010) وانتخابات (30) نيسان(2014) وانتخابات(12) آيار ،(2018)، وبين نسب المسجلين والمشاركين فيها وتوزيعهم على الدوائر الانتخابية (المحافظات)، بالإضافة الى بيان نسب المشاركة فيها وبيان أسباب انخفاضها وارتفاعها. بالإضافة الى بيان واقعها و أسباب أزمة المشاركة السياسية ووضع الحلول لها.

أولاً: مشكلة الدراسة:-

تتمثل مشكلة الدراسة بمشكلة رئيسة ويمكن صياغتها بالسؤال التالي : ((هل هناك ازمة مشاركة سياسية في العراق بعد عام 2003)). لتتفرع منها عدة اشكاليات ثانوية هي:

1 . هل أثرت العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على المشاركة السياسية وفعاليتها ؟

2 . هل كان للعوامل الجغرافية من موقع جغرافي وتركيبة سكانية وبنية اجتماعية وثقافية واقتصادية دور في إعطاء كل محافظة عراقية خصوصية جغرافية سياسية ؟

3 . هل أثرت الانتماءات القومية والدينية والمذهبية على السلوك السياسي للفرد العراقي في مشاركته السياسية ؟

4 . هل ان خريطة توزيع ثقل الكيانات السياسية التي أفرزتها الدورات الانتخابية البرلمانية العراقية بعد عام (2003)تتباين زمانيا ومكانيا ؟

ثانياً : فرضية الدراسة:-

إنّ فرضية الدراسة تمثل جوابا لمشكلة الدراسة، لذلك صيغت على النحو الآتي : فرضية رئيسة ((من المرجح ان المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003 قد واجهتها العديد من الأزمات)) وهذا ما سنثبته من خلال ثنايا الدراسة.

أما الفرضيات الفرعية:

1 . يمكن للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية ان يكون لها دور في التأثير على المشاركة السياسية وفعاليتها .

2 . كان للعوامل الجغرافية من موقع جغرافي وتركيبة سكانية وبنية اجتماعية وثقافية واقتصادية دور في اعطاء كل محافظة عراقية خصوصيتها الجغرافية السياسية.

3 .. قد يتباين السلوك السياسي للفرد العراقي تبعا للتباين الزماني والمكاني في المشاركة السياسية فضلا عن الانتماءات الدينية والاثنية والمذهبية.

4 . ان خريطة توزيع ثقل الاحزاب والكيانات السياسية التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام (2003) تتباين زمانيا ومكانيا.

ثالثاً:أهمية الدراسة:-

1 . تتجسد أهمية الدراسة من خلال دراسة عملية المشاركة السياسية التي تمثل جوهر الديمقراطية وانعكاساً لها وتعبيراً عنها. إذ أصبح الحديث عن الديمقراطية في وقتنا الحاضر ونسبة المشاركة السياسية فخر للأنظمة السياسية مع مقارنتها مع نسب المشاركة في دول أخرى، للظهور بمظهر الدولة الديمقراطية.

2 . نظرا لأهمية المشاركة السياسية في العراق ومروره بفترة التحول الديمقراطي ، ظهرت الحاجة لدراسة المشاركة السياسية ومحاولة وضع حلول للازمة التي تمر بها. كون الموضوع لم يدرس من الناحية الجغرافية في العراق.

3 . الكشف عن دور العوامل الجغرافية المؤثرة على المشاركة السياسية والسلوك السياسي للفرد العراقي.

رابعاً: هدف الدراسة:-

1 . تهدف الدراسة الى بيان تأثير العوامل الجغرافية والسياسية على المشاركة السياسية في العراق .

2 . معرفة أثر آيديولوجية الاحزاب على المشاركة السياسية وعلى السلوك السياسي للفرد العراقي

3 . وضع الحلول اللازمة لأزمة المشاركة السياسية في العراق.

خامساً: منهجية الدراسة: -

إنَّ كل بحث يراد له أن يكون بحثاً علمياً لابد أن يعتمد على منهجية علمية موضوعية، تشكل القاعدة التي يستند إليها وينطلق منها وتترتب الأفكار من خلالها حتى تصبح متسلسلة ومتناغمة تعطي الفهم التام للموضوع. وفي هذهِ الدراسة تم استخدام عدة مناهج الدراسة ،حسب ما تقتضيه الحاجة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج االسلوكي والمنهج التحليلي بالاعتماد على الجداول والاشكال والخرائط، **بالأضافة الى استخدام الاساليب الاحصائية.**

سادساً: الدراسات السابقة:-

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية وأزماتها سواء كان ذلك في العراق أو الدول الأخرى وسوف نستعرضها حسب التسلسل الزمني لها وعلى النحو التالي:-

1. دراسة السيد عبد المطلب (1979) بعنوان "المشاركة السياسية في مصر(1952 .1978). تناولت هذهِ الدراسة الانتخابات التي جرت في المدة المحصورة ما بين (1952) و (1978) ، وتوصلت هذهِ الدراسة إلى أن هناك أزمة مشاركة تواجه النظام السياسي في مصر، وأن الشعوب تواقة الى المشاركة في تقرير مصيرها والمساهمة في صنع القرار السياسي للدولة. وكشفت الدراسة أن هذهِ الأزمة ناجمة عن اللامبالات من قبل المواطنين، وتحول المشاركة الى عنف نتيجة عدم وفاء السلطات بالالتزامات الاقتصادية[1].

2 . دراسة صمويل هنتنجتون(1987) بعنوان " الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. تناولت هذهِ الدراسة الانشطة والمجالات المختلفة المتعلقة بالمشاركة السياسية في الولايات المتحدة الامريكية، وتوصلت الدراسة الى أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة في المشاركة السياسية في

(1)السيد عبد المطلب احمد غانم ، المشاركة السياسية في مصر 1952-1978، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1979.

الولايات المتحدة الامريكية ومن أهمها الانتماءات التنظيمية، والانتماءات القرابية، والانتماء الجغرافي، وكذلك توصلت الدراسة الى أن الرجال أكثر مشارة من النساء[1]

3. دراسة ياسر حسن ناجي الصلوي (2007) بعنوان " المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية للفترة(1990 – 2003"). وهي دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية للفترة الممتدة من(1990) إلى (2003)، وقد اعتبر الباحث أن أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعا هي المشاركة في الانتخابات من خلال الترشح أو التصويت، وعد المشاركة مؤشرا مهما للتطور الديمقراطي في البلدان. وتناولت هذهِ الدراسة ثلاث عمليات انتخابية في أعوام (1993) و (1997) و(2003)، وكشفت هذهِ الدراسة ارتفاع في مستوى الوعي الانتخابي والسياسي لدى الناخبين. وذلك من خلال أدراكهم لأهمية وطبيعة الأدوار التي يلعبها مجلس النواب، كما كشفت أيضا عن دور الأحزاب في دفع المواطنين نحو المشاركة في الانتخابات عبر طرح برامجها و استعراض أنشطتها، وكشفت أيضا هذهِ الدراسة أن الانتخابات النيابية تؤدي عدد من الوظائف أهمها الحصول على الشرعية السياسية للنخبة الحاكمة ، واستخدامها كوسيلة لمواجهة الضغوطات الخارجية المطالبة بالإصلاح السياسي[2].

4 . بحث لعجال أعجال محمد لمين (2007) بعنوان" إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم:

تناولت هذهِ الدراسة مفهوم المشاركة السياسية و أهميتها وأشكالها، كما تناولت أزمة المشاركة السياسية في دول العالم الثالث. وكشفت الدراسة عن أن أغلب الدول تسير نحو المزيد من إتاحة الفرص للمشاركة السياسية، وكذلك بينت الدراسة الحلول اللازمة للحد من أزمة المشاركة في البلدان العربية مثل تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، واحترام رأي المواطن بمشاركته في صنع القرار السياسي والعمل على أيجاد تنمية حقيقية تشمل جميع طبقات المجتمع[3].

5 . دراسة سعد عبد الحسين نعمة (2009) " المشاركة السياسية والقرار السياسي: دراسة حالة العراق". تناولت هذهِ الدراسة المشاركة السياسية وعلاقتها بالقرار السياسي، ومدى تأثر المشاركة بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكشفت هذهِ الدراسة عن أن المشاركة السياسية هي محصلة للعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فأن المشاركة السياسية تختلف من

([1])صمويل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.

([2])ياسر حسن ناجي الصلوي، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني: دراسة أجتماعية مقارنة للاعمليات الانتخابية للفترة 1990 ـ 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صنعاء، 2007.

([3])لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (12)، 2007.

مجتمع الى آخر ومن نظام سياسي الى آخر، وأن العراق بالرغم من أرتفاع نسبة المشاركة في انتخابات 2005 و2010 الى أنه يعاني خلل بنيوي في المشاركة السياسي[1].

6 . بحث جعفور مصعب و دلاسي أمحمد (2017) بعنوان سوسيولوجيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية: تناولت هذهِ الدراسة المشاركة السياسية و أزمتها، وبينت هذهِ الدراسة الترابط العضوي بين المشاركة السياسية وبين عملية التنمية. وكذلك كشفت على أن غياب المشاركة يولد أزمة تساهم في انعدام الاستقرار السياسي والأمني اللذان يساهمان في عملية أعاقة التنمية . كما كشفت عن دور العوامل السكانية والاقتصادية والثقافية والإعلامية في تفعيل المشاركة السياسية، كون هذهِ العوامل تساهم في تحويل الأغلبية الصامتة الى أغلبية فاعلة ومساهمة في المشاركة السياسية[2].

سابعاً: حدود منطقة الدراسة:-

تمثلت حدود منطقة الدراسة بالحدود المكانية للدولة العراقية، والبالغة مساحتها (435,052)كم2،والمقسمة الى ثمان عشر منطقة أدارية (محافظات). والتي تحدها من الشمال الجمهورية التركية، ومن الشرق جمهورية أيران الاسلامية، ومن الغرب الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربيةالسعودية، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والخليج العربي.

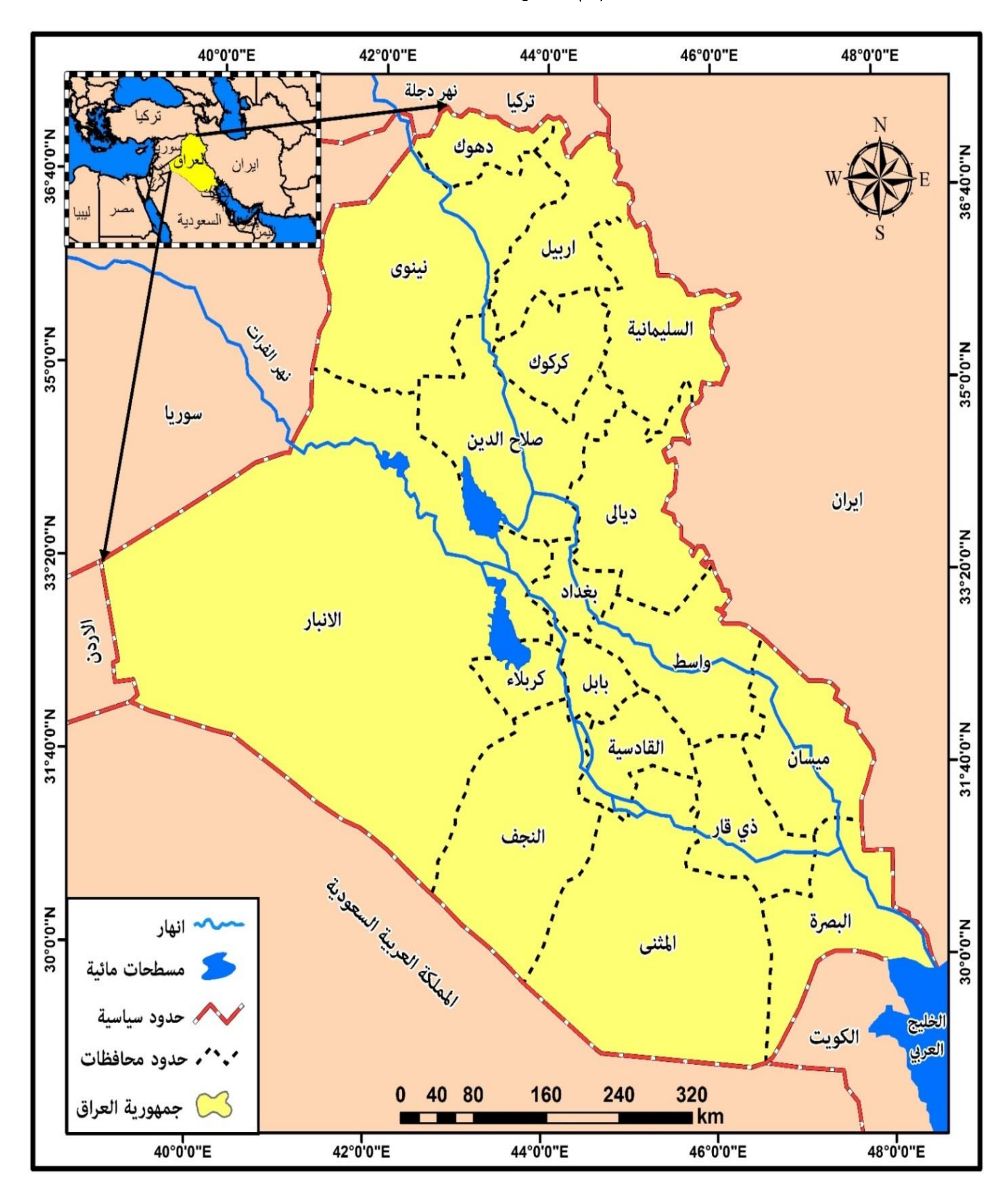
أما الحدود الزمانية فقد تمثلت بالمدة المحصورة بين عام (2003)حتى عام(2018)، والرجوع الى فترات سابقة كلما اقتضت الحاجة.

أما الحدود الفلكية فتتمثل بالموقع الفلكي للعراق الممتد بين دائرتي عرض (29,50) و (37,22) شمالا ، وبين خطي طول (38,48) و (48,45) شرقا.

([1]) سعد عبد الحسين نعمة ، المشاركة السياسية والقرار السياسي: دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2009.

([2]) جعفور مصعب و دلاسي أمحمد، سوسيولو جيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، مجلة العلوم الأجتماعية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد (26)، 2017.

خريطة (1) موقع جمهورية العراق



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية بمقياس (1:1000000) لعام 2010.

ثامناً: هيكلية الدراسة:-

تكونت الدراسة من أربع فصول

الفصل الأول : تأصيل المفاهيم لأزمة المشاركة السياسية وتناول: مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة به و مفهوم أزمة المشاركة السياسية لغتًا واصطلاحًا و العلاقة بين أزمة المشاركة السياسية والتنمية السياسية وأزماتها وتناول أيضا المشاركة السياسية: أهميتها وأنواعها وخصائصها، بالإضافة الى نشأة المشاركة السياسية في العراق.

الفصل الثاني: العوامل الجغرافية المؤثرة على المشاركة السياسية في العراق بعد عام (2003). وتناول الفصل: العوامل الطبيعية. والعوامل السكانية. و العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية و العوامل السياسية والامنية.

الفصل الثالث : الاحزاب والكيانات السياسية في العراق بعد عام (2003) ، وتناول:الاحزاب السياسية في العراق وبنيتها وآيبولوجيتها، بالإضافة الى مشاركاتها في انتخابات (30)كانون ثاني(2005)و انتخابات(15)كانون اول (2005) و انتخابات(7)آذار(2010)و انتخابات(30)نيسان(2014)و انتخابات (12)أيار(2018)

الفصل الرابع : التحليل الجغرافي للمشاركة في الانتخابات البرلمانية في العراق بعد عام 2003. وتناول التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات(30)كانون الثاني(2005)و التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات (15)/ كانون أول /(2005)والتحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات(7)آذار 2010و التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات(30)نيسان(2014)و التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات(12) آيار (2018). بالإضافة الى تناوله واقع أزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003 وبيان الاسباب والحلول.

بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر.



الفصل الأول

أزمة المشاركة السياسية (تحديد المفاهيم)

1 . 1 : مفهوم المشاركة السياسية والمفاهيم المرتبطة بهِ .

تمهيد:-

يُعدُّ مصطلح المشاركة السياسية من المصطلحات الأوربية النشأة، حيث وضعت لبناته الأولى ومعاييره في المجتمعات والدول الأوربية، في وقت كانت هذهِ المجتمعات تعيش في عصر الظلام والأستبداد السياسي والفكري الذي كانت تمارسه الكنيسة والسلطة الحاكمة من أباطرة وملوك واقطاعيين ونبلاء، فقد كانت هذهِ المجتمعات تخضع لأرادة الحاكم المستبد والتي كانت تمثل القانون حينها. وفي بدأية عصر النهضة بدأ المستوى الاقتصادي لتلك المجتمعات بالأرتفاع مما ساهم في زيادة التعليم وتطور الفكروالثقافة لتلك المجتمعات، حيث أخذ المفكرين ينظرون إلى السلطة وكيفية تنظيمها وممارساتهاعلى وفق أليات وصفت بالديمقراطية، حيث ارتبط مفهوم المشاركة السياسية بمفهوم الديمقراطية، وأعتبرت المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية والأداة التي تميز بين الانظمة الديمقراطية والانظمة المستبدة. وقد ارتبطت المشاركة السياسية بعدة مفاهيم سياسية مثل الثقافة السياسية والتي تتبلور من التنشئة السياسية والاجتماعية وطبيعة المؤسسة السياسية، كما وتتأثر المشاركة السياسية بمفاهيم أخرى مثل التنمية السياسية والرأي العام وجماعات المصالح والوعي السياسي(1). وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفصل.

1 . 1. 1 : مفهوم المشاركة السياسية لغتةً وأصطلاحاً.

1 . مفهوم المشاركة السياسية لغة : للحديث عن المعنى اللغوي لهذا المفهوم لابد من الأشارة إلى ان هذا المفهوم يتكون من جزئين هما(المشاركة) والتي تُعدُّ نشاط يقوم بهِ الإنسان و(سياسة) والتي تُعدُّ مصطلح اجتماعي، وفي ما يلي توضيح هذين المصطلحين:-

أ . المشاركة Paricipation: هي كلمة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزئين (pars) والذي يعني جزء (part) والثاني هو (compare) والذي يعني القيام، أي ان المشاركة تعني القيام بدور معين(2). وكلمة مشاركة في اللغة العربية مشتقة من الفعل شارك يشارك مشاركة ، وهي تعني المساهمة والمشتقة من الفعل ساهم يساهم مساهمة (3) .

---

(1) سعد عبد الحسين نعمة، مصدر سابق، ص1-2.

(2) طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر،1999، ص106.

(3) بسيوني حمادة، دور وسائل الاتصال في صنع القرار ، مركز الدراسات العربية، ط1، بيروت، 1993، ص48.

ب . السياسية:- هي كلمة مشتقة من الفعل (ساس) وتعني تدبير شؤون الناس وتملك أمورهم والرئاسة عليهم وأنفإذ الأمر فيهم، وتستخدم للدلالة على العديد من المعاني مثل القيادة والمعاملة والحكم والتربية والترويض(1).

2 : مفهوم المشاركة السياسية اصطلاحاً:-

أ . المشاركة:- تعني المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل انشطة المجتمع سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بهِدف تحقيق الصالح العام(2).

ب . السياسة:- عرفها (**ديفيد أيستون**) بأنها علم التخصص السلطوي للقيم، وهذا لأن أي قرار ينطوي بالضرورة على تكريس وتدعيم لقيمة مادية أو معنوية محددة، وهي اسلوب التسوية السلمية للصراعات عبر الحوار والتفأوض للتوصل إلى حلول توافقية للمصالح المتعارض عليها(3). إذ ان المشاركة السياسية تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية ،حيث يعتبر أي عمل تطوعي من جانب المواطن بهِدف التأثير على السياسات العامة وأدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي أو الوطني هو مشاركة سياسية(4). وقد تُعدُّدت مفاهيم المشاركة السياسية، فمن الكتاب من عرفها على أنها أساس سلوك المشاركين أي دوافعهم النفسية، ومنهم من عرفها على أنها أساس الأنتماء إلى أحدى المنظمات ومدى تأثيرها على سير الحياة السياسية، ومنهم من عرفها على أساس الأنتماء الجغرافي (مدينة – ريف)، ومن الكتاب من أرجعها إلى التنشئة السياسية والوعي والمواطنة. وللألمام بهِذهِ التعاريف سنتطرق إلى عدة مفاهيم للمشاركة السياسية. فالمشاركة السياسية بمفهومها العام هي وسيلة ربط بين المواطن ومجتمعه من خلال لعب أدوار فعلية أوسلوكية مؤثرة ومتأثرة بالنظام السياسي(5). فقدعرفها (**أبراهيم أبراش**) بأنها:" أتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دورًا في الحياة السياسية عن طريق أسهأماته في أستصدار القرارات". وقد أكد على ان المشاركة السياسية هي عملية التأثير من قبل المواطنين في أتخاذ القرارات عن طريق التصويت في الأنتحابات والأستفتاءات، وكذلك المشاركة في الاحزاب السياسية، سواء تأييداً أو رفضاً،

---

(1) بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والأجتماعية، جامعة منتوري قسطنطينة،2005،ص27-28.

(2)عبد ألأله وردي، التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية، منشور على الرابط: .http://www.ahewar.org/show.art.asp?aid=104505، الساعة 4 عصراً، 2020/12/3

(3). السيد عبد المطلب أحمد غانم، مصدر سابق، ص14.

(4) عبدالأمير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، جغرافية الانتخابات ،جامعة ديالى، المطبعة المركزية، ط1، 2012، ص109.

(5) لعجال أعجال محمد لمين، مصدر سابق، ص243.

مساندة أو مقاومة، حيث تتم مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين في أكبر عدد ممكن من الأنشطة السياسية والاجتماعية وبحسب ما تسمح بهِ أستُعدُّاداتهم وقدراتهم وميولهم السياسي[1].أما تعريف(**محمد السويدي**) للمشاركة السياسية فوصفها بأنها عملية أجتماعية سياسية، يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، بحيث تكون لهُ الفرصة في المشاركة لوضع وصياغة الأهداف العامة للمجتمع، وكذلك أيجاد أفضل الوسائل لأنجاز هذهِ الأهداف. وبهِذا المفهوم تصبح المشاركة السياسية عملية تبادل آراء بين القمة والقاعدة حول القضأيا الوطنية ذات الأهتمام المشترك، وكذلك تصبح مشاركة فعلية في تحديد الأهداف العامة ومتابعة تنفيذها عن طريق الأحزاب السياسية والمجالس النيابية[2]. أما السيد(**عبد الحليم الزيات**) فقد عرف المشاركة السياسية بأنها عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن أتجاه عقلاني رشيد ينبع عن أدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشرهُ المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية" وهذا المفهوم يقترن بمفهوم المواطنة حيث أعتبرها عملية تفاعلية بين الحكام والمحكومين، بغية التأثير في النظام السياسي وأضفاء طابع الديمقراطية والشرعية على النظام السياسي[3]، وقد أتفق الباحثان (صموئيل هينتنغتون) و(جون نلسون) بأن المشاركة السياسية هي ذلك النشاط الذي يقوم بهِ الأفراد العاديون بقصد التأثير على عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان ذلك النشاط فردياً أوجماعياً، منظماً أوعفوياً، متواصل أو منقطع، شرعيا أو غير شرعياً[4]. أما(عبد الهادي الجوهري) فقد عرف المشاركة السياسية بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية في مجتمعه ويساهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك تحقيق وأنجاز تلك الأهداف[5]. أما (داود الباز) فقد عرف المشاركة السياسية بأنها عملية أعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والأسهام في تقرير مصير الدولة بالنحو الذي يريده المواطن[6].وعُرف (Mark S Boncheck) المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بموجبهِا الأفراد في اختيار

---

(1) أبراهيم أبراش، علم الأجتماع السياسي، عمان (الأردن)، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998، ص137.-138.

(2) محمد السويدي، علم الاجتماع ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص160.

(3) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية،ج2، الأسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص86.

(4)Samuel P Huntington and Joun M Nelson. Easy choice Political Participation in Developing countries.Cambridg MA. Harvard University Press.1976.p24.

(5) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نضرية ومنهجية حديثة ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2005،ص27-28.

(6) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية : دراسة للمادة 62 من الدستور المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص15.

الحاكم وصياغة السياسات العامة بشكل مباشر أو غير مباشر[1]. ومما سبق يمكن القول ان المشاركة السياسية هي المشاركة في اتخإذ القرارات، أي تحديد مسيرة التنمية وهي عملية مستمرة يشارك فيها كل أفراد المجتمع فهي ليست مجرد تمثيل نيابي أو عملية انتخابية بل هي المشاركة في كافة القرارات التي تتخذ، ومسؤولية يمارسها جميع افراد المجتمع، حيث ان كل قرار يتخذ يساهم في تشكيل الحاضر ويؤثر في مستقبل المجتمع ، وكذلك هي أرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدواراً وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح المواطنة ووعي سياسي مؤطر نمى من قبل وسائل الأعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، وذلك من أجل المساهمة في التنمية السياسية عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في أيجاد حلول للقضايا المطروحة، وبذلك تتجلى أهمية المشاركة السياسية. وقد ساهمت عدة عوامل في نشأة وتطور هذا المفهوم أهمها :-

1. ظهور الصناعة بشكل واسع وكذلك نمو المدن وازدياد التعلم مما ساهم في ظهور قوى اجتماعية جديدة استشعرت في نفسها القدرة على تدبير شؤونها، حيث قامت هذهِ القوى بالمطالبة بحيز أكبر من المشاركة السياسية، خاصة من قبل المفكرين والمثقفين والفلاسفة الذين نادوا بقيم المساواة والحرية.

2. تطور وسائل النقل والمواصلات والتي ساهمت بشكل كبير في انتشار الأفكار الجديدة خاصة التي تدور حول مفهوم الديمقراطية والمشاركة السياسية.

3. تنافس القيادات السياسية في سبيل كسبهِا تأييد الشعب.

4. تدخل الحكومات في حياة الأفراد على جميع الأصعدة وبدون حق قانوني في بعض الأحيان، الأمر الذي جعل المواطنين يطالبون بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

1 . 1 .2: المفاهيم المتعلقة بالمشاركة السياسية.

لكي نفهم المشاركة السياسية وازمتها يجب علينا التعرف على بعض المفاهيم المرتبطة بهِا، فهي تؤثر بالمشاركة من جهة وتتأثر بهِا من جهة اخرى وفيما يلي بعض من هذهِ المفاهيم:-

1. الثقافة السياسية : حضي مفهوم الثقافة السياسية بأهتمام كبير من قبل الباحثين بأعتباره أحد أهم المفاهيم التي لها تأثيركبير في المشاركة السياسية والنظام السياسي، مماساهم في تطور هذا المفهوم بصورة كبيرة في أطار الدراسات السياسية، فالثقافة السياسية تشكل تنظيم غير رسمي للتفاعلات

(1)- David L Sills ,International Encyclopedia of social sciences, the Macmillan Company & and the free press, New York, Collir Macmillan,Vol.11,London, 1972,p89.

(2) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت،1987، ص339-440.

السياسية[1]. ان أرتباط الثقافة السياسية بالحكم وعملياته هو ارتباط وثيق وذلك بأعتبار ان الناس يشاركون في صنع القرار عبر قيم الحكم ومعتقداته وأصوله، وقد اتفق(علي الدين هلال) و(نيفين مسعد) على ان الثقافة السياسية هي منظومة القيم والأفكار والمعتقدات المرتبطة بظاهرة السلطة والمجتمع[2]. ومما سبق يمكن ان نُعرف الثقافة السياسية بأنها عبارة عن توزيع معين يتعلق بخصائص وسمات شعب ما لديه اتجاهات سياسية، أو هي كل ما يتعلق بأتجاهات الأفراد تجاه النظام السياسي، وقد أشار(ألموند) إلى ثلاث عناصر يمكن من خلالها ان نميز مستويات الثقافة السياسية وهي[3]:-

أ . مستوى ألمام الفرد والمواطن بأمور السياسة والمجتمع.

ب . طبيعة المشاعر المتكونة لدى الأفراد تجاه النظام السياسي.

ج . مستوى التقييم لدى افراد المجتمع.

وتتميز الثقافة السياسية بتأثرها بنوع النظام السياسي سواء كان ديمقراطي أو نظام مستبد وهذا بدورهُ يؤثر على المشاركة السياسية حيث تتصف المشاركة السياسية بالسلبية في النظم التقليدية المستبدة، أما في النظم الديمقراطية فعلى العكس حيث يكون المواطن لديه اهتمام كبير لمعرفة ما يدور حولهُ من أحداث وذلك يكون نابع من وعي ثقافي عالي للأفراد.

2. الديمقراطية: إنَّ الديمقراطية بمعناها البسيط تعني حكم الشعب نفسه وبنفسه، أي ان يمارس المواطن حقه في المشاركة السياسية وفي الشؤون والقضايا التي تهم المجتمع السياسسي، وبهِذا فأن مفهوم الديمقراطية مرتبط بمفهوم المشاركة السياسية حيث تتوقف طبيعة المشاركة السياسية على طبيعة ديمقراطية النظام سواء كانت ديمقراطية مباشرة أو شبهِ مباشرة، ويمكن ان نميز بين أنواع الديمقراطية من خلال المعيار الذي يعتمد على مدى مشاركة المواطنين في صنع القرار، فكلما سمح للمواطنين التدخل في صنع القرار السياسي زادت شرعية الحكومة وتوسعت قاعدتها الشعبية المساندة لها[4]. وفي الوقت الحالي اصبحت الديمقراطية ضرورة عصرية خاصة بعدما مرت الإنسانية بمراحل

---

(1) خميس حزام، الثقافة السياسية والنظام السياسي: نقد للمفهوم الغربي للثقافة السياسية، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد 28، 2004، ص45.

(2) علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية وقضايا التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص97.

(3) مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم السياسة(مصطلحات مختارة)، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،2004، ص167-169.

(4) عبدالأمير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق، ص91.

عصبية اجتماعياً وسياسياً، حيث اصبح للحرية مفهوم جديد وممارسات مختلفة بعد ثورات كثيرة للمجتمعات الإنسانية من اجل الحصول على الحرية والمسأوات[1]. حيث كانت المساواة بين الرجل والمرأة تشكل معضلة في ذلك الوقت أما الآن فانها تمثل أمراً مهماً وداعماً للديمقراطية، حيث اصبحت مشاركة المرأة السياسية أحد المعايير التي تبين مستوى الديمقراطية، وبمعنى أخر ان المشاركة السياسية للمواطنين يجب ان تكون متكافئة من حيث الجنس والعرق واللون والطبقة الاجتماعية[2] .

3. المؤسسة السياسية:- تُعرف المؤسسة السياسية بأنها(انماط مستقرة من العمل السياسي ومن الروابط السياسية وهي تتضمن أدواراً وجماعات وقواعد ومناهج قائمة في المجتمعات الإنسانية وكل نمط منها يميل إلى ان يكون لهُ أهمية سننية (مجموعة قواعد) في المجتمع الذي توجد فيه، وهي منظمات اجتماعية توجدها الأرادة الإنسانية بصورة دائمة وتضم في أطرها تجمعات لممارسة النشاطات السياسية[3]. وقد عرف **(بيريز)** المؤسسة السياسية بأنها تلك التراكيب الاجتماعية التي من خلالها ينظم المجتمع الإنساني، وهي توجه وتنفذ مختلف النشاطات الإنسانية المطلوبة لأشباع الحاجات الإنسانية[4]. وتختلف المؤسسات السياسية بأختلاف النظم السياسية حيث هناك مؤسسات سياسية تؤكد على تطور الديمقراطية وتشجع على المشاركة السياسية الشعبية وتعمل على تطوير قيم المشاركة والديمقراطية والحوار والتسامح، في حين هناك مؤسسات سياسية تشجع على الضبط الاجتماعي والتوجه السياسي والأقناع حتى ولو بالأكراه الأيديولوجي، وتحشد وتعبئ المواطنين دون مساهمة حقيقية من جانبهِم حيث تغرس فيهم قيم الخضوع والطاعة[5]. وترتبط المشاركة السياسية بالمؤسسة السياسية كونها تُعدُّ الصورة العاكسة لدرجة ولاء المواطن للمؤسسة السياسية، ومعبرة لمقدار انسجامه معها، وبالنتيجة فأن درجة المشاركة السياسية تعتمد على ما توفره المؤسسة السياسية من

(1) داود احمد، الديمقراطية بين حقيقتها التاريخية وضجيج الجوقات الاطلسية ، المركز للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2007، ص32.

(2)عبدالامير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، المصدر السابق ، ص91.

(3)سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سابق، ص10.

(4) طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990، ص337.

(5) علي خليفة الكواري وأخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، آيار 2000، ص156.

متطلبات، وغالباً ماتختلف النظم السياسية في مقدار ما توفرهُ من متطلبات المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية تعتمد على المواطن وعلى المناخ السياسي فكريًا وماديًا واجتماعيًا[1].

4. مفهوم الرأي العام: يُعرف هذا المفهوم على أنهُ مشاعر عامة يكونها الأفراد والجماعات تجاه أحداث وقضايا وشخصيات سياسية على المستويين المحلي والخارجي، ولكي يكون الرأي العام الجماهيري مؤثر وفعال يجب ان يمر بثلاث مراحل تكوينية هي (مرحلة التكوين – مرحلة التعبير – مرحلة التأثير المباشر في السياسة العامة)، ويرتبط مفهوم الرأي العام بالمشاركة السياسية كونها تؤثر عليه وتساهم في السماح للرأي العام الشعبي من آداء مهامه الرقابية ومحاسبة السلطة الحاكمة[2]

5. التنشئة السياسية: هي عملية تعلم يكتسب الأفراد بمقتضاها مجموعة من التوجهات(المعتقدات– المشاعر– قيم حيال الحكومات والحياة السياسية بمجملها)[3]. وكذلك تعني مجموعة من الأنماط الاجتماعية التي تمكن الفرد من التوافق السلوكي مع المجتمع، وهي عملية اكتساب الفرد لأستُعدُّادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية. وتظهر العلاقة بين التنشئة السياسية والمشاركة السياسية في كون التنشئة السياسية تمثل الدافع الأساسي للفرد في دخول الحياة السياسية[4].

6. الأصلاح السياسي :يقصد بالأصلاح السياسي جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبأ القيام بهِا على عاتق الحكومات وقوى المجتمع المدني ومؤسسات القطاع العام والخاص وذلك للسير بالمجتمعات في طريق البناء الديمقراطي[5].

7. الوعي السياسي : يقصد بهِ عملية أدراك الفرد لذاته وكذلك أدراكه للضروف السياسية المحيطة بهِ، وتكوين اتجاه عقلي نحو القضايا العامة للمجتمع وللنظام السياسي، وبذلك يمكن ان نُعرف الوعي

---

(1) عبد الجبار احمد، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،1994، ص142.

(2) مصطفى عبدالله خشيم، مصدر سابق، ص ص243–244.

(3) علي الدين هلال وأخرون، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1994،ص190.

(4) طارق محمد عبد الوهاب، مصدر سابق، ص102.

(5) سيد ابو ضيف احمد، ثقافة المشاركة السياسية: دراسة في التنمية السياسية ، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص38.

السياسي على أنهُ العمل على زيادة الادراك لدى الأفراد والجماعات لتكوين رأي عام مستنير نحو القضايا السياسية وتحفيزهُ نحو أهمية المشاركة السياسية [1].

8- جماعات المصالح: تُعدُّ جماعات المصالح من الجماعات السياسية المهمة في أغلب النظم السياسية، بالرغم من اختلافها عن الأحزاب السياسية بكونها لاتهدف إلى الوصول للسلطة بل هدفها هو اتخاذ قرارات تخدم مصالحها عبر الضغط على الحكومات، وللوصول لأهدافها فأنها تتخذ ثلاث وسائل هي:-

أ-الدخول مع الجماعات الأخرى في علاقات لخدمة مصالحها.

ب-الأتصال المباشر مع الجهات المعنية سواء كانت رسمية أو غير رسمية وذلك لتحقيق مصالحها الخاصة.

ج-تعبئة الرأي العام لدعم القضايا التي تخدم مصالحها.

وغالبا فان هذهِ الجماعات تتخلى عن ضغطها فور تحقيق مصالحها وتحأول تهدئة الأوضاع[2].

1. 1 . 3: أهم المفكرين الذين تناولوا مفهوم المشاركة السياسية .

إنّ مفهوم المشاركة السياسية مفهوم قديم وقد لاقى أهتمام كبير من قبل عدد كثير من المفكرين والفلاسفة الجغرافيين وغير الجغرافيين حيث كانت لآرائهم وأفكارهم فضل كبير في تطور هذا المفهوم، وسوف نسلط الضوء على بعض المفكرين وآرائهم وعلى النحو التالي :-

1. أفلاطون : تطرق أفلاطون إلى مفهوم المشاركة السياسية عبر حديثه عن الديمقراطية، حيث أعتبر الديمقراطية هي أحدى مظاهروأشكال المشاركة السياسية، وقد عرفها بأنها شكل من الدولة المختلطة التي تقوم على عملية التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة وذلك بالأخذ بمبدأ المساواة والحرية[3].

---

(1) عبد الهادي الجوهري، دراسة في العلوم السياسية وعلم الاجتماع ، الإسكندرية، المكتبة الجامعية ،2001، ص246.

(2) Burnsten, Paul and Linton April,(the impact of parties, interest group ,and social movement organization on Policy ; some recent evidence and the oretical) University of North Carolina, Decembar 2002,p382.

(3) محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، بحث منشور على الرابط: Democraticac . de/?=36026. ، الساعة 9مساءا، 2020/12/8.

2. أرسطو: يُعدُّ أرسطو من المفكرين الذين تطرقوا إلى مفهوم المشاركة السياسية ولو بصورة غير مباشرة ويظهر ذلك في كتابهِ (السياسة) حيث اشار ان لكل دولة نوع من أنواع المشاركة السياسية، وإنّ هذهِ المشاركة تهدف للوصول إلى الهدف الأسمى وهو الخير والنفع العام(1).

3. جان جاك روسو: تكلم جان جاك روسو عن المشاركة السياسية ووصفها بأنها القدرة على ممارسة السيادة أو مزاولتها، وهذا مايعني اقصاء الأفراد الذين لا يملكون القدرة على مزاولة السيادة، ويعتبر هذا الرأي مقارب للتقاليد التي عرفت زمن الدولة اليونانية القديمة، والتي كانت تقصي طبقة العبيد من المشاركة في الحياة السياسية، وكانت ترى ضرورة أسناد الفاعلين لإدارة شؤون العامة(2).

4. جرينت باري: تكلم جرينت باري عن المشاركة السياسية وكان يرى ان المشاركة السياسية تتمثل بثلاث أوجه وهي :-

أ-أسلوب المشاركة: ويقصد بهِ الشكل الذي تتخذه المشاركة سواء كان مشاركة رسمية أو مشاركة غير رسمية.

ب-كثافة المشاركة: ويعني بهِا قياس عدد الأفراد المشاركين أنشطة سياسية معينة وكيفية مشاركتهم .

ت- نوعية المشاركة: ويقصد بهِا درجة الفاعلية التي تحققها المشاركة السياسية وقياس اثرها على من يسيطرون على السلطة ووضع السياسة العامة(3).

5. هنتنغتون: تناول هنتنغتون مفهوم المشاركة السياسية حيث عرفه بأنهُ ذلك النشاط الذي يقوم بهِ المواطن من أجل التأثير على عملية صنع القرار الساسي، وهذا مايعني ان المشاركة تهدف إلى تغيير مخرجات النظم السياسية بصورة تتلائم مع مطاليب الأفراد الذين قاموا بالمشاركة السياسية(4).

6. كارل ماركس: يرى كارل ماركس ان الثورة السياسية التي أطاحت بسلطة الحاكم المطلقة وألغت سمة السياسة التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة(الأقطاعية) هي التي ساهمت في تحويل الشؤون السياسية إلى مسالة عامة تحظى بأهتمام افراد المجتمع العاديين، حيث اصبحت الوظائف السياسية محل اهتمام عامة المجتمع. وقد اشار ماركس إلى مفهوم المشاركة السياسية من خلال حديثه عن المسألة اليهودية، حيث تطرق إلى الحقوق السياسية التي يجب ان تمنح للأفراد مثل حق

---

(1) مولود زايد الطيب، علم الأجتماع السياسي، ليبيا، منشورات السابع من أبريل، 2007، ص90.

(2) محمد عادل عثمان، المصدر السابق.

(3) طارق محمد عبدالوهاب، مصدر سابق، ص16.

(4) محمد عادل عثمان ، المصدر السابق.

التصويت والترشح وحق اختيار الاشخاص المرشحين لتولي المناصب السياسية والمساهمة في صنع القرار السياسي. وبالرغم من ذلك ومن حديثه عن الحقوق السياسية للأفراد إلا أنهُ كان يرى ان هذهِ الحقوق لا تدعم الجانب العام في حياة الفرد وحياته، إذ يرى ان تلك الحقوق التي تعطيها الدولة لموظفيها ومواطنيها ليست في الواقع إلا حقوق الفرد الاناني المعزول عن غيره من البشر [1].

1. 2 : مفهوم أزمة المشاركة السياسية لغتاً واصطلاحاً.

إنَّ كلمة **(أزمة)** معروفة منذ أزمنة بعيدة فقد عرفها الأغريق في القرن الرابع قبل الميلاد وكانت تعني عندهم نقطة التحول الحرجة في حياة المريض، وقد عرفها العرب بنفس المعنى الاغريقي، وفي القرن السابع عشر تحولت للدلالة على ظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية وسياسية، أما في الوقت الحالي فأن مصطلح الأزمة بات يستعمل في كافة العلوم الإنسانية ويعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تهدد الوضع الراهن المستقر في طبيعة الاشياء[2].

1 . 2 .1: مفهوم الأزمة لغةً:- كلمة الأزمة في اللغة العربية تعني الضيق والشدة، حيث يقال ازمت عليهم السنة أي أشتد قحطها، وتأزم أي أصابته الأزمة[3].

1 . 2 . 2: مفهوم الأزمة اصطلاحاً :- يوجد في الأدبيات العربية عدة تعريفات للأزمة ومنها أن الأزمة تعني خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، وكذلك يهدد الأفتراضات الرئيسة التي يقوم عليها النظام[4]. وُيعرفها البعض على أنها حدث مفاجئ غير متوقع يؤدي إلى صعوبة التعامل معه ولذلك يجب البحث عن وسائل وطرق لأدارته بشكل يحد من اثاره السلبية[5]. ومما سبق يمكن القول بأن أزمة المشاركة السياسية تعني تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتحدث هذهِ الأزمة لأسباب منها:[6]

---

(1) حنان قنديل عارف، الماركسية والتعددية السياسية(دراسة في النظرية والتطبيق)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص245-246.

(2) ولاء البحيري، أدارة الأزمة :مفاهيم ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية، ، القاهرة ، العدد38، فبراير 2008، ص9.

(3) حسن بكر، أدارة الأزمات الدولية بين النظرية و التطبيق ، أسيوط ، جامعة أسيوط، كلية التجارة ،2007، ص96.

(4) محمد رشاد الحملاوي ، أدارة الأزمات ، ابوظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث 1997، ص10.5.

(5)احمد عامر ، مقدمة في أدارة الأزمات ، الأسماعيلية: كلية التجارة ،جامعة قناة السويس، 1989، ص11.2.

(6) نوال معزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وأنعدام الثقة بالمنتخب، المركز الديمقراطي العربي،ب حث منشور على الرابط www. democratic ac de /? P = 45683. ، الساعة 7مساءا ، 2020/12/6.

1. لجوء الصفوة الحاكمة إلى وضع العراقيل أمام المتطلعين للمشاركة.

2. شيوع الفقر والأمية في صفوف ابناء الشعب.

3. ظهور جماعات تطالب بأشراكها في الحكم .

4. عدم استجابة الحكومات إلى مطالب القوى السياسية الصاعدة.

5. عجز النظام في توفير الأحتياجات المتعلقة بالمشاركة السياسية لعدد كبير من ابناء المجتمع.

3. 1 : العلاقة بين أزمة المشاركة السياسية والتنمية السياسية وأزماتها.

يُعدُّ مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة العهد حيث ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وواجه هذا المفهوم صعوبات كثيرة منها صعوبة وضع مفهوم محدد للتنمية السياسية، ويعود السبب في ذلك إلى الخلط بين مفهوم التنمية السياسية والمفاهيم المقاربة لهُ مثل الأنفتاح السياسي والأصلاح السياسي والتحديث السياسي[(1)]. وللتعرف على هذا المفهوم يجب أولاً التطرق إلى مفهوم التنمية، والذي عرفته الامم المتحدة بأنهُ(مجموعة من الوسائل والطرق المستخدمة في توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهِدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية)[(2)]. أما التنمية السياسية فقد عرفها(لوسيان بأي) بأنها (عملية تسعى إلى أحداث تغييرات اجتماعية تشمل جوانب متُعدُّدة، الغرض منها الوصول إلى مستوى الدول الصناعية)، وقد وضع(بأي) عدة تصنيفات للمفهوم وعلى النحو التالي[(3)]:-

1 . التنمية السياسية هي بدأية للتنمية الاقتصادية.

2. التنمية السياسية هي اطار لسياسات المجتمعات الصناعية.

3. التنمية السياسية هي التحديث السياسي.

4. التنمية السياسية هي تنمية ادارية وقانونية.

---

(1) صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، منصة المجلات العلمية الجزائرية، جامعة الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2013،، ص2.

(2)علياء العزي، الاعلام العربي والتنمية السياسية، سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017، ص43.

(3) نصر محمد عارف، التنمية السياسية المعاصرة(دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي)، دار القارئ للنشر والتوزيع والاعلام، مصر، 1981، ص232.

5. التنمية السياسية هي تنظيم للدولة القومية.

6. التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة للجماهير.

7. التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.

8. التنمية السياسية هي الاستقرار والتغيير المنتظم.

9. التنمية السياسية هي جانب من الجوانب المتُعدُّدة للتغيير.

10. التنمية السياسية هي انشاء للمؤسسات وتحقيق للاهداف العامة.

وتواجه الدول النامية بصفة عامة مجموعة من الازمات والمشكلات التي تعوق عملية التنمية السياسية وقد حدد (جابرييل الموند) ست أزمات للتنمية السياسية وعلى النحو التالي:-

1 .3 .1 : أزمة الهوية.

تُعرف الهوية بشكلها البسيط بكونها تعبير عن الشعور بالانتماء الذي من خلالهُ يستطيع الفرد تحقيق مصالحه وتطلعاته إذ لايستطيع الحصول على كافة احتياجاته المعنوية والمادية دون هذا الشعور[1]. وتتكون هذهِ الهوية عبر التفاعلات التاريخية ففي المنطقة العربية تكونت الهوية عبر تاثير الأسلام وانتشار اللغة العربية وتاسيس دول عربية فيها مثل الدولة العباسية بالأضافة إلى تطورات اخرى اجتماعية واقتصادية وهذهِ العوامل بقيت راسخة ولم تذب كما حدث في مناطق اخرى بل خلقت ثقافة خاصة فيها وقادت إلى حضارة مميزة منذ القدم[2].

وفي العصر الحديث تاثرت الهوية العراقية حالها حال المنطقة العربية بمشروعين أولهما دولة الخلافة أوالمشروع العثماني وهو الجذر الأساسي للتيارات الأسلامية في السياسة العربية، أما الثاني فهو يمثل المشروع الاستعماري الغربي وفكرة الالتحاق بهِ ومواكبته عبر المزيد من الأندماج معهُ وهو يمثل التيارات البيرالية وكذلك يعتبر جذر للتيار اليساري في السياسة العربية، وفي بدأية القرن العشرين برز تيار ينفي عن نفسه كلا الأنتمائين وطرح فكرة العروبة كبديل مستقل عن كلا الطرفين[3].

---

(1) محمد العجاتي واخرون، ازمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك، دار المرايا للأنتاج الثقافي، القاهرة ، 2019، ص20.

(2)-Abdelazez Duri. The historical formation of the Arab word-a study in identity and consciousness, London-New York; croon Helm,1987, p81-92.

(3)عبدالسلام الحامدي، العروبة وخصائصها في الفكر القومي، منشور على الرابط:.https;//is.gd/PNhORP

1 . 3 . 1 . 1:العوامل المؤثرة في تشكيل الهوية الوطنية.

هناك عدة عوامل تساهم في تشكيل الهوية الوطنية في الدول والمناطق وتاتي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مقدمتها وتتميز هذهِ العوامل بأن لكل منها عوامل فرعية فعلى سبيل المثال العامل الاجتماعي لهُ العديد من الابعاد منها ماهو تاريخي أو لغوي أوديني .

1 . 3 . 1. 1 . 1: العامل الاجتماعي.

إنَّ تشكل الهوية هو نتاج آليات اجتماعية معقدة تدخل الفرد في مجموعة من النسق الاجتماعية تتمثل بموطنه وشبكة علاقاته وذاكرته[1]. وتمثل الهوية في هذا الأطار مزيجاً من العوامل الاجتماعية والنفسية والثقافية وتفاعلا بين التقاليد الخاصة والتوجهات العامة، ويُعدُّ(بارسونز) الأثنية بؤرة التركيز الأولي لهوية الجماعة لأنها التنظيم الأول الذي يضم جماعة من الناس، وهي أداة لتجميع الولاءات للأفراد والأعضاء في جماعة ما. وأكدت عدة دراسات على مفهوم الاثنية كمدخل لدراسة الهوية العرقية، فالأثنية هي تجمع أفراد جماعة ما حول روابط مشتركة ومشاعر متجانسة كالعرق والنوع[2]. وتُعدُّ هذهِ الروابط بمثابة درع دفاع ضد أي تهديدات أو صراعات أو تغيرات اجتماعية. إلا ان ترسخ الهوية القومية يجعل من الأثنية مرجع أولي لا يرقى لدرجة الهوية. وكذلك الهوية الراسخة في المجتمع لاتمنع من وجود انقسامات داخل المجتمع نفسهُ ومن الأنتماءات المختلفة والآراء المتعارضة، وهذا الأمر طبيعي بل ويُعدُّ صحي، إلا ان المشكلة تكمن في بروز الانقسامات على سطح هذا المجتمع وذلك بتحول كل انتماء مهما قلت قيمته أو صغر حجمه إلى هوية مستقلة.

1. 3 . 1 .1. 2: العوامل السياسية.

تُعدُّ الممارسات السياسية للفرد وما يحيطه من ممارسات سياسية بالإضافة إلى وضعه داخل المجتمع جزء من تشكيل الهوية، فعلى سبيل المثال الاقليات لها تاثير على التغير الاجتماعي من خلال التفاعل بينها وبين الدولة والمجتمع، فالهوية القومية تتكون كرد فعل للهويات الأخرى خاصة الأثنية وكرد فعل لألتقاء جماعة سياسية أو دينية[3]. وظهر ذلك جلياً في مطلع القرن العشرين عندما بدأ النزاع حول استراتيجية مقأومة الأستعمار الغربي بين العودة للخلافة العثمانية أو أحياء النموذج العربي للمقاومة حيث انخرط المسيحيين في الاستراتيجية الثانية كجزء من أيمانهم بالهوية العربية، وقد تراجع

(1)- Immanuel Wallemstein & Peter D.Phillips, national and Word identities and the interstate system, Geopolities and Geo culture ,Cambridg,Cambridg Univ,press,1999,p141.

(2)اميمة مصطفى عبود، قضية الهوية في مصر في السبعينات : دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب السياسي، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1993، ص127.

(3) برهان غليون، اغتيال العقل العربي، المركز الثقافي العربي، القاهرة، 1996، ص138.

المشروع العربي بعدها بسبب سقوطه في فخ السلطوية والاستبداد مما أعاد مرة اخرى أزمة الأقليات حيث واجهت المنطقة أزمة هوية في ظل التغيرات الحالية في الهيكل الدولي، وسيطرة الرأسمالية على النظام العالمي ومحأولتها أزالة الحواجز الاقتصادية والثقافية وخاصة السياسية أي الدولة القومية وذلك باسم السيولة العالمية أوالعولمة أوالكونية وتنميط دول العالم الثالث وتسطيحها سياسياً واقتصادياً وثقافياً لمصلحة هذهِ الهيمنة الرأسمالية(1) .

1 . 3 . 1 . 1 . 3: العوامل الاقتصادية.

تؤثر العوامل الاقتصاديةخاصة المتعلقة بالعدالة التوزيعية في هوية المجتمع، وبالذات إذا شعر المواطن بعدم عدالة هذا التوزيع واستئثار فئة داخل الدولة بثمار التنمية على حسابهِم، خاصة عند تحملهم اعباء هذهِ التنمية، وفي هذا الأطار غالباً ما تعاني دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية من خلل بنيوي في توزيع الموارد والمقدرات، وهذا مأيولد غبن لدى الفئات المهمشة وتجعلها تفقد الشعور بالهوية المشتركة مع بقية فئات المجتمع، وهذا مأيجعلها تبحث عن خصائص مميزة لها فيحدث صراع هويات داخل ذات المجتمع(2) .

1 . 3 . 1 . 1 . 4: العامل الثقافي.

إنَّ وجود تاريخ مشترك لأقليم محدد يساهم بشكل كبير ومباشر في تشكل الهوية للمجتمع ورؤية المواطن لهويته، فقد تختفي عوامل الدين والقبيلة في ظل تاريخ طويل وممتد تتجاوز فيه هذهِ العوامل وتتفاعل عبر أحداث تاريخية. وقد تتاثر قراءة التاريخ برؤية المجتمع لهويته فعلى سبيل المثال عندما حدثت القطيعة العربية لمصر بعد توقيعها معاهدة سلام مع اسرائيل تحولت القراءة الرسمية المصرية من تاريخ دولة ذات هوية عربية إلى دولة ذات تاريخ قطري فرعوني مخالف أو غير مرتبط بالنطاق العربي الاقليمي(3).

1 . 3 . 2 : أزمة الشرعية.

يقصد بالشرعية قبول المجتمع للنظام السياسي واعتقاد المواطن بان النمط القائم في توزيع الأدوار السياسية هو النمط الذي يستحق الولاء، وتدور أزمة الشرعية على ثلاث مستويات الأول يتعلق بالمجتمع السياسي أما الثاني فيتعلق بالنظام السياسي القائم في المجتمع والثالث يتعلق باشخاص من

(1) محمود امين العالم، الفكر العربي ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1988، ص70.

(2) محمد العجاتي واخرون، مصدر سابق، ص29.

(3) المصدر نفسه، ص30.

يتولون المناصب الرئيسية في ذلك النظام[1]. وتتحصل النظم السياسية على المشروعية القانونية والدستورية عن طريق المؤسسات الدستورية وصناديق الاقتراع أو عن طريق الأستيلاء المسلح على السلطة أو من خلال ثورة شعبية. والشرعية في أبسط تعاريفها هي قبول الغالبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم، وان يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة[2]. ووفقاً لذلك فقد تُعدُّ الثورات لحظة فارقة لاسقاط الشرعية لأنها تعبر عن حركة سياسية ناجمة عن وصول الجماهير لأكبر قدر من التوافق حول عدم الشرعية للنظام القائم وعدم القدرة على تحمل كلفة بقائه سواء من الناحية السياسية أو من ناحية كونه يمثل عبئ على عملية التنمية[3].

1. 3 .2 . 1: اسباب فقدان الشرعي.

1. أنهيار فعالية النظام السياسي : تُعدُّ الفعالية مصدر مهم للسلطة وشرعيتها، حيث يرى(ليبست) إنّ استقرار السلطة وديمومتها ورسوخها مرتبط بوجود عنصر اساسي في كيان السلطة وهو الفعالية فإن توفرت الفعالية توجب الطاعة للسلطة قناعة وقبولا، وان غابت الفعالية فرضت الطاعة بالقوة ويؤكد(ليبست) ان استقرار النظام السياسي سيكون في خطر إذا ما انهارت الفعالية، ويستنتج انهُ لايمكن لنظام سياسي ان يبقى شرعيا في ظل غياب الفعالية، فالفعالية هي بمثابة المعيار الوظيفي لعمل وديمومة شرعية النظام والسلطة[4].

2. المشاكل الدستورية المؤسسية: يؤكد(**Joseph lamlombera**) إنّ السبب الرئيسي لفقدان الشرعية يتجلى خاصة في المجتمعات النامية التي تظم مؤسسات مفتقرة للشرعية وذلك لكونهُ امتداد لمؤسسات قائمة في عهد الاستعمار وحتى ان حدثت هذهِ المؤسسات فإنها تبقى تفتقد الشرعية لوقوعها في أيدي حكام متسلطين، وهذا مايجعل النظام السياسي لا يحظى بتأييد أو قبول شعبي، ويكون غير قادرعلى مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة والمتطورة الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الشرعية وانهيارها[5]. ان المؤسسية أمر أساسي في قيام الديمقراطية في النظم المنفتحة، أما في الدول النامية فلم تحقق المؤسسية من خلال الإداة الدستورية بل ارتأت آليات أخرى والتي ساهمت في اتساع

---

(1) مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفيشنال للاعلام والنشر، القاهرة، 1986، ص93-94.

(2) السيد يس، صعود الشرعية الثورية العربية، جريدة الحياة الندنية،27 نوفمبر 2011.

(3) محمد العجاتي واخرون ، مصدر سابق ، ص69.

(4) امين محمد دبور، نظم سياسية مقارنة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2013، ص6-7.

(5) خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص45.

الفجوة بين السلطة والمجتمع وهي الأجهزة البيروقراطية بما فيها المؤسسة العسكرية والاجهزة الأكراهية الأخرى في الدولة[1].

3. الأزمة التغييرية: إنّ من اسباب انهيار الشرعية هو وجود أزمة تغيير والتي غالباً ما تحدث في فترات التحول الاجتماعي مما يعرض البنى التقليدية إلى التغيير، ويري(ليبست) ان تاثير المرحلة التغييرية على البنى الشرعية ينجم عن ظهور جماعات تطالب بالتغيير والمشاركة السياسية في أدارة الحكم، حيث يقابلها رفض من قبل الجماعات التقليدية المشاركة في الحكم مما يضطرها إلى العنف لمواجهة النظام القائم وطرح أيديولوجيات بديلة تعبر فيها عن شرعيتها الجديدة[2].

1 . 3 . 3: أزمة الأندماج.

يقصد بمفهوم الأندماج بأنهُ تلك العملية التي فيها تتوحد الجماعات المتبأينة بعضها مع بعض سواء كان ذلك ثقافياً أواجتماعياً في اطار وحدة اقليمية واحدة وانشاء هوية جامعة. وقد عرف(موريس دوفرجيه) الأندماج بأنهُ (عملية توحد المجتمع وجعله اشبهِ بالمدينة المنسجمة والقائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع بانه نظام حقاً)[3]. ويعني الأندماج أيضاً قدرة الأفراد على الأنصهار في مجتمعاتهم أفقياً متمثلاً بقيمهم وعاداتهم وأنماط عيشهم، وعامودياً متمثلاً باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهِم لمؤسساته وتوطد ولائهم بهِا[4]. وتحدث أزمة الأندماج عندما يصبح النظام السياسي عاجزاً عن التعامل مع الواقع العددي للمجتمع ويتمخض عن هذا العجز علو الولاءات دون الوطنية على الولاءات الوطنية، مما ينتج عنه نشوب الصراعات بين الجماعات المختلفة أوبين الجماعات والنظام السياسي[5].

---

(1) عبدالغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط2، القاهرة، 2006، ص128.

(2) هند عروب، مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط، دار الأمان للنشر والتوزيع، 2009، ص86.

(3) رعد عبد الجليل مصطفى و حسام الدين علي مجيد، نموذج من الدولة الأمة التقليدي في مواجهة ازمتي الهوية والأندماج، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، اربيل العراق، 2012، ص122.

(4) محمد المالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيت، الدوحة، 2013، ص4.

(5) عمر جمعة العبيدي، اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2015، ص262.

1 . 3 . 3 . 1:مستويات الأندماج الوطني[1].

1. المستوى الديني: ويتم الأندماج على المستوى الديني عبر مسارين:-

أ . تطعيم المؤسسة الدينية الرسمية وهيئاتها برجال أو علماء من جميع المذاهب مما يجعلها مفتوحة أمام أفراد المذاهب المختلفة.

ب . عدم تسلط المؤسسة الدينية الرسمية على المؤسسات الدينية المختلفة حيث يجب ان تبقى المؤسسة الدينية الرسمية جزء من مؤسسات المجتمع المدني.

2. المستوى المناطقي: ويتم تحقيقه أيضا على مستويين وهما:-

أ . السياسي ويهدف إلى تحقيق قدر من التمثيل السياسي في أجهزة الدولة حيث يراعي هذا المستوى حجم السكان والاهمية الاستراتيجية للمناطق.

ب . الإداري ويتحقق هذا المستوى عبر نقل اجهزة السلطة إلى المناطق المختلفة في أطار عملية اللامركزية الإدارية.

1 . 3 . 3 . 2: عقبات الأندماج الوطني

يواجه الأندماج الوطني في الدول النامية عقبات كثيرة منها ماهو اداري أو اجتماعي أو سياسي وكما مبين ادناه[2]:-

1. الطائفية: تشكل الطائفية الخطر الأكبر الذي يواجه الأندماج الوطني، والمقصود بالطائفية هنا الأنحياز الشديد للطائفة سواء كانت دينية أو اثنية وتغليب مصالحها على مصالح الوطن، أي العودة إلى الأنتماء الأولي للفرد والجماعة. ودوافع الطائفية كثيرة منها توفير الحمأية للفرد ضمن الطائفة ومحاولة الحصول على مصادر القوة أو حتى الحصول على الفخر.

2. غياب الديمقراطية: غالباً عندما تغيب الديمقراطية تكون هناك فئة أو طائفة تحتكر السلطة، وليس شرطاً ان تكون تلك الفئة معبرة عن توجه اغلبية الشعب، أي اننا أمام نموذج لحكم الأقلية، سواء كانت الأقلية اقلية طائفية أو فئوية أو غير ذلك من المسميات مما يترتب على ذلك عدم تداول

---

(1) مثنى حسين عبد، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان واثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد: المجلد (25)، العدد(3)، 2014، ص746-747.

(2) محمد العجاتي واخرون، مصدر سابق، ص55.

السلطة، حيث يؤدي ذلك إلى علو الأنتماءات الأولية على الأنتماءات الوطنية، وتبدأ بعد ذلك كل طائفة تستمد قوتها من تماسكها وتعمل على تحقيق الأستقرار للمنتمين اليها.

3. اللاشعور الاجتماعي: يحدث اللاشعور الاجتماعي نتيجة التقوقع داخل الأنتماءات الأولية، حيث يجهل كل طرف في المجتمع الطرف الأخر فلا يُعرف عنهُ أو عن ثقافته وعاداته أو دينه إلا الشئ البسيط، مما يؤدي هذا الأنغلاق في الغالب إلى خلق العديد من الروايات الخاطئة عن الأخر، مما يعزز الشعور بالافضلية والتميز الذي ينعكس على الطائفة بالمزيد من الشعور بالقوة حتى وان كان شعوراً وهمياً.

4. الاحباطات المجتمعية: تنتج الأحباطات المجتمعية من قضايا البطالة والأزمات الاقتصادية والتي تؤدي إلى حالة من التوتر العام الذي ينعكس على احترام التنوع وقبول الأخر.

5. انعدام الطابع الوطني: إنّ غياب الطابع الوطني من دستور الدول ومؤسساتها وثقافتها أو تغليب مكون على حساب المكونات الأخرى من شأنهُ ان يزيد من العزلة الاجتماعية، ويُعدُّ مبرراً لغياب حس الأنتماء الوطني ويزيد من التماسك الطائفي ويبعد المكونات عن بعضها البعض.

1 . 3 . 4: أزمة التوزيع.

تُعدُّ أزمة التوزيع من أزمات التنمية السياسية وتتعلق تحديدا بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية على المجتمع، وتتمثل بعدة سياسات مالية كفرض الضرائب أو أعادة توزيع الأراضي على سبيل المثال، ولا تعني فقط توزيع عوائد التنمية وأنما أيضاً توزيع اعباء التنمية[1]. وترتبط أزمة التوزيع ارتباطاً وثيقاً بأزمتي المشاركة السياسية والشرعية، حيث تؤثر أزمة التوزيع على الشرعية في انتفاع النخب الحاكمة بالموارد دون غيرهم من المواطنين وبالمقابل تزداد الشرعية ورضا المواطنين في حالة أعادة توزيع الموارد على المواطنين، أما تأثير أزمة التوزيع على المشاركة السياسية فتظهر في حالة عدم وجود فرص للمشاركة وغياب آليات مشاركة المواطنين في عملية صنع القرارات في النظام السياسي، حيث المركزية في اتخاذ القرارات تؤثر على مدى الوصول لأحتياجات المواطنين مما يولد توزيعا غير عادل، ومن جانب أخر تضمن عملية أعادة توزيع الموارد زيادة في مشاركة المواطنين خاصة في أدارة النظام الاقتصادي[2].

(1) مصطفى كامل السيد، مصدر سابق، ص98-99

(2) . محمد العجاتي واخرون، المصدر السابق، ص88.

1 . 3 . 4 . 1:اسباب أزمة التوزيع

1. بنية الدولة: تعاني الكثير من دول العالم الثالث أزمة بنيوية، كونها دول لم تنشأ وفقا لعقود اجتماعية وأنما وفق أمر واقعي سواء قبيل الأستعمار أو ما فرضهُ الأستعمار بعد سيطرته عليها من تناقضات، حيث كان للقبلية والطائفية حضور واضح في بنية معظم دول العالم الثالث لأنها بالأساس قامت على تكريس التمايزات، فنجد في فترة الحكم العثماني قيام السلطات العثمانية مع أعيان المجتمع من أجل الحفاظ على الدولة مقابل الامتيازات الممنوحة لهم مما أدى إلى خلق أزمة توزيع في دول ما قبل مرحلة الأستقلال[1].أما في مرحلة التحرر الوطني تم تبني سياسات تقوم على أعادة توزيع الثروات والميل نحو تاسيس قدر من عدالة التوزيع، إلا ان تلك السياسات قامت بتغيير النخب الحاكمة ولم تقم بتغيير بنية الدولة بشكل صحيح مما أثر على عدالة التوزيع للموارد والثروات، وذلك لأن تلك النظم كرست لفكرة التماهي بين النظام والدولة وهو ما أدى إلى تغيير الزعأمات القديمة وسيطرة زعامات جديدة ترتبط بمصالح النظام الاقتصادي العالمي السائد وهو ما القى بظلاله على تعميق الفجوات الاجتماعية والطبقية وخلق مزيد من الأزمات من حيث عدالة توزيع الموارد. ومثال على ذلك ما حدث في مصر في سبعينات القرن الماضي عندما توجهت نحو سياسة الأنفتاح مما ساهم في تعميق أزمة التوزيع وعدالته، وكذلك في حالة تونس عندما تبنت برامج الاصلاح الهيكلي لاقتصادها أواخر الثمانينات[2].

2. المؤسسات الدولية: تلعب المؤسسات الدولية دور كبير في تعميق أزمة التوزيع من خلال ترويجها للسياسات النيوليبرالية، حيث اصبحت النيوليبرالية مشروع حكم في المنطقة العربية مصحوبا باتفاقيات التجارة الثنائية وبالانظمام إلى منظمة التجارة العالمية وبضغوط من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. مما أدى إلى خضوع الدول العربية تباعا منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين إلى معالجات المؤسسات المالية الدولية، وقد أدى هذا الخضوع إلى القضاء على دولة الرعاية واستنزف مواردها إلى جانب تفكيك الاقتصاديات المحلية وخضوعها لسيطرة السوق العالمية، ولم يستفد من هذا الأمر إلا قلة من رجال الأعمال فيما كان نصيب الأغلبية الساحقة الأنحدار الاجتماعي ومن أمثلة ذلك ابرام تونس لأتفاقية مع صندوق النقد الدولي بقيمة تفوق خمسة مليار دولار تمتد لست سنوات، وهي فترة معالجة طويلة للغاية فقدت الدولة حريتها في تحديد سياساتها فيما فقد الشعب حقه في تقرير مصيره بنفسه[3].

---

(1) مصطفى كامل السيد، المصدر السابق، ص100.

(2) محمد العجاتي وعمر سمير، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: ازمة سياسات أم ازمة بنيوية، القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات،www.afalebanom.org.2016

(3) محمد العجاتي واخرون، المصدر السابق، ص91-96.

1 . 3 . 4 . 2: مظاهر أزمة التوزيع.

1. تركز الثروات وتزأيد التفأوت الاجتماعي: عادة ما تتركز سلطة الحكم في يد تحالف طبقي مكون من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة، واحياناً تخلق الدولة من خلال ممارساتها طبقة خاصة بهِا، وينتج عن ذلك سيطرة طبقات اجتماعية على الموارد خاصة في العائلات الملكية وفي أسر الحكام العرب وأبنائهم في الجمهوريات ويشمل في ذلك كبار الوزراء وابنائهم،وغالباً ما يحيط بتلك الأنظمة مجموعات من رجال الأعمال يكونون الواجهة لممارساتهم الاقتصادية، وهو ما أدى إلى تعميق التفاوت الاجتماعي القائم بالفعل وخلق طبقات جديدة تعلن ولائها لتلك الأنظمة وتساهم في خلق واقع جديد يؤدي للمزيد من الفقر والأقصاء لطبقات المجتمع الأخرى[1].

2. تهديد الشرعية: إنَّ المشاريع الاقتصادية ليست مجرد مشاريع اقتصادية فقط بل تُعدُّ مشاريع سياسية أيضاً فالسلطة الاقتصادية تتحول إلى سلطة سياسية لحمأية مصالحها سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر وسطاء، كما ان التزاوج بين الثروة والسلطة يُعدُّ مرتكز لايمكن تجاهله أو تجاوزهُ، وقد يؤدي ذلك إلى فقدان شرعية النظم وخير دليل على ذلك الثورات العربية التي جاءت تعبيراً مباشراً لفقدان تلك النظم السياسي لشرعيتها، حيث كانت المطالب المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تمثل جوهر تلك الاحتجاجات إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية الأخرى، وفي العراق كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضاً تمثل جوهر المطالب عندما انطلقت الاحتجاجات عام 2015 في بغداد ومدن جنوب العراق والتي جائت استجابة لدعوات التيار المدني للاحتجاج على الفساد المالي وتردي الخدمات وعدم توفر الوظائف، حيث كانت المطالب تتلخص باجراءات حقيقية وفاعلة لمحاربة الفساد وتحسين مستوى الخدمات ومحاكمة المسؤولين الفاسدين في الدولة وكذلك ابعاد المؤسسات الحكومية عن المحاصصة الطائفية[2]. وتُعدُّ احتجاجات العراق خير دليل على الأرتباط الوثيق بين أزمتي التوزيع والشرعية.

3. العنف المتصاعد: تُعدُّ العلاقة بين اللامساواة والفوارق الطبقية وبين خلق بيئة حاضنة للعنف صورة بارزة في المجتمعات النامية سواء في الدول العربية أو غيرها من الدول النامية في المناطق الأخرى حيث تؤدي الفوارق الطبقية والاجتماعية الناتجة عن سوء التوزيع إلى لجوء المواطنين للعنف في بعض الأحيان، وبالتالي تهدد التماسك الاجتماعي، خاصة في ظل غياب أنظمة الحماية الاجتماعية الفعالة حيث يمكن القول بأن العنف وأزمة التوزيع مرتبطان، فسوء التوزيع من شأنهُ ان يخلق بيئة حاضنة

---

(1)هبة خليل، نحو منهجية لدراسة الفوارق الاجتماعية بمصر، ضمن الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات،www.afalebanon.org.2017

(2) مظاهرات العراق الحاشدة تطالب بالأصلاح، الجزيرة، 22اغسطس2015..https;//goo.gl/fhpkgr

للعنف خاصة في ظل غياب مشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار، وكذلك ان تصاعد معدلات العنف يخلق فئات تتربح من وراءه إلى جانب تدمير البنى التحتية والاقتصادية والاجتماعية، وتزيد من معدلات الفقر وأزمة انعدام المساواة[1].

1 . 3 . 5 : أزمة التغلغل الوطني.

يمكن تعريف أزمة التغلغل بانها عدم قدرة الحكومة على التغلغل والنفإذ إلى كافة انحاء أقليم الدولة وفرض سيطرتها عليه، حيث يصعب الوصول إلى المجتمع، مما يعرقل تنفيذ السياسات المرسومة فالسياسات الحكومية ذات المغزى تتوقف على قدرتها للوصول إلى التنظيم الإداري الأدنى وملامسة الحياة اليومية للسكان، مما يعني أمتداد سيطرة الحكومة المركزية إلى جميع المناطق الجغرافية للدولة[2]. وكذلك التغلغل يعني التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر ارجاء الأقليم والوصول إلى كافة الفئات والطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع، بمعنى أعمال القوانين والسياسات داخل الأقليم والقدرة على استخدام أدواة العنف عند الضرورة إذا ما اقتضت الظروف استخدامها مثل حماية الأمن القومي وانفاذ القوانين وتغليب المصالح العامة، ويتم ذلك وفق المعايير القانونية التي نظمتها أدبيات السياسة المحلية والدولية، وتشمل هذهِ القوانين الضرائب والتجنيد والأسكان والتعليم إلى أخره. فالقدرة على التغلغل تؤدي إلى استقرار الدولة وبالتالي تتحقق التنمية السياسية المرجوة، ومن الناحية العملية فأن التغلغل يعني ان تتمكن الحكومة من فرض الضرائب واستخلاص موار اخرى من المجتمع وان تتمكن من تحقيق الأنصياع لقوانينها ولوائحها، وتكون لها القدرة على توجيه السلوك الاجتماعي بالطرق التي تشجع على اشباع المطلبين الخاصين بتقوية أجهزتها من ناحية وزيادة رفاهية المجتمع من ناحية اخرى[3].

1 . 3 . 5 . 1 : اسباب أزمة التغلغل.

1. اسباب جغرافية: إنّ اتساع الدولة واتساع تضاريسها الوعرة يؤثر على تغلغل الحكومة في بعض المناطق كما هو الحال في الهند.

2. أسباب عرقية: إنّ تُعدُّد الأعراق والطوائف والاثنيات يكرس أزمة التغلغل لدى كثير من الدول كما هو الحال في دول مثل السودان والمملكة المغربية ومينمار، أما في العراق فأن هشاشة الوضع الأمني بعد الغزو الامريكي للعراق في عام(2003)نتج عنه تعالي النزعات الطائفية والعرقية والقبلية واعلائها

(1) محمد العجاتي واخرون المرجع السابق، ص104-106.
(2) محمود خيري عيسى، مذكرات في التنمية السياسية، القاهرة، بروفيشنال للاعلام والنشر، 1990، ص90.
(3) محمد العجاتي واخرون، المصدر السابق، ص41-43.

على قيم المواطنة، ولاريب في ان النزاعات السياسية بين الفرقاء السياسيين بعد سقوط نظام صدام حسين أثناء محأولة خلق مناخ سياسي قائم على التُعدُّدية الحزبية قد ادت إلى وجود مخاوف بين مختلف الفرقاء السياسيين كل من الأخر، مما أدى إلى أنعكاسها على المجتمع وخلق حالة من الأغتراب وفقدان الثقة وأنعزال كل طائفة عن الأخرى وانحيازها إلى من يخاطبهِا على اساس المناطقية أو الهوية العرقية أو المذهبية. وتجلت أزمة التغلغل في العراق بشكل واضح في اجتياح تنظيم الدولة الأسلامية في العراق والشام(داعش) الارهابي لمناطق شاسعة من العراق، ، مثالاً عملياً لأزمة التغلغل وما ينتج عنها[1].

1. 3 . 6 : أزمة المشاركة السياسية.

المشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة التي يقوم بهِا الأفراد بهِدف التاثير بشكل مباشر أوغير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها، وأيضاً هي (العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة بأن يسهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد افضل الوسائل لأنجازها)[2].

أما تعريف الأمم المتحدة للمشاركة السياسية فكان على النحو التالي(أنها حرية التعبير عن الرأي والتمثيل والأرتباط، وهي القدرة على أخذ دوراً في تولي الشؤون العامة، وأمتلاك الفرصة للترشح وشن الحملات الأنتخابية وتولي المناصب على كافة المستويات الحكومية)[3]. وتتحول المشاركة السياسية إلى أزمة سياسية أو أزمة مشاركة سياسية عندما تقف الحكومات حجر عثرة أمام تطلعات المواطنين في تحقيق أمالهم المنشودة سواء كانت حرية أوعدالة اجتماعية أو اقتصادية مما يولد عزوف لدى المواطنين من ممارسة المشاركة السياسية، وبالتالي يفقد النظام مصداقيته وشرعيته، لأن النظم السياسية تكتسب شرعيتها من خلال قبول المواطنين للنظام والاشتراك في مراسيمه الرسمية، وتواجه عملية المشاركة السياسية في دول العالم الثالث مشكلة اساسية تتمثل في غياب القنوات التي تمكن المواطنين من المشاركة الفعالة والتي إنّ توفرت فهي غير مجدية، وتفتقد إلى المصداقية أو للقدرة على التاثير على عملية صنع القرار [4].

(1) محمد العجاتي واخرون، مصدر سابق، ص46. –48.

(2) السيد عليوة ومنى محمود، (مفهوم المشاركة السياسية)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، https;//goo.gl/SQjhAR.

(3) محمد العجاتي واخرون، المصدر السابق، ص115.

(4) سامية خضر صالح، مصدر سابق ، ص28–30.

1 . 3 . 6 . 1: العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية:

هناك جملة من العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية مما يسبب تحولها إلى أزمة ، ويمكن تصنيفها كالتالي:-

1. المواطنة: إنَّ الدافع الرئيس لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية ينبع من عمق الشعور بالواجب الوطني وبقدرتهم على التغيير وعلى الحصول على حقوقهم ورد المظالم عنهم ان حدثت. وفي دول العالم الثالث نجد ان نشأة هذهِ الدول تختلف عن نشأة الدول القومية الأوربية والتي نشأت على اعلاء قيمة المواطن، وعلى تفعيل مشاركته السياسية من الاسفل إلى الأعلى حيث حصلوا فيها على حقوقهم المدنية ثم تلتها الحقوق السياسية، أما في الدول النامية فقد بنيت المواطنة على رغبة القوى الأستعمارية، حيث تدار من الأعلى إلى الأسفل بمعنى آخر تحرك المواطنين لتحقيق مصلحة الحاكم، وهذا ما أدى إلى هزال في تحقيق فكرة المواطنة(1). وللمواطنة عدة حقوق قسمها(مارشال) في دراسته (المواطنة والطبقة الاجتماعية) إلى ثلاث عناصر هي(2):-

أ . الحقوق المدنية: وتدور حول الحق في التعبير عن الرأي والتملك والعقيدة والمساواة مع الآخرين.

ب . الحقوق السياسية: وتتمحور حول حق الفرد في ممارسة السياسية بصفته عضو داخل الهيئة التي منحته السلطة السياسية، أو ناخباً لأفراد تلك الهيئة.

ت . الحقوق الاجتماعية: وتتمثل بحق المواطن في العيش ككائن متحضر وفقا لمعاييروتقاليد المجتمع الذي يحيى فيه، وكذلك الحصول على مقدار من الرفاهية والأمن.

2. عدم الثقة في طبيعة العملية السياسية: إنّ مسألة العزوف السياسي ظاهرة لازمت الكثير من الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية وذلك ناجم عن اسباب كثيرة ومثال على ذلك دولتي الجزائر والعراق، فالجزائر شهدت عزوف سياسي كبير ويعود ذلك إلى فقدان ثقة المواطنين بالقدرة على التغيير في الأنتحابات، علاوة على وهن(صلاحيات المجالس البلدية) ما يجعلها غير قادرة على حشد المواطنين وترغيبهِم بالمشاركة الأنتخابية، وكذلك الصراع الدائر على الحكم بين السلطة والعسكر ساهم بفقدان المواطنين ثقتهم بالقدرة على التغيير، حيث وقع المواطن بين القوى المتصارعة، فضلاً عن اقصاء الشخصيات السياسية المؤثرة، وقد ظهر ذلك الصراع جلياً في تدخل الجيش لتغيير المسار

---

(1) محمد العجاتي، المواطنة والحراك العربي: بين الدساتير والواقع، الشروق، ص1 يناير2015، https;//goo.gl/2kf5fy.

(2) اسلام حجازي، قراءة في توجهات قطاع من الشباب الجامعي تجاه حقوق المواطنة والمشاركة السياسية، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ،2006 ، ص13-14.

الأنتخابي وساهم في اشعال الحرب الأهلية عام(1992)مما ولد انطباع لدى المواطنين بعدم جدوى المشاركة السياسية[1]. أما في العراق فنجد نفس المشكلة والمتمثلة في غياب الثقة في العملية السياسية ويرجع ذلك لعدة عوامل منها ما هو تأريخي حيث حكم العراق المستعمرون العثمانيون والصفويون والبريطانيون وتلى ذلك الحكم الملكي الذي أسسه البريطانيون، ثم بعد ذلك استلمت السلطة حكومات جاءت عبر انقلابات عسكرية مما ولد أزمات سياسية كبرى، حيث وصلت إلى الحكم حكومات أستبدادية عملت على الحفاظ على بقائها في السلطة أكثر من جهدها في تحقيق مصالح المواطنين واشباع حاجاتهم[2]. أمابعد عام(2003) فيظهر دور الولايات المتحدة في رسم سياسات العراق بعيد عن تطلعات الجماهير وكذلك الخلافات الحزبية بين الكتل السياسية المختلفة الأمر الذي أدى إلى تدهور المستوى الخدمي الذي لا يرتقي إلى مستوى طموح المواطنين[3].

3. اسباب اقتصادية واجتماعية: تُعدُّ العوامل الاقتصادية والاجتماعية من العوامل التي تؤدي دور في دفع المواطنين للمشاركة السياسية أو التنفير منها، وقد اشار(جلبير الاشقر) في مقالة لهُ إلى الأتي (تساهم الانظمة الرأسمالية التي تتمركز انشطتها في المدن إلى اثراء طبقات الحكم، حيث تتراكم ثرواتهم نتيجة مشاركتهم في الحفاظ على برجوازية السوق، وفي المقابل يستشري الفقر في الأرياف والمدن البعيدة عن المركز ، ولذلك تنتشر الثورات من المدن الريفية إلى المدن الرئيسة، وكذلك تساهم تلك المناطق في خروج بعض المتطرفين). ان طرق توزيع الثروة وكذلك العوامل الاجتماعية لها دور بارز في التأثير على المشاركة السياسية للمواطنين ومثال على ذلك خروج المظاهرات العارمة في السودان في يوم(16) يناير عام (2018) احتجاجا على قرارات الحكومة بتعويم سعر الجنيه السوداني ورفع سعر الخبز، وعدم رغبة النظام في اشراك المواطنين في صنع السياسات العامة، وتحجيم دور المواطنين وانتهاك حقهم الطبيعي في التعبير عن رأيهم، وهذا ما يؤكد على دور العامل الاقتصادي في دفع المواطنين على المشاركة السياسية حتى ولو بشكل تظاهرات[4].

(1) عبد الحميد بن محمد، العزوف: معضلة الانتخابات البلدية القائمة بالجزائر، الجزيرة، 31اكتوبر2017، https;//goo.gl/yTtCpu.

(2) ناجي الغزي، (ازمة الثقة بين المواطن والمؤسسة السياسية والادارية) الحوار المتمدن، 12مايو2009، العدد(2644)، https;//goo.gl/c.Hg5L6.

(3) سلام الشماع ،(سنة العراق يواجهون أشكالية تمثيلهم سياسيا في مرحلة ما بعد داعش)، العرب ، العدد(10672)، 23 يونية2017، ، ص3.

(4) هيفاء احمد الجندي، (جلبير اشقر) المثقف المتمرد الذي عرف الشرق الملتهب، العرب30اغسطس2015، العدد(10023)، ص8.

1 . 3 . 6 . 2: أزمة المشاركة في العالم الثالث.

رغم المحاسن الكثيرة للمشاركة السياسية ألا أنها في واقع الأمر تعتبر في الدول العربية ودول العالم الثالث أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه الأفراد والجماعات نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الأختلال حيث نجدها أما مشاركة منعدمة أو شكلية، وذلك بسبب ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة في قبضتها، وأقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية(1).

وقد أشار(**عبدالهادي الجوهري**) إلى جملة من الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة في المشاركة السياسية في الدول النامية وهي كالتالي:(2)

1-الجهل والأمية وأنتشار الفقر.

2-أنعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية (مواطنين لا مبالين أو خائفين).

3- الأحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة وجود ديمقراطية شكلية وأنتخابات غير نزيهة وعدم شرعية السلطة.

4-اللامبالات السياسية حيث ضعف الحس الوطني لدى المواطنين وكذلك ضعف المجتمع المدني.

5-العزلة السياسية حيث الشعور السائد لدى المواطنين بأنهم مهمشون وليس لهم دور في الحياة السياسية مما يؤدي إلى العزوف عن المشاركة السياسية.

1 . 4: المشاركة السياسية: أهميتها وأنواعها وخصائصها.

1 . 4 . 1: أهمية المشاركة السياسية : تأتي أهمية المشاركة السياسية كونها أساس الديمقراطية، وذلك من خلال اتساع الأقتراع الشامل وانتشارهُ في الكثير من دول العالم على الرغم من التفاوت فيما بين هذهِ الدول. وللمشاركة دور كبير في استقرار الأنظمة السياسية وذلك كونها تعطي الفرد الحق في التعبير عن رغباته واهتماماته، وتُعدُّ المشاركة السياسية أيضاً مؤشرعلى اتساع الديمقراطية أو انحسارها(3). وقد أكد (صموئيل هينتنجتون) إنّ هناك علاقة بين المشاركة السياسية والمؤسسات

(1) احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الأسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص43.

(2) عبدالهادي الجوهري، أصول علم الأجتماع السياسي، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص38-39.

(3) علي خليفة الكواري واخرون، المواطنة والديمقراطية في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2001، ص26-.27.

السياسية، حيث يرى ان استقرار النظام السياسي من عدمهُ يتحدد من خلال طبيعة العلاقة بين المتغيرين، فالمشاركة السياسية هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالتحديث، وتاثير التحديث على الأستقرار السياسي ينعكس من خلال التفاعل بين التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وبين الأحباط الاجتماعي وفرض الحركة السياسية وبين المشاركة السياسية والمؤسسات السياسية[1]. وهناك تفاوت بين مجالات حق المشاركة من حيث الأهمية، فالأنتحابات النيابية (البرلمانية) أكثر اهمية من مشاركة الشعب في اختيار رئيس الجمهورية ويعود السبب في ذلك ما يتمتع بهِ البرلمان من سلطات فعلية في تشريع القوانين وتُعدُّيل الدستور وكذلك المشاركة في وضع واقرار وان تُعدُّيل الدستور أهم من المشاركة في عملية أقرار القوانين[2]. وكذلك للمشاركة السياسية أهمية في تدريب المواطنين على ممارسة الديمقراطية، وحق اختيار ممثليهم من خلال ممارستهم الانتخاب، وتهيئة الضروف للاستُعدُّاد للمشاركة في صياغة السياسات واتخإذ القرارات[3].

وتُعدُّ المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دورهُ وتفعيله كحلقة أساسية داعمة لحلقات التنمية وذلك باشراكه في صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها. ان المشاركة السياسية تتيح للفرد معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض الحلول وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا تصبح أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة اشراكه فيه مما يجعل الفرد مستُعدًّا لتحمل النتائج سلباً أو أيجاباً. وكذلك تساهم المشاركة السياسية في أضفاء المصداقية والشرعية للنظام والهيئات الحكومية، وسياجا امنيا للديمقراطية وذلك من خلال تكريس حق المواطن في التعبيرعن آرائهم حول المسائل الوطنية في حدود ما يسمح بهِ القانون. وتأتي أهمية المشاركة السياسية لعدة اعتبارات منها:-

1. المشاركة السياسية هي قاعدة الشرعية، بمعنى ان الشرعية تترسخ بمقدار ما يستطيع أي نظام حاكم اشراك اكبر قاعدة جماهيرية في ادارة شؤون المجتمع.

2. تعني المشاركة السياسية المسؤولية الجماعية للسياسات والخطط والأهداف كما تعني مسؤولية نجاحها أو فشلها.

---

(1) ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص214.

(2) عبد الامير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق، ص111.

(3) محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسات ميدانية، مؤسسة الناشر للدعاية والاعلان، رام الله، 2003، ص59.

3. تساهم المشاركة السياسية بما تعنيه من معارضة و صحافة حرة وتُعدُّد المنابر بتقليل الأخطاء والممارسات غير المسؤولة مثل المحسوبية والرشوة، وذلك لأنها تطلق مبدأ المحاسبة وتعلي شأن الشفافية(1).

4. تقطع المشاركة السياسية الطريق على الأحتقان وتمنع القهر الناتج عن الأقصاء.

5. المشاركة الواسعة للمواطنين في قضأيا مجتمعهم تساهم في أيلاء اهمية خاصة للرأي العام.

6. تُعدُّ المشاركة السياسية مفتاح للتعاون البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وقناة أتصال تدعم التوجه الديمقراطي بما يتيح استتباب الامن والسلم في المجتمع.

7. المشاركة هي رهان التنمية المستدامة، فقد بينت التجارب التنموية ان العائق الأساسي وراء تعثر التجارب التنموية في الدول النامية هو ضعف مشاركة المواطنين في رسم السياسات العامة وتنفيذها(2).

1 . 4 . 2: أنواع المشاركة السياسية.

توجد عدة رؤى حول أنواع المشاركة السياسية وعلى النحو التالي:-

1. المشاركة السياسية بين الأخذ والعطاء: يمثل بعض أنشطة المشاركة السياسية عطاء من جانب الفرد للنظام السياسي كالتصويت الأنتخابي والمشاركة في الحملات الانتخابية. وبعض الأنشطة تمثل جانب الأخذ من النظام السياسي مثل الخدمات والعدالة والنظام العام وحسم الصراعات وقد يمثل بعض أنواع الأخذ على شكل مكافئات للأفراد مما يجعل لها تكلفة.

2. المشاركة بالفعل التعبيري والفعل الذرائعي: إنّ السلوك السياسي الرمزي هو الذي يحقق الأشباع الذاتي لصاحبهِ لمجرد القيام بهِ، أما العمل الذرائعي فهو مرتبط دائما بهِدف وغالباً ما يسعى لأحداث تغيير. وقد يكون أساس التصنيف هنا هو طبيعة الدوافع للمشارك، ونتيجة ذلك صعوبة وصف السلوك بأنه رمزي أوذرائعي.

---

(1) كرم ابو حلاوة،(التحول الديمقراطي في الوعي العربي: في التحول الديمقراطي في العالم العربي في التسعينات)، عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000، ص96-98.

(2). احمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية(دراسة حالة البحرين وسلطنة عمان وقطر)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2011، ص167-168.

3. السلوك السياسي اللفظي وغير اللفظي: معظم أنشطة المشاركة السياسية تتطلب استخدام الرمز ولكن بعضها قد يتطلب مهارة لفظية اكثر من غيرها، وقد تقف هذهِ المهارات حائلاً دون تحقيق المشاركة.

4. الأفعال الاجتماعية وغير الاجتماعية: تتطلب بعض أنشطة المشاركة السياسية مهارات اجتماعية ترفع من تكلفة المشاركة السياسية مثل الأتصال الشخصي بالناخبين، وقد لا تحتاج بعض الأنشطة إلى هذهِ المهارات الخاصة[1].

أما أبراهيم ابراش فقد قسم اشكال المشاركة إلى ثلاث مستويات وعلى النحو التالي:[2]

1. مشاركة منظمة تكون في أطار مؤسسات أو تنظيمات قائمة تشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى أختيارات سياسية عامة في أطار برامج محددة، تقوم بهِا الأحزاب السياسية، والنقابات، والأتحادات المهنية، والمجالس المنتخبة.

2. مشاركة مستقلة يقوم بهِا المواطن بصفة فردية، بحيث تكون لهُ حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيراً في ان يشارك أو لايشارك.

3. مشاركة ظرفية تتم في المناسبات وتضم غير النشطين وغير المؤطرين سياسياً من الجمهور، أي عامة الناس، تتجلى مظاهرها في التصويت في الأنتحابات والأستفتاءات. أما بأومان وبينتون(Lewis bowman and Gr boyton) فقد صنف المشاركة السياسية حسب معيارين وهما[3]:-

1. حجم الجهد والانغماس المطلوب لأنجاز النشاط فهناك انشطة تتطلب درجة عالية من الجهد والتعمق في مجال السياسة مثل المظاهرات السياسية، بينما هناك أنشطة لاتحتاج إلى جهد كبير مثل التصويت في الأنتخابات النيابية والمجالس المحلية وطاعة القوانين.

2. مدى قبول السلطة أو رفضها لمثل تلك الأنشطة مثل العنف والرشوة فهي تعتبر أنشطة غير مقبولة.

---

(1) بسيوني ابراهيم حمادة، استخدام وسائل الاعلام والمشاركة السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1995، ص22.

(2) ابراهيم ابراش، مصدر سابق، ص250-252.

(3) عادل محمود رفاعي و ضاحي حمدان الرفاعي. الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية، دار المنار للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص118.

1 . 4 . 3: مؤشرات المشاركة السياسية[1].

1. الدخول في حوارات ومناقشات سياسية مع الغير.

2. متابعة واستهلاك الموضوعات والبرامج السياسية في وسائل الأعلام(صحف، إذاعة، تلفزيون).

3. حضور المؤتمرات والندوات والدعوة اليها.

4. الأتصال بالمسؤولين السياسيين.

5. التصويت في الأنتحابات البرلمانية والرئاسية والمحلية.

6. مجرد الأنضمام لحزب سياسي أوعضوية فاعلة في الحزب(التنظيم السياسي).

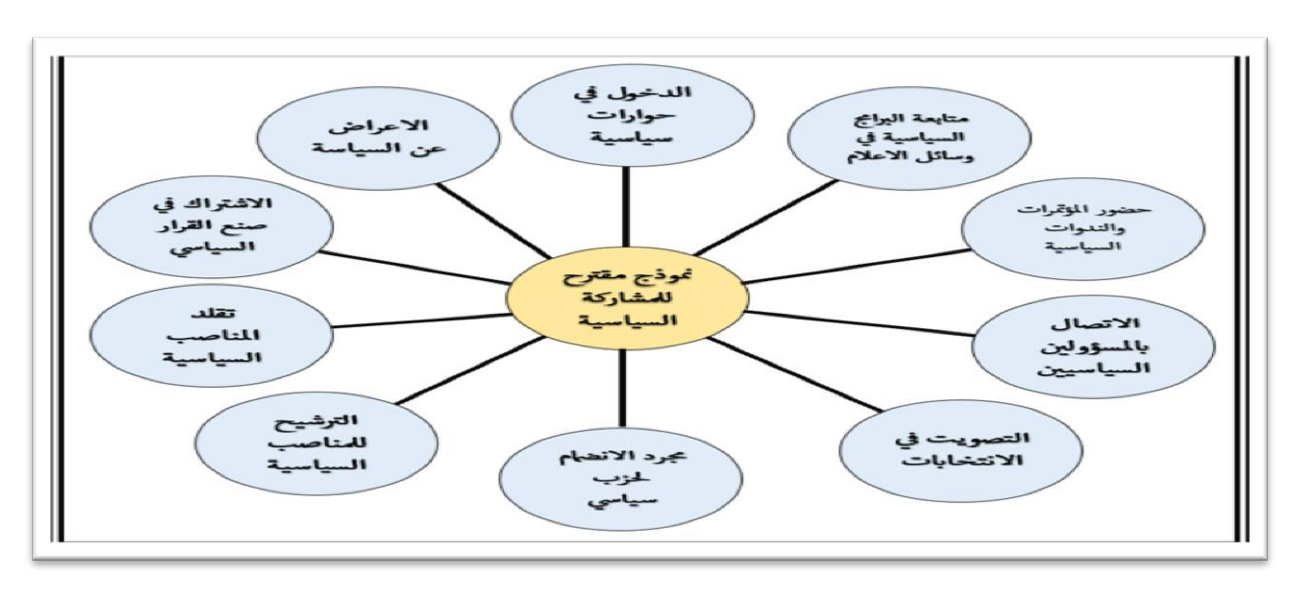
7. السعي أو الترشح للمناصب السياسية.

8. تقلد المناصب السياسية.

9. الأشتراك في وضع وصنع واتخاذ القرارات السياسية.

10. الأعراض عن السياسة يمكن ان يُعدُّ نوع من أنواع الأعتراض السياسي حيث يعكس الأحساس بعدم فاعلية العمل السياسي.

شكل (1) يمثل مؤشرات المشاركة السياسية



المصدر: عادل محمود رفاعي و ضاحي حمدان الرفاعي، مصدر سابق، ص126.

---

(1) سيد ابو ضيف احمد، مصدر سابق، ص147.

1 . 4 . 4: خصائص المشاركة السياسية.

1. إنّ المشاركة السياسية لا يمكن ان تكون هدفاً في حد ذاتها بل هي مجرد أداة لتحقيق هدف أسمى وانبل وهو الحرية السياسية.

2. إنّ المشاركة السياسية ليست هي الديمقراطية بل هي مجرد مبدأ واحد من ستة عشر مبدأ تقوم عليها الديمقراطية من المنظور الغربي.

3. إنّ المشاركة السياسية هي احد اركان التنمية السياسية وفي نفس الوقت تمثل أزمة من أزمات التنمية السياسية.

4. إنّ المشاركة السياسية سلوك أيجابي يختلف عن مجرد الأهتمام من زأوية، ومن زاوية أخرى يختلف عن نقيض المشاركة وهي اللامبالاة السياسية.

5. إنّ المشاركة السياسية تحتاج ضمانات واجراءات تكفل جعل ممارستها ممارسة حقة.

6. إنّ المشاركة السياسية يجب ان تكون خالية من كل أنواع الضغوط ترغيباً أو ترهيباً والتي قد تمارسها السلطة على المواطنين للتاثير في درجة وكيفية مشاركتهم.

7. إنّ المشاركة السياسية تنبع من الأقتناع ومن ثم فهي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.

8. إنّ المشاركة السياسية تتم من خلال مؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية ينظم اليها الراغبون من المواطنين طواعية وعن اقتناع.

9. إنّ المشاركة السياسية لا تتم في غياب الحرية الأعلامية وتدفق المعلومات في شكل تيارين احدهما هابط من القيادة إلى القاعدة والأخر صاعد من القاعدة إلى القيادة.

10. إنّ المشاركة السياسية تشمل القيادة على الصعيد القومي والقيادات المحلية ونشاط الأعضاء في أي تنظيم وقادة الرأي من غير الرسميين[1].

وهناك وجهة نظر اخرى تنظر إلى ان المشاركة السياسية لابد ان تتسم بثلاث خصائص رئيسة هي:-

1. الفعل(Action) بمعنى الحركة النشطة للجماهير في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة أهداف معينة.

---

(1) سعود محمد ناصر الشاويش، المشاركة السياسية للاحزاب الاسلامية في اليمن(2001.1990)، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية،2002، ص19-20.

2. التطوع (Voluntar) بمعنى ان تقوم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم تحت شعورهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضأيا والأهداف العامة لمجتمعهم وليس تحت تاثير أي ضغط أو أجبار مادي أو معنوي.

3. الأختيار(choice) بمعنى اعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتحضير للعمل السياسي والقادة السياسيين، وحجم هذهِ المساندة والتعضيد في حالة تعارض العمل السياسي والجهود الحكومية مع مصالحهم الحقيقية وأهدافهم المشروعة[1].

ويمكن أجمال هذهِ الخصائص في أنها[2]:-

1. المشاركة سلوك تطوعي ونشاط ارادي حيث ان المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية بشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف العامة.

2. المشاركة سلوك أيجابي وواقعي.

3. المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوكا فطرياً يولد بهِ الأنسان أو يرثه.

4. المشاركة عملية اجتماعية شاملة متكاملة ومتُعدُّدة الجوانب والأبعاد تهدف إلى اشراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية.

1 . 4 . 5: قنوات المشاركة السياسية.

هناك عدت قنوات للمشاركة السياسية أختزلها (فيليب برو) على النحو التالي[3]:-

1. عملية التصويت والأنشطة الأنتخابية والاستفتاءات.

2. الأنتماء التنظيمي والنشاط الاجتماعي، كالعضوية في التجمعات السياسية والاجتماعية(المجتمع المدني والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة)، بحيث يصبح المواطنون في هذهِ التنظيمات يدافعون عن قضايا وعن افكار معينة، كما يعارضون قرارات أو سياسات بعينها ويطالبون بمصالح

---

(1) نهى محمد امجد نافع، المشاركة السياسية في مصر في الفترة من 1981-2002، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، 2003، ص30.

(2) محمد سعد ابو عامود، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط1، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص183-184.

(3) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص300.

فئات أو جماعات محددة، كما يمكن ان يقوموا بتعبئة الجماهير ونقل المعلومات والرغبات السياسية الملحة للجماهير، وبالتالي يشاركون باستتباب الأمن والسلم عن طريق الأقناع.

3. المبادرات الفردية والجماعية عن طريق الأقتراح والاعتراض الشعبي في المجالس البرلمانية اثناء عرض السياسة العامة للحكومة.

وقد وضع(مأي رون وينر) نموذج لقنوات المشاركة السياسية يركز على التصويت في الأنتخابات أوالعضوية الفاعلة في الاحزاب السياسية أو حتى مجرد الانضمام إلى حزب سياسي معين، والاشتراك في اتخاذ القرارات السياسية، وكذلك الاشتراك في مناقشة امور السياسة والمشاركة في انتاج أو استهلاك المعلومات السياسية من خلال وسائل الأعلام[1].

شكل (2) نموذج مأي رون وينر للمشاركة السياسية

المصدر: Myron Weiner;(political participation; Crisis of the political process) in;binder,ed(Crisi and sequence in political develop ment) APSR.NO.3,September 1974, p164.

(1)Myron Weiner,(political participation;Crisis of political process)in;Binder(Crisis and sequence in political develop ment)APSR.NO.3(September1974,p164.

1 . 4 . 6 : مستويات المشاركة السياسية ومكوناتها.

تختلف مستويات المشاركة السياسية مابين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد من زمن لأخر ومن نظام حكم لأخر، فالمشاركة قد تصل إلى مرحلة تولي المناصب السياسية العالية، وقد تقتصر على الأدلاء بالصوت الأنتخابي، وهناك أربع مستويات للمشاركة السياسية وتتمثل فيما يلي:-

1. المستوى الأول ممارسوا النشاط السياسي يمثل هذا المستوى المستوى الأعلى للمشاركة السياسية، ويضم النشطاء في العمل السياسي.

2. المستوى الثاني المهتمون بالنشاط السياسي يتضمن هذا المستوى المهتمين بالنشاط السياسي، وأهمهم الأفراد الذين يدلون باصواتهم في الأنتحابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث في الساحة السياسية.

3. المستوى الثالث الهامشيون في العمل السياسي ويتضمن هذا المستوى الأفراد الذين يشاركون بشكل رسمي موسمي من العمل السياسي أو يشاركون اضطرارياً في أوقات الازمات وعندما تكون مصالحهم مهددة[1].

4. المتطرفون سياسياً وهم الأفراد الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجئون إلى اساليب العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، أما إنّ ينسحب من كل اشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين وأما يتجه إلى استخدام صور من صور المشاركة تتسم بالحدة والعنف[2]. وعموماً فأن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التاثيرعلى من يملكون السلطة السياسية ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير على السياسة العامة في شكل ما اطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة، وهي نوع من جماعات الضغط والمصالح ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة وتعمل بطرق مختلفة عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل الجمعيات والمؤسسات الأهلية[3]. وقد وضع كل من Altoff وRush جدول يوضح تدرج المشاركة السياسي، وكما مبين في شكل (4).

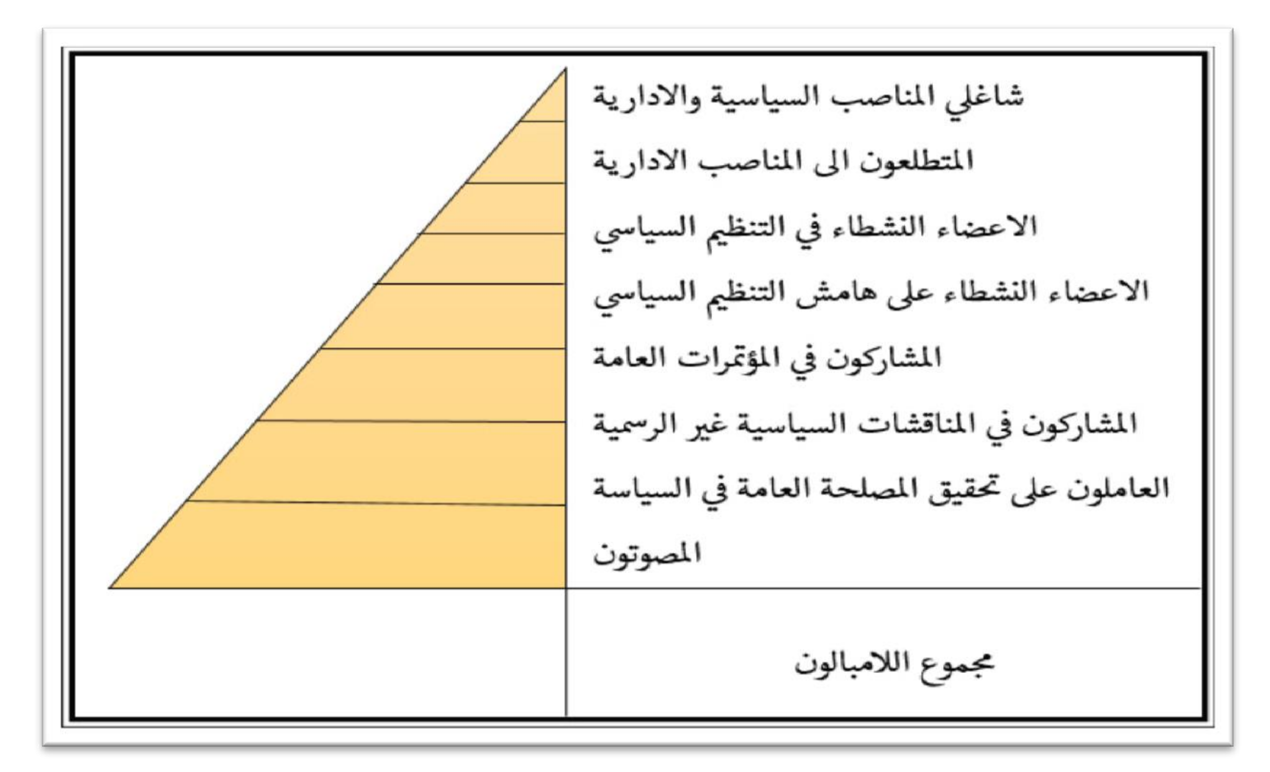
---

(1) ابراهيم ابراشي، مصدر سابق، ص46.

(2) محمد سعد ابو عامود، مصدر سابق، ص181.

(3) عادل محمود رفاعي و ضاحي حمدان الرفاعي، مصدر سابق، ص121.

شكل (3) تدرج مستويات المشاركة السياسية حسبAltoff وRush .



المصدر: اسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2001 ، ص277.

1 . 5: نشأة المشاركة السياسية في العراق.

تأثر العراق حاله حال دول المنطقة بالأفكار الجديدة القادمة من أوربا منذ ان كان يخضع للحكم العثماني . حيث بدأت بوادر التعرف على مفاهيم جديدة مثل الحرية والديمقراطية والمشاركة السياسية في نهاية حكمهم. وقد ساهمت عوامل كثيرة في ذلك منها انفتاح السلطات العثمانية ومحاولتها التجديد السياسي لمواكبة التطور الأوربي، وكذلك تاثير الدول الأستعمارية التي بدأت بالتغلغل داخل المنطقة ومساهمة المفكرين العرب الذين درسوا في أوربا وعادو لأوطانهم. وقد مرت المشاركة السياسية في العراق قبل عام(2003) بثلاث عهود هي العهد العثماني والملكي والجمهوري وسنحاول بيان تلك العهود على النحو التالي:-

1 . 5 . 1: المشاركة السياسية في العهد العثماني.

في نهاية القرن التاسع عشر كان العراق يخضع للحكم العثماني، وكانت الدولة العثمانية في ذلك الوقت تعاني من الضعف والوهن وعلى مستويات كثيرة، مما ساهم في تخفيف قبضتها المركزية ومحاولة اعطاء الأقاليم بعض من اللامركزية في الحكم، ومنها اقاليم العراق(ولايات

بغداد،الموصل،البصرة). بدأت بوادر المشاركة السياسية في العراق عندما تم تعيين(محمد أمين الزند) عضواً في مجلس الشورى العثماني عام(1867) ثم تعيينه عضواً في مجلس الأعيان عام (1877) وكان الزند قد ولد في بغداد وعمل مفتياً فيها. وبعد صدور الدستور العثماني عام(1876)، جرت أول انتخابات في أقاليم الدولة العثمانية لأنتخاب أعضاء مجلس النواب، حيث انتخب في العراق ستة نواب ثلاثة من ولاية بغداد وأثنان من ولاية البصرة وواحد من ولاية الموصل. وقد أجتمع البرلمان في (19)إذار عام (1877)واستمر عمله حتى(14) شباط عام (1878)عندما أصدر السلطان مرسوماً بوقف العمل بالدستور وتعطيل البرلمان لأجل غير مسمى[1].وأستمر هذا التعطيل حتى عام (1908) عندما وقع الأنقلاب الدستوري بقيادة جمعية الأتحاد والترقي وأعلن عن العودة لدستور (1876)، حيث اجريت بعد هذا الأنقلاب دورتين انتخابيتين لانتخاب مجلس المبعوثين الأولى عام(1908) وفاز فيها(17) نائباً عن الوية العراق، والدورة الثانية جرت عام(1912)وفاز عن الوية العراق(15)نائباً، يُنظر خريطة (2). ولم تجري انتخابات بعدها في هذا العهد بسبب قيام الحرب العالمية الأولى، وخسارة الدولة العثمانية الحرب، وقيام جمهورية تركيا الحديثة مكانها، وخضوع العراق للسيطرة البريطانية[2]. ومن الجدير بالذكر ان المشاركة السياسية في هذا العهد اقتصرت على مجلسين هما مجلس الأعيان والذي يعين أعضائه مدى الحياة، ومجلس المبعوثين(النواب) والذي ينتخب أعضائه من بين الجماهير وبالأقتراع السري[3].

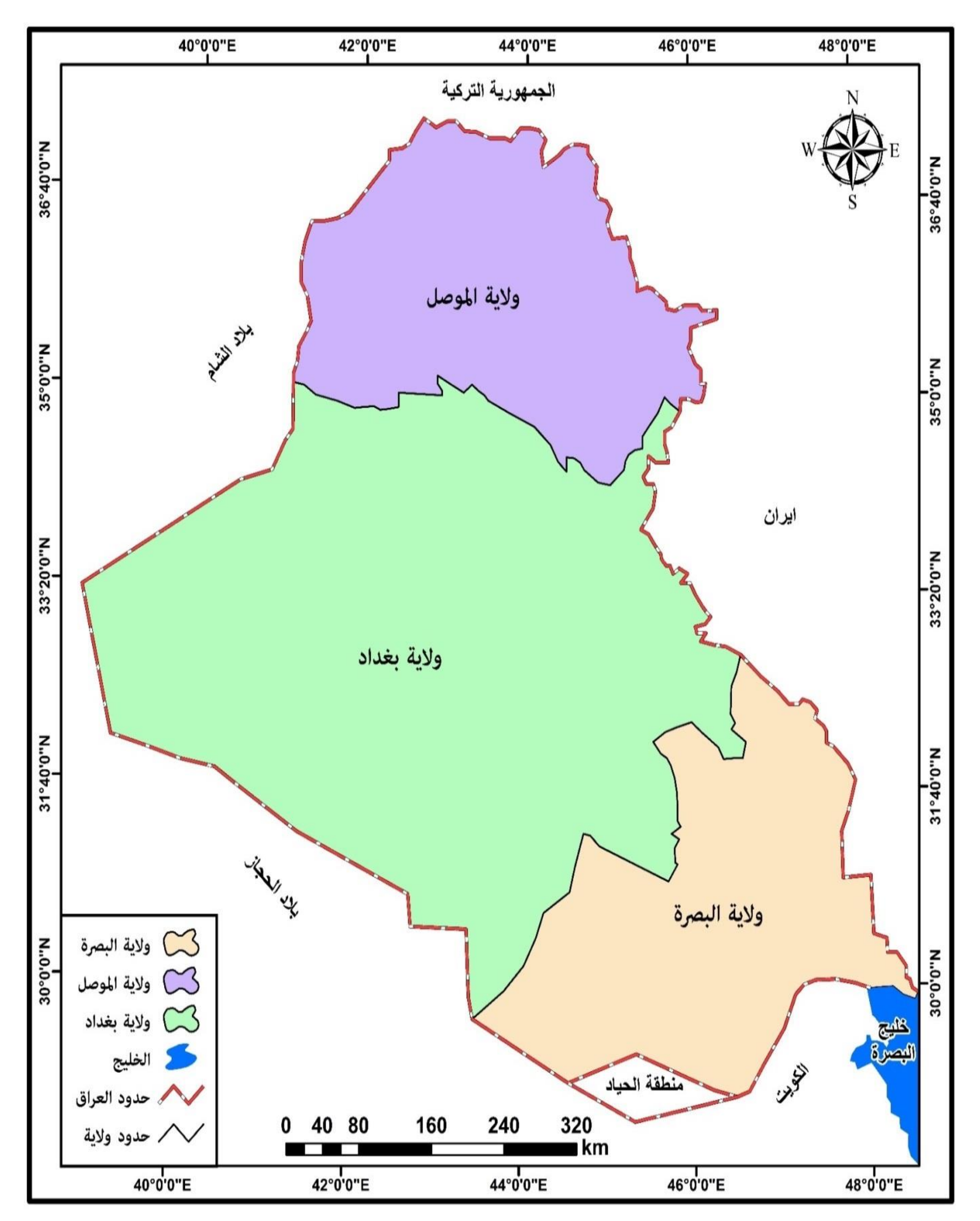
---

(1) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق (1925-1946) موقف جماعة الاهالي منها، مكتبة المثنى، بغداد العراق، ط1، 1983، ص15.

(2) عباس العزاوي، تأريخ العراق بين أحتلالين، ط1، مطبعة بغداد الجديدة، بغداد، 1936، ص222.

(3) عبد الامير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق، ص67.

خريطة (2) توضح ولايات العراق في عهد الدولة العثمانية عام 1900



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على http://hgmpd.blogspot.com/2015/02/blog-post_27.html

1 . 5 . 2: العهد الملكي.

بعد أنتهاء الحرب العالمية الأولى اصبح العراق تحت الحكم البريطاني، ويحكم من قبل البريطانيين بشكل مباشر، ومع ذلك نشطت الحركة الوطنية بالعراق، وقد كانت على درجة عالية من الوعي ومطالبهِا محددة بهِدفين، الأول الاستقلال التام عن الحكم البريطاني، أما الثاني فهو الحكم الدستوري البرلماني، وان يكون الحكم مقيد بمجلس منتخب من أهالي العراق[1]. وحينها انتخبت جماهير بغداد خمسة عشر مندوباً ليقدموا مطالبهِم إلى السلطات البريطانية، وكانت مطالبهِم تتركز بصورة اساسية على وجوب عقد جمعية تاسيسية منتخبة لسن دستور بدون تاخير[2]. وبسبب مماطلة البريطانيين بتلبية مطالب الجماهير قامت ثورة العشرين في (30)حزيران (1920)، وبالرغم من عدم انتصار الثورة إلا أنها ساهمت بتغيير شكل الحكم من الإدارة البريطانية المباشرة إلى أقامة واجهة عراقية للحكم والدليل على قوة مطالبة العراقيين بالديمقراطية في ذلك الوقت هو التقرير البريطاني المقدم إلى عصبة الأمم، والذي جاء فيه(يظهر انهُ لم يكن لدى الوزراء منذ الساعة الأولى أدنى شك عما يريدون وكذلك الجماعات من الشعب الذين يهتمون بالشؤون السياسية، فقد اجمع الكل على طلب حكومة ديمقراطية دستورية وان الجميع كانوا يشتركون في الرغبة ان يحكمهم مجلس نيابي منتخب على أحدث الطرق)[3]. وفي(11) تموز(1921)قرر مجلس الوزراء المناداة بالامير فيصل ملكاً على العراق، بشرط إنّ تكون حكومة سموه حكومة دستورية نيابية ديمقراطية، مقيدة بالقانون[4].

1 . 5 . 2 . 1: المشاركة السياسية في العهد الملكي.

جرت في العهد الملكي ستة عشر دورة انتخابية، أمتدت فترتها التشريعية ثلاثة وثلاثون عاماً ابتداءاً من(1925 إلى 1958)وهي على النحو التالي[5]، الدورة الأولى جرت انتخاباتها في(8)حزيران سنة (1925)وعقد مجلسها المنتخب اجتماعه الأول في يوم (16 تموز 1925) ، وكان عدد النواب(88) نائباً حسب ما أقر القانون. وأختير رشيد عالي الكيلاني كأول رئيس لمجلس نواب عراقي منتخب. وتشكل على أثرها مجلس الوزراء برئاسة جعفر العسكري. حل هذا البرلمان في(18) كانون الثاني سنة(1928) الدورة الثانية جرت الأنتحابات يوم (9)أيار(1928)وأجتمع المجلس يوم التاسع عشر من نفس الشهر الدورة الانتخابية الثالثة جرت الأنتحابات في يوم (10) أيلول (1930) واجتمع

---

(1) محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد، 1923، ص84-86.

(2) المصدر نفسه، ص169- 171.

(3) تقرير الادارة البريطانية عن العراق في عشر سنوات(1920.1930 . ص13.

(4) قرارات مجلس الوزراء الصادر في (تموز. آب . ايلول) كتاب رسمي، مطبعة الحكومة، بغداد، ص9.

(5) حسين جميل، مصدر سابق، ص133-165.

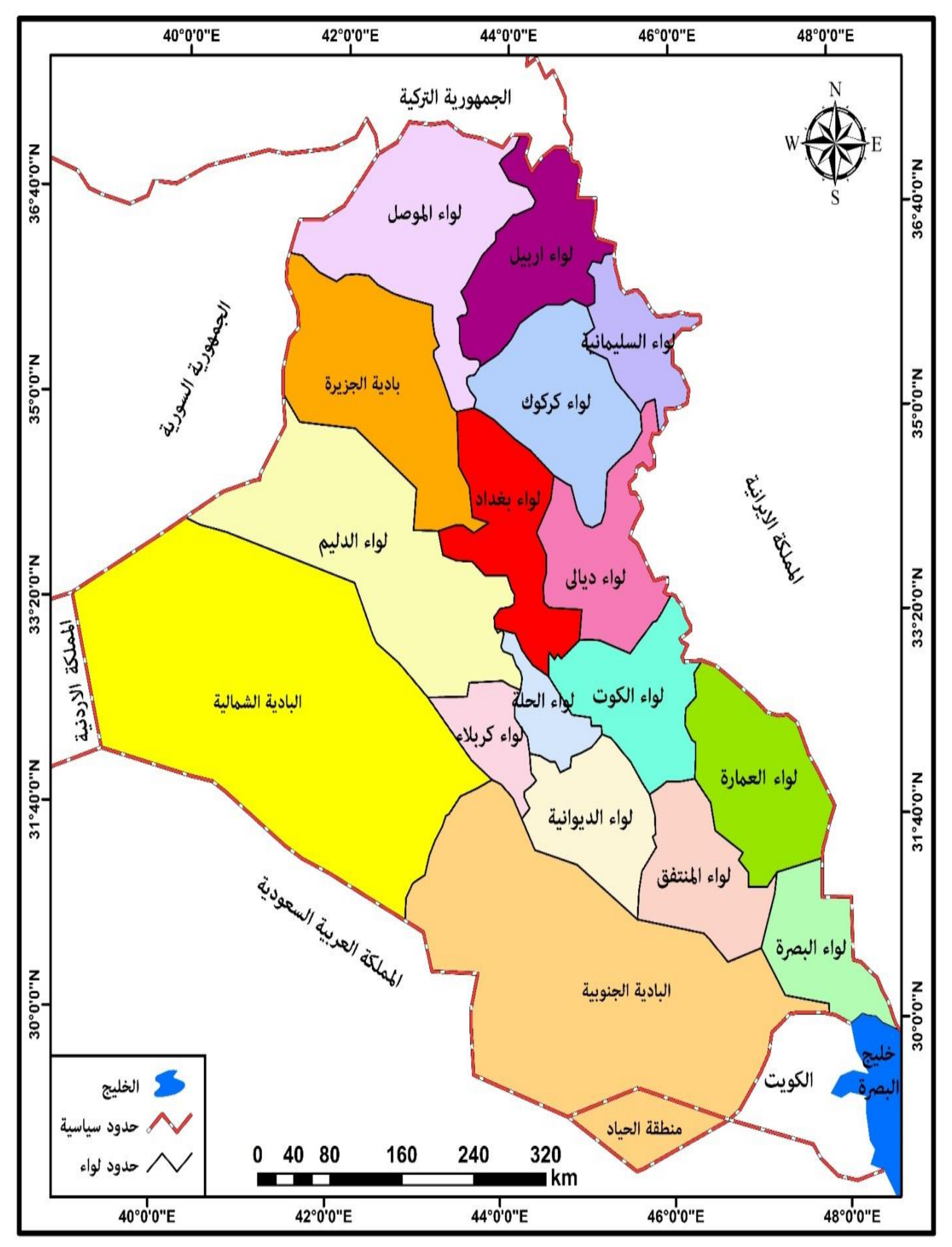
المجلس في اليوم الأول من شهر تشرين ثاني(1930). الدورة الانتخابية الرابعة جرت الأنتحابات في(1933/12/10). الدورة الأنتخابية الخامسة واجريت انتخاباتها في(1934/12/6). الدورة السادسة اجريت الأنتحابات في هذهِ الدورة يوم(1935/8/4) ، وفيها رفع عدد النواب من ثمان وثمانون نائب إلى مئة وثمانية نواب، وذلك يعود إلى الزيادة السكانية التي حدثت في العراق.

أجتمع المجلس يوم(1935/8/8.) الدورة السابعة جرت الأنتحابات فيها يوم(1937/2/20). وعقد مجلسها اجتماعه الأول يوم(1937/2/27) الدورة الثامنة جرت الأنتحابات فيها يوم(1937/12/18) وعقدت أول جلسة لمجلسها يوم(1937/12/23)الدورة التاسعة جرت الأنتحابات في يوم (1939/6/12)أرتفع عدد النواب فيها إلى(115) نائباً.الدورة العاشرة جرت أنتخاباتها يوم (1943/10/5)، بدأ المجلس أجتماعاته في يوم (1943/10/9) الدورة الحادية عشر جرت الأنتحابات فيها عام(1946)وأرتفع عدد النواب فيها إلى(140)نائباً.

الدورة الثانية عشر جرت انتخاباتها في عام(1948)ونزل عدد النواب فيها إلى(135)نائباً بسبب اجراءات السلطة الداعمة لمؤيديها. الدورة الثالثة عشر جرت انتخاباتها في(1953/1/17)، واجتمع مجلسها يوم(1953/1/4) الدورة الرابعة عشر جرت الأنتخابات في(1954/6/9)وعقد مجلسها يوم (7/26 /1954)وحل البرلمان في نفس العام بسبب الضغوطات البريطانية. الدورة الخامسة عشر جرت في(1954/9/12)وأجتمع مجلسها يوم(1954/9/16) الدورة السادسة عشر والاخيرة في العهد الملكي جرت انتخاباتها في(1958/5/15)وكان عدد نوابهِا (148)نائباً. وحل مجلسها بسبب قيام ثورة (14)تموز(1958 وأنتهاء الحكم الملكي في العراق[1].

(1) عبد الامير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق. ص70.

خريطة (3) توضح ألوية العراق في عهد الملكية عام 1953



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على: احمد سوسة، أطلس العراق الحديث، مديرية مطبعة المساحة العامة، بغداد، 1953، ص2.

1 . 5 . 3: المشاركة السياسية في العهد الجمهوري قبل عام 2003.

في صبيحة يوم (14)تموز عام (1958) تمكن الجيش بقيادة بعض الضباط من السيطرة على مقاليد الحكم والأطاحة بالنظام الملكي، وأعلان النظام الجمهوري في العراق، وبالرغم من ذلك التغيير الكبير لم يقم النظام السياسي الجديد بتغيير القوانين الأنتخابية، حيث بقيت سارية حتى عام(1967)حينما صدر قانون انتخاب مجلس الأمة رقم (7) والذي قسم العراق إلى دوائر انتخابية موزعة على ألوية العراق الأربع عشر، يُنظر خريطة العراق(4)، وحدد سن الرشد بثمانية عشر عام بدل العشرين عام في القانون القديم. وتم فيه أيضاً منح المرأة حق المشاركة والتي كانت محرومة منه في العهد الملكي[1]. وبالرغم من صدور قانون الأنتحابات إلا ان الأنتحابات البرلمانية لم تجري حتى عام (1980)، بعد صدور قانون المجلس الوطني المرقم(55) لسنة (1980)، والذي جرت بموجبهِ انتخابات المجلس الوطني في (20)حزيران (1980) وانتخابات عام(1984)وانتخابات عام (1988) واخيراً انتخابات عام(1999)[2].وبموجب هذا القانون فقد قسم العراق إلى مناطق متُعدُّدة المقاعد، حيث بأمكان الناخب ان ينتخب مرشح واحد أو اكثر ضمن نظام الاغلبية ذو الجولتين[3]. وفي عام(1995)صدر قانون المجلس الوطني رقم (26) والذي قسم المحافظات العراقية إلى مناطق انتخابية، بشرط ان لايقل عدد سكان كل منطقة انتخابية عن خمسة اضعاف عدد الذين يمثلهم كل عضو من أعضاء المجلس. ويتكون المجلس الوطني من(250)عضواً يجري انتخابهِم عن طريق الأنتخاب الحر المباشر والأقتراع السري[4].

---

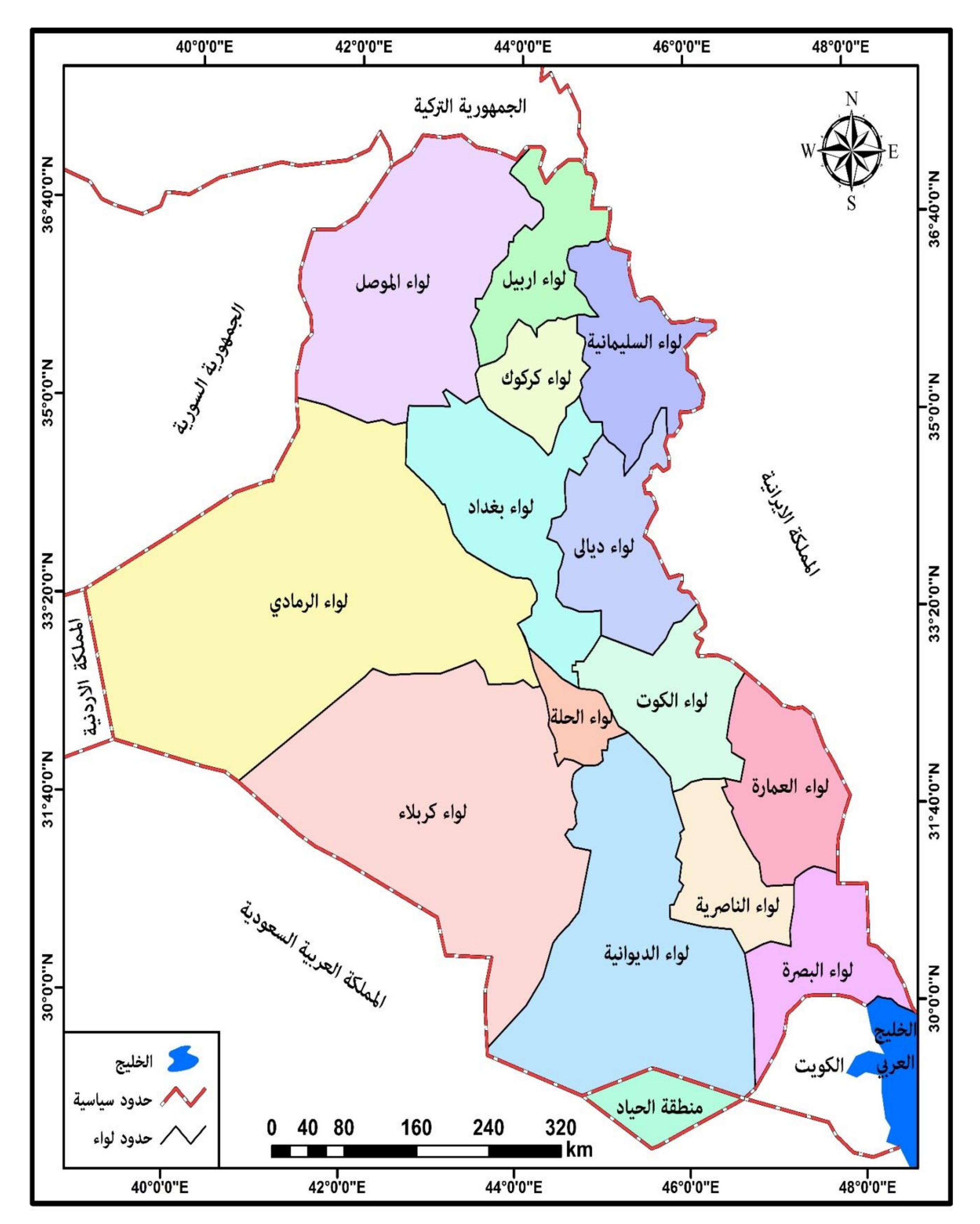
(1) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية، جامعة بغداد، 1991، ص45.

(2) عبد الامير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق، ص70.

(3) جريدة الوقائع العراقية، الانتخابات البرلمانية في العراق(2003.1958)، جريدة الصباح العدد (495)، 9 أذار 2007، ص7.

(4) محمد شريف بسيوني، الدساتير العراقية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدولية، ط1، المعهد الدولي لحقوق الانسان. جامعة دي بول، 2005، ص46.

خريطة(4) توضح ألوية العراق في العهد الجمهوري عام 1968



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على http://hgmpd.blogspot.com/2014/11/1968.html



العوامل الجغرافية المؤثرة على المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003

تمهيد :

إنّ العلاقة بين السلوك والتوجهات السياسية للإنسان وأنماط البيئة الطبيعية معروفة وقديمة في الفكر الإنساني، وقد ضخم قسم كبير من المفكرين والفلاسفة والجغرافيين من دور البيئة في السلوك الاجتماعي والسياسي للمجتمعات الإنسانية ، بالرغم من ظهور بعض المفكرين الذين حاولوا ترجيح دور الجهد الإنساني في تشكيل انماط الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لكن لم يجرئ أحد منهم على أنكار دور العوامل الطبيعية في تكوين أنماط واشكال معينة لنشاطات الإنسان وتطلعاته خاصة النشاطات الاقتصادية والتي لها تأثير كبير في تشكيل العلاقات الاجتماعية والتوجهات السياسية، ومن المعروف ان لكل ظاهرة بشرية بعدين البعد الأول طبيعي ويتمثل من خلال علاقة المجتمع بالوسط الجغرافي المحيط به من (تضاريس . مناخ . ومياه . وتربة . وتنوع حيوي)، أما البعد الثاني فيتمثل بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال النشاط البشري المتنوع وطبيعة سلوك ذلك النشاط[1]. وفي هذا الفصل ركز الباحث على العوامل الطبيعية المؤثرة على المشاركة السياسية والمتمثلة بالتضاريس والمناخ والمياه لما لها من دور في تشكيل السلوك الإنساني وتوجهاته السياسية. أما العوامل البشرية التي تناولها الباحث فتتمثل بالعوامل السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية

2 . 1: العوامل الطبيعية.

إنّ تأثير العوامل الطبيعية على ظاهرة المشاركة السياسية وسلوك الإنسان السياسي يظهر بوضوح من خلال تأثير عوامل عدة أهمها (التضاريس . المناخ . الموارد المائية) لما لهذهِ العوامل من تأثير على تشكيل المظهر الفيزيوغرافي للإقليم الجغرافي ، وسوف يتم تناول هذهِ العوامل بحسب أهميتها وهي كالآتي :-

2 . 1 . 1: التضاريس

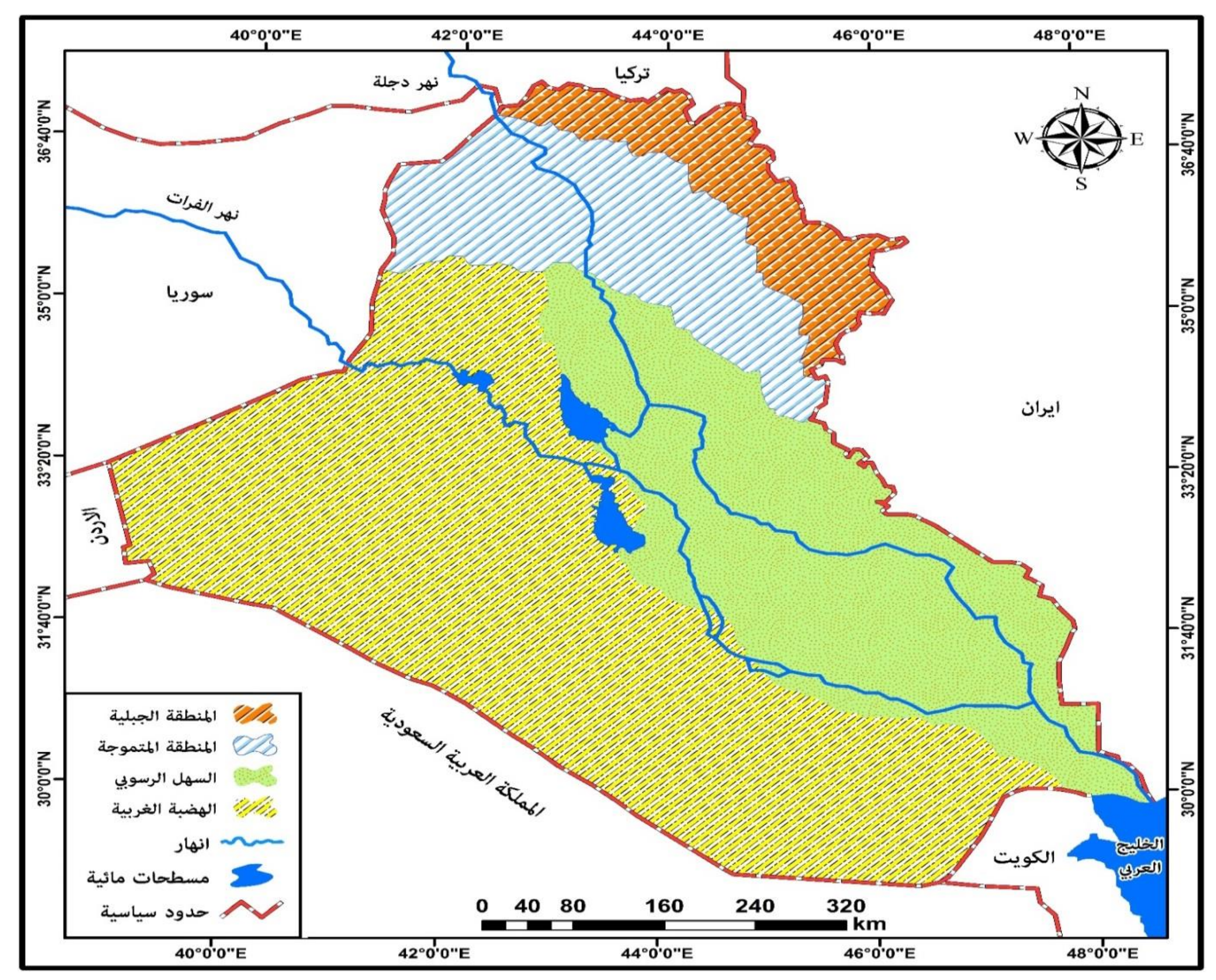
تُعدُّ التضاريس من أكثر المظاهر الطبيعية انتشاراً وأكثرها صلة بحياة الإنسان ونشاطاته، حيث يظهر تأثير النظام الهيدروغرافي للإقليم بشكل كبير على طبوغرافية الأرض مما يؤثر بصورة كبيرة على تحديد خطوط النقل والمواصلات[2]. وكذلك في تحديد أنماط الأستيطان وكثافة السكان. ومن المعروف ان المكان المادي الذي يتفاعل معهُ الإنسان هو سطح الأرض، وهو الذي يؤثر في حركة الإنسان ونشاطه الأنتاجي، وهو الذي يساهم في درجة أتصال وتفاعل السكان وانصهارهم أو تباعدهم

([1]) ابراهيم احمد سعيد وممدوح شعبان الدبس، تطور الفكر الجغرافي ، الجمعية التعاونية للطباعة ، منشورات جامعة دمشق ،2011، ص464.

([2])صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشراقية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، 2000، ص42.

وعزلتهم. وبالتالي فان التضاريس تترك بصمتها على التفكير الاجتماعي والسلوك السياسي للأفراد والجماعات[1]. وفي العراق تتسم أغلب التضاريس بالأنبساط والأستواء الشديد، ومع ذلك يوجد مناطق تضاريسية متباينة يمكن ان نقسمها كما موضح في خريطة (5) على النحو التالي:-

خريطة (5) توضح اقسام سطح الأرض في العراق



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:- مصطفى فلاح الحساني، مناخ العراق أسس وتطبيقات، ط1، دار مسامير للطباعة والنشر والتوزيع، المثنى، 2020، ص20.

2 . 1 . 1 .1 :المنطقة الجبلية: تحتل الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من العراق، وتشكل بحدود (5%) من مساحة العراق بمساحة تقدر ب (23500) كم². وتشغل مساحات واسعة من محافظات (السليمانية ، أربيل ، دهوك). وتتكون من عدة سلاسل متوازية اتجاهها العام من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي. وتمتاز هذهِ المنطقة بجبالها الشاهقة حيث يتراوح ارتفاعها ما بين (1000. 3600)

([1]) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ،جغرافية الانتخابات في اليمن ـ دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ،جامعة بغداد،2002، ص33.

متر فوق مستوى سطح البحر، وكذلك تمتاز بوعورتها وشدة تعقيدها وعمق وديانها، وشكل هذا الأرتفاع والوعورة صعوبة في تنقل الإنسان وحركته ونشاطاته المختلفة، مما ساهم في انخفاض الكثافة السكانية فيها بشكل عام بالرغم من وجود بعض التجمعات السكانية الكبيرة في بعض السهول المحصورة بين السلاسل الجبلية مثل سهول (شهرزور . رانيا . السندي . بازيان)[1]. ويفصل المنطقة الجبلية عن المنطقة شبه الجبلية عدة سلاسل جبلية يكون أتجاهها مشابه لسلاسل المنطقة الجبلية حيث تمتد من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي وأهم هذهِ السلاسل هي سلاسل (بيخير . سبي . سيرمان . ئاكري . بيرمام . هيبت سلطان . سكرمة . قرداق)[2]. ويكمن تأثير المرتفعات الجبلية لاسيما الشديدة منها على حجم السكان وتوزيعهم من جهة وانعزالهم و أرتباطهم مع المناطق الحضرية الكبرى من جهة أخرى، حيث ترتفع تكاليف مد طرق النقل والمواصلات في هذهِ المناطق، مما يؤدي إلى عزلة سكان هذهِ المناطق وبنفس الوقت يولد صعوبة في انشطتهم ومشاركتهم السياسية لاسيما في وصولهم إلى مراكز الانتخابات، كما تساهم هذهِ العزلة في تشكيل رؤية ضبابية لدى أفراد هذهِ المناطق تجاه الواعز الانتخابي فلا يوليه أهمية. وكذلك تشكل تضاريس المنطقة صعوبة لدى الاحزاب في نشر آرائهم وافكارهم في المنطقة وفي حملاتهم الانتخابية أمابالنسبة للحكومات فتزداد تكلفة المشاركة السياسية في هذهِ المنطقة بسبب صغر التجمعات السكانية وأنعزالها وصعوبة الوصول أليها مما يضطرها إلى فتح مراكز أكثر ولأعداد قليلة على العكس من المناطق السهلية ومثال على ذلك تم فتح مركز انتخابي واحد لكل (1935) ناخب في المناطق الجبلية في محافظة السليمانية بينما في محافظة بابل والتي تقع في السهل الرسوبي تم فتح مركز انتخابي واحد لكل(3117) ناخب[3].

وقد ساهمت تضاريس هذهِ المنطقة في احتفاظ المجموعة الكردية بمميزاتها الأثنولوجية والأثنوغرافية عبر آلاف السنين بسبب وعورة الأرض التي ساهمت في عزلهم ومنع اختلاطهم مع المجموعات العرقية الاخرى مماساهم في جعل المنطقة تمتاز بالتجانس العرقي [4].

2 . 1 . 1 . 2 . المنطقة شبه الجبلية

تقع هذهِ المنطقة إلى الغرب والجنوب الغربي من المنطقة الجبلية، وتُعدُّ هذهِ المنطقة منطقة انتقالية بين المنطقة الجبلية المرتفعة والوعرة وبين منطقة السهل الرسوبي التي تمتاز بسطح منخفض ومستوي

(1) جاسم محمد محمدعلي، الجغرافية الانتخابية لمجالس المحافظات في العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية، جامعة السليمانية، قسم الجغرافية، 2011، ص39.
(2) شاكر خصباك، العراق الشمالي، دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد، 1973، ص29.
(3) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص40.
(4)عباس السعدي، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق، مجلة كلية الآداب، العدد(68)، 2005، ص105.

في الغالب. تبلغ مساحة هذهِ المنطقة (67000)كم^2 أي ما يقارب(15)% من مساحة العراق[1]. وتمتد هذهِ المنطقة من المنطقة الجبلية شمالاً إلى تلال حمرين ومكحول جنوبا حيث يفصلانها عن منطقتي السهل الرسوبي والهضبة الغربية جنوباً، ومن الحدود السورية غرباً إلى الحدود الأيرانية شرقاً[2]. ويتراوح ارتفاع هذهِ المنطقة ما بين (1000-200) متر فوق مستوى سطح البحر، وتشغل هذهِ المنطقة مناطق واسعة من عدة محافظات حيث تشغل الأجزاء الجنوبية الغربية من محافظتي اربيل والسليمانية والجزء الشمالي من محافظة ديإلى والجزء الشمالي الشرقي من محافظة صلاح الدين، بالإضافة لمحافظتي نينوى وكركوك. وتمتاز المنطقة شبه الجبلية بسلاسلها الجبلية الطويلة الواطئة وسعة سهولها المنتشرة بين سلاسلها الجبلية، لذلك اتصفت المنطقة بطابع السهول المتموجة وقلة التباين في الارتفاع بين نواحيها[3]. وقد أصبحت هذهِ السهول مناطق تمركز سكاني مهمة بسبب مميزاتها الاقتصادية[4]. وتُعدُّ سهول(اربيل . سنجار . حمرين . نينوى) أهم سهول المنطقة. وللمنطقة شبه الجبلية أهمية بسبب تكوينها الجيولوجي الذي أغناها بأهم حقول النفط في العالم، وكذلك اختراق نهر دجلة وروافده لها، واحتفاظها بمخزون كبير من المياه الجوفية، وخصوبة سهولها، مما جعلها تُعدُّ من أهم المناطق الزراعية في العراق[5].

ويظهر تأثير تضاريس المنطقة شبه الجبلية على المشاركة السياسية من خلال:[6]

أ . ساعد سطحها المنبسط نسبياً في سهولة الحركة والتنقل ومد شبكات الطرق والمواصلات بالإضافة إلى وجود الأنهار التي تنبع من المنطقة الجبلية وتخترق المنطقة الشبه جبلية في أيجاد تجمعات سكانية اكبر حجماً من التجمعات الموجودة في المنطقة الجبلية ، وأهم هذهِ التجمعات السكانية هي مدن (الموصل . أربيل . كركوك)، مما ساهم في سهولة المشاركة السياسية في هذهِ المنطقة خاصة أجراء الانتخابات و سهولة توزيع المراكز الأنتخابية بصورة متوازنة في جميع أرجاء المنطقة، وكذلك سهل على الناخب وصوله إلى المراكز الانتخابية.

---

(1)سوران حمة أمين، التحليل الجغرافي لخصائص الرياح في أقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة السليمانية، قسم الجغرافية، 2006، ص18.

(2)محمد أزهر السماك وآخرون، العراق (دراسة اقليمية)، ج1، مطابع جامعة الموصل، 1985، ص22.

(3)حامد محمد الطائي، تحديد أقسام سطح العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد 5 ، 1969، ص32.

(4)جزا توفيق طالب، المقومات الجيوبولتيكية للأمن القومي في كوردستان العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2005، ص77- 80.

(5)فيروز حسن حمه عزيز، الاهمية الجيوسياسية لكردستان الجنوبية وتأثيرها على السياسة البريطانية (1914-1924)، مركز كردستان للدراسات الستراتيجية، السليمانية، 2008، ص52-53.

(6)جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص41.

ب . ساهم وجود مستوطنات حضرية كبيرة ومتوسطة الحجم في هذهِ المنطقة في زيادة الأتصال والتماس بين السكان وبين النخب السياسية والأحزاب، وكذلك سهل على المرشحين المتنافسين في الأنتخابات من الأتصال بالناخب وايصال أفكارهم وبرامجهم السياسية وتبادل الأفكار والآراء مع الناخب.

ج . ساهم ملائمة المنطقة تضاريسياً مع أهميتها الاقتصادية وموقعها الجغرافي في تنوع المنطقة أثنياً، حيث تعتبر المنطقة من أكثر مناطق العراق تنوعاً قومياً ودينياً، فقوميا نجد ان العرب والأكراد والتركمان يشكلون غالبية سكانها بالإضافة إلى قوميات أخرى أقل وجوداً مثل الكلدوآشوريين والسريان. أما دينياً فيشكل المسلمون أغلبية السكان مع وجود أقليات دينية مثل الأيزيدية الذين يتركزون في محافظة نينوى، وأتباع الديانة المسيحية التي يتوزعون في معظم أرجاء المنطقة، والكاكائية الذين ينتشرون في مناطق كركوك وكلار وخانقين، أما الشبك فيتركزون في سهل نينوى.

إنّ هذا التنوع القومي والديني قد ساهم بشكل كبير في جعل المنطقة منطقة تنافس سياسي بين هذهِ المكونات العرقية والدينية، وهذا الأمر ساهم في زيادة نسبة المشاركة السياسية وظهر هذا الأمر جلياً في الأنتخابات البرلمانية التي جرت بعد عام(2003)، حيث أدلى أغلب الناخبين بأصواتهم حسب أنتماءاتهم القومية والدينية، بغض النظر عن البرامج السياسية والأنتخابية للأحزاب والمرشحين.

2 . 1 . 1 . 3 : الهضبة الغربية

تشغل الهضبة الغربية الجزء الغربي والجنوب الغربي من العراق. وتشكل ما يقارب(60)% من مساحة العراق حيث تبلغ مساحتها بحدود(260)الف كم ^{2}. ويتراوح ارتفاعها ما بين (100. 1000) متر فوق مستوى سطح البحر. ويغلب على سطح الهضبة الأنبساط ماعدا بعض أجزائها التي تتسم بالتموج، ويمتاز سطح الهضبة بوجود بعض الكثبان الرملية وكذلك فقر غطائه النباتي وشحة مصادر المياه[1]. تمتاز الهضبة الغربية ببيئتها الصحراوية حيث ارتفاع درجات الحرارة والجفاف مما ساهم بشكل كبير في قلة المستوطنات البشرية وصغر حجمها وتركزها قرب الواحات. ويعتمد سكان المنطقة على تربية المواشي وهذا ما يجعلهم يميلون إلى الترحال بحثاً عن الكلأ الفقير في المنطقة. أن قلة السكان وكبر مساحة الهضبة ساهم في وجود مساحات شاسعة خالية من السكان وهذا ما أنعكس على ارتفاع تكلفة مد الطرق بين نواحيها مما أدى إلى قلتها وعزلة مناطق كثيرة خاصة المناطق النائية. ان هذهِ العوامل أدت إلى الانعزال الجغرافي لسكان المنطقة مما ساهم في انخفاض نسبة

([1]) جاسم محمد خلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ط2، 1961، ص49.

المشاركة السياسية فيها، و صعب على الأحزاب الأتصال بالسكان وإيصال برامجها وافكارها لهم، وكذلك صعوبة وصول الناخبين إلى المراكز الانتخابية بسبب البعد المكاني للمراكز وقلة طرق النقل[1].

2 . 1 . 1 . 4 : السهل الرسوبي.

يحتل السهل الرسوبي الجزء الجنوبي والجنوب الشرقي من العراق، ويحتل مساحة (93) الف كم^2، أي ما يعادل (21%) من مساحة العراق، ويغلب على سطح السهل الأنبساط وكذلك الانخفاض حيث لا يتجاوز في اقصى ارتفاع لهُ (100) م فوق مستوى سطح البحر. وتمتد منطقة السهل الرسوبي بشكل طولي من الشمال الغربي نحو الجنوب الشرقي ولمسافة تزيد عن(650) كم حيث يبدأ من مدينة سامراء على نهر دجلة ومدينة هيت على نهر الفرات إلى سواحل الخليج العربي أما عرضه فيبلغ في اقصاه(300) كم يبدأ من حدود الهضبة الغربية في الغرب إلى الحدود العراقية الايرانية من جهة الشرق[2]. ويتميز السهل الرسوبي في العراق بأهميته منذ القدم حيث يعتبر مهد الحضارات الإنسانية ومركزا مهماً للنشاطات الاقتصادية. وتتميز السهول بصفة عامة بسهولة الأستيطان والحركة والنقل وهذا ما يسهل انتقال الافكار والتجارب بين السكان ويساهم في أيجاد وحدة ثقافية بينهم، وكذلك يسهل على الحكومات الاشراف السياسي على جميع أجزاء السهل[3].

ويظهر تأثير تضاريس السهل الرسوبي على المشاركة السياسية في العراق على النحو التالي[4]:

ا . إنّ انبساط سطح السهل و وجود أراضي زراعية خصبة فيه وكذلك وفرة المياه لاسيما مياه نهري دجلة والفرات ساهم في سهولة الأستيطان ومد طرق النقل والمواصلات، مما جعله المركز الاستيطاني الأهم في العراق، حيث يتركز فيه أغلب سكان العراق. ويشكل هذا التركز السكاني ثقل انتخابي كبير ومركز صراع وتنافس بين التيارات السياسية.

ب . ساهمت سهولة الحركة والنقل والاستيطان في السهل الرسوبي في جعل المنطقة تتسم بتجانس ثقافي وقومي وديني إلى حد كبير. إلا ان الانقسامات المذهبية باتت على أشدها في العقود الأخيرة خاصة بين أتباع التيارات الدينية.

---

(1) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص43.

(2) حامد محمد الطائي، مصدر سابق، ص21.

(3) محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية أتجاه معاصر، مكتبة الانجلو مصرية، ط2، القاهرة، 2002، ص308.

(4) جاسم محمد خلف، مصدر سابق، ص49.

ج . إنّ تركز السكان في مدن كبرى ووجود مراكز ريفية ذات حجم كبير، وكذلك وجود شبكة طرق كثيفة ساهم في سهولة أيصال الأحزاب لبرامجها وأفكارها وتواصلهم مع الأفراد والجماعات، وكذلك سهل على الأفراد مشاركاتهم السياسية سواء بالانتخابات أوالتواصل مع الأحزاب والمسؤولين ومؤسسات المجتمع المدني. وكذلك يقلل من تكلفة اجراء الأنتخابات بالنسبة للحكومات.

2 . 1 . 2: المناخ

إنّ تأثير المناخ على راحة وصحة وسلوك الإنسان معروفة في الفكر الجغرافي منذ القدم، فأرسطو مثلاً ربط بين المناخ وطبائع الشعوب وعاداتهم، أما ابن خلدون فقد أكد في مقدمته (مقدمة ابن خلدون) على تأثير الهواء والأقاليم المناخية في اختلاف البشر وطبائع الشعوب[1]. وبالرغم من عدم وجود نظرية تثبت اختلاف السلوك السياسي للإنسان بسبب اختلاف بيئته المناخية فأنه لم يستطع أحد ان ينكر بأن المناخ وعناصره يؤثر بصورة غير مباشرة في قوة الدولة ونشاط سكانها، ومن أمثلة ذلك تأثير كمية الأمطار ودرجات الحرارة على توفير الموارد المائية الضرورية لحياة السكان ومزاولة نشاطاتهم سواء كانت زراعية أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فلعناصر المناخ دور كبير في تحديد المحاصيل الزراعية ومواسم وأنماط زراعتها، وهذا ما قد يشكل إقليم زراعي ذو طابع بشري معين من حيث العلاقات الاجتماعية والسياسية[2]. وفي العراق تتنوع الأقاليم المناخية وتتباين من حيث درجات الحرارة والأمطار فنجد في أقصى الشمال تزداد الأمطار وتنخفض درجات الحرارة ، وتبدأ معدلات الأمطار بالانخفاض والحرارة بالارتفاع كلما أتجهنا جنوباً، وفيما يلي أهم الأقاليم المناخية في العراق وهي كالآتي:-

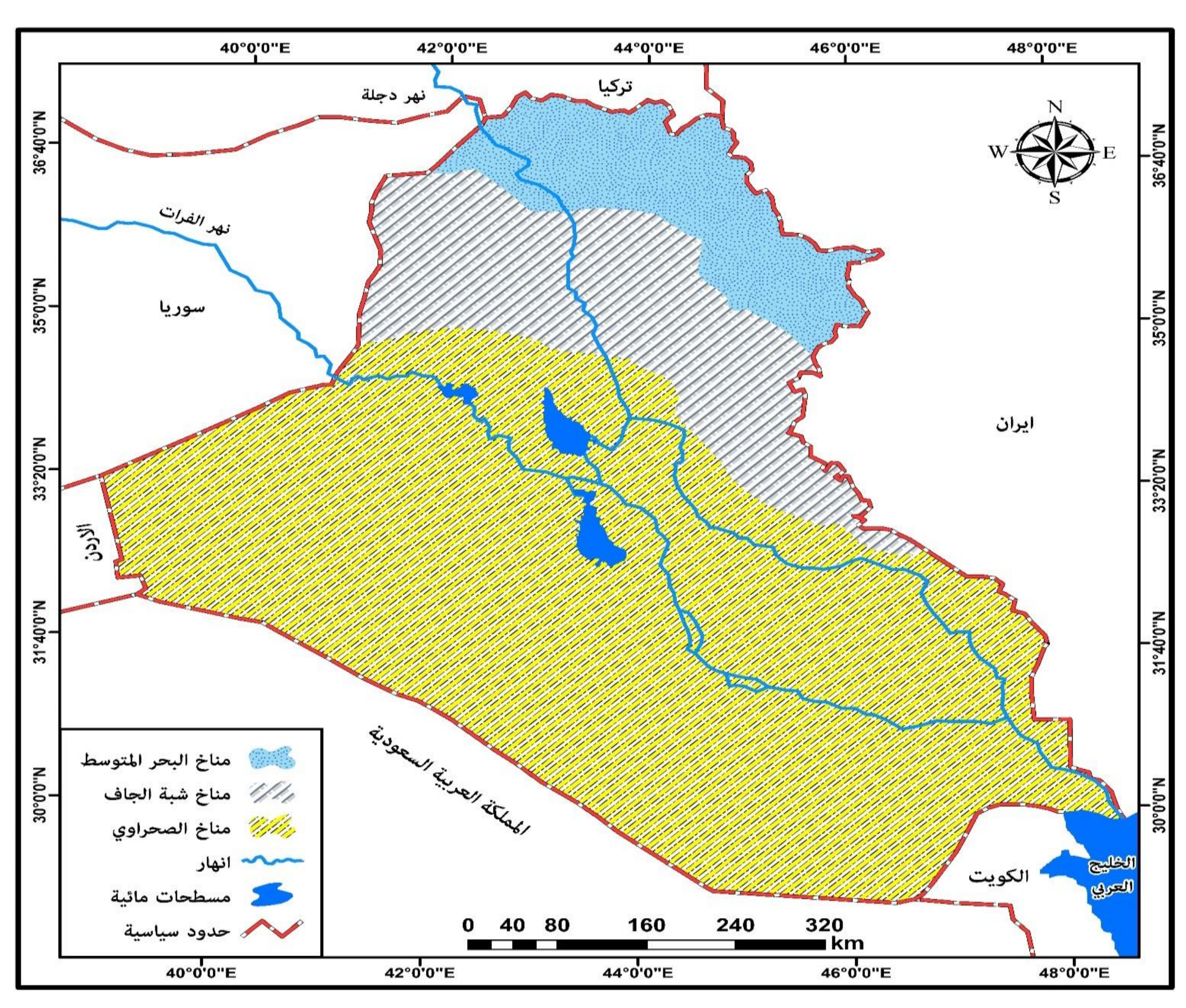
2 . 1 . 2 . 1: إقليم مناخ البحر المتوسط

يقع هذا الأقليم في القسم الشمالي والشمالي الشرقي من العراق، حيث يسود في المنطقة الجبلية التي يزيد ارتفاعها عن (1000)م فوق مستوى سطح البحر، ويمتاز هذا الاقليم بسقوط كميات كبيرة من الأمطار يبلغ معدلها بحدود (1250)ملم سنوياً، أما درجات الحرارة فتمتاز بانخفاضها الشديد في فصل الشتاء، حيث تنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي في أشهر الشتاء وتستمر لأيام عديدة، وقد سجلت محطة بنجوين معدل أمطار بلغ (1263)ملم وبلغ معدل درجات الحرارة في شهر كانون الثاني لنفس المحطة (-2.5) درجة مئوية، أما صيف هذا الإقليم فيمتاز باعتدال درجات الحرارة حيث بلغ معدل درجات الحرارة لشهر تموز في نفس المحطة(29.5) درجة مئوية، ويُعدُّ هذا

(1) زين عبدالمقصود، البيئة والانسان علاقات ومشكلات، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1981، ص9.
(2) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص45.

الإقليم الوحيد الذي تتساقط فيه الثلوج بغزارة. ويمتاز صيف هذا الاإقليم أيضاً بندرة الأمطار. أما اشهر الأعتدال(الربيع والخريف) في هذا الإقليم فتعتبر اطول نسبياً من مقارنة مع الأقاليم الأخرى[1]. ويبرز تأثير مناخ هذا الإقليم على المشاركة السياسية في موسم تساقط الثلوج حيث تشكل عائق أمام حركة السكان، مما يسبب عزلتهم ومنعهم من آداء حقهم في المشاركة السياسية خاصة الانتخابية.

خريطة (6) توضح الأقاليم المناخية في العراق



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:– عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2009، ص.93

2 . 1 . 2 . 2: الإقليم شبه الجاف.

يسود هذا الإقليم في المنطقة شبه الجبلية، ويُعدُّ اقليم انتقالي ما بين اقليم البحر المتوسط والإقليم الصحراوي. ويمتاز بشتاء بارد نسبياً حيث يبلغ معدل درجات الحرارة في شهر كانون الثاني

([1]) سليمان عبدالله اسماعيل، خصائص الامطار في اقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير منشورة باللغة الكردية، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين، 1994، ص112.

(8.2) درجة مئوية. وتنخفض درجات الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي في بعض أيام الشتاء. أما صيف هذا الإاقليم فهو أشد حرارة مقارنة مع أقليم البحر المتوسط، إذ يبلغ معدل درجات الحرارة لشهر تموز في مدينة اربيل (35)م5. أما أمطار هذا الاقليم فهي أقل من الإقليم السابق إذ تتراوح ما بين (200. 500) ملم، في حين تسقط كميات من الثلوج خاصة في حافاته الشمالية والشرقية. ويعتبر الفصلان الأنتقاليان لهذا الأقليم أقصر نسبياً مقارنة مع الأقليم السابق [1]. وعند مقارنة هذا أجواء هذا الإقليم وتأثيرها على المشاركة السياسية مع أجواء إقليم البحر المتوسط أو الإقليم الصحراوي نجد بأنها مناسبة أكثرلأجراء فعاليات المشاركة السياسية سواء كانت حملات انتخابية أو أجراء العمليات الأنتخابية، ويعود السبب في ذلك إلى اعتدال مناخ هذا الإقليم .

2 . 1 . 2 . 3: الاقليم الجاف الصحراوي.

يسود هذا الإقليم في مناطق وسط وغرب وجنوب العراق حيث يتطابق مع منطقتي السهل الرسوبي والهضبة الغربية. يمتاز هذا الاقليم باعتدال درجات الحرارة في فصل الشتاء و أرتفاعها في فصل الصيف حيث تصل معدلات درجات الحرارة فيه إلى (36) درجة مئوية في شهر تموز [2] وقد تتجاوز درجات الحرارة في بعض ايام أشهر تموز وآب حاجز(45) درجة مئوية[3]. أما امطار هذا الإقليم فهي قليلة حيث تبلغ معدلاتها السنوية دون (200)ملم، في حين يكاد يخلو هذا الإقليم من الفصول الإنتقالية بسبب ارتفاع درجات الحرارة في النصف الصيفي من السنة إذ يبدأ من شهر نيسان حتى شهر تشرين الاول[4]. أما تأثير المناخ على المشاركة السياسية خاصة عنصري الحرارة والأمطار فيظهر في شقين الأول غير مباشر والثاني مباشر، أما الأول فيظهر تأثيره في انماط الأستيطان والزراعة ، حيث نلاحظ في أقليم البحر المتوسط ان الكميات الكبيرة من الأمطار التي تسقط فيه مضاف اليها عاملي الجيولوجيا والطبوغرافية ساهمت في انتشار الزراعة الديمية في فصل الشتاء والزراعة بالاعتماد على العيون والينابيع في فصل الصيف، الأمر الذي أدى إلى تشتت المستوطنات الريفية وصغر حجمها، وينطبق هذا الحال على أجزاء كبيرة من الأقليم شبه الجاف، حيث أدى هذا النمط من الأستيطان إلى ضعف في المشاركة السياسية بسبب العزلة الجغرافية وضعف الأتصال بين سكان القرى وسكان المدن، وكذلك شكل صعوبة لدى الأحزاب في نشر برامجها وآرائها في تلك

(1) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص45.

(2) صلاح حميد الجنابي و سعدي علي غالب، جغرافية العراق الاقليمية، دار أبن الأثير للطباعة والنشر، الموصل ، 2005، ص92.

(3) عبد الأمام نصار ديري، تحليل جغرافي لخصائص مناخ القسم الجنوبي من العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة ، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 1988، ص68.

(4)صلاح حميد الجنابي و سعدي علي غالب، المصدر السابق، ص101.

المناطق. أما من ناحية أجراء الأنتخابات والأشراف عليها فقد ساهم المناخ في رفع تكلفة الانتخابات مادياً بسبب فتح مراكز انتخابية لأعداد قليلة من الناخبين. وقد ساهم هذا التباعد والأنعزال في عزوف أعداد كبيرة من الناخبين عن الأدلاء بأصواتهم بسبب صعوبة الوصول إلى المراكز الانتخابية خاصة عند تساقط الثلوج وعدم توفر الطرق المعبدة. أما في الاقليم الصحراوي فيظهر العكس حيث شحة المياه وارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تركز المستوطنات السكانية قرب الانهار مما يسهل المشاركة السياسية .وكذلك يظهر تأثير عنصر الحرارة في تحديد أوقات أجراء الانتخابات . أما الشق الثاني التأثير المباشر فيظهر في تأثير الأجواء الباردة والممطرة والتي تؤدي إلى الحد من نشاط الإنسان وتؤثر على مزاجه العام خاصة في المناطق المكشوفة، وبالتالي فإنها تؤثر على مشاركته السياسية، وينطبق هذا الحال على الأحزاب السياسية حيث تواجه صعوبة في نشر برامجها السياسية والتواصل مع السكان[1]

ويرى الباحث ان افضل الأوقات لممارسة المشاركة السياسية مثل اجراء الانتخابات والاستفتاءات هي الشهور المعتدلة الحرارة ونادرة الأمطار مثل أشهر نهاية الربيع وأشهر بداية الخريف، وذلك لتجنب أرتفاع درجات الحرارة لاسيما في اشهر الصيف في الأقليم الصحراوي وتجنب البرد القارص والثلوج شتاءاً في اقليم مناخ البحر المتوسط.

2 . 1 . 3: الموارد المائية.

تؤدي الموارد المائية دوراً رئيساً في حياة الإنسان، وتُعدُّ أحد الدعامات المهمة لتحقيق أهداف الأمن الغذائي، فوجود الكائنات الحية مرتبط بوجود المياه ووفرتها، ومن هذا المنطلق يُعدُّ الماء مفتاح التنمية المستدامة والقابلة للأستمرار، وهو ضمان أمان السكان. وقد انعكست أهمية المياه في العراق على تسميته، فما ان يذكر أسم العراق حتى يتبادر إلى الإذهان مرادفات اسمه (بلاد الرافدين . ارض الرافدين . بلاد النهرين) وغيرها الكثير مما يشير إلى النهرين دجلة والفرات. ويقال العراق عطية الماء[2]، وهبة الرافدين كما ذكر قديما (**هيرودوتس**)، وتُعدُّ انهار العراق اساس ثروته الاقتصادية ليس في الحاضر فقط بل منذ اقدم العصور[3]. وتضم الموارد المائية جميع اشكال مصادر المياه، والتي تتُعدَّد في العراق من تساقط الأمطار والثلوج والمياه السطحية (الانهار والجداول والبحيرات)

(1) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص46.
(2) ـ نجيب خروفة واخرون، الري والبزل في العراق والوطن العربي، مطبعة النشأة العامة للمساحة، بغداد، 1984، ص104.
(3) كوردن هستد، الاسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، ط1، المطبعة العربية ، بغداد، 1948، ص134.

إلى المياه الجوفية وسنتطرق إلى أهمها واكثراً تأثيراً في توزيع السكان والمدن والذي من خلالهُ تأثر على المشاركة السياسية وهي الأنهار وعلى النحو التالي:

2 . 1 . 3 . 1: نهر الفرات: ينبع نهر الفرات من المنطقة الجبلية شمال أرضروم في تركيا، ويتكون في منبعه من نهرين هما فرات صو ومراد صو حيث ينبعان من منطقة يصل ارتفاعها(3000)م فوق مستوى سطح البحر[1]، وبعد ان يلتقيا النهران قرب مدينة كيبان يسير النهر في مجرى ضيق حتى يلتقي في رافده الثالث توخمه صو، ويدخل نهر الفرات الأراضي السورية عند مدينة جرابلس، حيث تصب في نهر الفرات ثلاث روافد هي الساجور والخابور والبليخ وتُعدُّ هذهِ الروافد هي أخر روافد نهر الفرات، ثم يدخل نهر الفرات العراق في بلدة حصيبة قرب القائم ويكون مجراه ضيق لمسافة(420) كم أبتداءاً من القائم حتى مدينة الرمادي[2]، ثم يصل النهر مدينة الفلوجة حيث أقيم عليه سدة الفلوجة التي تتوزع منها عدة جداول من الضفة اليسرى من النهر باتجاه نهر دجلة قرب بغداد ويعود السبب إلى ان مجرى الفرات في هذهِ المنطقة أعلى من مجرى دجلة بحدود(7) أمتار وأهم هذهِ الجداول هي (الصقلاوية وابو غريب و اليوسفية واللطيفية والإسكندرية والمسيب)[3]. وعند وصول نهر الفرات إلى مدينة الهندية أقيم عليه سدة الهندية التي توزع مياهه ما بين شط الحلة وشط الهندية حيث يقسم الفرات إلى شطرين ثم يتوحد مجراه مرة أخرى شمال مدينة الديوانية، ثم يدخل النهر مدن السماوة والناصرية وسوق الشيوخ قبل ان يلتقي بنهر الفرات في كرمة علي شمال البصرة مكونان شط العرب. ومن الجدير بالذكر ان طول نهر الفرات الكلي هو(2330) كم منها (455) كم في تركيا و(675) كم في سوريا أما في العراق فيبلغ طوله (1200) كم يقع ثلثها في الهضبة الصحراوية والثلثان الباقيان يقعان في السهل الرسوبي[4].

2 . 1 . 3 . 2: نهر دجلة: ينبع نهر دجلة من جنوب شرق تركيا إلى الجنوب من منابع الفرات، حيث يبلغ ارتفاع المنطقة ما بين (1000 و 2000)م فوق مستوى سطح البحر. ويتكون النهر من ثلاث روافد رئيسية هي دجلة صو وبطمان صو وبوتان صو، ويقطع النهر قبل دخوله العراق(250)كم في تركيا (و50)كم مشتركة بين تركيا وسوريا قبل دخوله قرية فيشخابور العراقية[5]. وبعد ان يدخل النهر

(1) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق (اطارها الطبيعي ـ نشاطها الاقتصادي ـ جانبها البشري)، ط1، الدار الجامعية للنشر والترجمة، بغداد، 2008، ص110-111.
(2) غ. س. شاهبازيان، استخدام الموارد المائية في العراق لتنمية الاقتصاد الوطني، ترجمة محمد كامل عارف، معهد الدراسات الشرقية، اكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، 1980، ص39.
(3) كوردن هستد، مصدر سابق، ص140.
(4) احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الاول، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، 1963، ص107.
(5) المصدر نفسه، ص108.

العراق يصب فيه رافد الخابور. وبعدها يسير النهر بالاتجاه الجنوبي الشرقي حيث يصب فيه الرافد الثاني في العراق رافد الزاب الكبير والذي يُعدُّ أهم روافد دجلة بسبب غزارة مياهه وذلك قرب مدينة النمرود، وإلى الشمال من منطقة الفتحة جنوب مدينة الشرقاط ب(35) كم يصب فيه الرافد الثالث رافد الزاب الصغير[(1)]، وبعدها يمر النهر بمدن تكريت ثم سامراء. وبعد عبوره مدينة سامراء يصب في نهر دجلة رافده الرابع العظيم وذلك قرب مدينة بلد، وبعدها يصل النهر مدينة بغداد حيث يصب في نهر دجلة رافده الخامس ديإلى[(2)]. ويستمر النهر في جريانه حتى يصل مدينة الكوت ثم مدينة العمارة حيث يتسم النهر بكثرة تفرعه وارتفاع مستوى المياه بالنسبة لسطح الأرض حتى يلتقي بنهر الفرات شمال البصرة عند منطقة كرمة علي حيث يكونان شط العرب الذي يبلغ طوله (110)كم إلى ان يصب في الخليج العربي. أما طول النهر فيبلغ (1718)كم حصة العراق منها(1418)كم اي بحدود(82)% من طوله[(3)].إنّ تأثير الموارد المائية عل المشاركة السياسية يظهر من خلال تأثيرها على السكان وتوزيعهم، حيث تتصف المراكز الاستيطانية في العراق بامتدادها على شكل محاور طولية مع امتداد الأنهار خاصة أنهر دجلة وروافدها ونهر الفرات، ويمكن ان نميز ست محاور رئيسية لتوزيع السكان وعلى النحو التالي[(4)]:-

أ.. منطقة الاكيومين العراقي: وهي تمثل القلب الحضري والثقل الاقتصادي والسكاني للعراق، وتقع في منطقة تحضر نهري دجلة والفرات حول مدينة بغداد، ويتجاوز عدد سكانها (20)% من سكان العراق.

ب . محور تحضر اسفل الفرات: ويمتد هذا المحور ما بين بغداد والبصرة بمحاذاة نهر الفرات، ويضم هذا المحور(23)مدينة رئيسية معظمها مراكز محافظات واقضية ونواحي.

ج . محور تحضر اسفل دجلة: ويمتد ما بين بغداد والبصرة بمحإذات نهر دجلة، ويضم هذا المحور (18) مدينة رئيسية أهمها مدن الصويرة والعزيزية والكوت والعمارة والقرنة.

د . محور تحضر دجلة الاعلى: يمتد هذا المحور ما بين بغداد والموصل ويضم(12)مدينة رئيسية أهمها مدن بلد وسامراء وتكريت والشرقاط وحمام العليل والموصل.

---

(1) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق(اطارها الطبيعي ـ نشاطها الاقتصادي ـ جانبها البشري)، مصدر سابق، ص120.

(2) مهدي الصحاف، الموارد المائية وصيانتها من التلوث، وزارة الاعلام، سلسلة الكتب الحديثة(رقم 96)، بغداد، 1976، ص68-69.

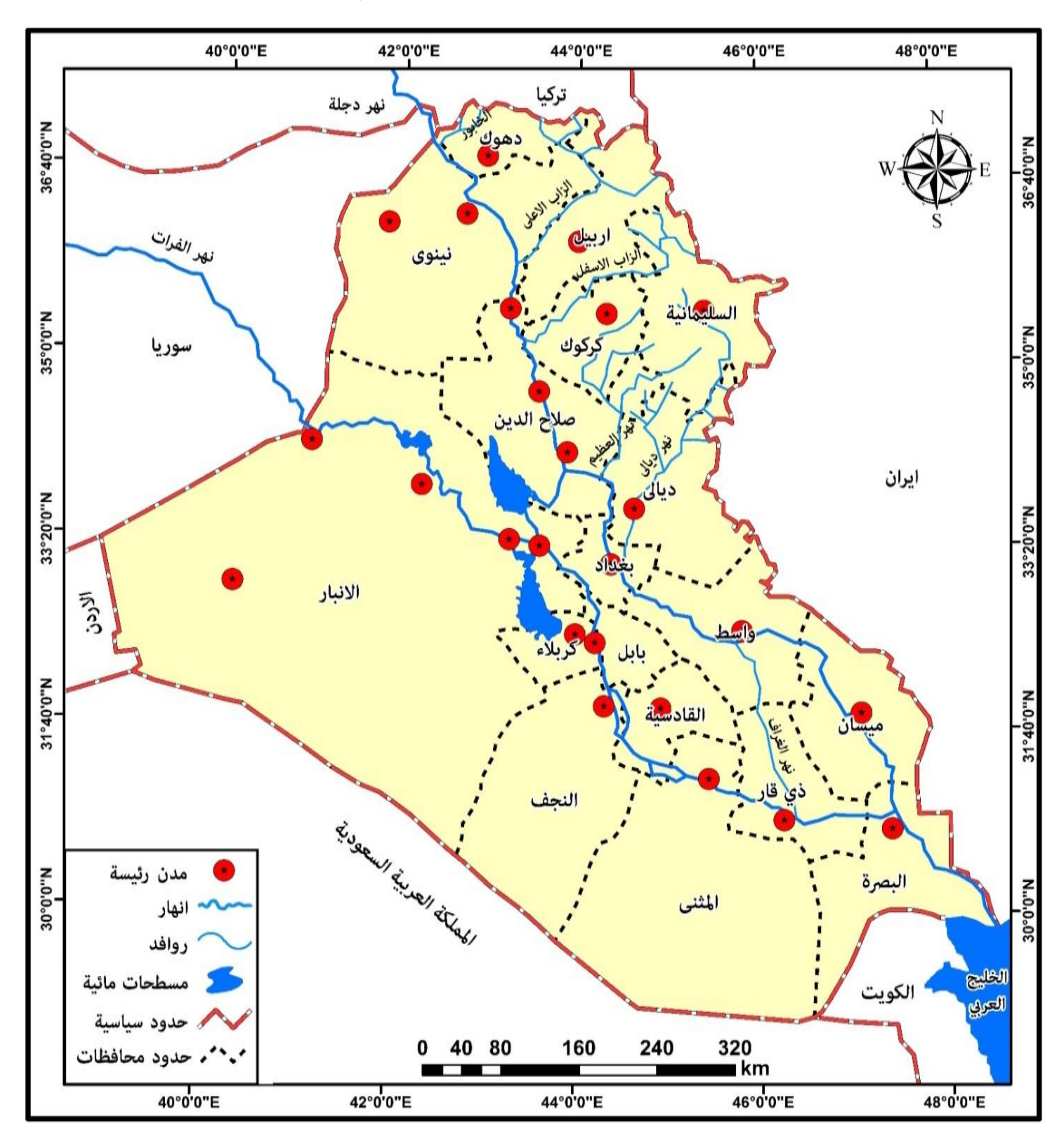
(3) المصدر نفسه، ص68.

(4) عباس فاضل السعدي. جغرافية العراق(اطارها الطبيعي ـ نشاطها الاقتصادي ـ جانبها البشري)، مصدر سابق، ص363.

ذ . محور تحضر الفرات الاعلى: ويمتد ما بين بغداد والحدود السورية بمحاذات نهر الفرات، ويضم هذا المحور(11) مدينة أهمها الفلوجة والرمادي وهيت وحديثة والقائم.

ز . محور تحضر روافد دجلة (ديالى والعظيم والزاب الصغير والزاب الكبير) ويتخذ هذا المحور التوزيع الخطي للمدن مع أمتداد هذهِ الانهار.

خريطة (7) توضح الموارد المائية في العراق



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على: -وزارة الموارد المائية، المركز الوطني لادارة الموارد المائية، شعبة نظم المعلومات الجغرافية، 2010.

يتضح مما سبق ان محور دجلة والذي يبلغ طوله بحدود(1400)كم يستقطب بحدود (30) مدينة رئيسية حيث يتركز في هذا المحور أعداد هائلة من السكان تشكل أكثر من نصف سكان العراق، في حين يستقطب نهر الفرات(34)مدينة رئيسية بالرغم من قصر طول نهر الفرات بالنسبة لنهر دجلة داخل الحدود العراقية ويعود سبب ذلك إلى نمط توزيع مدنه المتقارب[1]. ان توزيع المدن على شكل محاور ممتدة مع الأنهر ساهم في تقاربها وهذا بدوره سهل في مد طرق النقل وربط المدن بعضها ببعض ، بالإضافة إلى ان هذين النهرين أصبحا عاملي جذب للسكان، حيث يعيش أكثر من (80)% من سكان العراق في حوضي دجلة والفرات. وكذلك ساهم هذين النهرين في ايجاد النقل النهري الرخيص، وربط المدن بعضها ببعض مما سهل انتقال الأفراد واتصالهم فيما بينهم وسهل عليهم المشاركة السياسية حيث الوصول أسهل لمراكز الاقتراع، كما سهل ايضاً توزيعها بصورة متوازنة وكذلك سهل على الأحزاب ومنضمات المجتمع المدني التواصل مع الأفراد ونشر برامجها بين فئات المجتمع.

2 . 2 : العوامل السكانية : تُعدُّ دراسة السكان وخصائصهم من أكثر المواضيع أهمية في الجغرافية السياسية خاصة في مجال المشاركة السياسية والأنتخابات وصناعة القرار، ويعود السبب في ذلك كون السكان هم من توكل اليهم مهمة المشاركة السياسية سواء كان في التصويت أو الترشح في الانتخابات أوالأشراف عليها، وكذلك تشكيل الأحزاب السياسية وادارتها. فضلاً عن ذلك يمثل حجم السكان وتركيبهم العمري والنوعي عنصرا اساسياً في قوة الدولة سياسياً واقتصادياً. وكذلك تباين السكان من منطقة إلى أخرى يخلق انماطاً مختلفة من التوجهات السياسية والتصويتية[2]. وفيما يلي أهم خصائص السكان في العراق

2 . 2 . 1 : حجم السكان : يُعدُّ حجم السكان من العوامل المؤثرة في قوة الدولة وتماسكها لاسيما إذا صاحب الحجم الكبير للسكان تفاعلاً كبيراً مع الأحداث السياسية المهمة في الدولة[3].حيث يُعدُّ حجم السكان العمود الفقري الذي تعتمد عليه الدول في نشاطاتها المختلفة، ولكن اعتبارات حجم السكان وحدها لا تصلح في تقدير الفعالية السياسية للدولة لأن العبرة ليست في الحجم فقط وأنما بمقدار حيوية

(1) محمد الرحبي، العلاقات المكانية لمدن نهري دجلة والفرات: دراسة مقارنة، مجلة المأمون الجامعة، بغداد، العدد7، 2002،ص194.191.

(2) عبدالمنعم عبدالوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، جامعة بغداد، 1988،ص71.

(3) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص48.

السكان وتفاعلهم مع الحدث [1] ، ويظهر تأثير حجم السكان جلياً في المشاركة السياسية لاسيما في الأنتخابات والأستفتاءات وذلك عبر تأثيره في توزيع ورسم الدوائرالأنتخابية وتحديد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية، وكذلك يدخل في حسابات الأحزاب السياسية من ناحية زيادة فرص الكيانات المتنافسة بالحصول على الأصوات مع زيادة حجم السكان للدائرة الانتخابية. وعادة ما يتناسب عدد المراكز الأنتخابية مع عدد السكان في تلك الدائرة، وقد حدد الدستور العراقي الدائم نسبة عضو واحد لكل (100) الف نسمة من السكان[2].

وتشير الإحصائيات أن سكان العراق حسب أخر أحصاء سكاني والذي جرى عام (1997) كان (22,046,244) مليون نسمة ،وأصبح عددهم عام (2003) نحو(26,340,227) مليون نسمة، وعند أجراء أول انتخابات برلمانية بعد الأحتلال الأمريكي عام(2005)أصبح عدد سكان العراق نحو(28,104,195) مليون نسمة، أحتلت بغداد النسبة السكانية الأعلى حيث بلغت نسبتها نحو(24)% من سكان العراق، تلتها محافظة نينوى بنسبة (9,42)% ثم البصرة بنسبة(6,61) %. أما أقل نسبة للسكان فسجلت في محافظة دهوك حيث بلغت(1,74)% ومحافظة المثنى بنسبة(2)% من عدد سكان العراق. ثم أزداد عدد السكان في العراق عام (2010)إلى (32,490,546) مليون نسمة بسبب الزيادة الطبيعية للسكان على الأساس السنوي والبالغة (2,8)%[3].

أما في عام(2014) فاصبح عدد السكان (36,004,552) مليون نسمة ارتفع في عام(2018)إلى (40,302,099) مليون نسمة انخفضت فيها نسبة السكان في بغداد إلى (21)% من سكان العراق حيث بلغ عدد سكانها (8,531,845) مليون نسمة، واحتلت محافظة نينوى المرتبة الثانية من السكان بنسبة تقارب (10)% من سكان العراق ثم البصرة بنسبة (8)% من السكان، أما اقل النسب في السكان فكانت من نصيب محافظة المثنى(2)% تلتها كل من محافظة كربلاء ودهوك وميسان بنسبة تقارب (3)% من عدد سكان العراق[4]. يُنظر جدول(1) وشكل (4).

([1]) عبدالجليل عبد الفتاح الصوفي، مصدر سابق، ص49.

(2) دستور جمهورية العراق، المادة(47)، الفقرة (اولا).

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، اسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات (1997- 2012)، جدول رقم واحد.

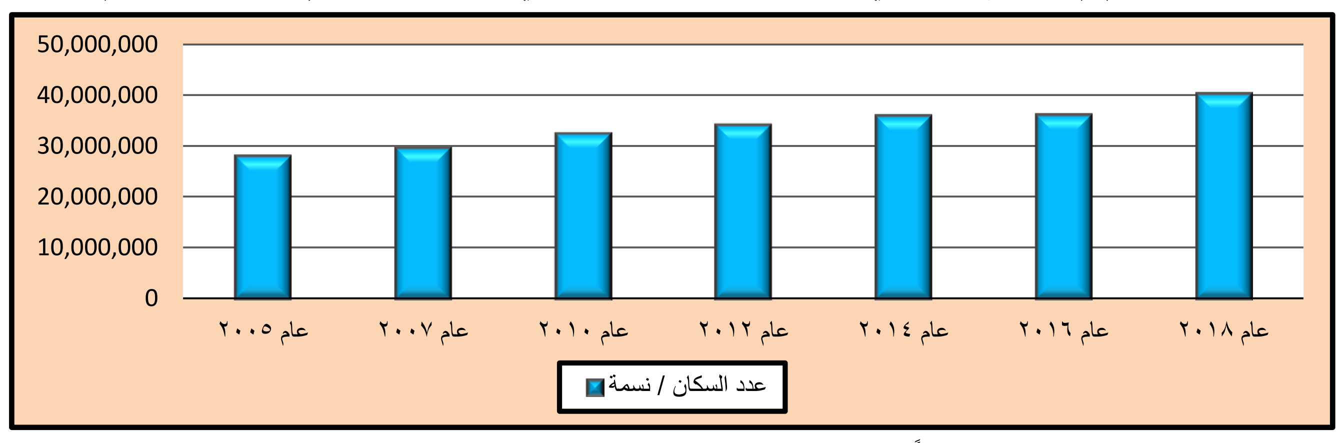
(4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، تقديرات سكان العراق(2015- 2018)، شكل رقم(3).

جدول (1) يوضح التوزيع الجغرافي للسكان في محافظات العراق للمدة من(2005 –2018)

المحافظة	عدد السكان						
	عام 2005	عام 2007	عام 2010	عام 2012	عام 2014	عام 2016	عام 2018
دهوك	484,953	505,491	1,118,745	1,158,633	1,220,396	1,226,250	1,364,724
أربيل	1,448,940	1,542,421	1,512,692	1,657,684	1,749,915	1,759,659	1,950,174
السليمانية	1,782,990	1,893,617	1,827,764	1,931,561	2,039,767	2,051,388	2,271,954
نينوى	2,651,594	2,811,091	3,190,422	3,353,875	3,524,348	3,538,715	3,954,478
كركوك	872,731	902,019	1,345,614	1,432,747	1,508,854	1,515,950	1,687,557
صلاح الدين	1,169,943	1,191,403	1,350,174	1,441,266	1,509,153	1,513,441	1,702,456
ديالى	1,472,334	1,560,621	1,443,173	1,477,684	1,548,493	1,553,272	1,744,803
الانبار	1,388,054	1,485,985	1,521,407	1,598,822	1,675,606	1,680,813	1,887,749
بغداد	6,755,833	7,145,470	7,055,196	7,255,278	7,665,292	7,710,001	8531845
واسط	1,006,818	1,064,950	1,150,591	1,240,935	1,303,137	1,308,033	1,463,712
بابل	1,553,447	1,651,565	1,810,673	1,864,124	1,953,184	1,959,138	2,201,222
كربلاء	824,973	887,859	1,066,567	1,094,281	1,151,152	1,156,220	1,289,619
النجف	1,017,307	1,081,203	1,245,484	1,319,608	1,389,549	1,396,130	1,544,385
القادسية	941,641	990,483	1,134,313	1,162,485	1,220,333	1,224,830	1,371,443
المثنى	577,684	614,997	719,069	735,905	770,476	772,603	869,328
ذي قار	1,526,951	1,616,226	1,736,181	1,883,160	1,979,561	1,987,729	2,220,139
ميسان	786,230	824,147	921,484	997,410	1,050,580	1,055,612	1,174,680
البصرة	1,841,772	1,912,533	2,331,997	2,601,790	2,744,758	2,759,339	3,061,831
المجموع	28,104,195	29,682,081	32,490,546	34,207,248	36,004,552	36,169,123	40,302,099

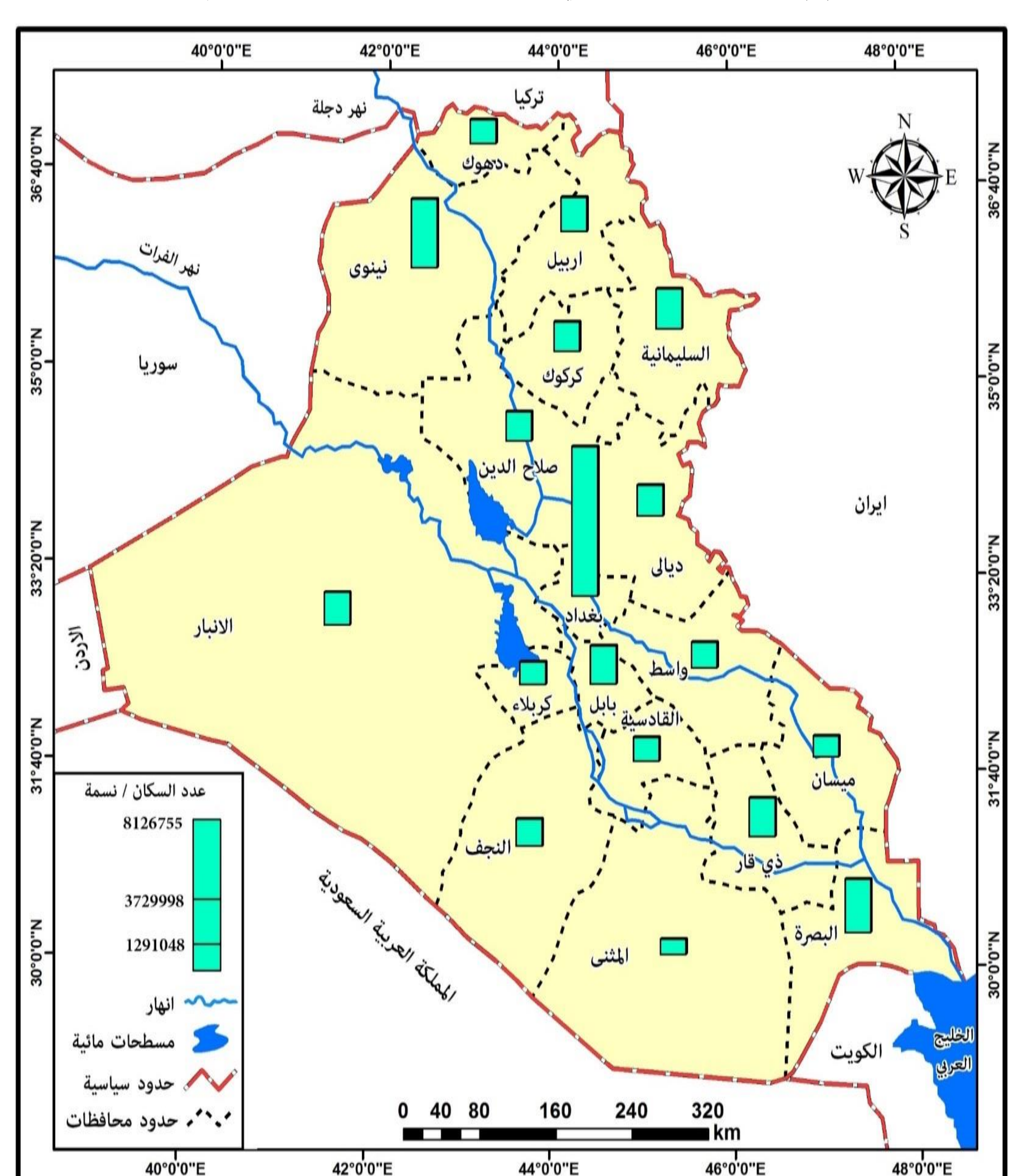
المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على:– جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق (2005–2018).

شكل (4) التوزيع الجغرافي للسكان حسب المحافظات في العراق للمدة من(2005 –2018)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (1).

خريطة (8) توضح التوزيع الجغرافي لسكان العراق حسب المحافظات لعام 2018



المصدر: 1– وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، 2015، بمقياس(1:10000)

2– جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق (2018).

2 . 2 . 2: التركيب العمري والنوعي للسكان: يُعدُّ التركيب العمري والنوعي للسكان من أهم العوامل المؤثرة على المتغيرات الديموغرافية للسكان . فكما ان التركيب الاقتصادي يؤثر على فعاليات الإنسان

الاقتصادية فأن التركيب العمري والنوعي لهُ أثر كبير في تباين خصائص السكان من مكان إلى أخر وتحظى دراسة التركيب العمري والنوعي للسكان على أهمية كبيرة في الدراسات السياسية خاصة في مجال المشاركة السياسية وذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع من حيث الذكور والإناث وكذلك تحدد الفئات العمرية التي يحق لهُ المشاركة السياسية لاسيما في الأنتخابات واأانتماء للأحزاب وتولي المناصب العليا في الدولة، فالنوع (ذكور . واناث) وكذلك العمر لهُ دور كبير في نمط السلوك السياسي والأنتخابي وميول الناخبين نحو بعض التيارات و النفور من تيارات أخرى[1]. وكذلك تحديد الفئات العمرية التي يحق لها المشاركة السياسية والتي تدخل في حسابات المخططين للحملات الأنتخابية، حيث يتم على أساسها وضع تفاصيل البرامج الأنتخابية ، وتعول عليها الأحزاب السياسية لنجاحها وفوزها بالأنتخابات[2].

2 . 2 . 2 . 1: التركيب العمري للسكان : يقصد بالتركيب العمري للسكان توزيع السكان حسب فئات أعمارهم، وأكثر الطرق المتبعة في التوزيع هي طريقة الفئات الخمسية، حيث جرت العادة في الدراسات السكانية على تقسيم السكان إلى فئات عمرية خمسية مثل(4–9)، (10–14) وهكذا. وقد جرت العادة في الدراسات التقليدية للسكان ان يقسم السكان إلى فئتين الأولى السكان في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم ما بين(15) سنة و(63) سنة والفئة الثانية السكان خارج سن العمل وهم السكان دون سن (15) سنة والأشخاص في سن التقاعد أي أكثر من(63) سنة[3]. أما دراسة السكان في مجال المشاركة السياسية فأن التقسيم يختلف عن التقسيم التقليدي حيث يقسم السكان إلى فئتين الأولى السكان الذين يحق لهم المشاركة السياسية وهم السكان من (18) سنة فما فوق، والفئة الثانية فتشمل السكان دون (18) سنة وهم الذين لا يحق لهم المشاركة السياسية الرسمية[4].

ويمكن معرفة الفئات العمرية التي يحق لها المشاركة السياسية من خلال الهرم السكاني حيث يمكن معرفة نسب السكان في سن الأنتخابات وكذلك معرفة السكان دون السن الانتخابي، ويقع تحديد

(1) عباس فاضل السعدي، ، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق ،مصدر سابق، ص103.

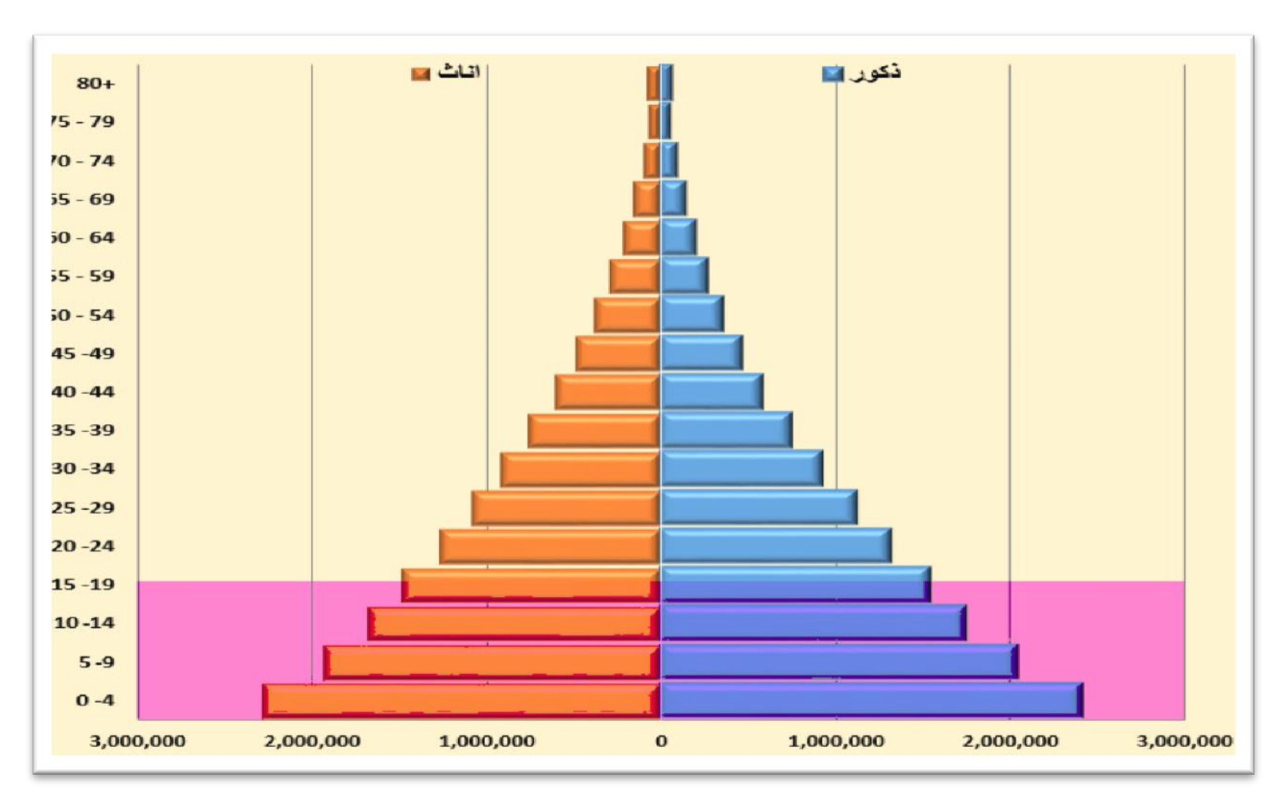
(2) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص50.

(3) احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، بغداد، 1982، ص143.

(4) المصدر نفسه، ص45.

التركيب العمري ضمن أوليات الدول، وكذلك ضمن اهتمام الأحزاب والقوى السياسية التي هي بحاجة إلى معرفة حجم ونوعية مؤيديها وتوزيعهم الجغرافي[1].

شكل (5) الهرم السكاني للعراق عام 2005



المصدر من عمل الباحث اعتماداً على:- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2005 -2006)، الجدول (2/6)، ص54.

ومن خلال دراسة الهرم السكاني للعراق لعام 2005 ومن خلال جدول(2) يتضح ان الفئة التي لا يحق لها الأنتخاب وهي التي يقل أعمارها عن(18) سنة، حيث بلغ عدد سكان هذهِ الفئة نحو (13,912,287) حيث شكلت نسبة كبيرة حيث بلغت(49,75)% من عدد سكان العراق البالغ (27,962,968) مليون نسمة، وهذا يعني ان نصف سكان العراق تقريباً يقع ضمن هذهِ الفئة أي لا يحق لهم المشاركة السياسية الرسمية وذلك لعدم بلوغهم السن القانوني. وعلى الرغم من ان هذهِ الفئة غير فعالة في الأنتخابات إلا ان لها أهمية كبيرة حيث تُعدُّ هذهِ الفئة الرافد الحيوي المتجدد الذي يدفع سنويا بإعداد هائلة من السكان إلى الفئة التي يحق لها الانتخاب أو تقلد المناصب في مؤسسات الدولة

(1) شاكر ظاهر فرحان الزيدي ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2005، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007، ص57.

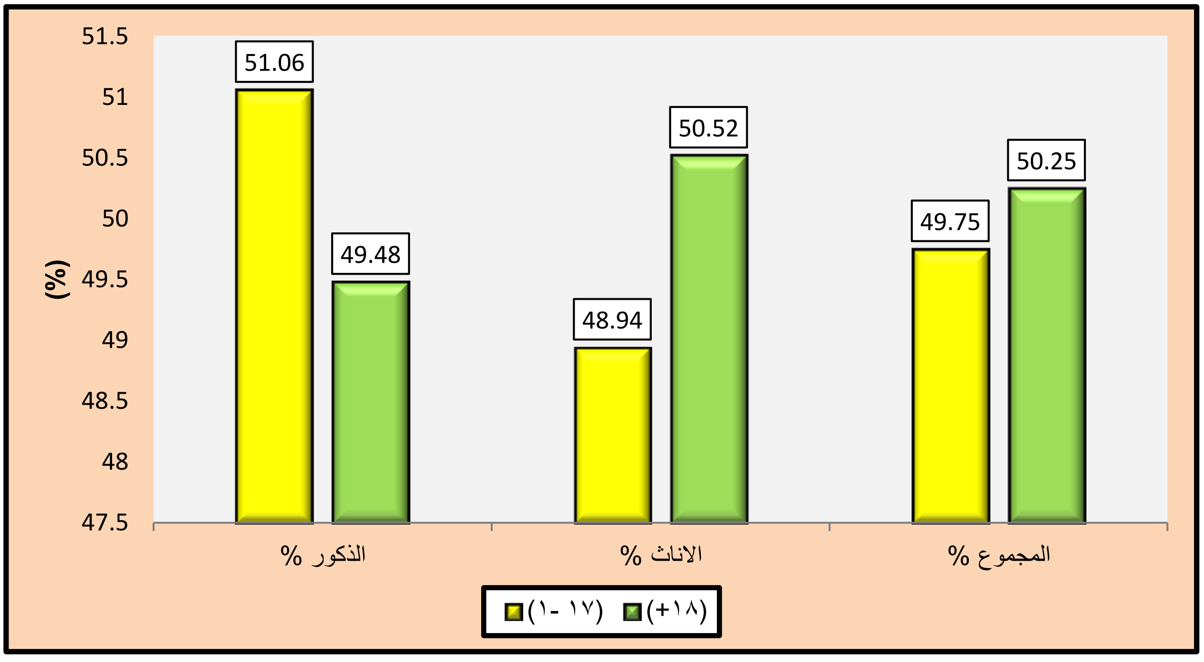
والمشاركة الفاعلة في الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني. ومن الجدير بالذكر ان السن الأنتخابي يختلف من دولة إلى أخرى ففي الولايات المتحدة الامريكية ومصر يبلغ (18)عاماً، أما في المملكة المتحدة والكويت فيبلغ(21)، وفي لبنان(20)عام[1]. أما الفئة الثانية وهي التي يحق لها المشاركة وهم السكان الذين تبلغ اعمارهم(18) سنة فما فوق، فكانت نسبتها(50,25)% وبلغ عدد السكان في هذهِ الفئة (14,050,681)مليون نسمة. يُنظر جدول(2).

جدول (2) يوضح التركيب العمري لسكان العراق لعام 2005

الفئة العمرية	الحالة	عدد الذكور	%	عدد الإناث	%	المجموع	%
1 -17	دون سن المشاركة	7103471	51.06	6808816	48.94	13912287	49.75
18 +	يحق لهم المشاركة	6951695	49.48	7098986	50.52	14050681	50.25
الإجمالي		14055166	50.26	13907802	49.74	27962968	100

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، قسم الاحصاء السكاني اسقاطات السكان لعام 2005.

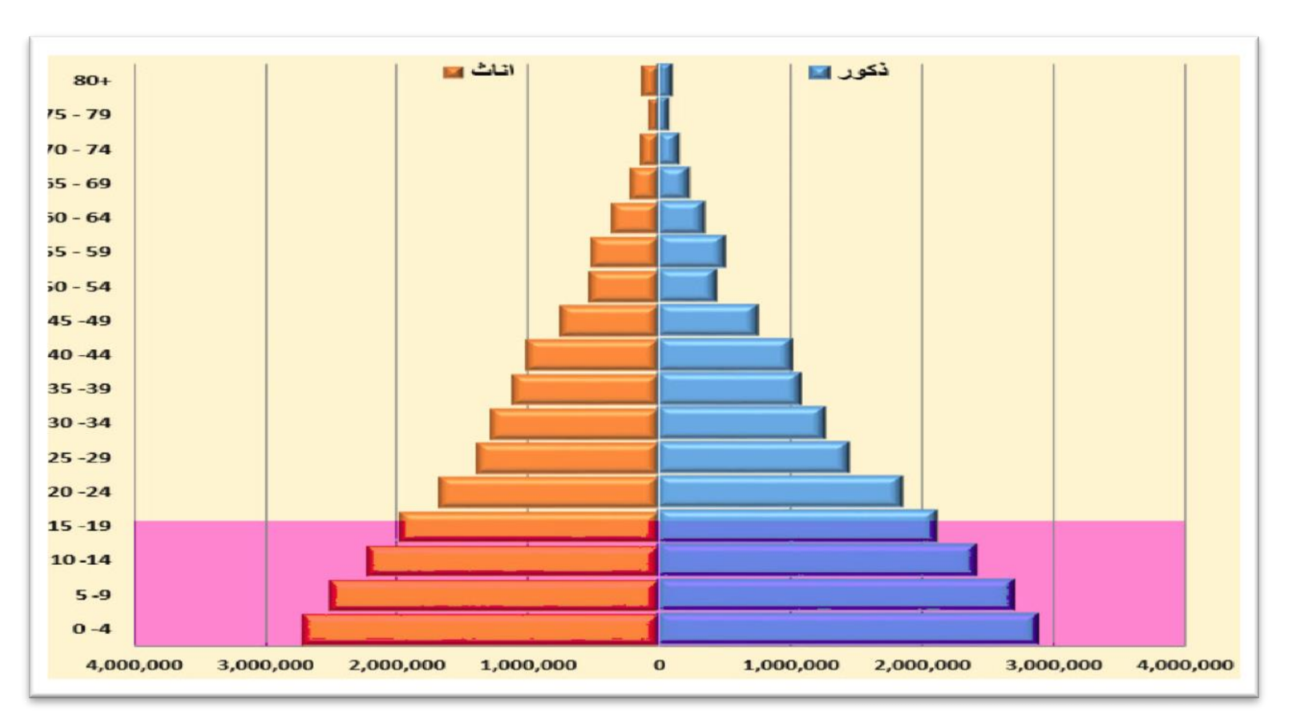
شكل (6) يوضح التركيب العمري النسبي لسكان العراق لعام 2005



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول(2).

([1]) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، مصدر سابق، ص48.

شكل (7) الهرم السكاني للعراق عام 2018



المصدر من عمل الباحث اعتماداً على: –وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق (2015 – 2018)، جدول (9)، ص18.

2 . 2 . 2 . 2: التركيب النوعي للسكان: يقصد بالتركيب النوعي هو نسبة عدد الذكور لكل مائة من الإناث، ويعبر عنها بنسبة النوع Sex Ratio ، ويتم الحصول عليها من خلال قسمة (عدد الذكور الكلي / عدد الإناث الكلي 100x). ولدراسة التركيب النوعي أهمية كبيرة كونهُ المحدد الأساسي لمعرفة حاجات الذكور والإناث ومعرفة الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التي يؤديها كل منهما في المجتمع[1].

وقد بلغت نسبة النوع في العراق عام(2005) حوالي(101,1 لكل 100 انثى)، أما في عام(2010) اصبحت نسبة النوع (103 لكل 100 انثى) ثم اصبحت في عام(2018)(102,1 لكل 100 أنثى) وهذا يدل على ان نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث حيث شكلت نسبة الذكور في عام (2005) (50,3)% من عدد السكان، أما في عام(2010)فقد بلغت(51)%. أما في عام (2018) بلغت نسبة الذكور(50,52)% أعلاها في محافظة الانبار(51,37)% وأقلها في محافظة ميسان (49,82)%. كما موضح في جدول(3).

[1] عباس فاضل السعدي، التركيب الاثنو لوجي لسكان العراق، مصدر سابق، ص105.

جدول (3) التوزيع الجغرافي لسكان العراق حسب النوع لعام 2018

المحافظة	ذكور		اناث		مجموع النسب (%)
	عدد السكان	%	عدد السكان	%	
نينوى	1905395	51,08	1824603	48,92	100
كركوك	804364	50,34	793512	49,66	100
ديالى	827052	50,52	810174	49,48	100
الانبار	910173	51,37	861483	48,63	100
بغداد	4123626	50,74	4003129	49,26	100
بابل	1043437	50,53	1021605	49,47	100
كربلاء	614798	50,54	603934	49,46	100
واسط	696027	50,48	682696	49,52	100
صلاح الدين	805809	50,51	789426	49,49	100
النجف	737828	50,14	733764	49,86	100
القادسية	650711	50,40	640337	49,60	100
المثنى	409222	50,25	405149	49,75	100
ذي قار	1051632	50,19	1043540	49,81	100
ميسان	554314	49,82	558359	50,18	100
البصرة	1461123	50,24	1447368	49,76	100
أربيل	936387	50,49	918391	49,51	100
دهوك	647679	50,11	644856	49,89	100
السليمانية	1081676	50,02	1080603	49,98	100
المجموع	19261253	50,52	18862929	49,48	100

المصدر من عمل الباحث اعتماداً على: وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق (2015 – 2018)، جدول رقم (5)، ص12.

ويُعدُّ هذا الأمر مؤشر ايجابي في المشاركة السياسية، إذ ان من المعروف ان الذكور أكثر مشاركة من الإناث خاصة في مجتمعات العالم الثالث، ولكن هذا المؤشر لا يصمد إذا ما علمنا ان نسبة النوع الأنتخابي تختلف حيث بلغت في عام 2005 (97,93 لكل 100 أنثى) مما يعني ان عدد النساء اللاتي يحق لهن المشاركة السياسية أكثر من الرجال. وبالرغم من عدم وجود بيانات احصائية لدى مفوضية الأنتخابات عن نسبة المشاركة حسب الجنس إلا انهُ يمكن ان نتوقع ارتفاع نسبة المشاركة للذكور مقارنة بالإناث من خلال تجارب الدول الاخرى وعلى النحو التالي[1]:-

(1) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص51.

1 . تشارك النساء أقل من الرجال في الأنتخابات والتنظيمات الحزبية، وذلك بسبب التقاليد السائدة في المجتمع، مما يوحي إلى ابتعاد النساء عن المشاركة السياسية خاصة في المجتمعات الريفية والعشائرية.

2 . تميل النساء إلى اتباع الرجال في التصويت للقوائم الانتخابية، ويعود السبب في ذلك إلى ان المجتمع العراقي مجتمع ذكوري، ونادراً ما تستطيع النساء الاختلاف عن الرجال في آرائهم خاصة في الشؤون السياسية.

3 . ربما تنحاز النساء إلى القوائم التي تتعهد بتقديم الخدمات الاجتماعية والأسرية، وذلك لارتباطها المباشر في حياة المرأة .

2 . 2 . 3 : التوزيع البيئي للسكان : يقصد بالتوزيع البيئي للسكان هو توزيعهم على اساس الريف والحضر. وتؤثر البيئة سواء كانت ريفية أو حضرية في تباين نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية [1]. ان صورة التوزيع الجغرافي للسكان حسب البيئة شهد تغيرا كبيرا خاصة في أواخر القرن الماضي، بعد ان كانت تمتاز العلاقة باطار شبه ثابت لعقود طويلة بين المناطق الريفية والحضرية إلا إنّ هذهِ العلاقة اخذت بالتغير لصالح التحضر، ويعود السبب في ذلك إلى ان الريف بدأ يفقد ما يكسبه من زيادات جديدة من السكان سواء كانت عن طريق الزيادة الطبيعية او غيرها، عبر امتصاص المناطق الحضرية لهذهِ الزيادة على شكل هجرات مستمرة من المناطق الريفية إلى المدن الرئيسة وخاصة مدينة بغداد[2]. وتبعا لتُعدُّاد عام (1987)فإن سكان الريف بلغت نسبتهم (30)% من مجموع السكان، أما في عام(1997)فقد بلغت نسبتهم (32)% من سكان العراق. بعد ان كانت نسبهم مرتفعة جداً منذ أوائل القرن العشرين حيث بلغت نسبة سكان الريف في تُعدُّاد عام(1947) (70)% من سكان العراق [3]. أما بعد عام(2003) فبقيت نسبة سكان الحضر أكبر من نسبة سكان الريف ففي عام(2005) كانت نسبة الحضر(66,92)% أما سكان الريف فبلغت نسبتهم (33,8)% . وفي عام (2010) بلغت نسبة السكان الحضر(68,9)% وفي عام (2018) ارتفعت لتصل إلى(70)% .

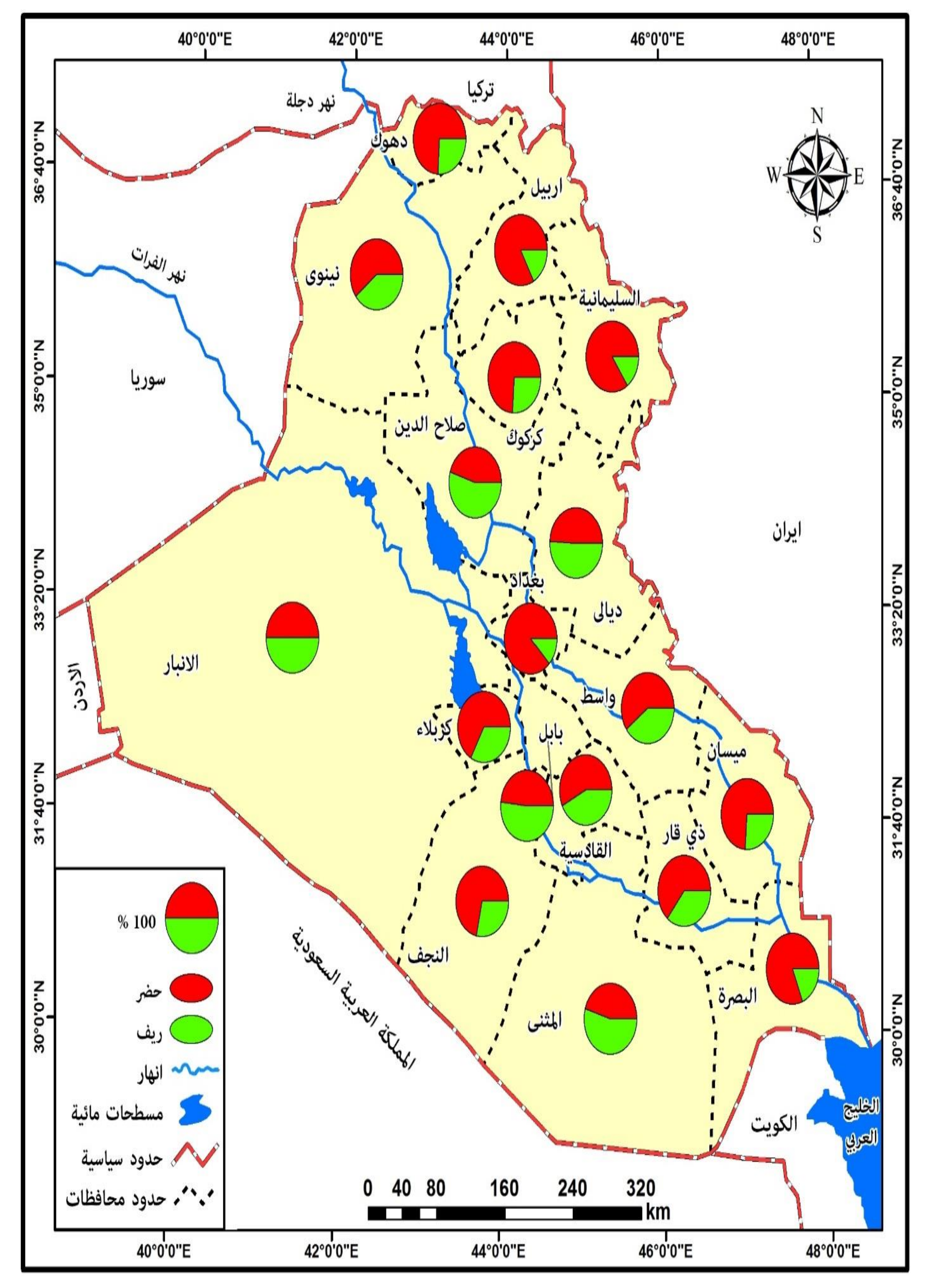
---

(1) عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، منشورات جامعة البصرة، 1986، ص120.

(2) عبدالله ابو عياش، التحضر في الوطن العربي: تقييم جغرافي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، في قراءات في الجغرافية الاجتماعية التطبيقية، مكتبة الطالب الجامعي، رقم (61) مكة المكرمة، 1987، ص225. 226.

(3) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق اطارها الطبيعي . نشاطها الاقتصادي . جانبها البشري، مصدر سابق، ص332.

خريطة (9) توضح التوزيع النسبي للسكان حسب البيئة (حضر – ريف) في العراق لعام 2018



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (1).

وبالرغم من ان نسبة سكان الحضر في العراق عام (2018) كانت(70)% إلا ان هناك تفاوت بين المحافظات حيث يظهر ان أعلى نسبة للتحضر كانت في محافظة بابل حيث بلغت(87)% ثم السليمانية بنسبة(85)%. أما أقل نسبة للتحضر فقد سجلت في النجف حيث بلغت نسبتها(45)% . يُنظر جدول(1). ان تأثير التوزيع السكاني البيئي على المشاركة السياسية يأتي من خلال أختلاف السلوك السياسي بين الريف والمدينة، حيث في البيئة الحضرية يميل السكان إلى البرامج السياسية والأتجاهات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، وكذلك تسمح البيئة الحضرية بتبادل الأفكار وتغيير القناعات أكثر من البيئة الريفية، وذلك يعود إلى ما تتمتع بهِ المدن من أنفتاح نحو الآراء والتوجهات السياسية المتباينة. أما في الريف فيدين أغلب السكان للولاءات القبلية والطائفية، وكذلك يرتبط تصويتهم لصالح الأحزاب التي تتبنى في برامجها وعوداً ذات طابع زراعي وخدمي لأهالي القرى[1].

2 . 2 . 4 : التركيب القومي للسكان: يقصد بالتركيب القومي للسكان دراسة أهم المجموعات الأثنولوجية التي تعيش على أرض دولة ما. ويُعدُّ التركيب القومي من العوامل المؤثرة في مفهوم الدولة وعمليات بنائها وقوتها الذاتية، حيث يشكل التنوع الأثني الكبير تهديداً للدولة خاصة في تحقيق الأندماج السياسي والاجتماعي، خاصة في الدول النامية والتي لا تؤمن كثير من حكوماتها في حقوق الأقليات[2]. وفي العراق نلاحظ ان هناك عدة مجموعات اثنو لوجية توزعت على أرضه، متأثرة بجملة من العوامل والتي رسمت الصورة السكانية الحالية لذلك التوزيع، حيث مر على العراق عدة حوادث تاريخية أدت إلى هجرة السكان اليه، وكذلك ساهمت ظروفه المناخية وتوفر المياه والأراضي الزراعية الصالحة للزراعة بجذب السكان إليه من المناطق المحيطة بهِ والتي تتميز باختلاف السلالات والأعراق، مما أدى إلى تُعدُّد الاعراق والسلالات التي استقرت فيه، ويبرز هذا التُعدُّد بشكل كبير في الأقسام الشمالية من العراق، حيث تكاد تظم هذهِ المنطقة جميع الجماعات العرقية التي يتكون منها سكان العراق، وهي العربية والكردية والتركمانية والسريانية والآشورية والأرمنية[3]. على عكس وسط وجنوب العراق الذي يمتاز بالتجانس العرقي، حيث يضم مجموعة اثنولوجية واحدة وهم العرب.

---

(1) جاسم محمد محمدعلي ، مصدر سابق، ص50.

(2) قاسم محمد عبيد، التنوع الاثني لسكان السودان وآثاره في قوة الدولة، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، قسم الجغرافية، غير منشورة، 2007، ص1.

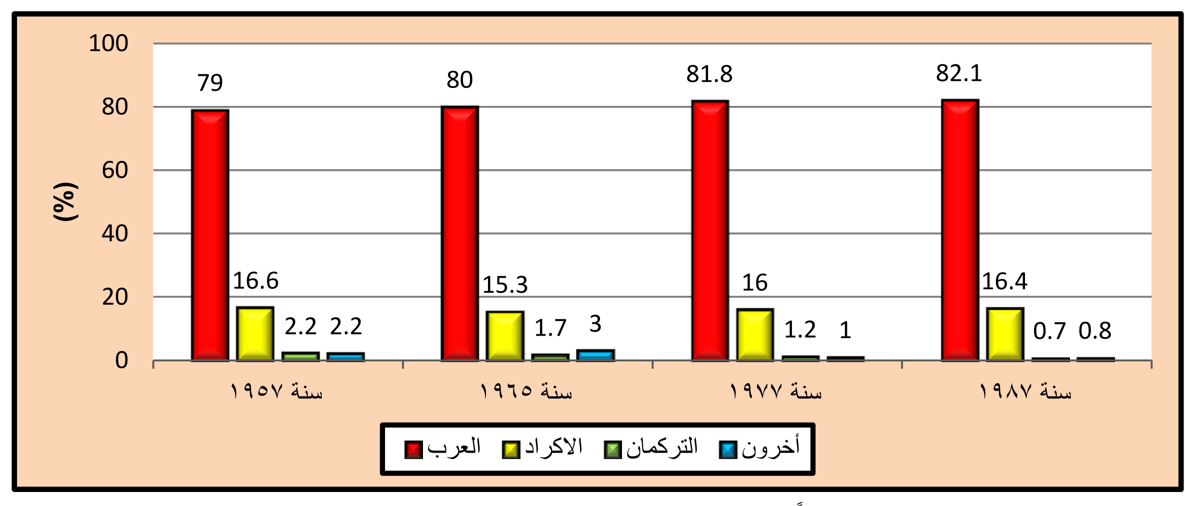
(3) عباس فاضل السعدي، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق، مصدر سابق، ص105.

جدول (4) يوضح التطور النسبي للتركيب الاثنولوجي لسكان العراق بين عامي (1987-1957)

القومية	1957	1965	1977	1987
العرب	79	80	81.8	82.1
الأكراد	16.6	15.30	16	16.4
التركمان	2.2	1.7	1.2	0.7
أخرون	2.2	3	1	0.8
المجموع	100	100	100	100

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على: عباس فاضل السعدي، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق، مجلة الآداب، العدد (68)، 2005، ص12.

شكل (8) يوضح التطور النسبي للتركيب الاثنولوجي لسكان العراق (1987-1957)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (4).

ويمكن تقسيم سكان العراق كما موضح في جدول (4) و شكل (9) على النحو التالي:-

أ . **العرب** : لا توجد احصائية حديثة عن التركيب القومي للعراق ولكن يمكن الاستناد إلى الاحصاءات التي جرت في القرن الماضي ومنها أحصاء عام (1957) والأحصاءات التي جرت بعده، حيث بلغت نسبة السكان العرب في تُعدُّاد عام (1957) نحو(79)% وفي تُعدُّاد عام(1987)بلغت نسبتهم(82,1)% من سكان العراق. وينتشر العرب بشكل رئيس في وسط وجنوب وغرب العراق حيث يشكلون أكثر من(97)% من سكان هذهِ المناطق بالإضافة إلى أنهم يشكلون النسبة العظمى لمحافظة نينوى فضلاً عن تواجدهم بأعداد كبيرة في محافظة كركوك. وتقل نسبتهم في محافظات كردستان العراق إذ

شكل العرب نسبة (6,6)% من سكان محافظة اربيل و(1,1)% من سكان محافظة السليمانية[1]. وقد أثر هذا التوزيع على المشاركة السياسية من خلال توجه العرب في هذهِ المناطق إلى الأنتماء والتصويت لصالح الاحزاب العربية، لأن الشعور المتبادل بين أفراد القومية الواحدة يجعلهم متاثرين في عواطفهم بفكرة الولاء للقومية التي ينتمون لها ، مما انعكس على سلوكهم السياسي.

ب . الأكراد : أتفق معظم علماء الأجناس البشرية على ان السلالة الكوردية ترجع بأصولها إلى المجموعة الآرية، ويتركز تواجد هذهِ السلالة العرقية في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من العراق، خاصة في المناطق الجبلية بجوار الحدود العراقية التركية والعراقية الأيرانية، كما ويوجد امتداد لهم في المنطقة الشبه جبلية ضمن ما يُعرف بأقليم كردستان العراق[2]. وتُعدُّ السلالة الكردية ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد المجموعة العربية، كما موضح في جدول(4). حيث تراوحت نسبتهم ما بين (16,6)% في تُعدُّاد عام (1957) و(15,3)% في تُعدُّاد عام(1965)، ومن خلال ما سبق فأن القومية الكردية تُعدُّ القومية الثانية بعد العرب في العراق . وقد شهدت مناطق تواجد الأكراد في العراق ثورات كثيرة طوال القرن الماضي مما جعل مناطق تواجدهم مناطق عدم استقرار سياسي، مما أستثار روح النزعة الأنفصالية لديهم حيث شكلوا عاملاً صعباً في جسد الدولة العراقية، أما بعد عام(2003) فشارك الأكراد بفعالية في العملية السياسية، عبر مشاركتهم في كافة المحافل الرسمية في الدولة خاصة الأنتخابات، حيث تُعدُّ محافظات الأقليم من أكثر المحافظات بنسب المشاركة الانتخابية بالرغم من معوقات المناخ والتضاريس.

ت . التركمان : يتواجد التركمان في مناطق على شكل شريط مائل يفصل سكان المناطق الجبلية(الأكراد) في الشمال والشمال الشرقي وسكان المناطق السهلية(العرب) إلى الجنوب والجنوب الغربي من هذا الشريط، ويبدأ هذا الشريط من قضاء تلعفر في محافظة نينوى قرب الحدود السورية العراقية وينتهي في قضاء مندلي في محافظة ديإلى قرب الحدود الأيرانية العراقية[3]. وتُعدُّ محافظة كركوك أكبر مناطق التركز لهذهِ الاقلية، وتتراوح نسبة التركمان في العراق ما بين(2,2)% في تُعدُّاد عام (1957) و(0,7)% كما في تُعدُّاد(1987) .يُنظر جدول (4).

ث . قوميات اخرى: يعيش في العراق أضافة إلى القوميات السابقة قوميات أخرى ولكن بأعداد محدودة جداً لم تتُعدُّى(1)% في تُعدُّاد عام(1977). وأهم هذهِ القوميات هي المجموعة السريانية والتي تتكون

---

(1) شاكر ظاهر فرحان الزيدي، مصدر سابق ، ص63.
(2) عباس فاضل السعدي، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق ، مصدر سابق، ص113.
(3) عباس فاضل السعدي ، المصدر نفسه، ص110.

من (الكلدان والآشوريون والارمن) [1]. ويتوزع الكلدان والآشوريون في مناطق كثيرة من العراق خاصة مدن بغداد والبصرة وكركوك واربيل ودهوك والموصل على عكس الأرمن الذين يقتصر تواجدهم في قضاء زاخو في محافظة دهوك[2].

2 . 2 . 5: التركيب الديني : لا توجد دولة في العالم يدين سكانها بدين واحد، فأغلب دول العالم تتُعدَّد فيها الأديان، بل وتتُعدُّ المذاهب في الدين الواحد. وقد تميز العراق الحديث منذ تشكيله بتُعدُّد ديني ومذهبي معقد وهذا أثر على مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية في الدولة العراقية منذ تشكيلها إلى يومنا هذا[3]. وبالرغم من ان أغلب سكان العراق يدينون بدين الأسلام ، ألا أنهُ ظهر فيهِ تقسيم هجين بعد عام(2003)، أختلطت فيه القومية مع الدين مع المذهبية حيث قسم إلى(سنة . شيعة . اكراد) وهذا تقسيم خاطئ أوجدته مرحلة ما بعد الأحتلال، وهو تقسيم يفتقر إلى المعايير العلمية. فالتقسيم العلمي يكون أما على أساس الدين أو على أساس القومية. فإذا أردنا ان نقسم العراق على أساس ديني يظهر أنهُ يتكون من(مسلمين . مسيح . آيزيديين . صابئة)، أما إذا قسم على أساس القومية فيظهر أنهُ مكون من(عرب . اكراد . تركمان . كلدوآشور) وفيما يلي أهم الديانات في العراق :

2 . 2 . 5 . 1: الإسلام : يُعدُّ الاسلام آخر الديانات السماوية، والذي ظهر في شبه جزيرة العرب ودخل العراق في بداية القرن السابع الميلادي[4]. ويدين أغلب سكان العراق به، حيث بلغت نسبة المسلمين فيه (95,5)% من السكان[5]. ويُعدُّ الأسلام الدين الرسمي للدولة حسب الدستور. ويتوزع المسلمون على أغلب جغرافية العراق من شماله حتى جنوبه. وتصل نسبة المسلمين في بعض محافظاته (100)% من سكانها كما هو الحال في محافظتي النجف وكربلاء، بينما يقل في بعض

(1) جزا توفيق طالب، سكان اقليم كردستان(دراسة في الجغرافية السياسية) رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين، كلية الاداب، قسم الجغرافية، 1995، ص151.

(2) سيروان شابي بهنان، كلدان العراق(دراسة جغرافية . اثنوغرافية) رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين، غير منشورة،1993، ص43.

(3) امين فرح شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية (المجتمع العراقي انموذجا) ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2009، ص87.

(4) عبد علي الخفاف، جغرافية العالم الاسلامي (أسس عامة في المحيطين الطبيعي والبشري)، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006، ص3530.

(5) سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم الجغرافية، 1996، ص226.

المحافظات إلى(83)% كما هو الحال في نينوى[1].وينقسم المسلمون في العراق إلى طائفتين رئيسيتين هما (السنة والشيعة)، وبالرغم من ان العملية السياسية بعد عام (2003) أفرزت انقسام داخل المجتمع المسلم على أساس الطائفة، إلا أنهُ لا يوجد أحصاء دقيق لأحجام الطائفتين الأسلاميتين، ولكن يمكن ان نلاحظ مناطق كل طائفة، حيث شكلت بغداد أشبه بالحد الفاصل بين الطائفتين، حيث تشكل بغداد خليط من سكان الطائفتين، والمحافظات التي تقع إلى غربها وشمالها(الانبار . ديإلى . صلاح الدين . كركوك . نينوى . محافظات اقليم كردستان العراق) فيتعبد أغلب سكانها بالمذاهب السنية، أما المحافظات التي تقع إلى الجنوب من بغداد (بابل . واسط . كربلاء . النجف القادسية . ذي قار . ميسان . المثنى . البصرة) فيتبع أغلب سكانها بالمذهب الجعفري، وهذا لا يمنع من وجود مناطق تداخل بين المذهبين في المحافظات الشمالية والجنوبية حيث توجد أعداد كبيرة من السنة في محافظات البصرة وواسط وبابل، وكذلك وجود أعداد كبيرة من الشيعة في ديإلى وكركوك وصلاح الدين ونينوى. ويمتاز التنوع الطائفي بالتداخل فنجدهُ داخل العشيرة الواحدة بل حتى داخل الأسرة الواحدة، وهذا ما يعكس الأنسجام في ما بين هذهِ الطوائف.

2 . 2 . 5 . 2: الديانات الاخرى.

1. الديانة المسيحية : تُعدُّ الديانة المسيحية ثاني أكبر ديانة في العراق بعد الأسلام، وتبلغ نسبتهم (2,1)% من سكان العراق حسب أحصاء عام(1977)، ويتركز أغلب مسيحيي العراق في محافظة بغداد والبصرة واربيل ونينوى ودهوك[2]. وقد انخفضت نسبة المسيحيين في العراق بصورة كبيرة بعد عام(2003) بسبب أعمال العنف والفوضى الأمنية التي شهدها العراق، مما أضطر أعداد كبيرة منهم لمغادرة العراق أو النزوح إلى مناطق كردستان العراق والتي تُعدُّ من اكثر مناطق العراق أمناً.

2 . الديانة الآيزيدية : يشكل الأيزيديون حوالي (1)% من سكان العراق ويتركز أغلبهم في محافظتي نينوى ودهوك، حيث يسكن فيهما(97)% من آيزيديي العراق[3]. ويتميز اتباع هذهِ الديانة بعاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم المغايرة للديانات الأخرى، وهذا ما يثير الجدل الواسع حول أصل هذهِ الديانة

---

(1) حسين عبد زاير الكعبي، جغرافية الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، 2007، ص131.

(2) خليل اسماعيل محمد ، اقليم كردستان العراق . دراسات في التكوين القومي، ط3، اربيل، 1999، ص59.

(3) هنري فيلد ،جنوب كردستان(دراسة انثروبولوجية)، ترجمة جرجيس فتح الله، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل ، 2001، ص103.

ومعتقداتهم[1]. وقد تعرض اتباع هذهِ الديانة بعد عام(2003)لأعمال عنف كبيرة خاصة على يد تنظيم داعش في عام(2014) بعد سيطرته على محافظة نينوى، مما أدى إلى هجرة الألاف منهم إلى خارج الدولة مما ساهم في تقليص أعدادهم في العراق.

3 . الصابئة المندائية : تُعدُّ هذهِ الديانة من الديانات القديمة في العراق، ويتبع الصابئة النبي يحيى عليه السلام، ويشكل أتباع هذهِ الديانة (0,18)% من سكان العراق. ويتركز أغلب اتباعها في جنوب العراق قرب الأنهار خاصة نهري دجلة والفرات، وكذلك يوجد قسم منهم في محافظة بغداد[2].

4 . الشبك : وهم أقلية تتمتع بالحقوق السياسية والثقافية بحكم القانون، أختلف الباحثين في اصلهم ، وينتشر الشبك بصورة رئيسية في محافظة نينوى في اقضية الموصل و تلكيف و الحمدانية[3].

5 . الكاكائية : ينتشر أتباع هذهِ الطائفة بين السكان الكورد في محافظتي السليمانية وكركوك، واختلف الباحثين حول أصلهم، فمنهم من عدها من الديانة الزرادشتية، ومنهم من عدها من الطوائف الاسلامية[4].

إنّ هذا التنوع الكبير للأعراق والديانات في العراق قد اثر بشكل كبير على المشاركة السياسية، وظهر ذلك جلياً في الانتخابات، حيث لم تستطع الأحزاب العراقية من ايجاد مشروع وطني متكامل يجمع هذهِ الطوائف والأعراق في بودقة واحدة، بل وضفت هذا التنوع لخدمة مصالحها الانتخابية، حيث تخندقت ضمن قاعدتها الجماهيرية الطائفية أوالعرقية. أما المرجعيات الدينية فكان لها تأثيركبيراً على المشاركة السياسية منه ما هو سلبي ومنه ما هو ايجابي، ومن أمثلة ذلك ساهمت مرجعية النجف في رفع نسبة المشاركة السياسية خاصة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في عام(2005) حيث حثت على وجوب المشاركة القوية والفاعلة في الأنتخابات، مماساهم في رفع نسب المشاركة في المحافظات الجنوبية، على عكس هيئة علماء المسلمين التي افتت بحرمة المشاركة في الأنتخابات مما خفض نسبة المشاركة في محافظات (بغداد . ديإلى . الانبار . صلاح الدين . كركوك . نينوى).

2 . 3 : العوامل الاجتماعية والثقافية.

2 . 3 . 1: العوامل الاجتماعية: للعادات الاجتماعية تأثيراً كبير على المشاركة السياسية من خلال تأثير العادات الاجتماعية على سلوك الفرد وتوجهاته السياسية، فالعائلة والمجتمع المحلي ومكان

---

(1) شاكر خصباك، الاكراد (دراسة جغرافية اثنوغرافيا)، مطبعة شفيق، بغداد، 1972، ص490.489.

(2) سعدون شلال ظاهر ، مصدر سابق، ص226.

(3) امين فرج شريف، مصدر سابق، ص104.

(4) محمد امين هوراماني، الكاكائية، جايخانة الحوادث، بغداد، 1984، ص11. 72.

العمل والدراسة لها أثر كبير في بناء السلوك السياسي للفرد[1]. حيث يلاحظ ان افراد الطبقات الاجتماعية تنحاز في التصويت إلى مرشحي طبقاتها الاجتماعية، إذ نرى ان طبقات العمال تؤيد غالباً الأحزاب التي تمثل طبقات العمال[2]. وكذلك الفلاحين والطبقات الأخرى ينطبق عليها نفس القول ويظهر تأثير العوامل الاجتماعية بصورة كبيرة في المجتمع العراقي، فالمجتمع العراقي تحكمه كثير من العادات الاجتماعية كونهُ مجتمع يتأثر بصورة كبيرة بالعادات القبلية، ويمكن ان نطلق علية مجتمع ذكوري، فالنساء فيه غالباً ما تتبع الرجل في نشاطه وسلوكه السياسي، حيث اظهرت الدراسات ان نحو(17,8)% من الرجال يرون ان من حق الرجل ان يمنع زوجته من الانتخابات، وكذلك نحو (42)% تقريباً من النساء يعتقدن ان المرأة لا يجب عليها المشاركة السياسية كمرشحة أو ناخبة ويعود السبب في ذلك لاعتقادهن ان هذا الشأن يخص الرجال، و20% من النساء يعتقدن ان على المرأة إلا تدخل في السياسة، و(20)% من النساء يرين ان الانتخابات غير مجدية كما ان (19)% من النساء يعتقدن ان المجتمع ينتخب الرجال[3]. أما القبلية ورابطة الدم فلعبت ايضاً دور كبير في المشاركة السياسية، فكثير من الكيانات والأحزاب السياسية التي ظهرت في بعض المحافظات خاصة في محافظة الأنبار، نجحت في الحصول على الكثير من الأصوات في المحافظة دون ان يكون لها برامج سياسية واضحة أو تاريخ طويل في النضال السياسي أو حتى مقر حزبي، ومن أمثلة ذلك حصول الصحوات على مراكز جيدة في انتخابات التي جرت في المحافظة، حيث ساهمت رابطة القبيلة والدم في منحهم تلك الأصوات، ولذلك نرى ان مناطق دعم تلك الكيانات لم تتُعدُّى حدود مناطق تركز القبيلة. وكذلك ساهمت العلاقات الاجتماعية والتاريخ السياسي ومسقط الرأس بدور كبير في التصويت الانتخابي ومثال على ذلك المرشح المستقل(محمد سعيد الحبوبي) الذي نال أغلبية الأصوات في محافظة كربلاء، على الرغم من كثرة الكيانات المتنافسة في هذهِ المحافظة[4] .

2 . 3 .2: العوامل الثقافية : إنّ المشاركة السياسية بوصفها نشاطاً بشرياً تتأثر بعدة عوامل ثقافية كالمستوى التعليمي والحضاري والثقافي للسكان، ولكل من هذهِ العوامل تأثير متفاوت على المشاركة

---

(1) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص125.124.

(2) محمد محمود ابراهيم الديب، جغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، مكتبة الانجلو مصرية، ط5، القاهرة، 2002، ص774.

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (WISH2011 –1)،ص54.52.

(4) جاسم محمد محمدعلي، مصدر سابق، ص59.

السياسية، فالأمية التعليمية والأمية السياسية تؤثران بشكل سلبي على المشاركة السياسية، حيث يلاحظ إنّ الأميون يعزفون عن ممارسة حقوقهم السياسية سواء كانت في مشاركتهم في الانتخابات أو الأنتماء الحزبي(1). واشارت عدة دراسات إلى ان هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع نسبة المشاركة السياسية من جهة وبين التعليم والدخل من جهة اخرى(2). وبصورة عامة تلعب الثقافة السياسي والتنشئة السياسية دوراً كبيراً في التأثير على عملية المشاركة السياسية، فالثقافة السياسية الضعيفة وعدم استيعاب الأفراد لأهمية المشاركة خاصة الانتخابية ولدت لدى الأفراد تهاون في استخدام حقهم في المشاركة، أما في حالة مشاركتهم فهي مشاركة ناجمة عن تأثير حسابات(طائفية أو دينية أو قومية أو عشائرية أو مناطقية) صورت لهم ان هذهِ الجزئيات أهم من دقة أختيارهم للأصلح، ومن هنا يمكن ان نستنتج ان هناك نوع من العلاقة بين التخندق الطائفي والقومي والعشائري وبين الأمية والجهل السياسي. أما التنشئة السياسية فهي تؤثر على المشاركة السياسية من خلال ما تغرسه من قيم وافكار تؤثر في سلوك الفرد السياسي، وهي عملية مستمرة دائمة لا تتوقف، فالتجارب والخبرة السياسية التي يكتسبها الأفراد من خلال احتكاكهم وتفاعلهم مع السلطة والأحزاب والتنظيمات، تساهم في أدراك الفرد لأهمية رجال السياسة والحكم وتؤثر تأثيراً مباشراً على عملية المشاركة السياسية.

جدول (5) يوضح احصائيات التعليم في العراق لعام 2016

الحالة التعليمية	إجمالي	ذكور	إناث
أمي	15.6	9.4	21.7
يقرأ فقط	2.4	2	2.7
يقرأ ويكتب	13.7	13.7	13.7
ابتدائية	33.3	35.1	31.4
متوسطة	14.2	15.7	12.7
إعدادية	9.6	11.1	8.1
معهد	5.3	6.5	4.2
كلية	6.5	7.7	5.2

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الميداني لعام 2016.

---

(1) عبد الامير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق ، ص132.

(2) Christopher B.Kenny, Political participation and Effects from the social Environment American Journal of political of Science , vol36,1992.p260.

شكل (9) يوضح احصائيات التعليم لعام 2016

40
35
30
25
20
15
10
5
0
أمي
يقرأ فقط
يقرأ ويكتب
ابتدائية
متوسطة
اعدادية
معهد
كلية
اجمالي ذكور اناث

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (5).

وقد أكدت الكثير من الدراسات ان التعليم من أكثر المتغيرات أرتباطاً بالمشاركة السياسية فالشخص الأكثر تعليماً و وعياً في الغالب يكون أكثر الماماً وأدراكاً ومتابعة للظواهر السياسية، وتتكون لديه آراء أعمق عن الأحداث السياسية. ويساهم التعليم في منح الأفراد حرية أكبر في مناقشة الأمور السياسية والأشتراك في الأنشطة سواء كانت حزبية أو انتخابية[1]. وشهد العراق في فترة السبعينات من القرن الماضي تطور كبير في مجال التعليم انخفضت فيه نسبة الأمية إلى(10)%. ولكن هذا النسبة عادت بالارتفاع ويعود السبب في ذلك إلى الحروب التي خاضها بعد عام (1980) وكذلك الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه عام (1990) واستمر حتى عام(2003). ففي عام (2004) بلغت نسبة الأمية (25,3)% وهذهِ النسبة تتفاوت بين محافظات القطر حيث سجلت اعلى نسبة للامية في محافظ المثنى حيث وصلت إلى (37)% تلتها محافظتي دهوك وميسان بنسبة(35)%، أما أقل نسبة للأمية فسجلت في محافظتي بغداد والبصرة بنسبة (13)%. وكذلك تختلف نسبة الأمية في النوع حيث إنّ نسبة الأمية ترتفع عند النساء حيث سجلت نسبة (31)% من عدد السكان، وترتفع في الريف لتصل إلى نسبة(34)% من مجموع السكان في الريف[2]. وفي عام(2010)افتتحت الدولة مراكز

(1) محمد سعيد حسين البرواري، دور التعليم الجامعي في التنشئة السياسية (دراسة ميدانية في جامعة دهوك) رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، 2006، ص61– 70.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2004، جدول (14-23).

لمحو الأمية ساهمت في خفض نسبة الأمية في عام(2012) إلى(20)% ثم انخفضت في عام (2014)إلى (18)% وفي عام(2016) بلغت (15,6)%. وهي في الإناث أكثر من الذكور حيث بلغت نسبة الأمية عند الإناث (21,7)% أما عند الذكور فبلغت (9,4)%. أما نسبة من يقرأ ويكتب فبلغت(16,11)%. وتشير إحصائيات وزارة التخطيط العراقية ان نسبة عدد السكان الذين أكملوا المرحلة الابتدائية للأعمار فوق(12)عام بلغت(33,3)%، أما نسبة من أكملوا المتوسطة فبلغت (14,2)% والثانوية(9,6)% والمعاهد (5,3)% والكليات(6,5)%، وهذهِ النسب تختلف بين الذكور والإناث فهي عند الإناث اقل حيث بلغت نسبة الإناث اللاتي اكملن المرحلة الابتدائية(31,4)% والمتوسطة(12,7)% والثانوية(8,1)% والمعاهد(4,2)% والكليات (5,2)%[1]. يُنظر جدول (5).

2 . 4 : العوامل الاقتصادية

إنّ الدول التي تشهد تنمية اقتصادية ناجمة عن سياسات حكومية ناجحة تنعكس بشكل مباشر على المشاركة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية، وهذا يساهم في رفع نسب المشاركة السياسية لأن المجتمع سيشهد تنامي في عدد الفعاليات السياسية، وفي عدد الجمعيات والتجمعات الاجتماعية والتي تعكس مختلف توجهات المجتمع، واعضائها سيكونون أكثر ميلاً للمشاركة السياسية نظرا لأمتلاكهم معلومات أكثر، وكذلك يتبلور لديهم دافع للمحافظة على مكتسباتهم ومصالحهم التي تحققت نتيجة تلك السياسات الحكومية. كما ان عدم المساواة الاقتصادية تساهم في انخفاض نسب المشاركة وكلما قلت نسبة عدم المساواة زادت نسبة المشاركة لأن العلاقة بينهما علاقة عكسية، وذلك يعود إلى ان الأفراد تزداد ثقتهم في المؤسسات القائمة التي تحاول تحقيق أكبر قدر من المساواة وهذا ما يؤدي إلى مشاركتهم للحفاظ عليها[2].وعلى العكس من ذلك فتخلف الدول الاقتصادي يؤدي إلى تفشي البطالة والفقر وتدني مستويات الدخل مما يساهم في خفض نسب المشاركة السياسية والمجتمعية. وهناك عدة عوامل اقتصادية ترتبط بالوضع الاقتصادي للدولة والوضع الاقتصادي للسكان تؤثر على المشاركة السياسية. والحقيقة المؤكدة أنهُ كلما حقق المجتمع نمو اقتصادي يلبي حاجات السكان ولو بالحد المقبول من الدخول والذي يوفر الحياة الكريمة لهم كلما زادت فرص اتساع نطاق المشاركة السياسية. ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على المشاركة السياسية بصورة مباشرة هي:

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الميداني لعام 2016.
(2) مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (75) ، تشرين الاول 2018، ص79.

2 . 4 . 1: شبكات النقل والمواصلات: يقصد بالنقل الطرق والوسائط التي يتم بها انتقال السكان والمنتجات من مكان إلى أخر، ويُعدُّ الطريق صانعاً ماهراً للمراكز الحضرية وهي المسؤولة عن زيادة عدد السكان واتساع المدن والأقاليم[1].حيث تساهم شبكات الطرق الكفوءة والواسعة على زيادة الترابط بين سكان الدولة في اقاليمها المختلفة ، وتساهم في أزالة الفوارق فيما بينهم، وكذلك تقوم بنقل التحضر إلى الأقاليم الريفية والنائية عبر تفاعل الحياة الحضرية مع الحياة الريفية[2].وكثيراً ما تعاني الأقاليم الفقير بطرق النقل من العزلة أو شبه العزلة مما يجعلها أقاليم متخلفة في العديد من الجوانب سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية مقارنة مع الأقاليم التي تمتلك شبكات من الطرق المختلفة والمتطورة[3]. وبشكل عام يُعدُّ العراق من الدول الفقير بطرق النقل، فطرق السكك الحديدية تكاد تكون معدومة، ففي عام (2006) بلغ عدد المسافرين عبرها(18)الف مسافر فقط ويرجع السبب في ذلك إلى قلتها فضلاً عن العوامل السياسية و الأمنية [4]. أما طرق السيارات فبلغت أطوالها(40,755) كم، وهي قليلة جداً حيث بلغت كثافتها(9,4كم/100كم2)[5]. وهذا ما يدل على أن العراق يعاني نقصا واضحاً في شبكات النقل البري. وهناك اختلاف في كثافة الطرق البرية في العراق فنلاحظ انها تزداد في المنطقة السهلية والمنطقة شبه الجبلية ويعود السبب في ذلك إلى سهولة مد شبكات الطرق بسبب استواء سطحها وكذلك حجم السكان الكبير فيهما، أما المنطقة الجبلية ومنطقة الهضبة الغربية فتقل فيهما كثافة شبكات الطرق ويعودالسبب في ذلك إلى صعوبة مد الطرق في المنطقة الجبلية والتي يتسم سطحها بالوعورة والتعقيد، مما يجعل تكلفة انشائها باهظة الثمن، أما منطقة الهضبة الغربية فيعود السبب بانخفاض كثافة الطرق فيها إلى مساحتها الشاسعة وتباعد المستوطنات السكنية بسبب عاملي الصحراء والجفاف[6].

---

(1) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق: اطارها الطبيعي . نشاطها الاقتصادي . جانبها البشري، مصدر سابق ، ص229.

(2) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ، مصدر سابق ، ص95.

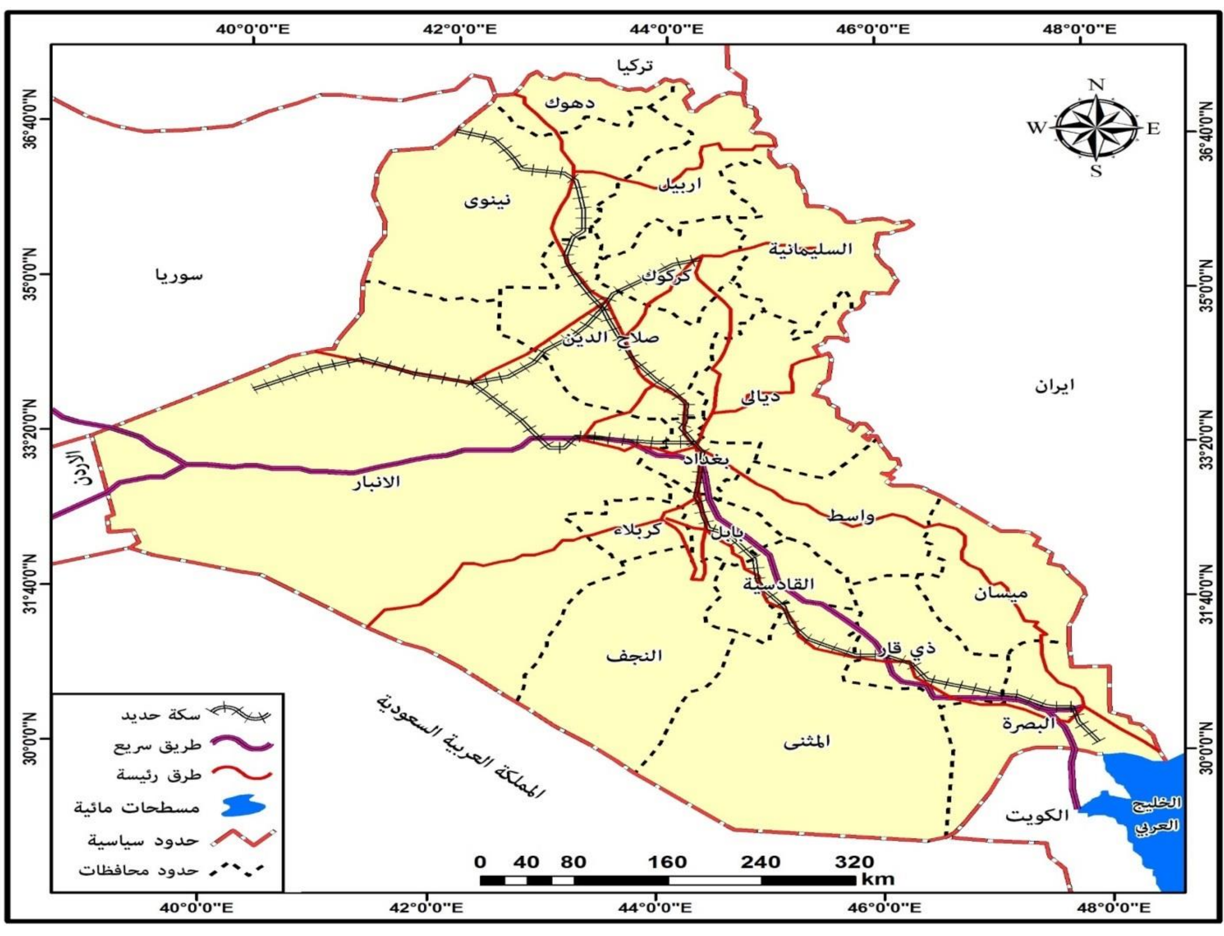
(3) شاكر ظاهر فرحان الزيدي، مصدر سابق، ص72.

(4) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2007، جدول (13/6)

(5) المصدر نفسه، جدول (1/6)

(6) صلاح حميد الجنابي و سعدي علي غالب، مصدر سابق ، ص431. 443.

خريطة (10) توضح شبكات طرق النقل في العراق



المصدر من عمل الباحث اعتمادا على: وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة النقل البري في العراق، 2015، بمقياس (1:10000).

ويظهر تأثير طرق النقل على المشاركة السياسية في جانبين :

الجانب الاول : إنّ وجود شبكة من الطرق الجيدة بين أرجاء الدولة يساهم في التواصل الاجتماعي والسياسي بين سكان الأقاليم المختلفة، خاصة بين المناطق الريفية والحضرية، والحد من عزلة المناطق النائية . أما في المناطق التي تعاني نقص في شبكات الطرق والمواصلات فدائماً ماتعاني من أزمات التنمية، سواء في التوزيع أو التغلغل أو المشاركة، وذلك يعود إلى عدم تمكن الدولة من بسط سيطرتها على أرجاء الأقاليم فتزداد عزلتها، ويقل فيها دور الاحزاب والكيانات الوطنية مما يساهم في خلق قيادات مناطقية محلية قائمة على اساس رابطة الدم والانتماء المناطقي.

الجانب الثاني : إنّ وجود شبكات من الطرق الجيدة يساهم في تواصل الأحزاب مع السكان، وكذلك يسهل عليها نشر برامجها السياسية والانتخابية. أما بالنسبة للسكان فيساهم في سهولة وصولهم للمراكز

الانتخابية ، والأحتكاك مع الاحزاب مما يجعلهم اكثر تأثيرا على عملية صنع القرار. أما في المناطق التي تتسم بانخفاض كثافة شبكات الطرق فان السكان دائما ما يعانون من صعوبة الوصول إلى المراكز الانتخابية خاصة في المناطق الريفية مما يساهم في عزوفهم عن تأدية حقهم في المشاركة السياسية.

2 . 4 . 2: معدل البطالة والفقر: من المعروف ان الدخل هو الذي يوفر متطلبات المشاركة السياسية، وهو الذي يحدد معدلها، فمعدل المشاركة يرتفع كلما ارتفع الدخل، كما ان لزيادة الدخل دور في توفر الوقت للأفراد وتمكنهم من الحصول على المعلومة وتوسع من خبراتهم، وقد تتوقف انشطة الفرد في المشاركة السياسية على ادراكه لفعالية دخله في التأثير على مجريات الأمور[1]. كما ان ارتفاع مستوى الدخل للأفراد مع وجود نظام اقتصادي يضمن الرفاهية والعيش الكريم ينجم عنه مجتمع قادر على التفكير الصحيح واتخاذ القرار المنطقي الصائب، ولا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية وانتخابات نزيهة وديمقراطية متقدمة في بلد يعاني سكانه الجوع والعوز، وقد بينت الكثير من الدراسات إنّ الفقر الناتج عن البطالة والبطالة المقنعة ينتج عنه مجتمع يميل إلى العزلة والخمول السياسي حيث يعمل الفقر على تحجيم دور التفكير المنطقي السليم تجاه القضايا السياسية، ويولد بيئة خصبة لنشوء الأصطفاف الطائفي والعرقي والمناطقي[2]. فكثير من اصحاب الدخول المنخفضة يعتقدون ان موضوع المشاركة السياسية لا يشغل تفكيرهم لأنهُ لا يخرجهم من مشكلاتهم الاقتصادية، فهم يرون ان المشاركة السياسية لم تخلق للجائع، ومن غير المعقول ان يشغل نفسه بالأمور السياسية، ويترك عمله ليشارك في الانتخابات أوالمؤتمرات التي تعقدها الأحزاب والتنظيمات السياسية قبل ان يضمن قوته[3]. وعلى هذا الأساس يمكن القول ان الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدل البطالة قد صرفت قطاعات كبيرة من المواطنين عن المشاركة السياسية.

(1) ثروت زكي علي مكي، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية: دراسة حالة التجربة المصرية (1952. 1981) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1993، ص90. 91.

(2) شاكر ظاهر فرحان الزيدي، مصدر سابق، ص84.

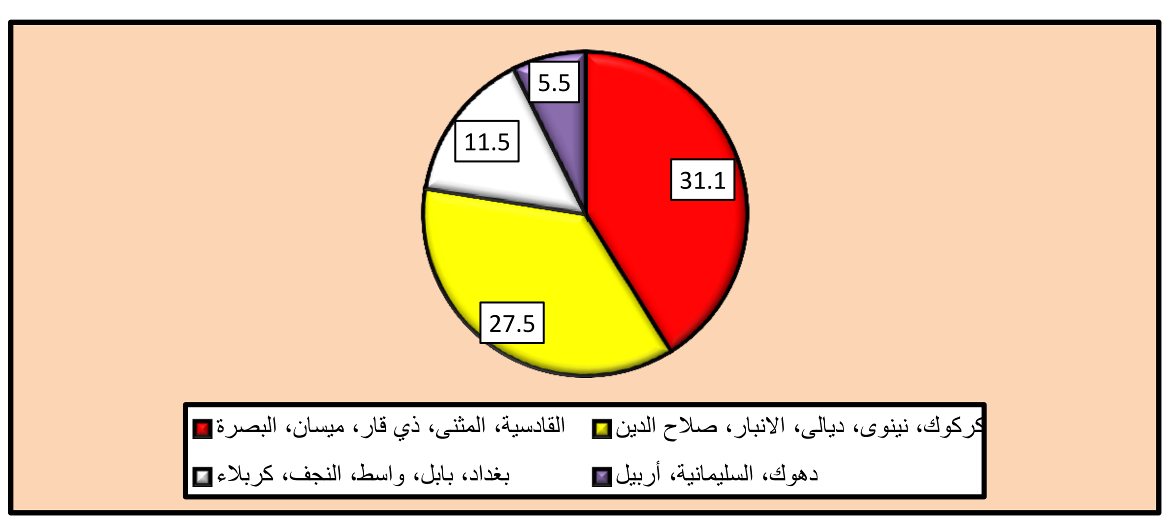
(3) عمر هاشم ربيع، المشاركة السياسية مؤشرات كيفية وكمية ضمن انتخابات مجلس الشعب عام 2000، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص197.

جدول (6) يوضح مستويات الفقر في العراق لعام 2018

المحافظات	النسبة(%)
القادسية، المثنى، ذي قار، ميسان، البصرة	31.1
كركوك ، نينوى، ديالى، الأنبار، صلاح الدين	27.5
بغداد، بابل ، واسط، النجف، كربلاء	11.5
دهوك، السليمانية، اربيل	5.5
المعدل العام	20.5

Source: First National volumtary Review on sutainable goals, the triumph of national will, iraq, 2019, table (2), p.35-36.

شكل (10) مستويات الفقر في العراق لعام 2018



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول (6).

وعند دراسة المستوى الاقتصادي في العراق نلاحظ ان الاقتصاد العراقي بدأ بالتدهور مطلع ثمانينات القرن الماضي بسبب الحرب العراقية الايرانية التي استمرت ثمان سنوات، حيث استنزفت هذهِ الحرب موارد العراق الاقتصادية بسبب تكلفتها الباهظة، ثم بعد انتهائها بسنتين تعرض العراق لدمار كبير في بناه التحتية بسبب حرب الخليج الثانية عقب دخوله الكويت، وفرض عليه حصار جائر استمر ثلاثة عشر سنة حتى(2003)، مما ساهم بتدهور اقتصادي كبير وقدرت ديون العراق الخارجية في ذلك الوقت بحدود(127)مليار دولار [(1)].

([1]) حامد عبيد حداد، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد(33) ملركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، نيسان 2007، ص110.

جدول (7) يوضح معدل البطالة بعمر 15 سنة فاكثر للمدة من (2003 – 2015)

السنة	المعدل السنوي	المحافظة الاعلى		المحافظة الادنى	
2003	28.1	48,20	ذي قار	14	كربلاء
2004	28.80	48.90	ذي قار	10	البصرة
2006	17,87	22	ذي قار	7.9	البصرة
2007	11,70	20.81	ذي قار	6.22	السليمانية
2008	16,34	30.81	ذي قار	11.77	بغداد
2012	11,82	18.6	ذي قار	4.84	كركوك
2014	10,69	17.39	ذي قار	2.88	كركوك
2015	10,82	17.06	ميسان	6.88	ديالى

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، معدل البطالة من سنة 2003– 2016، جدول (2–1).

أما بعد حرب الخليج الثالثة التي اسفرت عن الأحتلال الامريكي للعراق فقد تعرض إلى دمار كبير في البنى التحتية أعقبه أنفلات امني كبير، مما ولد اقتصاد عراقي هش تنخره آفات الفساد والفقر والبطالة. حيث بينت البيانات الإحصائية لعام (2007) ان (6,9) مليون مواطن أي (22,9)% من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر، وان نسبة الفقر في الريف عالية جداً تصل إلى (39)% من سكان الريف، أما في المدن فوصلت النسبة إلى(16)% ، ويعود السبب في ذلك إلى النمو السكاني المرتفع في الريف والذي وصل إلى (3,5)% بينما يبلغ في المدن(2,7)% ، بالإضافة إلى انخفاض انتاجية العاملين والبطالة المقنعة. أما احصائيات عام (2018)فقد بينت ان نسبة الفقر في العراق بلغت (20,5)%، وهذهِ النسبة تتفاوت بين المحافظات، حيث تشير الإحصائيات ان المحافظات التي كانت تحت سطوة داعش (الانبار، صلاح الدين، ديإلى، كركوك، نينوى) شهدت ارتفاع كبير في نسبة الفقر حيث وصلت النسبة إلى(27,5)%، وضمت محافظة نينوى وحدها خمس عدد الفقراء في العراق. أما محافظات(بغداد، بابل، واسط ، النجف، كربلاء) فبلغت نسبة الفقر فيها (11,5)%. أما محافظات جنوب العراق(القادسية، ذي قار، المثنى، ميسان، البصرة) فبلغت نسبة الفقر فيها(31,1)%. وسجلت محافظات أقليم كردستان العراق أقل نسب للفقر بلغت(5,5)% من السكان. يُنظر جدول(6).أما مستويات الدخل فيظهر فيها أيضاً تفاوت بين المحافظات حيث سجلت محافظة بغداد عام(2014)

أعلى مستوى للدخل السنوي بلغ (5121,6) الف دينار، أما اقل نسبة للدخل فسجلت في محافظة المثنى حيث بلغت (2041,2) الف دينار. أما في عام (2017)فبلغت مستويات الدخل في العراق (5413,6) الف دينار، انخفضت في عام (2018)إلى (5223,2) الف دينار[1]. أما معدلات البطالة والتي تشمل السكان فوق سن الخامسة عشر فسجلت في عام(2003) للمحافظات العراقية ما عدى محافظات أقليم كردستان(28,1)% وهي نسبة تُعدُّ مرتفعة جدا، سجلت أعلى نسبة للبطالة في محافظة ذي قار بلغت (48، 2)%، أما اقل نسبة فسجلت في كربلاء (14)%، أما في عام(2006) انخفضت البطالة لتصبح (17,87)% ويعود السبب في ذلك إلى دخول محافظات كردستان العراق في المسح ؛ وقد سجلت محافظة ذي قار أعلى نسبة للبطالة فيه بلغت (33)% ، أما اقل المحافظات بنسبة البطالة فهي محافظة البصرة حيث سجلت نسبة (7,9)%. وفي عام(2016)بلغت نسبة البطالة (10,82)% ، سجلت أعلى نسبة في محافظة ميسان حيث بلغت (17,6)%، أما اقل نسبة فسجلت في محافظة ديإلى حيث بلغت (6و88)%. وفي عام(2017) شهدت نسبة البطالة ارتفاع لتبلغ (13,8)% من سكان العراق. يُنظر جدول (7).

2 . 5 : العوامل السياسية والأمنية

تُعدُّ العوامل السياسية والأمنية من العوامل التي تؤثر على المشاركة السياسية بصورة مباشرة ومؤثرة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتباطها المباشر بحياة الفرد وسلوكه السياسي، وهذا ما يؤثر على مشاركته السياسية. ومن أجل بيان أثر العاملين فسيتم تناولهما كالآتي:-

2 . 5 . 1: العوامل السياسية: تؤثر العوامل السياسية في المشاركة السياسية، حيث يمكن القول بأنها تُعدُّ الأهم من بين العوامل المؤثرة. ويمكن تصنيفها إلى قسمين عوامل سياسية داخلية وعوامل سياسية خارجية .

2 . 5 . 1 . 1: العوامل السياسية الداخلية : تؤثر هذهِ العوامل على المشاركة السياسية من ناحيتين هما السياسات الحكومية وبنية الاحزاب وكما موضح فيما يأتي: -

ا . **السياسات الحكومية** : إنّ كثير من الحكومات سواء كانت في الدول المتقدمة أو الدول النامية تعمل على أيجاد غطاء شرعي لها، وذلك يتم من خلال اشراك الجماهير في عملية صنع القرار السياسي والاجتماعي. ولكن يلاحظ ان هناك تفاوت من ناحية التطبيق، حيث يلاحظ في الدول النامية

([1]) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات(2015 . 2018)، 2019، جدول رقم (1)، ص32.

أنها دائماً ما تحاول وضع العراقيل أمام الجماعات والأحزاب السياسية المعارضة لها، حيث تقوم كثير منها بتضييق قاعدة المشاركة السياسية، ومن أمثلة ذلك الجمهورية السورية التي يمنع قانونها غير العرب من الترشح لعضوية مجلس الشعب، أما في الكويت فقد منع قانونها المرأة من حق الترشح والتصويت حتى عام 2006[1]. أما في مصر فقد حدد دستورها بأنهُ لا يسمح للأحزاب التي لا يصل تمثيلها في مجلس الشعب إلى(5)% من مقاعد المجلس طرح مرشح للأنتخابات الرئاسية. حيث حرم هذا الأجراء أعداد كبيرة من الأحزاب والقوى المعارضة من حقها بالمشاركة في الأنتخابات الرئاسية[2]. كما وان هناك سياسات تستخدمها بعض الدول للتأثير على سير المشاركة السياسية مثل استخدام الحكومات لسلطاتها وموارد الدولة لخدمة أحزاب السلطة، وكذلك استخدامها الأجراءات التعسفية ضد الأحزاب التي هي خارج السلطة. وعادة ما تلجأ الحكومات إلى هذهِ الوسائل عند شعورها بالهزيمة أمام الأحزاب المعارضة[3]. وفي حالة العراق تلعب الحكومات دوراً كبيراً في التأثير على المشاركة السياسية، فمثلاً في الانتخابات تتدخل الحكومة في تحديد الدوائر الانتخابية، وعدد أعضاء الدائرة وكوتا النساء والاقليات، وكذلك منع بعض الجهات من المشاركة السياسية. أما من ناحية استخدام السلطة وموارد الدولة فقد اتهمت احزاب كثيرة معارضة الجهات الحكومية باستخدام موارد الدولة والسلطة لخدمة احزاب السلطة، وعدم أعطاء الفرص المتكافئة للأحزاب المعارضة في استخدام وسائل الأعلام الرسمية للدولة وتجييرها لصالح أحزاب الحكومة، وكذلك استخدام وسائل الضغط والترهيب السياسي، مثل مذكرات الاعتقال التي صدرت بحق بعض الرموز السياسية[4]، وكذلك أغلاق بعض مقرات الأحزاب مثل أغلاق مكاتب حزبين علمانيين هما الحزب الشيوعي العراقي وحزب الأمة العراقية الذي يترأسه مثال الالوسي[5]. حيث ساهمت هذهِ السياسات في زيادة الأحباط وتقليل فرص المشاركة السياسية لدى كثير من القوى .

---

(1) قسم الدراسات الانتخابية والقانونية في مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، قوانين الانتخابات في الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2005، ص165.

(2) حسن نافعة ، مصر الى اين : انتخاب الرئاسة في مصر وتأثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (320)، 2005، ص23،

(3) عبدالجليل عبد الفتاح الصوفي، مصدر سابق، ص84.

(4) فيبي مار وابراهيم المراشي، العراق في عهد المالكي والعبادي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص84.

(5) نفس المصدر، ص79.

ب . القوى السياسية : يُعدُّ العراق من الدول التي تمر في أطار التحول الديمقراطي، وهذا الأمر يحتاج إلى تأسيس بنية متينة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لذلك يتحتم على القوى السياسية المتصدرة للمشهد السياسي العراقي العمل على النهوض بالدولة على كافة الأصعدة، والخروج بنظام دستوري قوي يقوم على أساس توزيع السلطات تستند على انتخابات بعيدة عن الأحتكار السياسي او الطائفية السياسية، وكذلك انشاء تنظيم حزبي قائم على معايير وطنية بعيدة عن الطائفة أو القومية الضيقة، وضمانات تحترم حقوق الإنسان وحرياته ورفاهيته الاقتصادية[1].

2 . 5 . 1 . 2: العوامل السياسية الخارجية

يُعدُّ التحول الديمقراطي في العراق هو نتاج للتدخلات الخارجية ، فالولايات المتحدة الامريكية باحتلالها العراق حملت معها سياسات وبرامج جديدة تريد تطبيقها في العراق، حيث تضمنت هذهِ البرامج حسب أدعاء الجهات الامريكية، ايجاد نظام ديمقراطي ليبرالي، يضمن الحقوق والحريات المدنية والسياسية وأجراء انتخابات حرة وعادلة ونزيهة[2]. ولتطبيق هذهِ البرامج عمدت المخابرات المركزية الامريكية على تقديم الدعم والتمويل لبعض القوى السياسية بهدف ضمان نتائج الانتخابات لصالح تلك القوى التي تعتبرها حليفة لها[3]. وقد ساهمت السياسات الامريكية الخاطئة في العراق مثل حل الجيش والأجهزة الأمنية، إذ اصبح العراق ساحة مفتوحة لتدخلات القوى الخارجية . فأيران التي تقع إلى الشرق من العراق والتي لها اطول حدود مشتركة معه تمتد (1458)كم، رأت بالوجود الأمريكي في العراق هو وجود قوات معادية على حدودها الغربية، وهي تخشى ان تكون الهدف الثاني لتلك القوات بعد العراق فعمدت على أشغال امريكا بمستنقع العراق، وكذلك ضمان وجود اصدقاء لها على هرم السلطة في العراق. وبذلك كان تدخلها على محورين، محور داعم للتمرد ضد القوات الامريكية، ومحور داعم للأحزاب التي كانت تتخذ من ايران مقراً لها لضمان وصولها إلى سدة الحكم. أما سوريا الجارة الغربية للعراق والتي لها امتداد اجتماعي وعشائري معقد معه وحدود تمتد قرابة(605)كم، والتي تعرف بنظامها الشمولي الديكتاتوري فكانت غير مرتاحة لوجود نظام ديمقراطي على حدودها، خاصة ان هذا النظام مدعوم من الولايات المتحدة الامريكية التي تعتبرها سوريا عدو لها، لذلك قام النظام السوري

---

(1) عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق : المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006، ص133.

(2) ريبوار كريم محمود، العلاقات العراقية الامريكية منذ عام 1989 وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006، ص130.129.

(3) جاسم محمد محمد علي، مصدر سابق، ص69.

بإيواء عناصر النظام السابق ودعم التمرد المسلح لغرض افشال العملية السياسية في العراق. أما السعودية والتي تقع إلى الغرب والجنوب الغربي للعراق بحدود طويلة تمتد قرابة(814)كم ، فكانت تعتقد ان وجود نظام في العراق قريب من توجهات ايران التي تعتبرها السعودية منافس لها، وكذلك تتهما باتخإذ مواقف عدوانية ضدها، لذلك عمدت على دعم بعض القوى التي تعتقد أنها ضد المشروع الأيراني في العراق، والذي تُعدُّه تهديداً لأمنها ومصالحها في المنطقة، أما تركيا الجارة الشمالية للعراق. التي تمتد حدودها معه قرابة(331) كم. والتي كانت تتخذ بعد تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة عام(2002)سياسة صفر مشاكل. وجدت نفسها مهددة، وذلك بوجود مشروع انفصالي في شمال العراق، حيث كانت ترى ان تقوية الأكراد في العراق يمكن ان يؤدي إلى تكوين دولة كردية في أقليم كردستان، مما يخلق مشاكل مع اكراد تركيا عبر مطالبتهم الانضمام لتلك الدولة. لذلك عمدت على دعم تركمان العراق خاصة في كركوك، وذلك لضمان عدم ضمها إلى اقليم كردستان. وذلك لمنع حصول كردستان على موارد نفط كركوك الذي ان حصل عليه الأقليم سيكون كافياً لتقوية اقتصاد الاكراد، ومن ثم الانفصال عن العراق.

2 . 5 . 2 : العوامل الأمنية

شهد العراق بعد الغزو الامريكي عام 2003 تراجع أمني كبير، ويعود السبب في ذلك إلى جملة من السياسات الخاطئة التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية ، وكان على رأسها قرار حل القوات الأمنية العراقية من قبل الحاكم المدني الامريكي (بول بريمر) الذي قام بإصدار أمراً أدارياً بالرقم (2) في(2003/5/23)، الذي ينص على حل كل من (وزارة الدفاع بكافة تشكيلاتها، وزارة الدولة للشؤون العسكرية ، جهاز المخابرات، مديرية الأمن العامة، جهاز الأمن الخاص، الحرس الجمهوري)[1]. حيث ساهم هذهِ السياسات في جعل العراق في حالة من الفوضى وعدم الأستقرار السياسي والأمني، وتمزق النسيج المجتمعي، ووصوله إلى شفا الهاوية والحرب الأهلية. وبالرغم من أعادة تشكيل القوات الأمنية العراقية في عام(2004) واعادة قسم كبير من ضباط الجيش المنحل[2]. إلا ان المؤسسة العسكرية الجديدة عانت من الضعف والوهن بداية تشكيلها، نتيجة لظروف موضوعية منها سرعة تشكيلهاوظهور تحديات أمنية كبيرة، بالإضافة إلى التجإذبات السياسية بين أطراف السلطة حول تشكيلها، وعدم

(1) قاعدة التشريعات العراقية، امر سلطة الائتلاف المؤقت حل الكيانات العراقية، رقم التشريع (2)، الوقائع العراقية، رقم 3977، 2003، ص9.

(2) مازن الياسري، في ذاكرة الثامنة والثمانين الجيش العراقي تاريخه بين المؤسسة والنظام الحاكم، منشور على الرابط: https;//www.brob.org/bohoth1/bohoth162.htm.

الاستناد إلى المعايير المطلوبة في أختيار القادة والآمرين، مما ولد ضعف في أدارة المعارك والجهد الاستخباراتي، وعدم السيطرة على المنافذ الحدودية[1].وهذا ما جعل العراق يعيش في فوضى امنية أمتدت لقرابة العقدين من الزمن، بقي العراق فيها يعاني من العنف الشديد، ويمكن ان نقسم هذا العنف إلى :

2 . 5 . 2 . 1: العنف السياسي الرسمي : يُعرف العنف السياسي الرسمي بانهُ(تلك الممارسات التي تدخل ضمنها الأستخدام الفعلي للقوة او التهديد باستخدامها لتحقيق سياسات متعلقة بشكل نظام الحكم وتوجهاته الآيديولوجية وسياساته الاقتصادية والاجتماعية)[2]. وشهد العراق بعد عام(2003) تصاعد بوتيرة العنف الرسمي، ويعود السبب في ذلك إلى الفوضى الأمنية العارمة التي اجتاحته بسبب اختلاف الآراء حول التدخل الامريكي والعملية السياسية الجديدة، وكذلك حل المؤسسة العسكرية وبناء منظومة أمنية ضعيفة وسط حالة من عدم الأستقرار السياسي والأمني. حيث بادرت المؤسسة العسكرية الجديدة باستخدام العنف الرسمي وذلك من أجل فرض القانون والأمن، وبسبب ضعف الجانب الأستخباراتي والأنفلات الأمني الكبير تعرض كثير من السكان إلى الأحتجاز والأعتقال التعسفي بدون إذن رسمي من جهة قضائية، فضلاً عن استخدام العنف والقوة المفرطة في مواجهة الاحتجاجات والمظاهرات ، ومن امثلة ذلك ما حدث في بلدة الحويجة حيث استخدمت القوات الأمنية القوة لفك اعتصام المحتجين مما اسفر عن وقوع ضحايا[3]. أما في التظاهرات التي تفجرت في عام (2019)(ثورة تشرين) فكان العنف على أشده، حيث أدعى منظمي هذهِ التظاهرات بأن أجهزة الدولة الأمنية، استخدمت شتى وسائل العنف مثل استخدام قنابل الغاز مسيلة الدموع وحملات الأعتقال ضد الناشطين والقيام باستخدام الأسلحة النارية ضد المتظاهرين العزل، مما رفع أعداد ضحايا هذا العنف إلى المئات[4]. أن تأثير هذا العنف على المشاركة السياسية سلبي للغاية، فهو يخلق فجوة بين المواطن وبين السلطة الحاكمة، بالإضافة إلى انه يؤدي إلى فقدان المواطن ثقته بهذهِ السلطة مما يؤدي إلى عدم اشتراكه بالمحافل الرسمية للدولة ومنها المشاركة السياسية.

---

(1) هبة شاكر عبد الامير، التحليل الجغرافي السياسي لازمة الاندماج الوطني واثرها في بناء الدولة في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2020، ص193.

(2) قحطان حسين، العنف السياسي في مضمونه واشكاله واسبابه، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد (1)، العدد (20) 2014، ص346.

(3) فيبي مار وابراهيم المراشي مصدر سابق، ص87.

(4) هبة شاكر عبد الامير، مصدر سابق، ص204.

2 . 5 . 2 . 2 : العنف السياسي الغير رسمي (المجتمعي): يقصد بالعنف المجتمعي هو العنف الموجه من المواطن إلى المواطن الأخر او بين مكون مجتمعي ومكون أخر، وعادة ما يكون وراء هذا العنف أسباب سياسية. وقد عانى العراق من هذا العنف بعد عام (2003)بسبب هشاشة الوضع الأمني في مناطق كثيرة من الدولة، حيث اصبح العنف واستخدام القوة على اساس الأنتماء إلى الطائفة أو لقومية[1]. حيث شهدت الأعوام التي تلت الغزو الامريكي للعراق حالة من العنف المجتمعي الشديد تمثلت بأعمال ثأرية وانتقامية وصل عدد ضحاياها في عام(2004)إلى (5271) ضحية ارتفعت في عام(2005) إلى (8093) ضحية، أما في عامي(2006) و(2007)فبلغت أعمال العنف أشد مراحلها حيث شهدت الدولة صراع عنيف بين مكوناتها، وصلت أعداد الضحايا فيه عام (2006) إلى (34452) ضحية وفي عام(2007) إلى (26036)، حيث دخل العراق في حالة من التفتت والفوضى اشبه بالحرب الأهلية، مما ساهم في تحصين الحدود الطائفية، وفرض أرادة المسلحين على مجتمعاتهم، وتعزيز الفصل بين مكونات الشعب العراقي والتي كانت تتسم بالأختلاط[2]. أما في عام(2008) فشهدت أعمال العنف انخفاض بسيط في حدتها حيث بلغت أعداد ضحايا العنف (6789)، ويعود السبب في ذلك لمحاولة الدولة فرض القانون وضرب الجماعات المسلحة الخارجة عليه. وشهدت الأعوام الممتدة من عام(2009)إلى عام(2013) بفترة من الأستقرار النسبي ولكن أعداد الضحايا بقيت مرتفعة، حيث تراوحت ما بين(5000.4000) ضحية، لتعود الأعداد بالارتفاع عام (2014) بسبب سيطرة تنظيم داعش على مساحات شاسعة من العراق شملت مدن الموصل وتكريت والرمادي، مما ساهم في سقوط (20218) ضحية وفي عام(2015)سقط (17578) ضحية وفي عام(2016) وصل عدد الضحايا(16361) ضحية. وقد قدرت الأحصائيات ضحايا هذا العنف بحدود (539550) ضحية[3]. وشهدت هذهِ الفترة تصفية الكفاءات والكوادر العلمية حيث قتل في المدة المحصورة ما بين عامي(2003)و(2009) (350) أستاذ جامعي، فضلاً عن مقتل أعداد كبيرة من الكوادر الطبية الكفوءة، مما أضطر الآلاف منهم إلى الهجرة خارج العراق، الأمر الذي أدى

---

(1) حارث حسن، الازمة الطائفية في العراق: ارث من الاقصاء، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، 2014،ص23.

(2) حارث حسن، المصدر نفسه ، ص23

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي الاحصائي لعام 2017، قسم حقوق الانسان، ص827.

إلى ان يعاني العراق من نقص كبير في الكوادر العلمية والطبية[1]. وشهدت هذهِ الفترة تصفية أعداد كبيرة من رجال الدين من مختلف الطوائف. فضلاً عن استمرار عمليات التهديد والأختطاف لأغلب مكونات الشعب العراقي من قبل اشخاص يرتدون زي الشرطة من اجل الفدية، حيث كانت أغلب هذهِ الحوادث ذات دلالات طائفية[2]. ولم تسلم الاقليات الدينية من أعمال العنف فتعرض المسيح في مدن العراق المختلفة خاصة بغداد إلى أعمال القتل والتهجير. أما اتباع الطائفية الآيزيدي فتعرضوا إلى عنف كبير خاصة في عام(2014) إذ شهد هذا العام أعدامات جماعية في حقهم من قبل تنظيم داعش، إذ تم سبي نسائهم وقتل اكثر من(3000)شخص منهم، بالإضافة إلى خطف اكثر من(5000)شخص لم يعثر عليهم لحد الأن[3]. فضلاً عن تشريد عشرات الألاف منهم إلى اقليم كردستان العراق، وتقدر أعداد النساء الايزيديات اللاتي تم بيعهن في السوق كسبايا ب (1000) امرأة[4].كما طال هذا العنف القضاة والصحفيين حيث تعرض عدد كبير منهم إلى الخطف والأغتيال، ومن ما سبق يتبين ان العراق مر بأسوء موجة للعنف في تأريخه الحديث، افضت عن ما يقارب نصف مليون قتيل بالإضافة إلى اكثر من خمسة ملايين نازح. وقد أثرت هذهِ الفوضى على المشاركة السياسية بشكل مباشر، حيث ساهمت بمنع اعداد كبيرة من التصويت والترشح في الانتخابات أو الأنضمام إلى الأحزاب السياسية خوفاً من عمليات التصفية الجسدية سواء في الأغتيال أو العمليات الارهابية الأخرى ويظهر ذلك بشكل واضح في محافظات بغداد والأنبار وصلاح الدين و نينوى وديإلى وكركوك، وذلك يعود إلى ان هذهِ المحافظات شهدت اكبر فوضى أمنية في العراق.

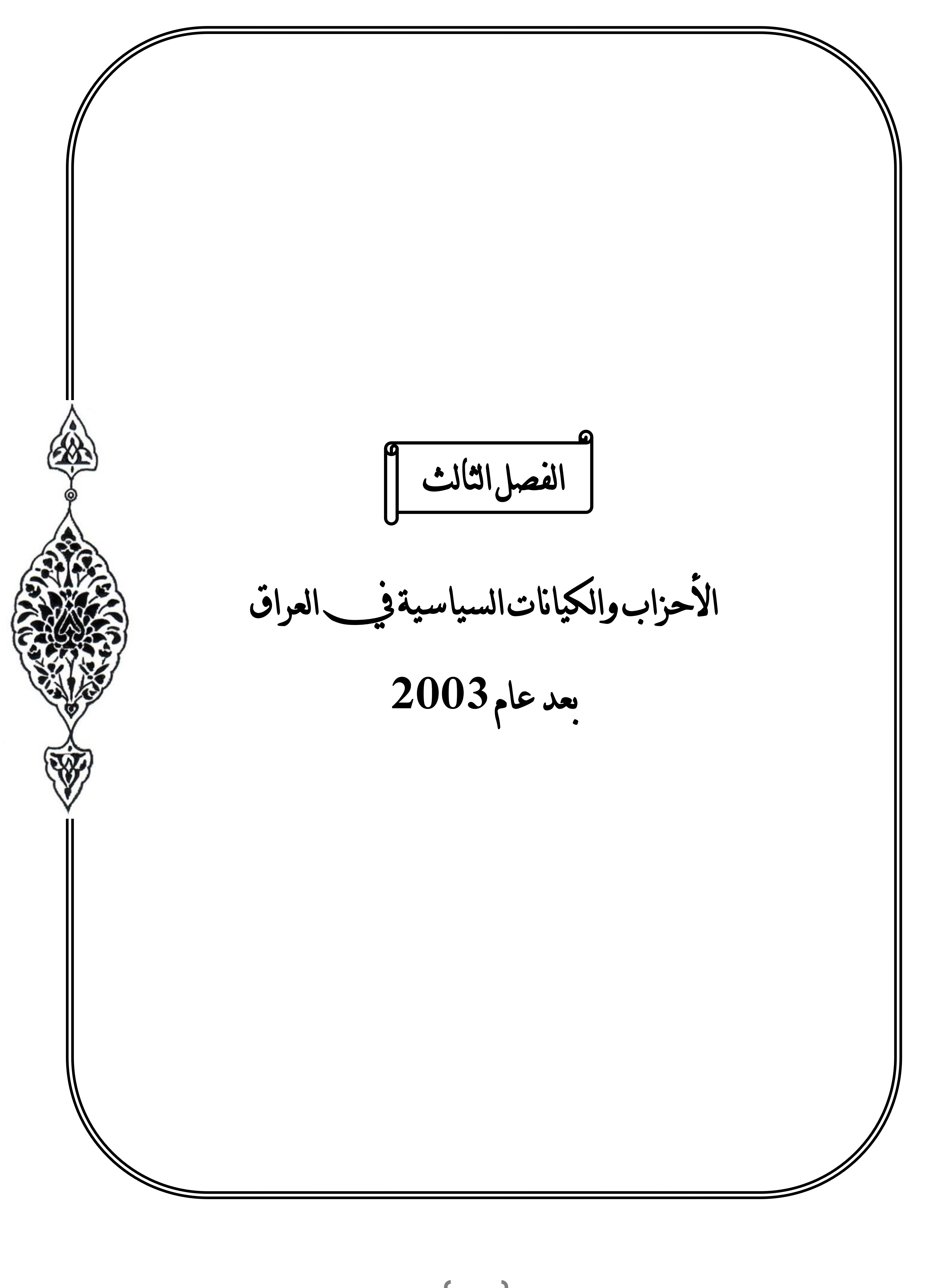
---

(1) معتز اسماعيل خلف الصبيحي ، الدولة المدنية في العراق، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2017، ص221.

(2) كنعان حمه غريب عبدالله و عابد خالد رسول، انماط العنف السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات قانونية وسياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة السليمانية، السنة الثالثة، العدد (6) ، 2015، ص498.

(3) شيلي كالبرستون و ليندا روبنسون، تحقيق اقصى فائدة من هزم تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسوريا، مؤسسة (RAND)، كاليفورنيا، 2017، ص4.

(4) رضا سالم داود، الاقلية الآيزيدية في العراق ، بحث في الجغرافية السياسية، مجلة الآداب ، الجامعة العراقية، عدد خاص بالمؤتمرات للعام الدراسي (2018-2019) الجزء الاول ، المجلد(11) 2019، ص159.



الفصل الثالث

الأحزاب والكيانات السياسية في العراق بعد عام 2003

3 – 1:الاحزاب السياسية في العراق

تمهيد:

نظراً لأهمية الأحزاب ودورها في الحياة السياسية في وقتنا الحاضر، كونها تُعدُّ رافد من روافد المشاركة السياسية للمواطنين، لذلك تطلب الأمر دراستها والبحث في بنيتها وتنظيمها وأيديولوجيتها ودورها ونشاطها في الحياة السياسية، حيث أصبحت الأحزاب معلم من معالم الديمقراطية الحديثة.

3 . 1 . 1: تعريف الأحزاب لغتاً واصطلاحاً

3 . 1 . 1 . 1: تعريف الأحزاب لغتاً : الحزب في اللغة هو جماعة من الناس أو طائفة منهم، ويقال حازب القوم وتحزبوا أي تجمعوا وصاروا أحزاباً[1]. وحزب الرجل أصحابه أي جمعهم.

3 . 1 . 1 . 2: تعريف الأحزاب اصطلاحاً: الحزب هو تنظيم يشارك بنشاط وفعالية في التنافس من أجل المناصب السياسية، وعرف سار توري الحزب بأنه أي جماعة سياسية تتقدم للانتخابات، وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة[2]. أما نشأة الأحزاب فبدأ ظهورها بالمعنى السياسي الحالي منذ منتصف القرن التاسع عشر، في الولأيات المتحدة الأمريكية ومنها أنتشر إلى دول العالم خاصة أوربا[3]. وغالباً ما يرافق مصطلح الأحزاب مصطلح الائتلاف أو التحالف وهو يعني تحالف عدة أحزاب لفترة مؤقتة، الغأية منه الوصول للأهداف المشتركة بينهاوغالباً ما تتشكل الائتلافات في الدول البرلمانية، عندما يصعب على الأحزاب المنفردة الوصول إلى الأغلبية البرلمانية.

3 . 1 . 2: أنواع الأحزاب السياسية في العراق بعد عام 2003

يمكن ان نصنف الأحزاب والقوى السياسية في العراق بعد عام(2003)إلى عدة أصناف وذلك بحسب طبيعة البنية والأيدلوجية لهذهِ الأحزاب

3 . 1 . 2 . 1 : القوى السياسية حسب البنية: عرف(راد كليف براون) البنية ((بانها ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيس كالعلاقة القائمة بين الملك والرعية، وتبرز في المجتمع خمسة أنواع من البنى وهي (الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والتأسيسية والسياسية) وتأخذ بالأعتبار علاقتها بالسلطة القائمة وكيفية اختيارالحكام وعلاقتهم بأفراد الشعب فضلاً عن توزيع

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد السابع، ط3، دار صادر، بيروت، 1994، ص320.

(2) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ،المدخل الى العلوم السياسية، ط1، مطبعة جيتاون، الخرطوم، 2005، ص378.

(3) عصام سلمان، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص31.

السلطات بين هيئات ومؤسسات الدولة المختلفة))[1]. وتقسم القوى السياسية في العراق حسب البنية إلى ثلاث اقسام هي :

3 . 1 . 2 . 1 . 1: القوى السياسية التقليدية: تنوعت هذهِ القوى ما بين اسلامية(شيعية . سنية) وغير اسلامية (ليبرالية . يسارية) وقومية (عربية . كردية . تركمانية) والجامع بين هذهِ القوى كونها كانت تعمل في المنفى من أجل اسقاط النظام السابق. أما الاختلاف فيما بين هذهِ القوى فيظهر في أغلب الأهداف والسياسات مما أوصل بعض الخلافات حد الصراع فيما بينهم حتى قبل سقوط النظام السابق، ومن أمثلة ذلك الصراع بين الحزبين الكرديين في تسعينات القرن الماضي[2].

3 . 1 . 2 .1 . 2: القوى السياسية التي نشأت بعد عام (2003): تتنوع هذهِ القوى ما بين قوى تكونت بعد عام(2003) مستقلة عن القوى التي كانت تعمل بالمنفى ومن أمثلتها التيار الصدري وبين قوى انشقت عن القوى التقليدية نتيجة الصراعات الداخلية داخل تلك القوى ومن امثلتها حركة التغيير الكردية وحركة الاصلاح الوطني وتيار الحكمة وبعض القوى التي انشقت من الحزب الاسلامي[3].

3 . 1 . 2 . 1 . 3: القوى السياسية الصاعدة : تنامى وجود هذهِ القوى بعد تزأيد الأزمات التي عانتها الدولة العراقية، وفشل القوى السياسية التقليدية في أيجاد معالجات شاملة للوضع العراقي، وكذلك تنامي الفساد وتفشيه في مختلف القطاعات، وارتفاع مستوى الفقر والبطالة، وعدم الأستقرار السياسي. وتتألف تلك القوى من الناشطين المدنيين متنوعي الاتجاهات السياسية، وبعض القوى اليسارية والليبرالية والأسلامية التي تعارض السياسات التي اتبعتها القوى التي حكمت العراق بعد عام(2003)، وتؤكد هذهِ القوى على ضرورة بناء مجتمع قائم على أساس القيم المدنية والقيام بإصلاحات دستورية وسياسية واجتماعية شاملة[4].

3 . 1 . 2 . 2: القوى السياسية حسب الأيديولوجية : تُعرف الأيديولوجيا بانها حصيلة فكرية تقوم على تصور شامل للوجود (أي لما هو كائن وما سيكون) وتنبثق من مجموعة من العقائد والقيم

---

(1) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص168.

(2) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية من بيروت 1991 الى بغداد، ط1، دار الحكمة ، لندن ، 2009، ص577.

(3) احمد محمد علي، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(53)، 2012، ص202.

(4) علي القريشي، من الهجرة الى الدولة في تجربة الاسلام السياسي في العراق واحتمالات المستقبل، ط1، مركز العراق للدراسات ، بغداد، 2006، ص76.

المتصلة بتراث حضاري معين، فترسم اطار حركة جماعية معينة وتحدد لها معالم أهدافها[1]. والأيديولوجية تمد الجماعة بالحركة الديناميكية تحقيقا لما سيكون، كما وأنها تشكل سنداً لتبرير ما هو كائن ومن هنا تنشأ العلاقة بين الأيديولوجية والسلطة السياسية، فالسلطة في جوهرها طاقة في خدمة فكرة يعتنقها صاحب السيادة في الدولة، ويعمل على تحقيقها[2]. ويمكن تصنيف القوى السياسية في العراق بعد عام(2003)حسب الأيديولوجية بالنحو الأتي:

3 . 1 . 2 . 2 . 1: الأحزاب الدينية : وهي تلك الأحزاب التي تستند إلى الدين كعقيدة سياسية وتعطيه كل الدور في المسائل العامة، حيث لا يكون في المجتمع ظاهرة إلا وتكون متطابقة مع مبادئ الدين والعقيدة والشريعة[3].

ومن أمثلة هذهِ الأحزاب الدينية الاسلامية في العراق (حزب الدعوة . المجلس الاعلى الاسلامي . حزب الفضيلة الاسلامي . التيار الصدري . الحزب الاسلامي العراقي . حزب الاتحاد الاسلامي الكردستاني . والجماعة الاسلامية في كردستان العراق . والاتحاد الاسلامي التركماني). أما الأحزاب الدينية غير الاسلامية فهي (الحركة الأيزيدية من اجل الاصلاح والتقدم . حزب بيت النهرين الديمقراطي المسيحي)[4].

3 . 1 . 2 . 2 . 2: أحزاب علمانية مدنية : وهي أحزاب تقوم على أيديولوجية فصل الدين عن الدولة والحكم، واتخذت من أيديولوجيات غير دينية اساساً لمبادئها ومناهجها[5]. ويمكن ان نقسم الأحزاب العلمانية على النحو التالي:

أ . أحزاب علمانية قومية : وهي الأحزاب التي رفعت الشعار القومي دفاعاً عن مصالح القومية التي تمثلها ومن أمثلتها الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والجبهة التركمانية العراقية وتجمع المشروع الوطني العراقي .

ب . أحزاب ليبرالية : وهي الأحزاب التي رفعت شعار المصلحة الوطنية العليا في اجندتها السياسية، مثل حركة الوفاق الوطني وتجمع المستقلين الديمقراطي.

---

(1) اسكندر عطاس، اسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية، القاهرة، 1972، ص27.

(2) حميد حنون خالد، الانظمة السياسية، ط1، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012، ص168.

(3) احمد حسن يعقوب، طبيعة الاحزاب السياسية العربية، الدار الاسلامية، بيروت، 1997، ص13.

(4) حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ، مؤسسة العراف للمطبوعات ، بيروت ، 2007، ص203. 575.

(5) ابراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية(العراق كحالة للدراسة) رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، 2008، ص145.

ج . الأحزاب الاشتراكية : وهي الأحزاب التي تبنت الأفكارالاشتراكية الشيوعية ومن أمثلتها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الكردستاني العراقي[1].

3 . 2 : الأحزاب المشاركة في انتخابات 30 كانون ثاني 2005

تُعدُّ هذهِ الانتخابات أول انتخابات مباشرة بعد عام(2003) بعد عقود من سيطرة الحزب الواحد والأنقلابات المتكررة، وقد شهدت هذهِ الفترة ظهور أحزاب كثيرة بالإضافة إلى دخول الأحزاب التي كانت تعمل في الخارج، وقد بلغ عدد الكيانات السياسية المتنافسة في هذهِ الأنتخابات (112) كيان سياسي، وهذهِ الكيانات هي عبارة عن ائتلافات وأحزاب وكتل ومنظمات وشخصيات سياسية مستقلة وقد بلغ عدد مرشحي هذهِ الكيانات(7,447)الف مرشح يتنافسون لشغل(275) مقعد من مقاعد الجمعية الوطنية. وقد شارك في هذهِ الأنتخابات(8,285,013) مليون ناخب، وقد أفرزت هذهِ المشاركة عن فوز (12) كيان سياسي فقط، وكان القاسم الأنتخابي في هذهِ الأنتخابات نحو(30,741) ألف ناخب للمقعد الواحد. أما الكيانات الرئيسية الفائزة كما موضح في جدول (8) وشكل (11) فهي

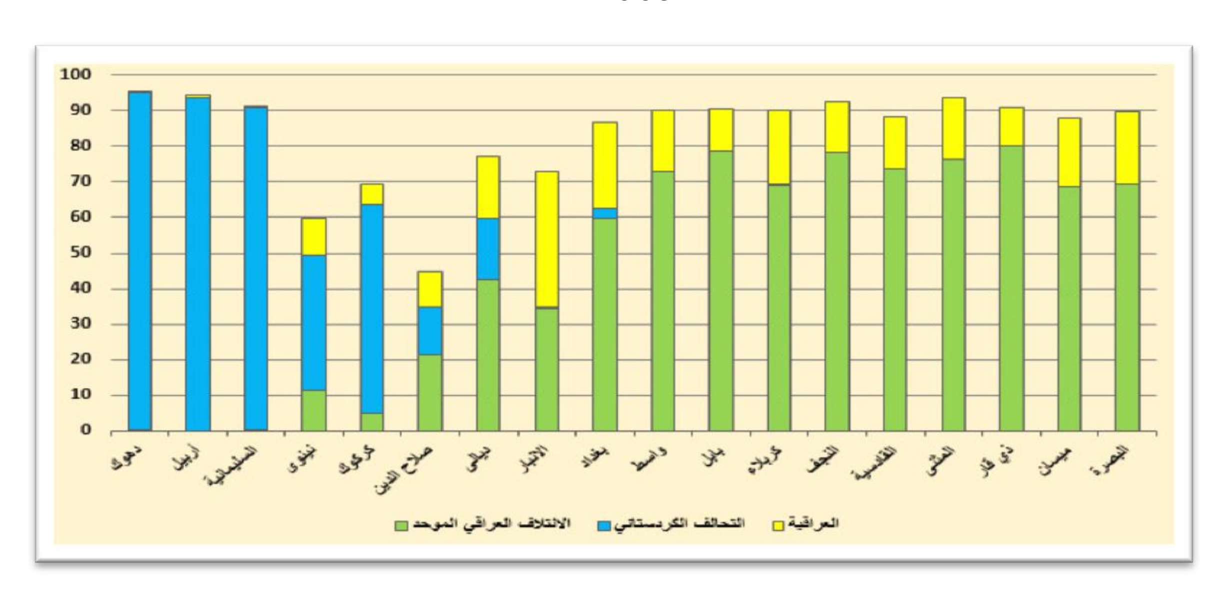
جدول (8) أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 30كانون ثاني 2005

المحافظة	الائتلاف العراقي الموحد		التحالف الكردستاني		العراقية الوطنية	
	عدد الأصوات	%	عدد الأصوات	%	عدد الأصوات	%
دهوك	2,017	0.51	375,127	94.54	1,979	0.50
أربيل	933	0.14	622,776	93.47	3,605	0.54
السليمانية	1,934	0.26	679,630	90.52	1,629	0.22
نينوى	23,224	11.43	77,198	38.00	21,040	10.36
كركوك	19,815	4.91	236,900	58.76	22,494	5.58
صلاح الدين	31,139	21.38	19,720	13.54	14,415	9.90
ديالى	88,211	42.72	35,553	17.22	35,115	17.01
الانبار	4,786	34.45	57	0.41	5,263	37.89
بغداد	1,130,277	59.92	44,972	2.38	462,677	24.53
واسط	256,119	72.80	707	0.20	60,096	17.08
بابل	397,715	78.42	991	0.20	60,067	11.84
كربلاء	211,481	69.17	174	0.06	64,285	21.02
النجف	290,208	78.10	149	0.04	52,425	14.11
القادسية	253,223	73.55	209	0.06	50,674	14.72
المثنى	145,957	76.28	90	0.05	32,595	17.04
ذي قار	429,544	80.15	148	0.03	56,270	10.50
ميسان	175,303	68.59	95	0.04	49,110	19.22
البصرة	518,091	69.27	348	0.05	151,070	20.20
الخارج	95,318		78,062		24,136	
المجموع	4,075,295		2,172,906		1,168,945	

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على :- المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات، مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 30كانون ثاني 2005.

(1) سعد بشير اسكندر، الدولة الحديثة والامة والنزعة القومية في العراق ـ العربي والكردستاني، منشورات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية ، 2005، ص129.

شكل (11) يوضح نسب أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 30 كانون ثاني 2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (8).

3 . 2 . 1: الأئتلاف العراقي الموحد

شارك الأئتلاف العراقي الموحد في اغلب محافظات العراق ولكن أغلب الأصوات حصدها في محافظات وسط وجنوب العراق، وقد حصد أغلب اصوات الناخبين حيث تمكن من الحصول على (4,075,295) مليون صوت أي(48,2)% من أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنته من الحصول على(140) مقعد برلماني وتشكيل الحكومة المؤقتة برئاسة أبراهيم الجعفري. أما الأحزاب المنضوية فيه فيغلب عليها الطابع الأسلامي .أما الأحزاب المشاركة ضمن الأئتلاف الوطني فهي:

1 . المجلس الاعلى للثورة الاسلامية
2 . حزب الدعوة الاسلامية
3. حزب الفضيلة الاسلامي
4. حزب تجمع الوسط
5. منظمة بدر
6.حزب الدعوة الاسلامية / تنظيم العراق
7.تجمع العدل والمساواات
8. حزب المؤتمر الوطني العراقي
9. الحزب الوطني الديمقراطي الاول
10 . الأتحاد الاسلامي لتركمان العراق
11 . حركة الوفاء التركمانية
12 . التجمع الفيلي الاسلامي في العراق
13 . منظمة العمل الاسلامي
14 . تجمع عراق المستقبل
15 . حركة حزب الله في العراق
16 . حركة سيد الشهداء

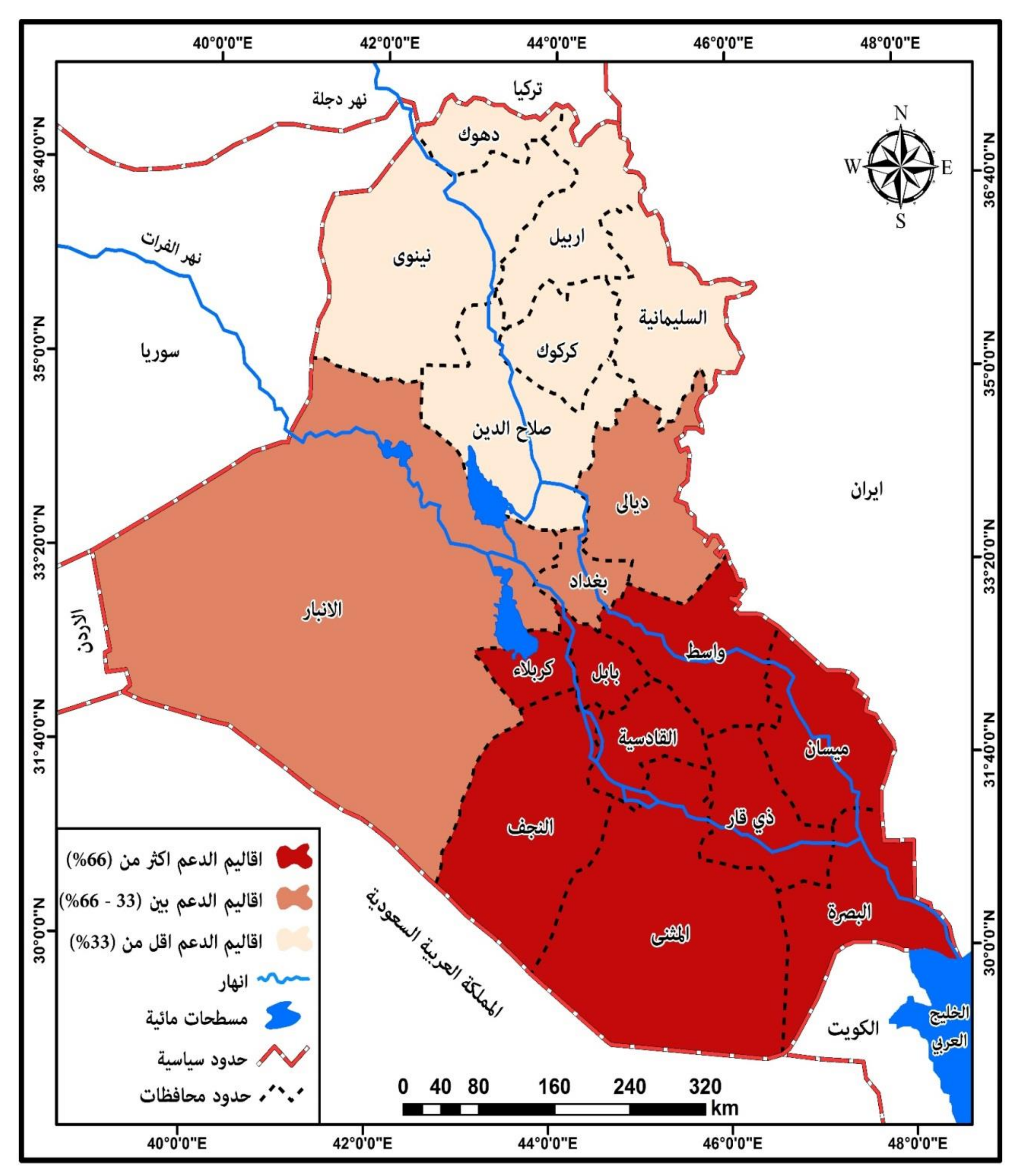
3 . 2 . 1 . 1 : مناطق الدعم للأئتلاف العراقي الموحد في أنتخابات 30كانون ثاني 2005

1 . مناطق الدعم القوية : وتضم المحافظات التي حصلت فيها قائمة الأئتلاف العراقي الموحد على أكثر من(66)% من أصوات الناخبين وهي ثمان محافظات هي محافظات (البصرة . ذي قار . بابل . النجف . المثنى . القادسية . واسط . كربلاء . ميسان)، وتقع أغلب هذهِ المحافظات في منطقة السهل الرسوبي وتمتاز بتجانس لغوي وقومي وديني. وقد بلغ عدد الأصوات فيها لصالح الائتلاف (2,677,640) مليون صوت أي ما يقارب(67)% من الأصوات التي حصل عليها الائتلاف في جميع المحافظات.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح الائتلاف العراقي الموحد بنسبة تراوحت ما بين(33. 66)%، وتضم ثلاث محافظات هي (بغداد . ديالى . الانبار) وحصل فيها الائتلاف على (1,223,274) مليون صوت أي ما يقارب (31)% من الأصوات التي حصل عليه الائتلاف في عموم العراق.

3 . مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي قل فيها المصوتين لصالح الائتلاف العراقي الموحد عن (33)%. وتضم ست محافظات وهي (صلاح الدين . نينوى . التأميم . دهوك . السلمانية . أربيل)، والتي حصل فيها الائتلاف العراقي الموحد على(79,062) الف صوت أي ما يقارب(2)% من الأصوات التي حصل علها الائتلاف في عموم العراق. يُنظر خريطة (11).

خريطة (11) مناطق دعم الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات30كانون ثاني 2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (8).

3 . 2 . 2 : قائمة التحالف الكردستاني :ضمت هذهِ القائمة أغلب اطياف القومية الكردية حيث تشكلت من (11) حزبا سياسياً . ويغلب على هذهِ الأحزاب طابع الأحزاب القومية الكردية. وحصلت على أغلب أصواتها من محافظات كردستان العراق. وقد تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على

(2,172,966) مليون صوت أي(25,43)% من اصوات المشاركين. وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على(75) مقعد برلماني. أما الأحزاب المشاركة ضمن قائمة التحالف الكردستاني فهي:

1 . الحزب الديمقراطي الكردستاني
2 . حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني
3. الحزب الوطني الكردستاني
4 . الحزب الوطني الآشوري
5 . الحزب الاسلامي الكردستاني
6 . حركة فلاحي ومضطهدي كردستان
7 . الحزب الشيوعي الكردستاني
8 . الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني
9 . الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني
10 . حزب زه حمه تكيشاني كوردستان
11 . حزب بيت نهرين الديمقراطي

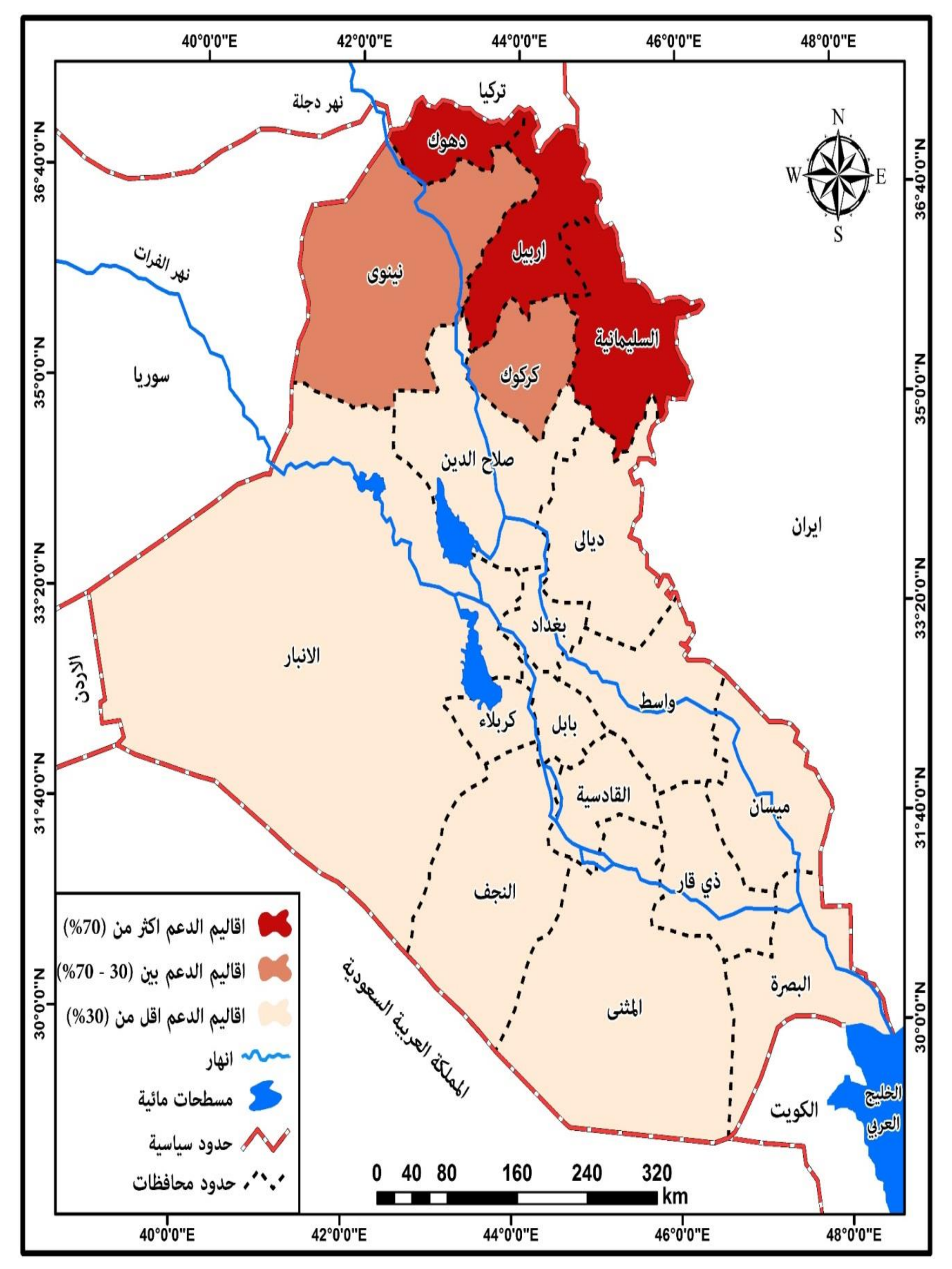
3 . 2 . 2 . 1 : مناطق الدعم لقائمة التحالف الكردستاني في أنتخابات 30كانون ثاني2005

1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت للقائمة بنسبة أكثر (70)%. وتضم كل من محافظات (اربيل . السليمانية . دهوك)، وقد حصلت القائمة على أغلب اصوات هذهِ المحافظات حيث تمكنت من الحصول على(1,677,533) مليون صوت أي ما يقارب (80)% من الأصوات التي حصلت عليها القائمة في عموم العراق.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت للقائمة بنسبة تراوحت ما بين (30. 70)% وتضم كل من محافظتي التأميم و نينوى وقد حصلت القائمة على (314,098) الف صوت فيها ، بلغت نسبتها ما يقارب (15)% من الأصوات التي حصلت عليها القائمة في عموم العراق.

3 . مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي صوتت للقائمة بنسبة أقل من (30)%. وتضم ثلاثة عشر محافظة هي (صلاح الدين . ديإلى . بغداد . الانبار . واسط . بابل . القادسية . المثنى . النجف . كربلاء . ذي قار . ميسان . البصرة) ، وتمكنت قائمة التحالف الكردستاني من الحصول في هذهِ المحافظات على(103213) الف صوت، وهذا يمثل(5)% من مجموع الأصوات التي حصلت عليها القائمة في عموم العراق، وجاءت أغلب هذهِ الأصوات من ثلاث محافظات هي صلاح الدين وديإلى وبغداد حيث حصلت القائمة في هذهِ المحافظات على(100,245) الف صوت. يُنظر خريطة (12).

خريطة(12) مناطق دعم التحالف الكردستاني في انتخابات 30 كانون ثاني2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (8).

3 . 2 . 3 : القائمة العراقية الوطنية.

يغلب على هذهِ القائمة طابع العلمانية، وقد تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (1,168,9439) مليون صوت، أي(13,68)% من الأصوات، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على(40)مقعد برلماني. وحصلت على أصواتها من معظم محافظات العراق. أما الأحزاب المنضوية في القائمة العراقية فهي:

1 . حركة الوفاق الوطني العراقي
2 . حزب النهضة الوطني العراقي
3. حركة الديمقراطيين العراقيين
4 . تجمع الوفاء للعراق
5 . الهيئة العراقية المستقلة
6 . مجلس أعيان العراق

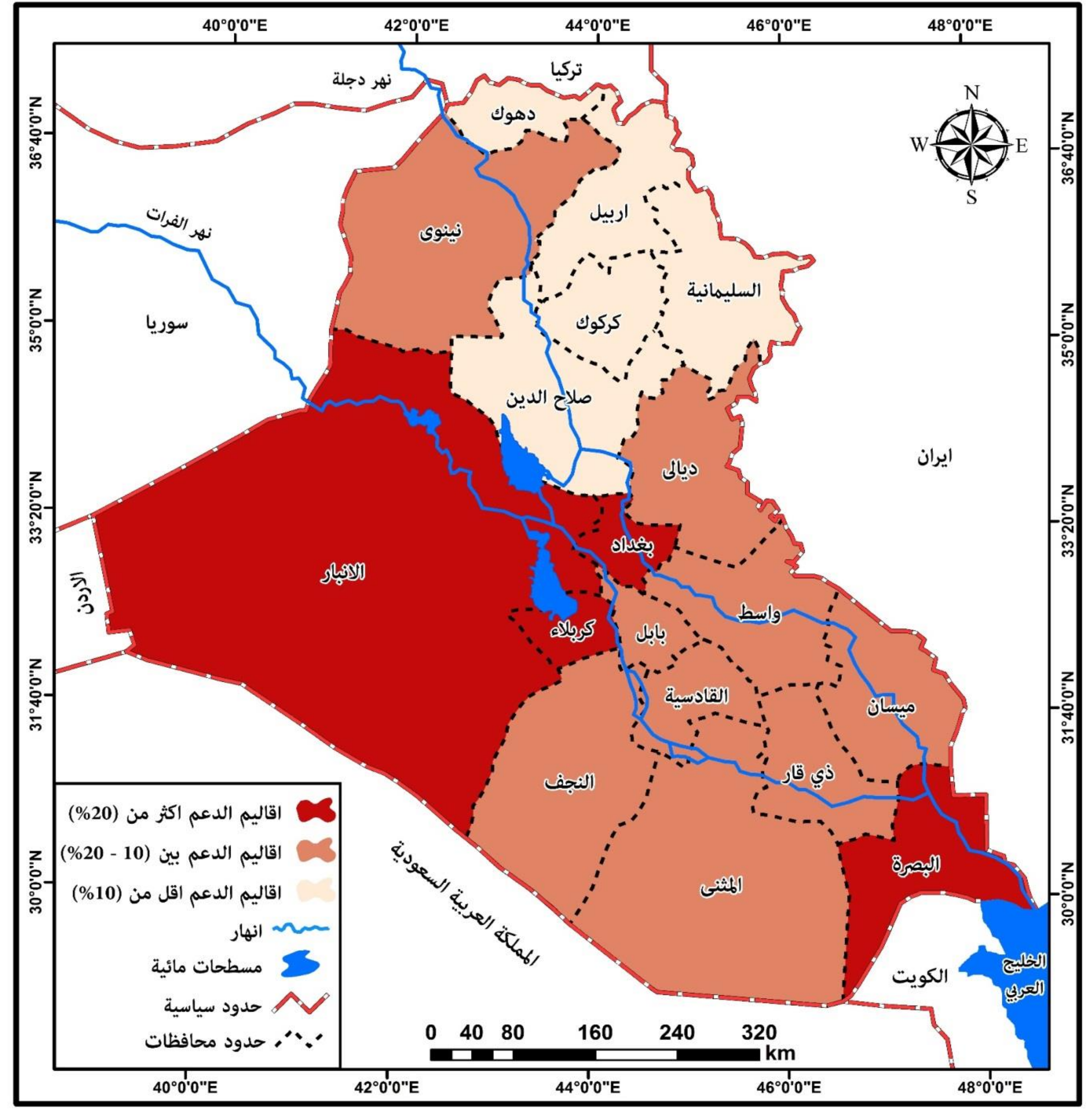
3 . 2 . 3 . 1: مناطق الدعم للقائمة العراقية الوطنية في أنتخابات 30كانون ثاني2005

1 . مناطق الدعم القوية : وتضم المحافظات التي صوتت لصالح القائمة العراقية بأكثر من (20)% من أصواتها، وتضم أربع محافظات هي (بغداد . الانبار . كربلاء . البصرة)، وحصلت القائمة فيها على (683,295) الف صوت أي ما يقارب (60)% من مجموع الأصوات التي حصت عليها القائمة في عموم العراق.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وتضم المحافظات التي حصلت فيها القائمة العراقية على نسبة تتراوح ما بين (10. 20)% من أصواتها. وتضم ثمان محافظات هي (نينوى . ميسان . واسط . ديإلى . المثنى . القادسية . ذي قار . بابل . النجف)، حيث حصلت القائمة في هذهِ المحافظات على(417,392) ألف صوت، أي ما يقارب(36)% من مجموع الأصوات التي حصلت عليها القائمة في عموم العراق.

3 . مناطق الدعم المنخفضة : وهي المحافظات التي تقل فيها نسبة المصوتين للقائمة العراقية عن (10)% من أصوات الناخبين. وتضم خمس محافظات هي (دهوك . أربيل . السليمانية . صلاح الدين . التأميم). حيث حصلت القائمة على (42,483) ألف صوت من هذهِ المحافظات، وهذا ما يمثل بحدود (4)% من مجموع الأصوات التي حصلت عليها القائمة في عموم العراق. ويعود السبب في أنخفاض نسب الأصوات لهذهِ القائمة عن نسب أصوات القوائم الأخرى إلى توزع اصوات القائمة في أغلب المحافظات.يُنظر خريطة (13).

خريطة(13) مناطق دعم القائمة العراقية الوطنية في انتخابات30كانون ثاني2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (8).

3 . 2 . 4: الأحزاب والكيانات الصغيرة الفائزة في انتحابات30كانون ثاني200

1 : قائمة عراقيون : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (150,880) الف صوت، أي حصلت نسبة(1,77)% من أصوات الناخبين وأغلب أصواتها حصلت عليها من محافظات(بغداد . نينوى . التأميم . صلاح الدين)، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على خمس مقاعد برلمانية.

2 : قائمة جبهة تركمان العراق: حصلت هذهِ القائمة على (93,480)الف صوت، أي(1.09)% من

أصوات الناخبين، وأغلب أصواتها حصلت عليها من محافظة التأميم وبنسبة أقل في محافظتي صلاح الدين وبغداد . وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على ثلاث مقاعد نيابية.

جدول (9) اصوات القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات 30كانون ثاني2005.

القائمة	عدد الأصوات	%	عدد المقاعد
عراقيون	150,880	1.77	5
جبهة تركمان العراق	93,938	1.09	3
الكوادر والنخب الوطنية والمستقلة	69,938	0.82	3
قائمة اتحاد الشعب	6,920	0.71	2
الجماعة الإسلامية الكردستانية	60,592	0.70	2
منظمة العمل الإسلامي	43,205	0.51	2
التحالف الوطني الديمقراطي	36,528	0.43	1
قائمة الرافدين الوطني	36,255	0.42	1
كتلة المصالحة والتحرير	30,796	0.36	1

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات، مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 30كانون ثاني.2005

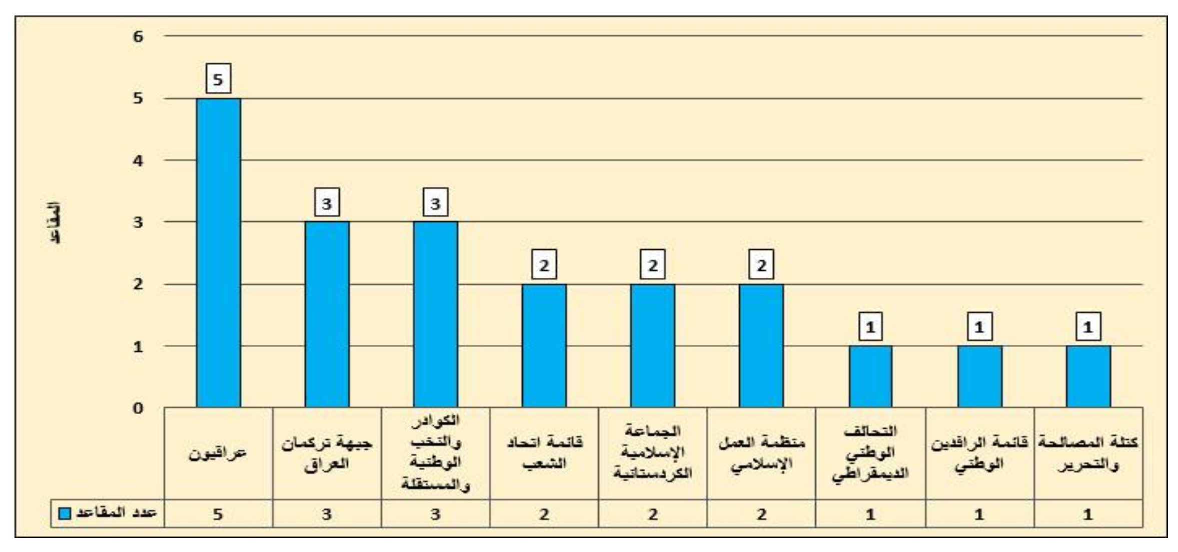
3: قائمة الكوادر والنخب الوطنية المستقلة: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (69,938) الف صوت، أي ما نسبته (0,82)% من أصوات الناخبين في عموم العراق. وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر ثلاث مقاعد برلمانية. وأغلب أصواتها حصلت عليه من محافظات (بغداد . ميسان . ذي قار . واسط . القادسية).

4: قائمة أتحاد الشعب : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (60,920) ألف صوت، أي ما نسبته (0,71)% من أصوات الناخبين. أما الأصوات التي حصلت عليها القائمة فتوزعت على أغلب محافظات العراق، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعدين برلمانيين.

5 : قائمة الجماعة الإسلامية الكردستانية : حصلت هذهِ القائمة على (60,592) الف صوت، أي ما نسبته(0,70)% من أصوات الناخبين، وأغلب أصواتها حصلت من محافظات(السليمانية . اربيل . التأميم). وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعدين برلمانيين.

6 : منظمة العمل الاسلامي : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (43,205) الف صوت، أي ما نسبته (0,51)% من أصوات الناخبين، وأغلب هذهِ الأصوات جاءت من محافظة بغداد والمحافظات الواقعة إلى الجنوب منها. وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على مقعدين برلمانيين.

شكل (12) يوضح مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة بانتخابات 30كانون ثاني 2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (9).

7 : قائمة التحالف الوطني الديمقراطي : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على(36,528) ألف صوت، أي ما نسبته (0,43)% من أصوات الناخبين. وأغلب الأصوات التي حصلت جاءت من محافظة بغداد، أما بقية الأصوات التي حصلت عليها القائمة فجاءت من أغلب محافظات القطر. وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر مقعد برلماني واحد.

8 : قائمة الرافدين الوطني : حصلت هذهِ القائمة على (36,255) الف صوت ، أي ما نسبته (0,42)% من أصوات الناخبين. وهذهِ القائمة مثلت المكون المسيحي في العراق، وتمكنت من الحصول على مقعد برلماني واحد.

9 : قائمة كتلة المصالحة والتحرير : حصلت هذهِ القائمة على (30,796) الف صوت، أي ما نسبته (0,36)% من أصوات الناخبين، وأغلب أصواتها حصلت عليه من محافظة التأميم، وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر مقعد برلماني واحد. يُنظر جدول (9) والشكل (12).

3 . 3 : الأحزاب المشاركة في انتخابات 15 كانون اول 2005 :

حظيت هذهِ الانتخابات باهتمام كبير من قبل الأحزاب والمواطنين وذلك لكونها ستسفر عن تشكيل أول حكومة برلمانية دائمة بعد عام (2003)، لذلك كانت المنافسة الحزبية شديدة فيها مما أسفر عن أعلى نسبة مشاركة خلال الدورات الانتخابية المتلاحقة بعد (2003)، وقد شارك في هذهِ الانتخابات أعداد كبيرة من الكيانات السياسية بلغ عددها(236) كيان سياسي وهذا العدد يعتبركبير جداً بالنسبة للأنتخابات السابقة والتي بلغ عدد الكيانات فيها(112) كيان سياسي، أما أعداد الرشحين فتجاوز أيضاً

أعداد المرشحين في الدورة السابقة حيث بلغ عددهم (7,655) مرشح يتنافسون لشغر 275 مقعد نيابي. وقد أعتمد توزيع هذهِ المقاعد على الدوائر الانتخابية (المحافظات) حسب نظام الدوائر المتُعدُّدة. حيث وزعت(230) مقعد على المحافظات أما المقاعد(45) المتبقية فأعتبرت مقاعد وطنية وتعويضية للأقليات وللكيانات التي حصلت على أصوات ولم تستطع الحصول على مقعد عبر المحافظات. أما عدد المشاركين في هذهِ الانتخابات فبلغ (12,191,133) مليون ناخب، وقد اسفر فرز هذهِ الأصوات عن فوز(12) كياناً سياسياً فقط ، في حين لم تستطع الكيانات السياسية الباقية من الحصول على الأصوات الكافية لشغر المقعد النيابي. أما الكيانات الرئيسية الفائزة كما موضح في جدول (10) وشكل (13) فهي :

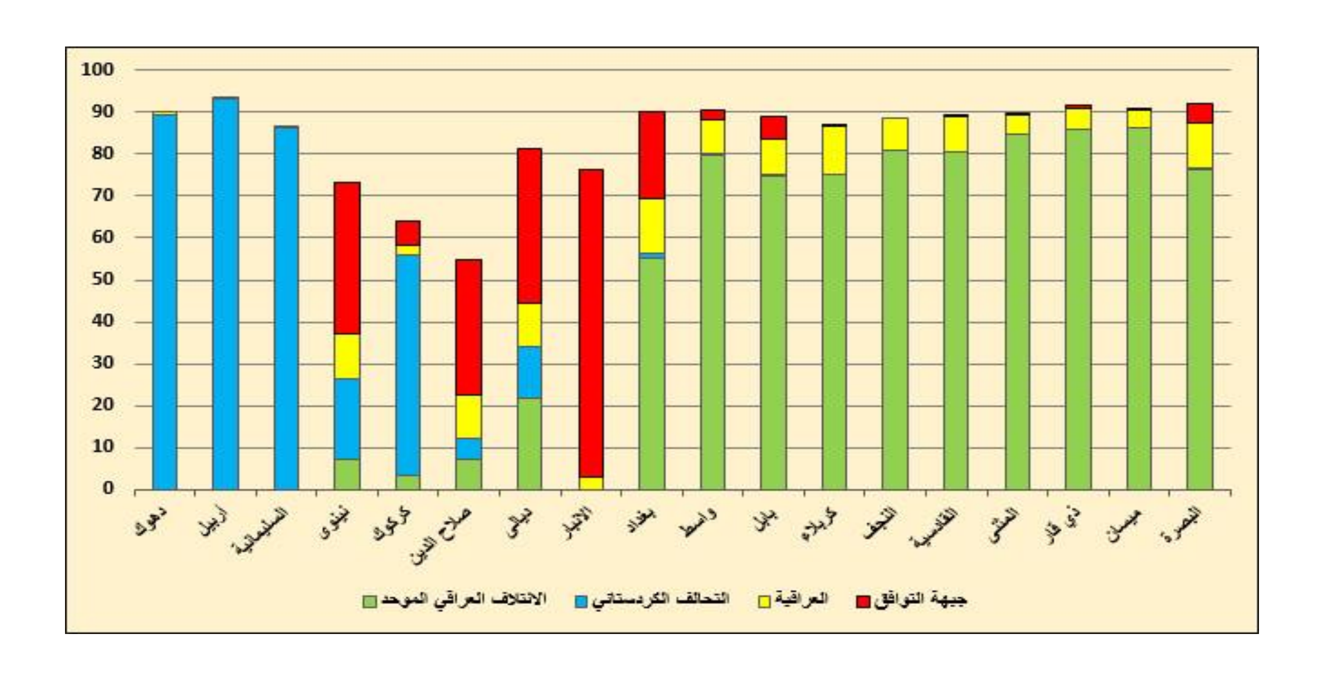
جدول (10) يوضح أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 15كانون اول 2005

المحافظة	الائتلاف العراقي الموحد		التحالف الكردستاني		جبهة التوافق		العراقية الوطنية	
	عدد الأصوات	%	عدد الأصوات	%	عدد الأصوات	%	عدد الأصوات	%
دهوك	131	0.03	377,437	89.40	–	–	2,417	0.57
أربيل	222	0.03	772,998	93.27	–	–	3,330	0.40
السليمانية	313	0.04	696,999	86.07	–	–	1,878	0.23
نينوى	70,158	7.44	179,127	19.01	338,691	35.93	101,406	10.76
كركوك	19,672	3.30	312,754	52.53	34,665	5.82	14,316	2.40
صلاح الدين	40,357	7.26	26,852	4.83	179,503	32.30	58,498	10.53
ديالى	116,255	21.95	64,370	12.15	195,021	36.81	55,104	10.40
الانبار	230	0.04	236	0.04	427,502	73.02	17,879	3.05
بغداد	1,493,966	55.28	26,542	0.98	557,448	20.63	354,395	13.11
واسط	283,114	79.85	1,281	0.36	8,230	2.32	28,277	7.98
بابل	444,574	74.87	656	0.11	31,910	5.37	50,625	8.53
كربلاء	232,267	74.98	295	0.10	892	0.29	35,712	11.53
النجف	311,291	80.74	307	0.08	–	–	29,547	7.66
القادسية	272,911	80.52	320	0.09	880	0.26	28,435	8.39
المثنى	177,895	84.85	115	0.05	745	0.36	8,912	4.25
ذي قار	505,375	85.89	300	0.05	4,271	0.73	29,336	4.99
ميسان	278,771	86.24	171	0.05	739	0.23	13,828	4.28
البصرة	622,121	76.45	624	0.08	37,364	4.59	88,350	10.86
التصويت الخاص	61,393	32.82	91,720	49.03	8,064	4.31	19,808	2.03
الخارج	84,698	28.67	84,641	3.38	15,345	5.20	33,768	11.43
المجموع	5,015,714	41.19	2,637,745	21.67	1,841,270	15.09	975,821	8.02

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على : –المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات ،مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 15 كانون اول 2005.



شكل (13) يوضح نسب أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات15كانون اول2005.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (10).

5 .3 .1 : الأئتلاف العراقي الموحد: أحتفظ هذا الكيان بموقع الصدارة في هذهِ الانتخابات أيضاً حيث تمكن من الحصول على (5,021,137) مليون ناخب، وقد شكلت هذهِ الأصوات نسبة (41,18)% من أعداد المشاركين، وهذهِ الأصوات كانت كافية لمنحه(128) مقعد نيابي وتشكيل الحكومة للمرة الثانية برئاسة نوري المالكي. أما الأحزاب المنضوية داخل هذا الائتلاف فكان عددها ثمانية عشر حزب وكيان سياسي وهي :

1.المجلس الاعلى للثورة الاسلامية
2 . حزب الدعوة الاسلامية
3. الكتلة الصدرية
4 . حزب الفضيلة الاسلامية
5. منظمة بدر
6 . حزب الدعوة الاسلامية/ تنظيم العراق
7 . حركة حزب الله في العراق
8. حركة سيد الشهداء
9 . حزب تجمع الوسط
10 . تجمع العدل والمساواة
11 . الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق
12 . حركة الوفاء التركمانية
13. حركة الديمقراطيين العراقيين
14 . تجمع الشبك الديمقراطي
15. ملتقى الاصلاح والبناء
16 . ملحان آل مكوطر

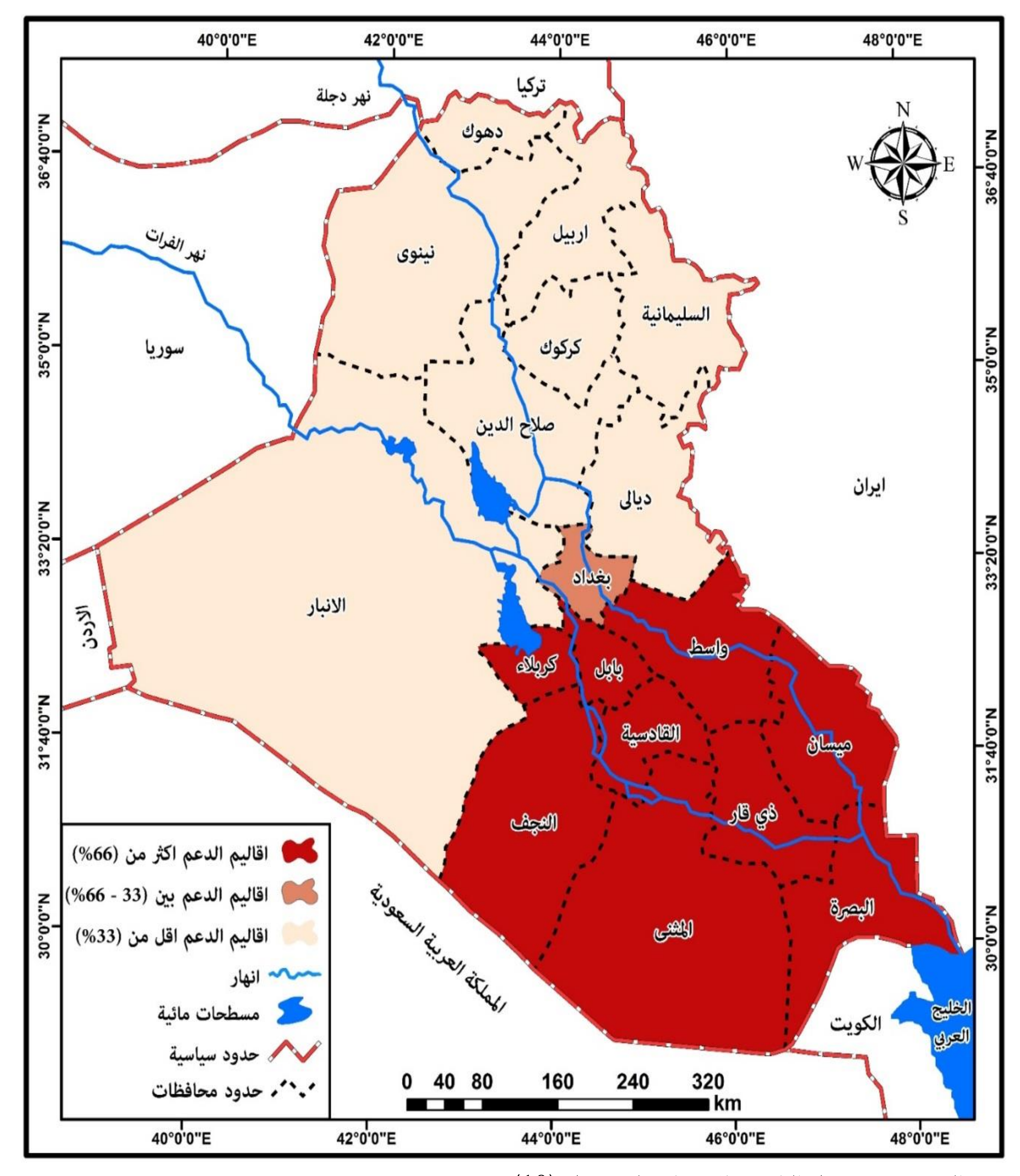
3. 3-1-1:مناطق دعم قائمة الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات15كانون اول:2005

1. مناطق الدعم القوية: وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أكثر من 66%: وتضم هذهِ الفئة تسع محافظات هي (ميسان- ذي قار- المثنى- النجف- القادسية- واسط- البصرة- بابل- كربلاء)، وكانت أعلى نسبة تصويت للقائمة في محافظة ميسان بلغت(86,91)%، تلتها محافظة ذي قار بنسبة(86,74)%، ثم المثنى بنسبة(86,45)%،ومحافظةالنجف بنسبة (81,99)%، ومحافظة القادسية بنسبة (81,47)%، ومحافظة واسط بنسبة (80,74)%، ثم محافظة البصرة بنسبة (77,50)%، ومحافظة بابل بنسبة (76,16)%، وأخيراً محافظة كربلاء بنسبة (76,08)%. وتُعدُّ هذهِ المحافظات هي نفسها التي كانت ضمن مناطق الدعم القوي لهذهِ القائمة في الانتخابات السابقة، ويعود السبب في ذلك إلى التجانس اللغوي والديني والقومي لهذهِ المحافظات، الذي أخرج من رحمه هذا الائتلاف، وكذلك الجوار الجغرافي لها.

2.مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تروحت ما بين (33-66)%: وتضم هذهِ الفئة محافظة واحدة هي محافظة بغداد ، وبالرغم من كونها محافظة واحدة إلا ان أهميتهاكبيرة، وذلك يعود إلى حجمها السكاني الكبير،حيث حصلت القائمة على (1,493,966) مليون صوت، وهو ما يشكل (30)% من الأصوات التي حصلت عليها القائمة في جميع المحافظات. أما نسبة أصوات القائمة في هذهِ المحافظة فبلغت (56,50)% من أصوات المحافظة.

3.مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي حصلت القائمة على نسبة اصوات أقل من (33)% من أصواتها، وتضم هذهِ الفئة ثمان محافظات هي (ديإلى – نينوى- صلاح الدين- التأميم- الانبار- السليمانية- دهوك- اربيل)، حيث حصلت القائمة على نسبة أصوات في محافظة ديإلى بلغت (22,37)%، وفي محافظة نينوى على نسبة (7,60)%، أما في صلاح الدين فحصلت على نسبة (7,44)%، وفي التأميم حصلت على نسبة (3,36)%، في حين كانت نسبتها في محافظة الانبار (0,40)%، والسليمانية (0,04)%، وأخيراً في محافظتي دهوك واربيل فكانت نسبتها(0,03)%يُنظر خريطة (14).

خريطة (14) مناطق دعم الائتلاف العراقي الموحد في انتخابات15كانون الأول2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (10).

3 . 3-2 : قائمة التحاف الكردستاني: تمكنت هذهِ القائمة من الاحتفاظ بموقعها الثاني كما في الانتخابات الأولى، حيث تمكنت من الحصول على (2,642,172) مليون صوت، وهذهِ الأصوات شكلت نسبة (21,67)% من الأصوات المشاركة في هذهِ الانتخابات، وقد حصلت القائمة على (53) مقعد برلماني ، أما أهم الأحزاب المنضوية في هذهِ القائمة هي :-

1.الحزب الديمقراطي الكردستاني	2 . الحزب الوطني الكردستاني
3.الحزب الشيوعي الكردستاني	4 . حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني
5. حركة فلاحي ومضطهدي كردستان	6. حزب الآخاء التركماني العراقي
7. حزب زه حمه تيكشاني كوردستان	8. حزب سوسيا ليست ديموكراتي كوردستان

3-3-2-1 :مناطق دعم قائمة التحالف الكردستاني في انتخابات 15 كانون اول 2005

1-**مناطق الدعم القوية** : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أكثر من (66)%، وتضم هذهِ الفئة ثلاث محافظات هي (اربيل- دهوك- السليمانية)، جاءت محافظة اربيل بأعلى نسبة تصويت لصالح القائمة حيث بلغت نسبتها (94,69)%، تلتها محافظة دهوك بنسبة (90,31)%، وأخيراً محافظة السليمانية بنسبة تصويت بلغت (87,18)%، ويعود السبب في ارتفاع نسبة التصويت في هذهِ المحافظات لصالح هذهِ القائمة إلى كون أغلب سكان هذهِ المحافظات هم من الأكراد، حيث تتميز المنطقة بالتجانس اللغوي والديني والقومي، بالإضافة إلى ازدياد الأصطفاف القومي مما ساهم في جعل أغلب الأكراد يصوتون لصالح هذهِ القائمة.

2-**مناطق الدعم المتوسطة** : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تتراوح ما بين (33-66)% من أعداد المصوتين فيها، وتضم هذهِ الفئة محافظة واحدة هي محافظة التأميم، وحصلت القائمة على نسبة (53,40)% من أصوات المحافظة، ويعود السبب في وجود هذهِ المحافظة في مناطق الدعم المتوسطة إلى ظهور قوائم منافسة لها مثل الجبهة العراقية للحوار الوطني وقائمة جبهة التوافق العراقية، وكذلك انقسام سكان المحافظة في تصويتهم حسب قوميتهم.

3-**مناطق الدعم الضعيفة:** وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أقل من (33)%، وتضم هذهِ الفئة أربع عشر محافظة، وتمتاز هذهِ المحافظات بالأغلبية العربية مما جعلها تصوت لصالح قوائم اخرى حسب قوميتها، وهذهِ المحافظات هي(نينوى- ديإلى- صلاح الدين- بغداد- واسط - بابل- القادسية- كربلاء- البصرة- النجف- المثنى- ذي قار- ميسان- الانبار)، حيث حصلت القائمة في محافظة نينوى على نسبة أصوات بلغت (19,42)%، في حين حصلت في محافظة ديإلى على نسبة (12,39)%، وفي محافظة صلاح الدين على نسبة (4,95)%، وفي محافظة بغداد على نسبة (1). أما المحافظات المتبقية فلم تستطع القائمة من الوصل إلى عتبة (1)% من اصواتها ، ويعود السبب في ذلك إلى أعداد الأكراد المحدودة فيها.يُنظر خريطة (15).

خريطة (15) مناطق دعم التحالف الكردستاني في انتخابات15كانون الأول2005

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (10).

3 . 3 –3: قائمة جبهة التوافق العراقية : تُعدُّ هذهِ الانتخابات أول مشاركة انتخابية لها بالرغم من مشاركة أحد الأحزاب المنضوية فيها في الانتخابات السابقة وهو الحزب الأسلامي، وقد تشكلت هذهِ القائمة في المحافظات التي لم تشارك بفعالية في الانتخابات السابقة. وقد تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على المرتبة الثالثة في هذهِ الانتخابات وذلك عبر حصولها على (1,840,216) مليون

صوت، أي حصولها على نسبة (15,90)% من الأصوات المشاركة في هذهِ الانتخابات، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول (44) مقعد برلماني. وتضم هذهِ القائمة ثلاث كيانات رئيسية هي[1]:

1- الحزب الاسلامي العراقي

2- مؤتمر اهل العراق

3- مجلس الحوار الوطني

5-3-3-1: مناطق الدعم لقائمة جبهة التوافق العراقية في انتخابات 15 كانون الأول 2005

شاركت هذهِ القائمة بأربعة عشر محافظة، في حين لم تشارك في اربع محافظات هي (النجف- السليمانية- اربيل – دهوك)، ويعود السبب في عدم مشاركتها في هذهِ المحافظات هو ادراكها بعدم حصولها على اصوات كافية فيها تمكنها من الحصول على مقعد انتخابي بسبب قلة مناصريها داخل هذهِ المحافظات، وكذلك لتركيز جهدها في محافظات يمكن ان تنافس فيها.

1-مناطق الدعم القوية : هي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة اكثر من (66)% من أصواتها ، وتضم هذهِ الفئة محافظة واحدة هي الانبار، التي صوتت لصالح القائمة بنسبة (75,73)%، ويعود السبب في ارتفاع نسبة المصوتين لصالح القائمة في هذهِ المحافظة إلى ارتفاع مستوى الاصطفاف الطائفي ، وكذلك تركيبها العشائري ، مما جعلهم يصوتون لصالح ابناء عشائرهم، كما ساهمت الفتاوي الدينية في رفع نسبة التصويت لصالح هذهِ القائمة.

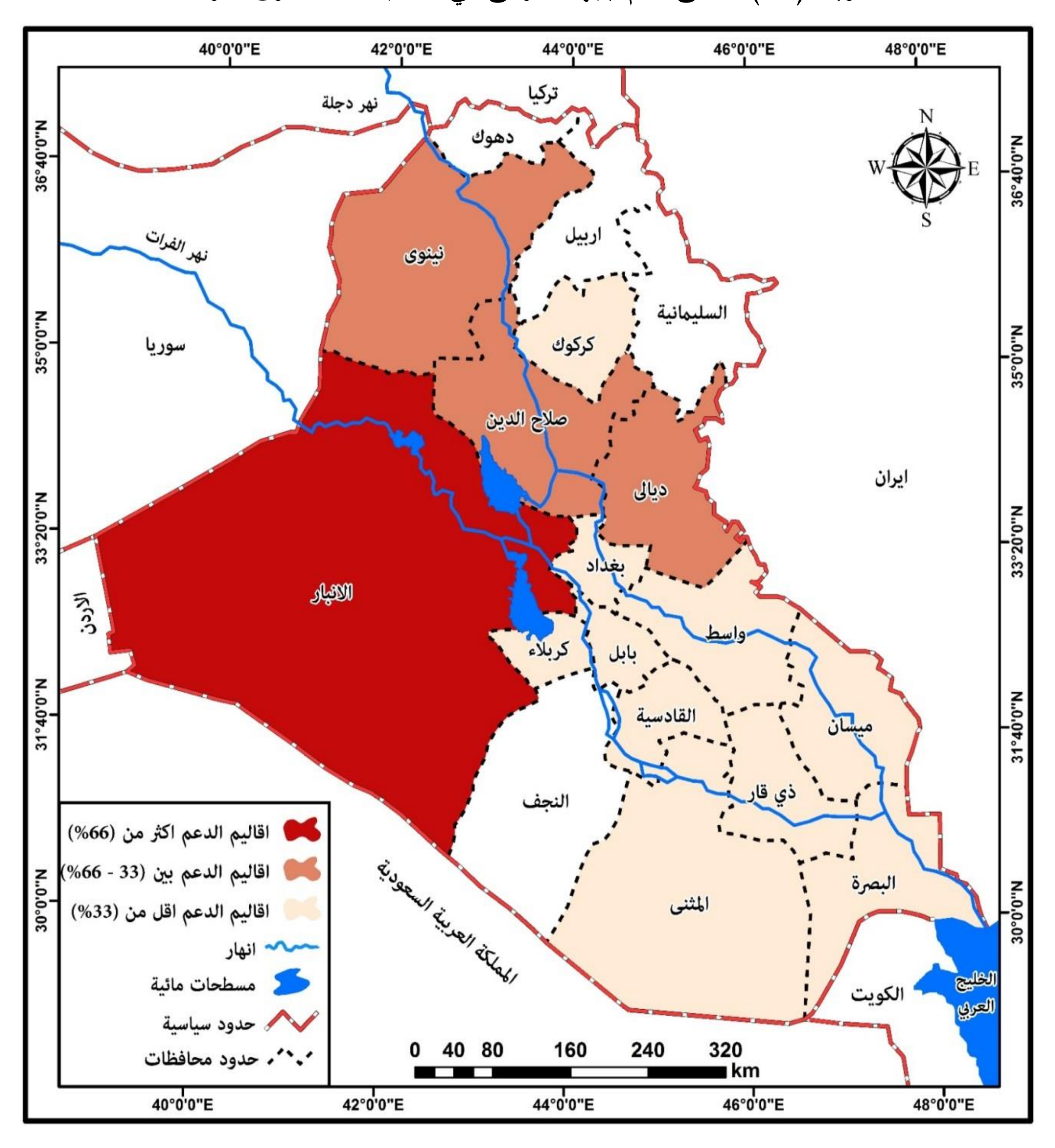
2-مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت ما بين (33-66)%، وتضم هذهِ الفئة ثلاث محافظات (ديإلى – نينوى – صلاح الدين)، حيث تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على نسبة اصوات في محافظة ديإلى بلغت (37,53)% من اصواتها، أما في محافظة نينوى فبلغت نسبة اصوات القائمة (36,71)%، ومحافظة صلاح الدين التي بلغت نسبة التصويت لصالح القائمة (33,90)%. وبالرغم من ان هذهِ المحافظات تقع في فئة المحافظات متوسطة الدعم الا ان القائمة حصلت فيها على الركز الاول، ويعود السبب في ذلك إلى المنافسة الحزبية القوية فيها ، وكذلك التنوع العرقي والمذهبي فيها.

3-مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي حصلت فيها القائمة على نسبة تصويت أقل من (33)%: وتضم هذهِ الفئة عشر محافظات هي (بغداد- التأميم – بابل- البصرة- واسط- ذي قار- المثنى – كربلاء- القادسية- ميسان). تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على نسبة اصوات من

(1)جبهة التوافق العراقية، منشور على الرابط: http;//www.altawafuk.com.

محافظة بغداد بلغت (21,10)%، ومن محافظة التأميم على نسبة (5,92)%، ومن محافظة بابل على نسبة (5,47)%، ومن محافظة البصرة على نسبة (4,65)%، ومن محافظة واسط على نسبة (2,35)%. أما في المحافظات المتبقية فلم تتمكن القائمة من الوصول إلى حاجز (1)%. وذلك يعود إلى ان الاغلبية الساحقة من مصوتي هذهِ المحافظات ذهبت اصواتهم إلى القوائم التي تتوافق مع تركيبهم الطائفي. يُنظر خريطة (16).

خريطة(16) مناطق دعم جبهة التوافق في انتخابات 15كانون الأول2005



المصدر :من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (10).

3 . 3– 4: القائمة العراقية الوطنية : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (977,325) الف صوت، أي ما نسبته (8,02)% من أصوات المقترعين في هذهِ الانتخابات، وقد مكنتها هذهِ الأصوات من شغر (25) مقعد برلماني. أما الكيانات التي ضمتها القائمة فبلغ عددها خمسة عشر كيان سياسي وهي:

1. حركة الوفاق الوطني العراقي
2. التجمع القاسمي الديمقراطي
3. الحزب الشيوعي العراقي
4. الحركة الاشتراكية العربية
5. التجمع الجمهوري العراقي
6. مجلس شيوخ العراق المستقل
7. تجمع الفرات الاوسط
8. القائمة الوطنية
9. تجمع الوفاء للعراق
10. احرار
11. حزب الوحدة
12. الهيئة العراقية المستقلة
13. تجمع الديمقراطيين المستقلين
14. رابطة عشائر وأعيان تركمان العراق
15. عراقيون

3 . 3 . 4 . 1 : مناطق دعم القائمة العراقية الوطنية في انتخابات 15 كانون اول 2005:

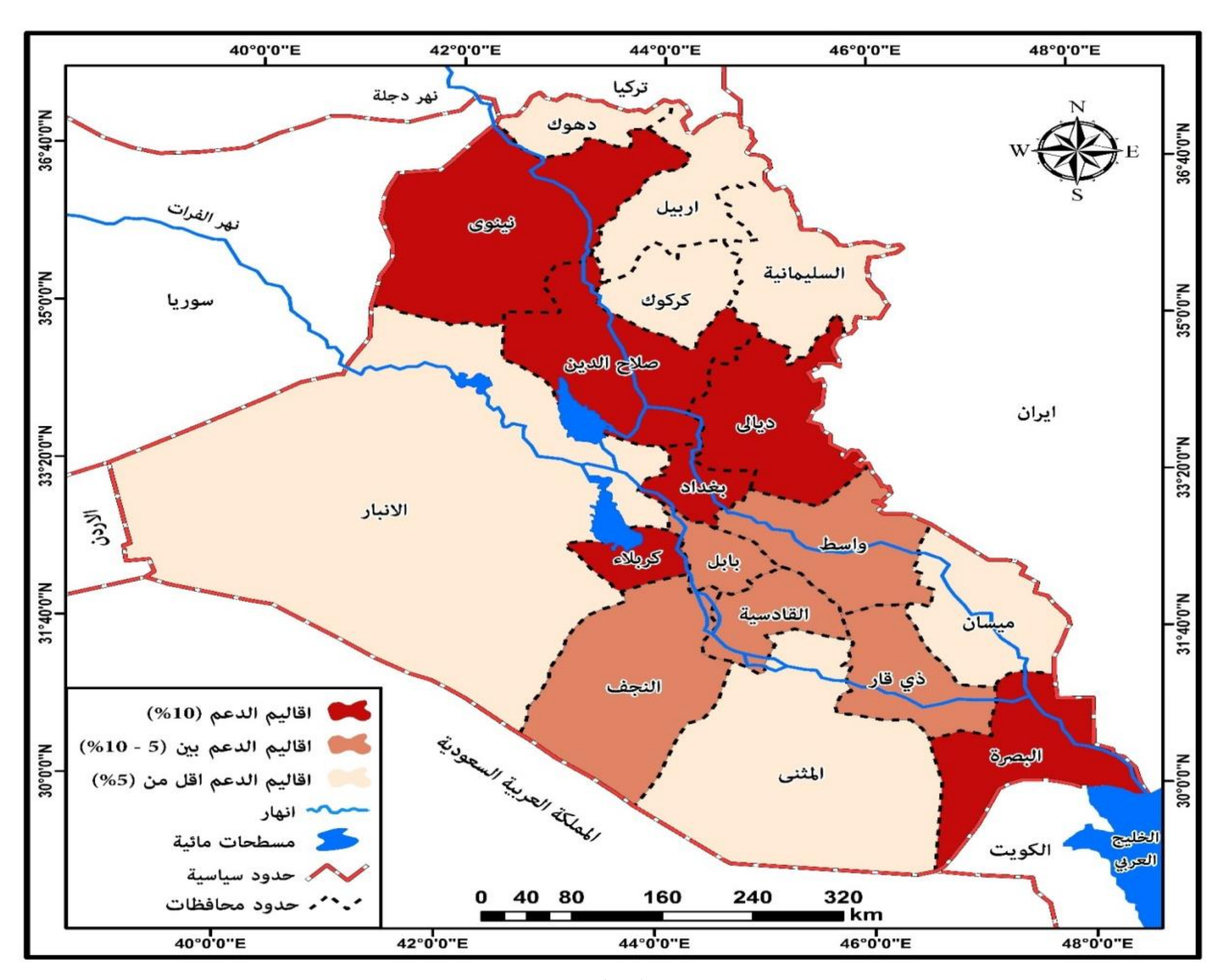
1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي حصلت فيها القائمة على نسبة أصوات (10)%، ويعود سبب انخفاض هذهِ النسبة إلى أزدياد الاصطفاف والتخندق الطائفي، وكذلك ظهور قوى جديدة منافسة للقائمة في المحافظات التي حصلت فيها القائمة على نسبة أصوات عالية في الانتخابات السابقة مثل قائمة جبهة التوافق وقائمة الجبهة العراقية للحوار الوطني، وتضم هذهِ الفئة ست محافظات هي (بغداد . كربلاء . البصرة . نينوى . صلاح الدين . ديإلى)، وقد تمكنت القائمة من الحصول على نسبة (13,41)% من مصوتي محافظة بغداد، تلتها محافظة كربلاء بنسبة (11,70)%، ثم محافظة البصرة بنسبة (11,01)%، أما نينوى فسجلت نسبة مصوتين للقائمة بلغت (10,99)%، وصلاح الدين بنسبة (10,78)%، وأخيراً في محافظة ديالى حصلت القائمة على نسبة (10,60)%.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي حصلت فيها القائمة على نسبة اصوات تروحت ما بين (5 . 10)%. وتضم هذهِ الفئة خمسة محافظات هي (بابل . القادسية . واسط . النجف . ذي قار)، حيث حصلت القائمة في محافظة بابل على نسبة اصوات بلغت (8,67)% من أصوات

ناخبيها، أما في محافظة القادسية فبلغت نسبة القائمة (8,49)%، في حين سجلت القائمة في محافظة واسط نسبة (8,06)%، وفي النجف على نسبة (7,78)%، وأخيراً في ذي قار حصلت القائمة على نسبة (5,04)% من اصوات ناخبيها.

3 . **مناطق الدعم الضعيفة** : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة اقل من (5)%، وتضم هذهِ الفئة سبع محافظات هي (المثنى– ميسان– الانبار– التأميم– دهوك– اربيل– السليمانية)، حيث حصلت هذهِ القائمة في محافظة المثنى على نسبة اصوات بلغت (4,33)%، وفي محافظة ميسان على نسبة (4,31)%، أما في محافظة الانبار فتمكنت القائمة من الحصول على نسبة (3,8)%. وفي التأميم حصلت على نسبة (2,44)%. أما في المحافظات المتبقية فلم تستطع القائمة من الحصول على نسبة أصوات تصل إلى (1)% من اصوات ناخبيها، وذلك يعود إلى هيمنة الأحزاب الكردية على اصوات هذهِ المحافظات. يُنظر خريطة (17).

خريطة (17) مناطق دعم القائمة العراقية الوطنية في انتخابات15كانون الأول2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(10).

3 . 3 . 5 : القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات 15 كانون الأول 2005:

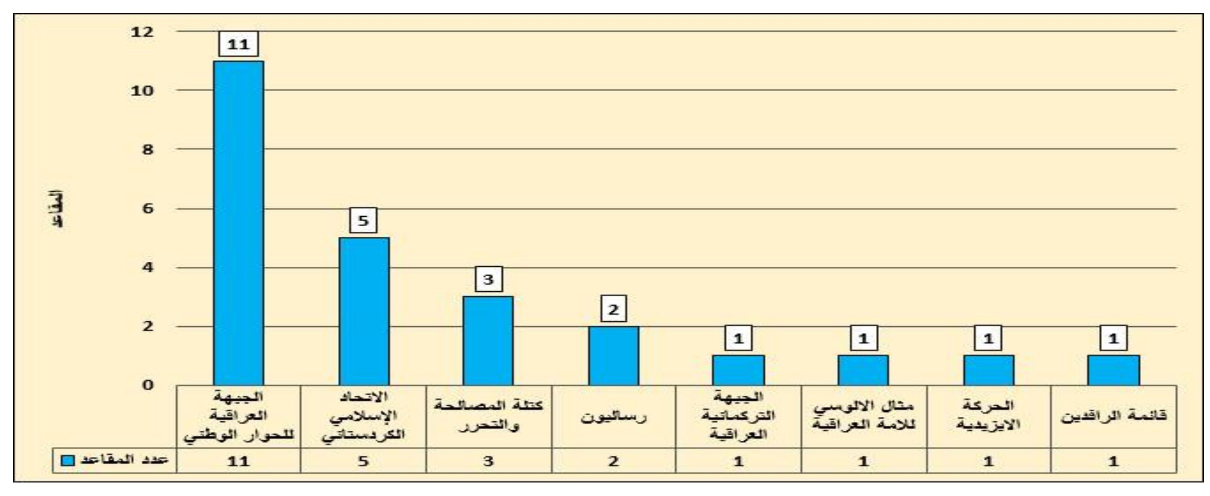
بالرغم من حصول اربع قوائم رئيسية على الاغلبية الساحقة من الأصوات الا ان هناك ثمان قوائم اخرى تمكنت من الحصول على عدد من المقاعد النيابية . يُنظر جدول (11) وشكل(14).

جدول (11) اصوات الكيانات الصغيرة الفائزة بانتخابات15كانون الأول 2005

أسم الكيان	عدد الاصوات	%	عدد المقاعد
الجبهة العراقية للحوار الوطني	499,963	4.10	11
الاتحاد الإسلامي الكردستاني	157,688	1.29	5
كتلة المصالحة والتحرر	129,848	1.07	3
رساليون	145,028	1.19	2
الجبهة التركمانية العراقية	87,993	0.72	1
مثال الالوسي للامة العراقية	32,245	0.26	1
الحركة الايزيدية	21,908	0.18	1
قائمة الرافدين	47,263	0.39	1

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات ،مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 15كانون اول 2005.

شكل (14)يوضح مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات15كانون اول2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (11).

1. **قائمة الجبهة العراقية للحوار الوطني** : حصلت هذهِ القائمة على (499,963)الف صوت أي ما نسبته (4,10)% من المصوتين في هذهِ الانتخابات، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على (11)

مقعد نيابي، وكانت محافظات (الانبار- صلاح الدين- تينوى- التأميم- ديإلى- بغداد) أهم مناطق الدعم لهذهِ القائمة، حيث حصلت القائمة في هذهِ المحافظات على (484,664)الف صوت.

2. قائمة الاتحاد الاسلامي الكردستاني: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (157,688)الف صوت، أي ما نسبته (1,29)% من المصوتين، وقد منحت هذهِ الأصوات القائمة (5) مقاعد نيابية، أما اصوات القائمة فقد حصلت عليها من محافظات دهوك واربيل والسليمانية ونينوى والتأميم)، حيث حصلت من هذهِ المحافظات على (153,809) الف صوت.

3 . قائمة رساليون : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (145,028) الف صوت، أي ما نسبته (1,19)% من اصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعدين نيابيين، الأول جاء من محافظة بغداد، والثاني جاء من المقاعد الوطنية كونها شاركت في جميع محافظات العراق ما عدى محافظات اقليم كردستان العراق، وجمعت اصوات كافية لمنحها مقعد وطني.

4 . قائمة كتلة المصالحة والتحرير: تمكنت القائمة من الحصول على (129,847) الف صوت، أي ما نسبته (1,07)% من اصوات المقترعين، وهذا ما مكنها من الحصول على (3) مقاعد نيابية، أما ابرز مناطق دعم القائمة فهي محافظات (صلاح الدين- نينوى- التأميم- بغداد- ديإلى- الانبار- بابل- واسط).

5 . قائمة الجبهة التركمانية العراقية : حصلت هذهِ القائمة في هذهِ الانتخابات على أصوات بلغ عددها (87,993)الف صوت، أي ما نسبته(0,72)% من الأصوات، وهذا ما مكنها من الحصول على مقعد واحد نيابي، أما اصواتها فأغلبها جاءت من محافظة التأميم، بسبب تواجد القومية التركمانية الكبير فيها.

6 . قائمة مثال الآلوسي للأمة العراقية : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على(32,245)الف صوت، أي ما نسبته (0,26)% من اصوات الناخبين، وهذا ما مكنها من الحصول على مقعد نيابي واحد، وجاء من محافظة بغداد.

7 . قائمة الرافدين : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على(47,263) الف صوت، أي ما نسبته (0,39)% من الأصوات، وهذا ما مكنها من الحصول على مقعد نيابي واحد، وجاءت اصوات هذهِ القائمة من أغلب محافظات القطر.

8 . الحركة الأيزيدية من اجل الاصلاح والتقدم : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (21,908)الف صوت ، أي ما نسبته (0,18)% من اصوات الناخبين، وهذا ما مكنها من الحصول

على مقعد برلماني واحد، وأغلب اصوات هذهِ القائمة جاءت من محافظتي نينوى ودهوك. يُنظر جدول (11) وشكل (14).

3 . 4 : الأحزاب المشاركة في انتخابات 7 آذار 2010

تُعدُّ هذهِ الانتخابات من الانتخابات المهمة كونها أول انتخابات جرت في أجواء انخفضت فيها مستويات العنف الطائفي والصراع العرقي، حيث اصبح الطابع السياسي أكثر وضوحاً في هذهِ الانتخابات على عكس الانتخابات السابقة التي افرزت خريطة سياسية تعكس ما يجري في العراق من صراع طائفي وعرقي، حيث شارك في هذهِ الانتخابات جميع مكونات الشعب العراقي، وتميزت هذهِ الانتخابات بالتُعدُّدية الحزبية والسياسية لمختلف التكوينات الأثنية في الدولة[1]. شارك في هذهِ الانتخابات (297) كياناً سياسياً أنظمت في(12)أئتلاف انتخابي، أما عدد المرشحين فبلغ (6234) مرشحا يتنافسون على(325)مقعداً برلمانياً. وقد أسفرت هذهِ الانتخابات عن فوز تسع كيانات سياسية تمكنت من شغل(317)مقعد انتخابي، أما المقاعد الثمانية الباقية فقد وزعت على قوائم الأقليات وعلى النحو التالي للمكون المسيحي خمس مقاعد وزعت على قائمة الرافدين (3)مقاعد بعد حصولها على (28,029) صوت و(2)مقعد للمجلس الشعبي الكلداني الاشوري بعد حصوله على(21,882) صوت . بالإضافة إلى مقعد واحد للحركة الأيزيدية من اجل الأصلاح بعد حصولها على (10171) صوت، ومقعد واحد لمحمد الشبكي بعد حصوله على (11,755) صوت، ومقعد واحد لخالد أمين الصابئي بعد حصوله على (1177) صوت. أما القوائم الرئيسية الفائزة في هذهِ الانتخابات كما مبين في جدول(12) وشكل (15) فهي :

(1) عبد الامير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق، ص147.

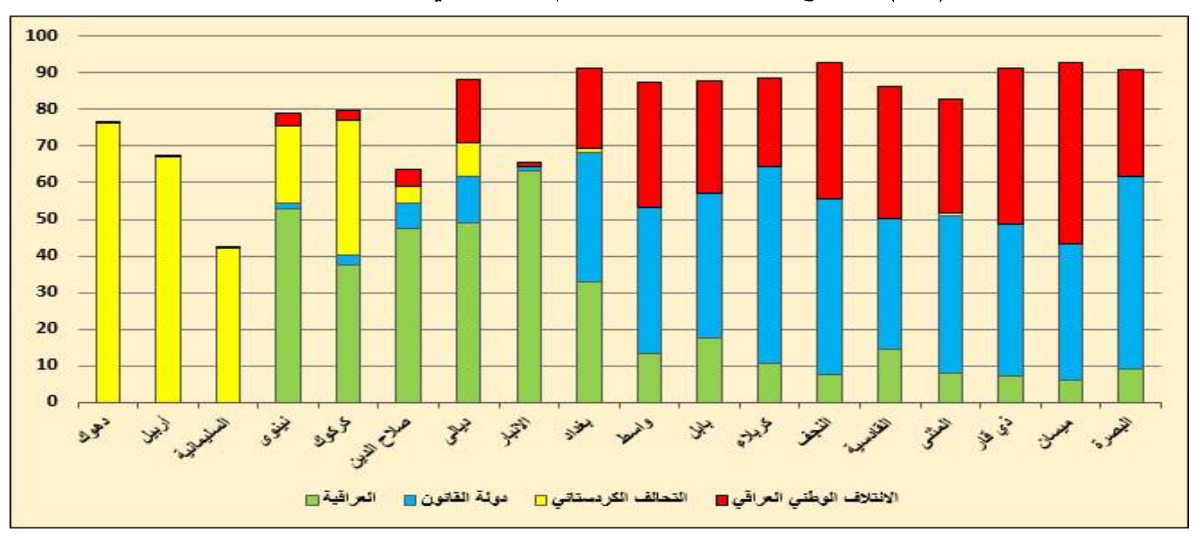
جدول (12) يوضح أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في الانتخابات 7 آذار 2010

المحافظة	العراقية		دولة القانون		الائتلاف الوطني العراقي		التحالف الكردستاني	
	عدد الاصوات	%	عدد الاصوات	%	عدد الاصوات	%	عدد الاصوات	%
دهوك	–	–	–	–	192	0.04	332,951	76.1
أربيل	–	–	–	–	431	0.06	458,403	67
السليمانية	–	–	–	–	205	0.02	350,283	42
نينوى	592,873	52.8	17,475	1.5	38,431	3.4	239,109	21.3
كركوك	211,336	37.7	13,514	2.4	14,230	2.5	206,542	37
صلاح الدين	233,591	47.7	32,815	6.7	22,576	4.6	22,676	4.6
ديالى	245,025	49	63,969	12.7	85,821	17	47,749	9.4
الانبار	292,151	63.1	6,536	1.4	5,007	1.1	–	–
بغداد	837,262	32.9	903,360	35.4	561,659	22	23,263	0.9
واسط	51,003	13.5	149,828	39.6	129,188	34.2	955	0.1
بابل	104,746	17.8	231,939	39.3	180,193	30.6	1,227	0.2
كربلاء	36,061	10.7	179,517	53.6	81,794	24.4	–	–
النجف	30,810	7.5	197,377	48	152,698	37	538	0.1
القادسية	55,030	14.7	133,067	35.5	133,821	35.7	849	0.2
المثنى	18,064	7.9	98,998	43.1	71,699	31.2	1,451	0.6
ذي قار	42,343	7.4	235,446	41.2	243,010	42.6	348	0.06
ميسان	16,473	6	102,566	37.5	135,319	49.4	–	–
البصرة	75,387	9.2	431,217	52.7	237,010	29	–	–
المجموع	2,842,155	24	2,797,624	24	2,093,284	18	1,686,344	

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات ،مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 2010.



شكل (15) يوضح نسب أصوات القوائم الفائزة في انتخابات 7 آذار 2010



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(12).

3 . 4 . 1 : القائمة العراقية : هي قائمة تشكلت من شخصيات عشائرية وليبرالية من مختلف أطياف الشعب العراقي، وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على المرتبة الاولى في هذهِ الانتخابات بعد حصولها على (2,842,155) مليون صوت، أي ما نسبته (24,4)% من عدد المصوتين البالغ (11,624,688) ملون صوت، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على(91)مقعد انتخابي. ورغم فوز هذهِ القائمة بأكبر عدد من الأصوات والمقاعد في الانتخابات، ألا أنها لم تستطع تشكيل الحكومة بسبب تفسير المحكمة الأتحادية للكتلة الفائزة بأنها الكتلة الأكبر التي تتشكل بعد الانتخابات، مما حرم القائمة من تشكيل الحكومة ومكن قائمة دولة القانون من تشكيل الحكومة برئاسة نوري المالكي للمرة الثانية على التوالي. أما الأحزاب المنضوية في هذهِ القائمة فبلغ عددها 20 كيان وحزب سياسي هي :

1 . حركة الوفاق الوطني.
2 . قائمة تجديد.
3 . التجمع الجمهوري العراقي.
4 . الجبهة العراقية للحوار الوطني.
5 . التجمع القاسمي الديمقراطي.
6 . تجمع عراقيون الوطني.
7 . الحركة الاشتراكية العربية.
8 . تجمع المستقبل الوطني.
9 . مجلس شيوخ العراق المستقل.
10 . حركة الحل.
11 . تجمع الفرات الاوسط.
12 . حركة العدل والاصلاح العراقي.
13 . تجمع الوفاء للعراق.
14 . جبهة النهرين الوطنية.
15 . القائمة الوطنية.
16 . تيار المستقبل.

17 . الهيئة العراقية المستقلة. 18 . الجبهة التركمانية العراقية.

19 . حركة التغيير والشراكة الوطنية. 20 . منظمة العدالة والتنمية الاجتماعية.

3 . 4 . 1 . 1 . 1: مناطق دعم القائمة العراقية في انتخابات 7 آذار 2010 :

1 . مناطق الدعم القوية: وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة العراقية بأكثر من (30)% من أصواتها، وتضم ست محافظات هي (الانبار. نينوى . ديإلى . صلاح الدين . كركوك* . بغداد)، حيث حصلت القائمة من هذهِ المحافظات على (2,115,238) مليون صوت وهو ما يشكل (84,8)% من اصوات القائمة الكلية. حيث صوتت محافظة الانبار للقائمة بنسبة (63,1)%، تلتها محافظة نينوى بنسبة (52,8)%، ثم محافظة ديإلى بنسبة (49)%، ومحافظة صلاح الدين بنسبة (47,7)%، محافظة كركوك التي صوتت لصالح القائمة بنسبة (37,7)%، وأخيراً محافظة بغداد بنسبة (32,9)%.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت ما بين (30.10)%: وتضم هذهِ الفئة اربع محافظات هي (بابل . القادسية . واسط . كربلاء)، حيث صوتت محافظة بابل لصالح القائمة بنسبة (17,8)%، تلتها محافظة القادسية بنسبة (14,7)%، ثم محافظة واسط بنسبة (13,5)%، وأخيراً جاءت محافظة كربلاء بنسبة اصوات لصالح القائمة بلغت (10,7)%.[*]

[*]أعلن رئيس مجلس محافظة كركوك رزكار علي (كردي) انه تقررتغيير اسم محافظة التأميم إلى "كركوك" وذلك بعد صدور كتاب رسمي من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى رئاسة مجلس محافظة كركوك حول التسمية الجديدة. واعتبر بيان صدر عن رئيس مجلس محافظة كركوك أن نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين اعتمد سياسة التغيير الديموجرافي في كركوك وذلك من أجل ضياع حقيقتها الجغرافية والسكانية "لذا فإن أهم ما يمكن تحقيقه من أجل إظهار هذهِ الحقيقة هو إعادة تسميتها الحقيقية. تسميتها القديمة". وشدد البيان على أن تسمية التأميم جاءت بعد قرار تأميم النفط في العراق عام 1972 والذي وشكك . تم فيه الاستغناء عن الشركات الأجنبية العاملة في ميدان النفط آنذاك ، ولما تملكه هذهِ المحافظة من مخزون نفطي هائل عدد كبير من أهالي كركوك خاصة العرب من القانونيين في شرعية القرار الصادر في تغير اسم المحافظة واعتبروه غير قانوني مؤكدين أن مجلس الوزراء من حقه تقديم مقترح يرفع للبرلمان العراقي لإقراره ومن ثم يرفع إلى مجلس الرئاسة كي يصادق عليه .شأنه في ذلك شأن عملية إعادة المدن إلى مواقعها الأصلية وإقرار القرارات الأخرى
جريدة الدستور الأردنية في *14-05-2008* : *Date*
منشور على الرابط https://www.addustour.com

3 . مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أقل من (10)%، وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (البصرة . المثنى . النجف . ذي قار . ميسان)، حيث حصلت القائمة في محافظة البصرة على نسبة (9,2)%، وفي محافظة المثنى على نسبة (7,9)%، أما في محافظة النجف فقد حصلت القائمة على نسبة اصوات بلغت (7,5)%، وأخيراً جاءت محافظة ميسان بأقل نسبة أصوات لصالح القائمة على مستوى الدولة بنسبة بلغت (6)% من أصواتها. أما محافظات إقليم كردستان العراق فلم تشترك فيها القائمة.انظر خريطة (18).

خريطة (18) مناطق دعم القائمة العراقية في انتخابات7آذار2010

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(12).

3 . 4 . 2 : قائمة دولة القانون : وهي قائمة انشقت من قائمة الائتلاف العراقي الموحد، وتضم هذهِ القائمة شخصيات سياسية من مختلف الطوائف، حيث تكونت من شخصيات عشائرية متنفذة بالإضافة إلى شخصيات ليبرالية، ويتزعم هذهِ القائمة نوري المالكي رئيس الوزراء في ذلك الوقت وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (2,797,624) مليون صوت شكلت نسبة (24)% من اصوات الكلية، وهذهِ الأصوات منحت القائمة من الحصول على (89)مقعد برلماني. أما الأحزاب والكيانات المنضوية في هذهِ القائمة فبلغ عددها 35 حزبا وأهمها :

1 . حزب الدعوة الاسلامية.

2 . كتلة الانتفاضة الشعبانية لعام 1991.

3 . حزب الدعوة تنظيم العراق.

4 . تجمع كفاءات العراق المستقل.

5 . مستقلون.

6 . المجلس الوطني لشيوخ وأعيان العراق.

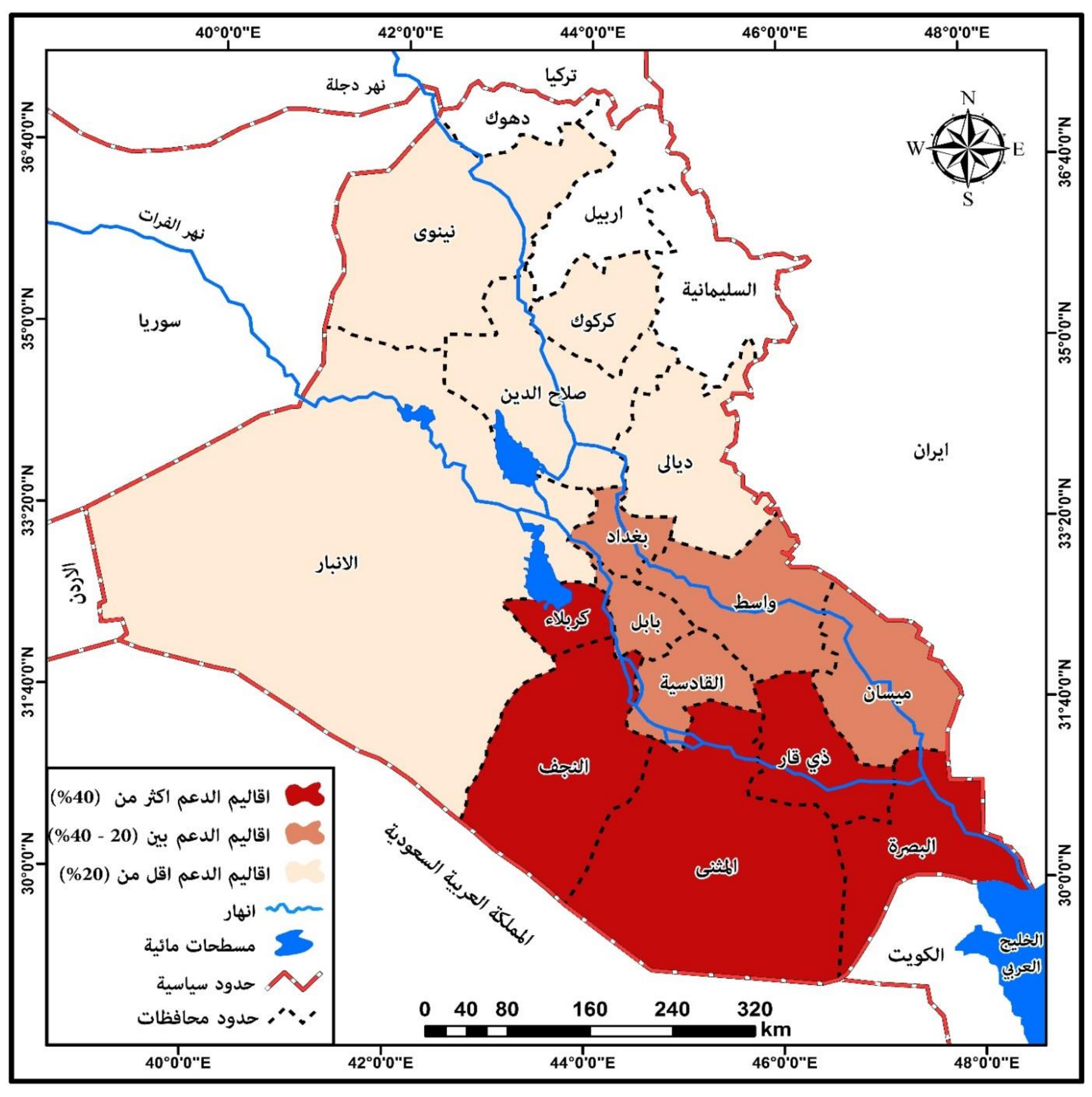
3 . 4 . 2 . 1: مناطق دعم قائمة دولة القانون في انتخابات 7 آذار 2010 :

1 . **مناطق الدعم القوية** : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أكثر من (40)% وتضم خمس محافظات هي (كربلاء . البصرة . النجف . المثنى . ذي قار)، حيث صوتت محافظة كربلاء لصالح القائمة بنسبة (53,6)%، تلتها محافظة البصرة بنسبة تصويت بلغت (52,7)%، أما محافظة النجف فبلغت نسبة الأصوات لصالح القائمة (48)%، وفي محافظة المثنى فحصلت القائمة على نسبة اصوات بلغت (43,1)%، وفي محافظة ذي قار حصلت القائمة على نسبة (41,2)%. وقد تمكنت القائمة من الحصول في هذهِ المحافظات على (1,142,555) مليون صوت أي ما نسبته (40,8)% من مجموع أصوات القائمة الكلية.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت مابين (40.20)%، وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (واسط . بابل . ميسان . القادسية . بغداد)، حيث صوتت محافظة واسط لصالح القائمة بنسبة (39,6)%، تلتها محافظة بابل بنسبة اصوات لصالح القائمة بلغت (39,3)%، أما في محافظة ميسان فقد حصلت القائمة على نسبة اصوات بلغت (37,5)% من مجموع اصواتها ، في حين بلغت الأصوات لصالح القائمة في محافظة القادسية نسبة (35,5)%، وأخيراً محافظة بغداد التي صوتت لصالح القائمة بنسبة (35,4)%.

3 . **مناطق الدعم الضعيفة:** وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أقل من (20)% وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (ديإلى . صلاح الدين . كركوك . نينوى . الانبار)، حيث صوتت محافظة ديإلى لصالح القائمة بنسبة (12,7)% من مجموع اصواتها، أما محافظة صلاح الدين فصوتت لصالح القائمة بنسبة (6,7)%، وفي محافظة كركوك حصلت القائمة على نسبة (2,4)%، وفي محافظة نينوى حصلت القائمة على نسبة (1,5)% من مجموع أصواتها، وأخيراً محافظة الانبار التي بلغت نسبة اصوات القائمة فيها (1,4)% من أصواتها. ولم تشترك القائمة في محافظات إقليم كردستان العراق بسبب قلة أعداد مناصريها فيها.انظر خريطة (19).

خريطة(19)مناطق دعم قائمة دولة القانون في انتخابات 7آذار2010



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(12).

3 . 4 . 3: قائمة الائتلاف الوطني العراقي:

يعدّ هذا الائتلاف استمرار للائتلاف العراقي الموحد ، حيث يغلب عليه الطابع الديني، وتمكن هذا الائتلاف من الحصول على (2,093,284) مليون صوت، أي منسبته (18)% من اصوات الناخبين ، وقد تمكن هذا الائتلاف من الحصول على 68 مقعد برلماني، أما أبرز القوى السياسية المنضوية تحت هذا الائتلاف هي :

1 . تيار الاصلاح الوطني.
2 . الكتلة الصدرية.
3. المؤتمر الوطني العراقي.
4 . حزب الدعوة الاسلامية تنظيم الداخل.
5. المجلس العراقي الديمقراطي الموحد.
6 . المجلس الاعلى للثورة الاسلامية.
7 . منظمة العمل الاسلامي.
8 . الحزب الشيوعي العراقي.
9 . منظمة بدر.
10 . حزب الفضيلة الاسلامية.
11. حركة حزب الله.
12 . حركة الوفاء التركمانية.

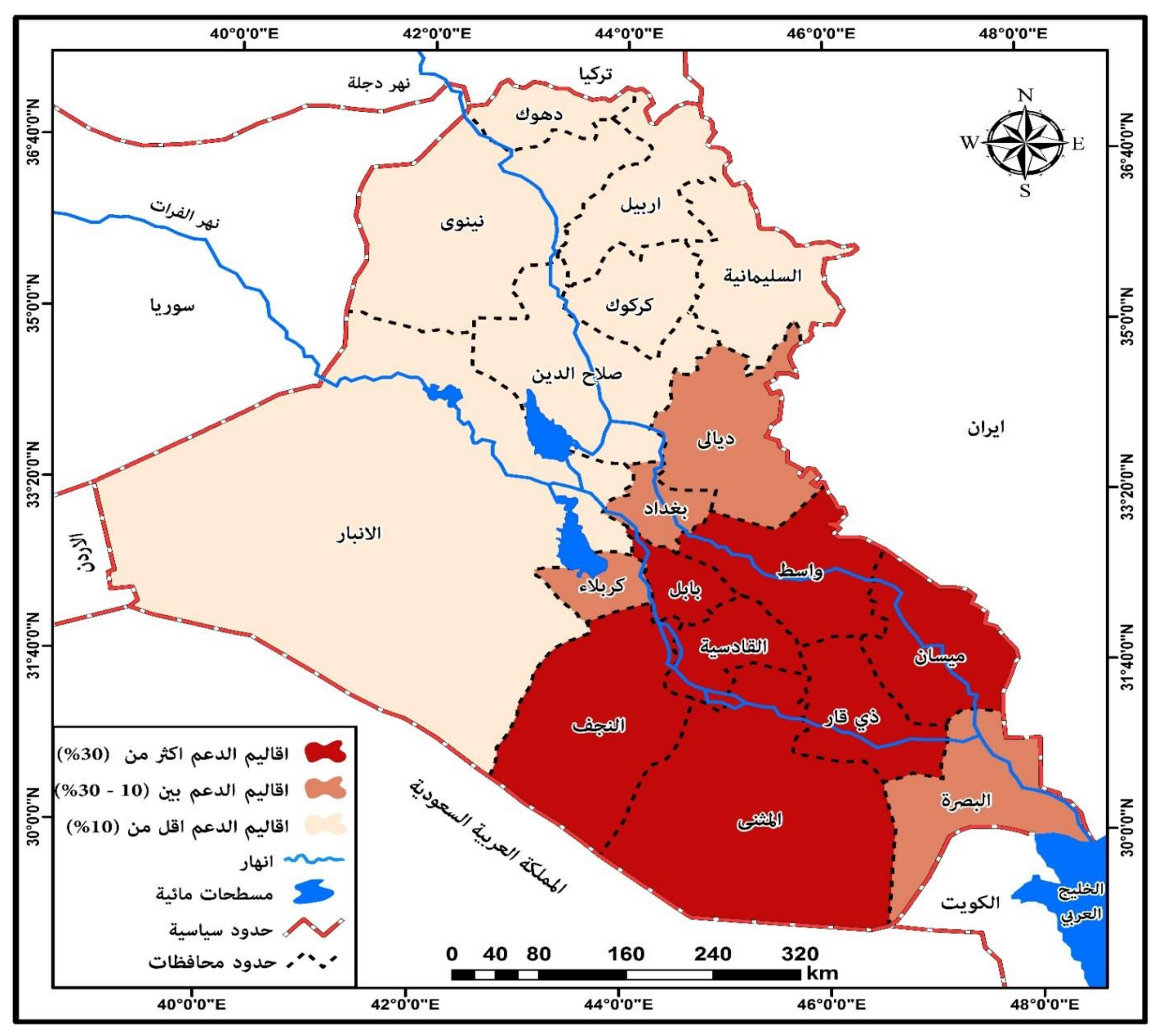
3 . 4 . 3 . 1: مناطق دعم قائمة الائتلاف الوطني العراقي في انتخابات 7 آذار 2010 :

1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أكثر من (30)% وتضم هذهِ الفئة سبع محافظات هي (ميسان . ذي قار . النجف . القادسية . واسط . المثنى . بابل)، حيث صوتت محافظة ميسان لصالح القائمة بنسبة (49,9)% من أصواتها، ومحافظة ذي قار التي صوتت للقائمة بنسبة (42,6)% من أصواتها ، ومحافظة النجف التي صوتت للقائمة بنسبة (37)%، أما محافظة القادسية فصوتت لصالح القائمة بنسبة (35,7)% من مجموع أصواتها، ومحافظة واسط التي صوتت للقائمة بنسبة (34,2)%، ومحافظة المثنى التي صوتت للقائمة بنسبة (31,2)%، وأخيراً محافظة بابل بنسبة تصويت لصالح القائمة بلغت (30,6)%.

2 . مناطق الدعم المتوسطة: وهي المحافظات التي صوتت للقائمة بنسبة تراوحت ما بين (30.10)%: وتضم هذهِ الفئة اربع محافظات هي (البصرة . كربلاء . بغداد . ديإلى)، حيث حصلت القائمة في محافظة البصرة على نسبة اصوات بلغت (29)%من مجموع مصوتيها، تلتها محافظة كربلاء بنسبة اصوات لصالح القائمة بلغت (24,4)%، ثم محافظة بغداد بنسبة أصوات لصالح القائمة بلغت (22)%، وأخيراً محافظة ديإلى التي صوتت لصالح القائمة بنسبة (17)%.

3 . مناطق الدعم الضعيفة: وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أقل من (10)% وتضم هذهِ الفئة سبع محافظات هي (صلاح الدين . نينوى . كركوك . الانبار . اربيل . دهوك . السليمانية)، حيث صوتت محافظة صلاح الدين للقائمة بنسبة بلغت (4,6)% من مجموع مصوتيها أما محافظة نينوى فبلغت نسبة الأصوات لصالح القائمة (3,4)% من مصوتيها، ومحافظة كركوك التي صوتت لصالح القائمة بنسبة (2,5)% من مجموع مصوتيها، ومحافظة الانبار التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (1,1)% من اصواتها ، تلتها محافظة اربيل بنسبة اصوات لصالح القائمة بلغت (0.06)% من اصواتها، ومحافظة دهوك التي صوتت لصالح القائمة بنسبة (0,04)% من مجموع مصوتيها ، وأخيراً جاءت السليمانية بأقل نسبة اصوات لصالح القائمة بتسجيلها نسبة اصوات بلغت (0,02)%.انظر خريطة (20).

خريطة (20) مناطق دعم الائتلاف الوطني العراقي في انتخابات7آذار2010



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (12).

3 . 4 . 4 : قائمة التحالف الكردستاني:

وهي قائمة مثلت القوى الكردية في هذهِ الانتخابات، وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (1,686,344) مليون صوت أي ما نسبته (14)% من أصوات الانتخابات ، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على 43 مقعد برلماني. أما الكيانات والأحزاب المنضوية في هذا التحالف فبلغ عددها (13) كيان وحزب سياسي وهي :

1 . الحزب الديمقراطي الكردستاني.
2 . الاتحاد الوطني الكردستاني.
3 . الحزب الشيوعي الكردستاني.
4 . الحركة الاسلامية في كردستان العراق.
5 . الاتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني.
6 . قائمة تركمان أربيل.
7 . حزب العمال وكادحي كردستان.
8 . الحركة الديمقراطية لشعب كردستان.

3 . 4 . 4 . 1: مناطق دعم قائمة التحالف الكردستاني في انتخابات 7 آذار 2010 :

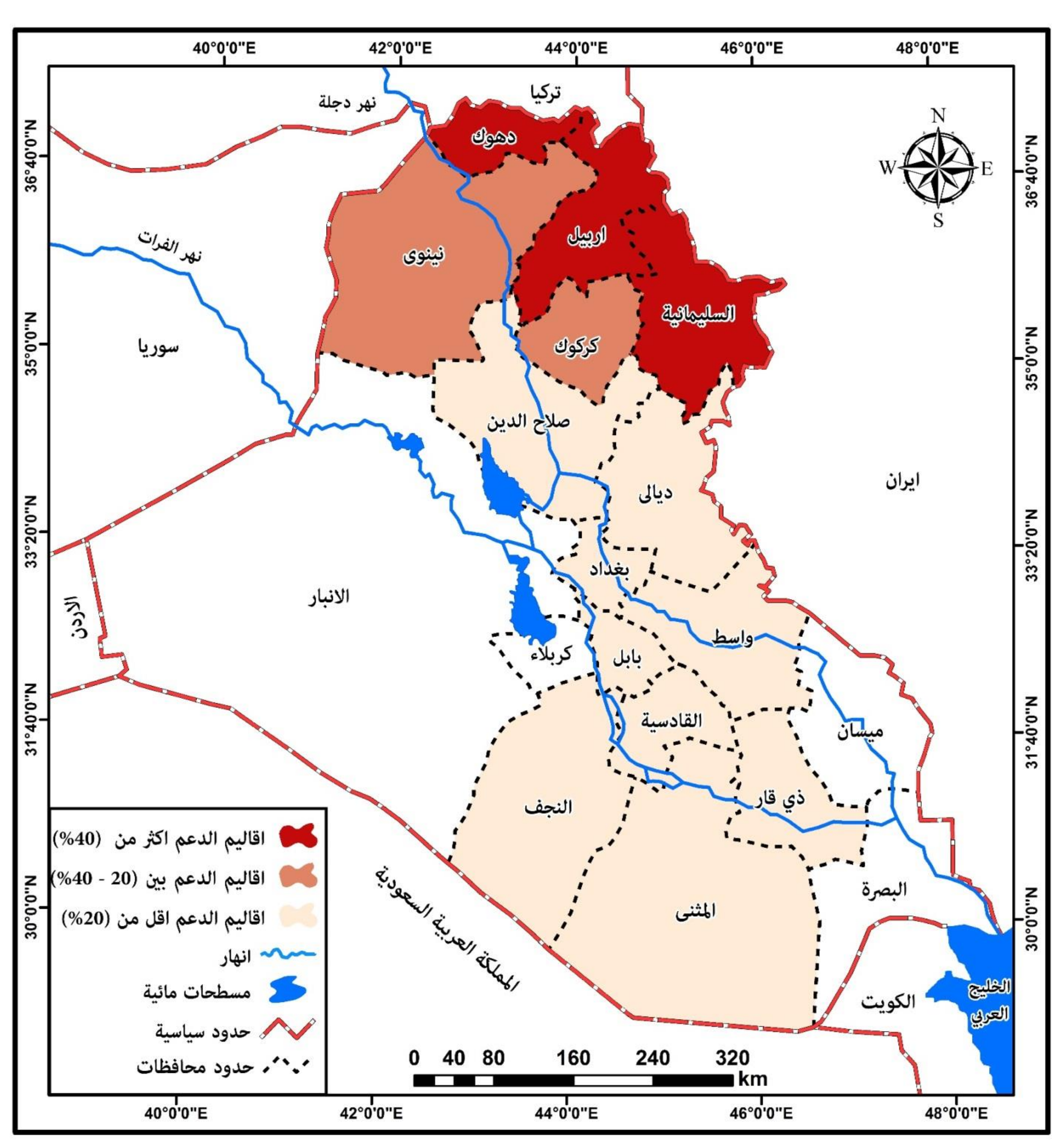
1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت أكثر من (40)%: وتضم هذهِ الفئة ثلاث محافظات هي (دهوك . اربيل . السليمانية)، جائت محافظة دهوك بأعلى نسبة تصويت لصالح القائمة حيث صوتت المحافظة للقائمة بنسبة بلغت (76,1)% من مجموع اصواتها، تلتها محافظة اربيل التي صوتت للقائمة بنسبة (67)%، أما محافظة السليمانية فصوتت للقائمة بنسبة (42)% من أصواتها ويعود السبب في انخفاض النسبة في محافظة السليمانية إلى الانشقاقات التي حدثت داخل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان مهيمن على اصوات المحافظة في الانتخابات السابقة.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت ما بين (40.20)%، وتضم هذهِ الفئة محافظتين هما كركوك و نينوى ، حيث تمكنت القائمة من الحصول على نسبة اصوات في محافظة كركوك بلغت (37)% من مجموع اصواتها ، أما في محافظة نينوى فقد تمكنت القائمة من الحصول على نسبة اصوات بلغت (21,3)% من مجموع اصوات المحافظة.

3 . مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أقل من (20)%: وتضم هذهِ الفئة تسع محافظات هي (ديإلى . صلاح الدين . بغداد . المثنى . بابل . بابل . القادسية . النجف . واسط . ذي قار)، حيث صوتت محافظة ديإلى لصالح القائمة بنسبة بلغت (9,4)% من مجموع اصواتها، تلتها محافظة صلاح الدين بنسبة اصوات بلغت (4,6)% من مجموع مصوتيها، أما محافظة بغداد فبلغت نسبة الأصوات لصالح القائمة (0,9)% من اصواتها، تلتها محافظة المثنى

بنسبة اصوات لصالح القائمة بلغت (0,6)% من مصوتيها، في حين صوتت محافظتي بابل والقادسية لصالح القائمة بنسبة بلغت (0,2)%، ومحافظتي النجف وواسط اللتان صوتتا لصالح القائمة بنسبة بلغت (0,1)%، وأخيراً محافظة ذي قار التي صوتت لصالح القائمة بنسبة (0,06)% من مصوتيها أما محافظات (الانبار . كربلاء . البصرة . ميسان) فلم تشترك القائمة في انتخاباتها.انظر خريطة (21).

خريطة (21) مناطق دعم التحالف الكردستاني في انتخابات7آذار2010



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(12)

3 . 4 . 5 : القوائم الصغيرة الفائزة بأنتخابات 7 آذار 2010:

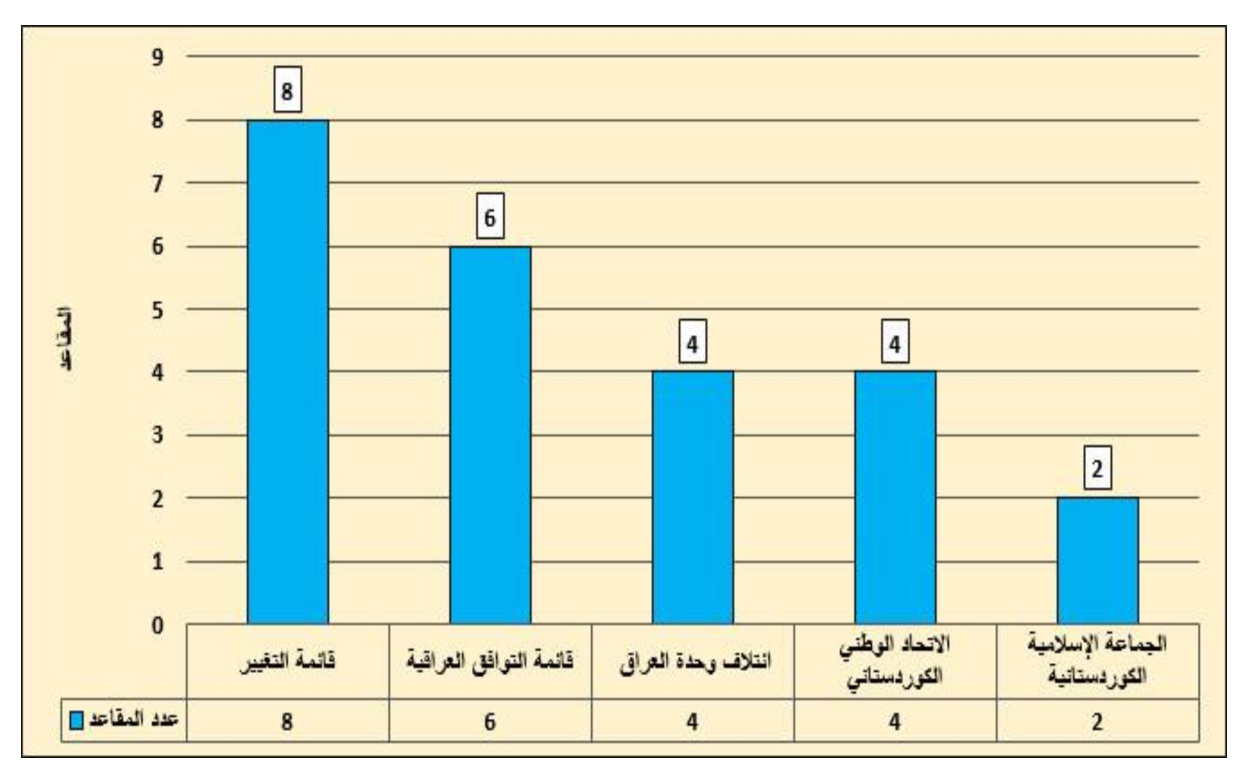
1 . قائمة حركة التغيير: تمكنت القائمة من الحصول على (487,181) الف صوت أي ما نسبته (4,2) من مجموع الأصوات الانتخابية، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على 8 مقاعد برلمانية ، 6 منها حصلت عليها في محافظة السليمانية ، واثنان من محافظة اربيل.

جدول (13) أصوات القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات7آذار2010

اسم الكيان	عدد الاصوات	%	عدد المقاعد
قائمة التغيير	487,181	4.2	8
قائمة التوافق العراقية	185,860	1.6	6
ائتلاف وحدة العراق	331,372	2.8	4
الاتحاد الوطني الكوردستاني	242,366	2.1	4
الجماعة الإسلامية الكوردستانية	153,640	1.3	2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات ،مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 2010.

شكل (16) مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات 7 آذار 2010



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(13).

2 . قائمة التوافق العراقية: تُعدُّ هذهِ القائمة أكبر الخاسرين في هذهِ الانتخابات مقارنتا مع الانتخابات السابقة فقد فقدت 38 مقعد انتخابي، ويعود السبب في هذهِ الخسارة إلى الانشقاقات التي حدثت في القائمة وانضمام أغلب قادتها إلى القائمة العراقية. وقد حصلت القائمة على (185,860) الف صوت أي ما نسبته (1,6) من مجموع المصوتين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على (6)مقاعد برلمانية، وهذهِ المقاعد جاءت من ثلاث محافظات هي ديإلى والانبار وصلاح الدين.

3 . أئتلاف وحدة العراق: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (331,372) الف صوت. توزعت على معظم محافظات العراق وهذا ما سبب قلة المقاعد رغم عدد الأصوات الكبير والتي بلغت نسبتها (2,8)% من مجموع الأصوات ، وحصلت هذهِ القائمة على(4)مقاعد برلمانية جاءت من محافظات بغداد وصلاح الدين والانبار ونينوى.

4 . الاتحاد الاسلامي الكردستاني: تمكن هذا الحزب من الحصول على (247,366) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (2,1)% من اصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنته من شغر اربع مقاعد برلمانية، واهم مناطق دعم هذهِ القائمة هي محافظات السليمانية واربيل ودهوك.

5 . الجماعة الاسلامية الكردستانية: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (153,640) الف صوت، أي ما نسبته (1,3)% من اصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعدين برلمانيين. واهم مناطق دعم هذهِ القائمة هي محافظات السليمانية واربيل. يُنظر جدول(13) والشكل (16).

3 . 5 : الأحزاب المشاركة في انتخابات 30نيسان 2014 :

تميزت هذهِ الانتخابات عن الانتخابات السابقة بتشظي القوائم الكبيرة، حيث نزلت أغلب الأحزاب والكيانات السياسية بصورة منفردة، وهذا ما يفسر الاعداد الكبيرة من الأحزاب والكيانات الفائزة والتي بلغ عددها (33) كيان وحزب سياسي. ويعود السبب في دخول الأحزاب منفردة وتفكك القوائم الكبيرة هو قرار المحكمة الاتحادية بأن الكتلة الفائزة الأولى هي الكتلة ألأكبر بعد تحالفات ما بعد الأنتخابات، وقد شارك في هذهِ الانتخابات (9032) مرشح توزعوا على 277 كيان سياسي ، ويتنافسون على (328)مقعد برلماني، وزع منها 320 مقعد على الدوائر الانتخابية (المحافظات)، أما المقاعد الثمانية المتبقية فخصصت لقوائم الاقليات حيث حصل المكون المسيحي على خمس مقاعد منها، فيما حصل كل من الأيزيديين والشبك والصابئة على مقعد واحد. وقد حصلت في هذهِ

الانتخابات ثلاث قوائم رئيسية على اغلب اصوات الانتخابات كما مبين في الجدول (14) والشكل (17) وهي:

3 . 5 . 1 : قائمة دولة القانون : هي قائمة تم تشكيلها في عام(2009)وتتمحور حول شخصية رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي. تمكنت هذهِ القائمة من الفوز في المركز الاول في هذهِ الانتخابات ، حيث حصدت (3,142,835) مليون صوت انتخابي، أي شكلت نسبة (26,3)% من مجموع اصوات الانتخابات البالغة (11,909,992) مليون صوت، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على 92 مقعد برلماني ، وتشكيل الحكومة برئاسة حيدر العبادي. أما ابرز الكيانات المنضوية في هذهِ القائمة فهي :

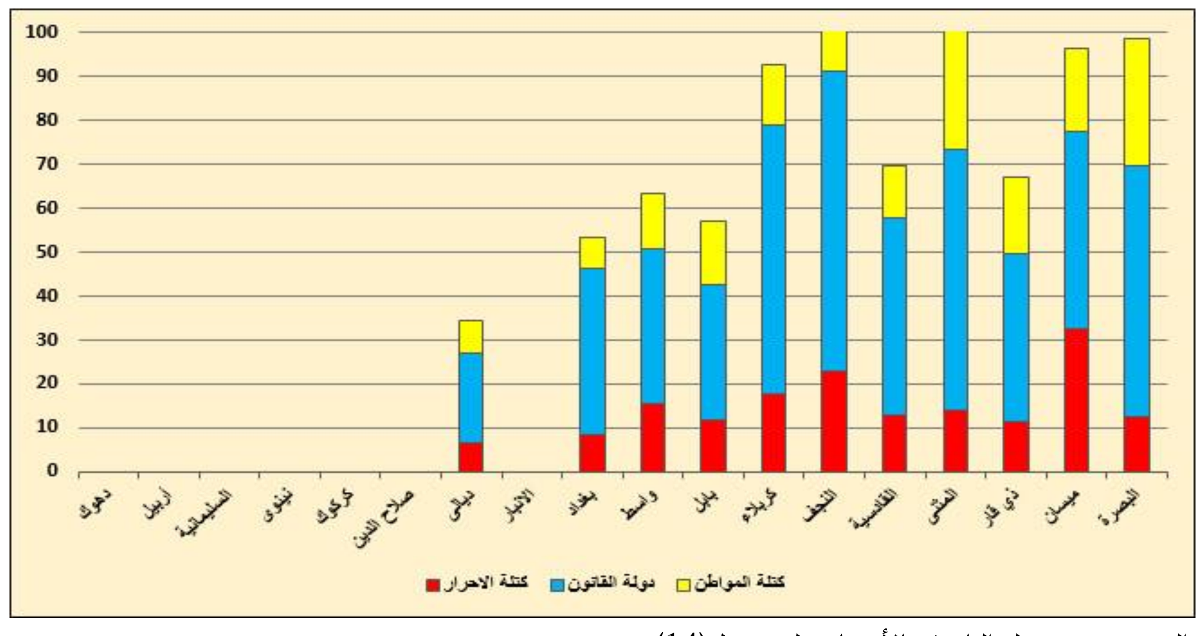
1 . حزب الدعوة الاسلامية.
2 . تيار ولائيون الاسلامي.
3 . حركة النور (الانتفاضة والتغيير).
4 . تيار الوسط.
5 . حركة البشائر الشبابية.
6 . الحزب المدني.
7 . التيار الثقافي الوطني.
8 . تجمع أمناء بلدنا.

جدول (14) يوضح اصوات القوائم الرئيسية الفائزة بانتخابات 30نيسان2014

المحافظة	دولة القانون		كتلة الاحرار		كتلة المواطن	
	عدد الاصوات	%	عدد الاصوات	%	عدد الاصوات	%
دهوك	-	-	-	-	-	-
أربيل	-	-	-	-	-	-
السليمانية	-	-	-	-	-	-
نينوى	-	-	-	-	-	-
كركوك	-	-	-	-	-	-
صلاح الدين	-	-	-	-	-	-
ديالى	105,622	20.1	36,057	6.8	39,495	7.5
الانبار	-	-	-	-	-	-
بغداد	1,074,609	38	236,547	8.4	192,691	6.8
واسط	173,608	35	77,774	15.7	63,231	12.7
بابل	230,346	30.7	89,572	11.9	109,756	14.6
كربلاء	212,753	61.5	60,818	17.6	47,311	13.6
النجف	245,215	68.3	82,223	22.9	57,699	16
القادسية	173,146	45	49,348	12.8	45,149	11.7
المثنى	118,263	59.3	27,848	13.9	54,670	27.4
ذي قار	238,552	38.2	70,480	11.3	110,196	17.6
ميسان	135,684	44.8	99,066	32.7	56,686	18.7
البصرة	405,037	57.3	87,856	12.4	205,019	29
المجموع	3,142,835	26.3	917,589	7.7	981,903	8.2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات ،مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 2014.

شكل (17) نسب اصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 30 نيسان 2014



المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على جدول(14).

3 . 5 . 1 . 1 : مناطق دعم قائمة دولة القانون في انتخابات 30نيسان 2014 :

1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أكثر من (40)% وتضم هذهِ الفئة ست محافظات هي (النجف . كربلاء . المثنى . البصرة . القادسية . ميسان)، جاءت محافظة النجف بأعلى نسبة تصويت لصالح القائمة حيث بلغت النسبة فيها (68,3)%، تلتها محافظة كربلاء بنسبة تصويت لصالح القائمة بلغت (61,5)%، ثم محافظة المثنى بنسبة تصويت بلغت (59,3)%، أما محافظة البصرة فبلغت نسبة الأصوات لصالح القائمة فيها (57,3)%، أما محافظة القادسية فصوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (45)%، وأخيراً محافظة ميسان التي تمكنت القائمة من الحصول على نسبة اصوات بلغت (44,8)%.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت ما بين (40.30)% : وتضم هذهِ الفئة اربع محافظات هي (ذي قار . بغداد . واسط . بابل)، حيث صوتت محافظة ذي قار لصالح القائمة بنسبة بلغت (38,2)%، تلتها محافظة بغداد بنسبة تصويت لصالح القائمة بلغت (38)%، ثم محافظة واسط التي صوتت لصالح القائمة بنسبة (35)%، وأخيراً محافظة بابل التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (30,7)%.

3. مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أقل من (30)% من مجموع أصواتها، وتضم هذهِ الفئة محافظة ديإلى التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (20,1)%

من مجموع اصواتها، أما محافظات صلاح الدين ونينوى وكركوك فشاركت القائمة ضمن تحالفات انتخابية بغير أسم هذا الأئتلاف، أو لم تشارك كما في محافظات أقليم كردستان العراق.انظر خريطة (22).

خريطة (22) مناطق دعم قائمة دولة القانون في انتخابات 30نيسان2014

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(14).

3 . 5 . 2: قائمة كتلة المواطن : تُعدُّ هذهِ القائمة ممثلة للمجلس الاعلى الاسلامي بزعامة السيد عمار الحكيم، وقد ضمت بالإضافة اليه بعض الشخصيات السياسية العشائرية والدينية وبعض الأحزاب الصغيرة ، تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (981,903) الف صوت انتخابي من مجموع الأصوات الكلية البالغة (11,909,992)مليون صوت، أي ما نسبته (8,2)% من مجموع الأصوات، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من الحصول على 30 مقعد برلماني. وضمت القائمة

مجموعة من التيارات القريبة من المجلس الاعلى الاسلامي العراقي ، بالإضافة إلى بعض الشخصيات العشائرية.

3 . 5 . 2 . 1 : مناطق الدعم لقائمة كتلة المواطن في انتخابات 30نيسان 2014 :

1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أكثر من (20)% من مجموع أصواتها: وتضم هذهِ الفئة محافظتين هما البصرة والمثنى، حيث جاءت محافظة البصرة بأعلى نسبة دعم للقائمة بعدما بلغت الأصوات لصالح القائمة فيها نسبة (29)% من مجموع أصواتها، في حين صوتت محافظة المثنى لصالح هذهِ القائمة بنسبة (27,4)% من مجموع اصواتها.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت ما بين (20.10)%من مجموع اصواتها : وتضم هذهِ الفئة سبع محافظات هي (ميسان . ذي قار . النجف . بابل . كربلاء . واسط . القادسية)، حيث تمكنت القائمة من الحصول في محافظة ميسان على نسبة اصوات بلغت (18,7)%، أما في محافظة ذي قار فتمكنت من الحصول على نسبة (17,6)% من مجموع اصواتها، تلتها محافظة النجف بعدما صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (16)% من مجموع اصواتها، أما محافظة بابل فصوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (14,6)% من مجموع اصواتها، أما في محافظة كربلاء فحصلت القائمة على نسبة اصوات بلغت (13,6)% من مجموع اصواتها، وفي محافظة واسط حصلت القائمة على نسبة أصوات بلغت (12,7)% من مجموع أصواتها، وأخيراً محافظة القادسية التي حصلت القائمة على نسبة اصوات بلغت (11,7)% من مجوع اصواتها.

3 . مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي حصلت فيها القائمة على نسبة أصوات أقل من (10)% من مجموع أصواتها : وتضم هذهِ القائمة محافظتين هما ديإلى وبغداد، حيث تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على نسبة أصوات في محافظة ديإلى بلغت (7,5)% من مجموع أصواتها، أما في محافظة بغداد فتمكنت القائمة من الحصول على نسبة أصوات بلغت (6,8)% من مجموع أصواتها. أما بقية المحافظات فشاركت القائمة فيها ضمن تحالفات أخرى، أو لم تشارك مثل محافظات إقليم كردستان العراق.انظر خريطة (23).

خريطة (23) مناطق دعم كتلة المواطن في انتخابات30نيسان2014

المصادر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (14).

3 . 5 . 3 : قائمة كتلة الاحرار:

مثلت هذهِ القائمة التيار الصدري في هذهِ الانتخابات، بالأضافة إلى بعض الشخصيات المستقلة والعشائري، واستطاعت ان تفوز بالمركز الثالث فيها بعد ان تمكنت من الحصول على (917,589) الف صوت من مجموع الأصوات الكلي في هذهِ الانتخابات والبالغ (11,909,992) مليون صوت، أي ما نسبته (7,7)% من مجموع اصوات الانتخابات، وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر(28) مقعد برلماني. وضمت القائمة مجموعة من الشخصيات الأكاديمية والعشائرية والمستقلة.

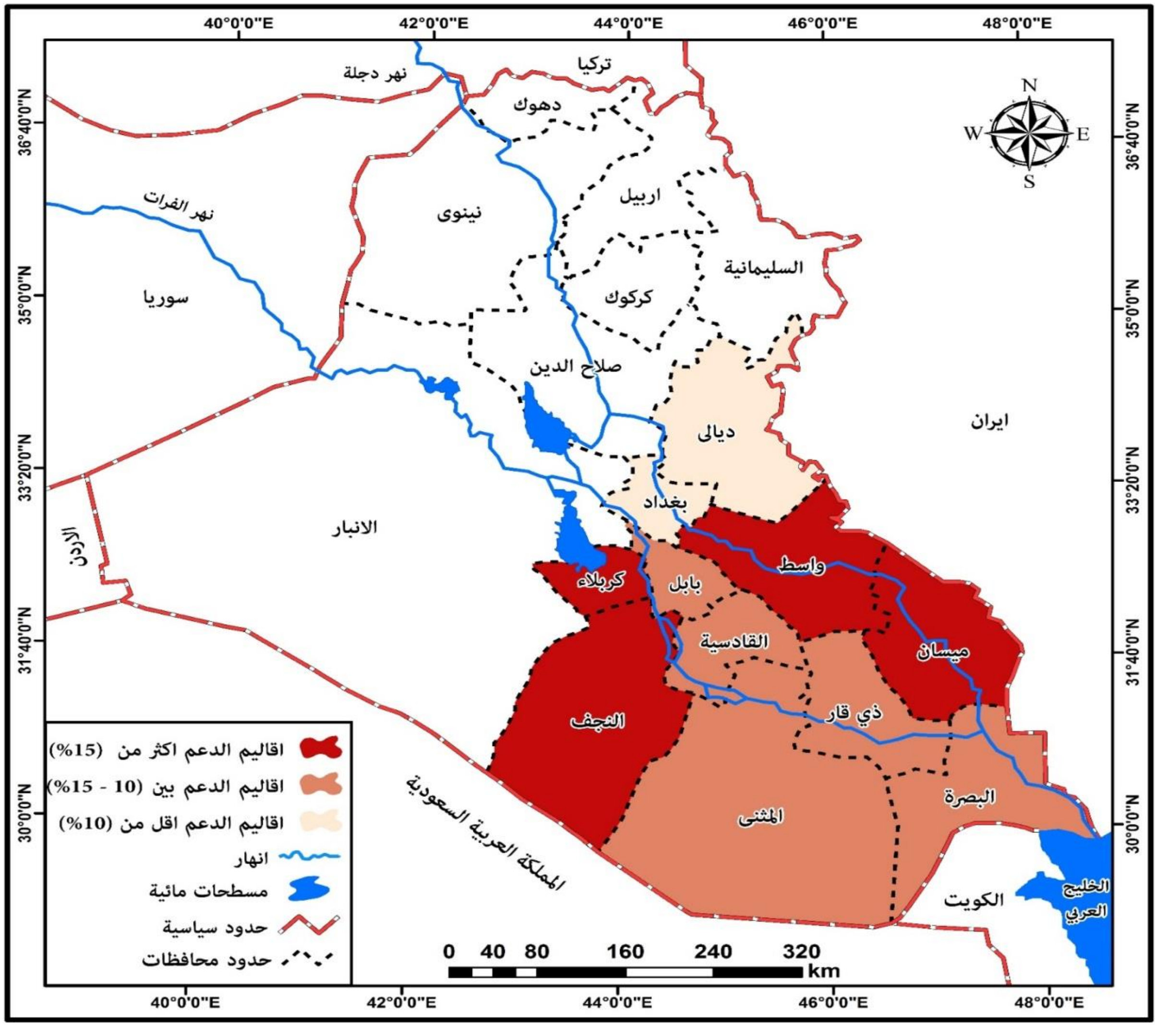
3 . 5 . 3 . 1 : مناطق دعم قائمة كتلة الاحرار في انتخابات 30نيسان 2014 :

1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بأكثر من (15)% من مجموع أصواتها : وتضم هذهِ الفئة اربع محافظات هي (ميسان . النجف . كربلاء . واسط)، سجلت محافظة ميسان أعلى نسبة تصويت لصالح القائمة حيث صوتت للقائمة بنسبة أصوات بلغت (32,7)% من مجموع أصواتها، تلتها محافظة النجف بعدما صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (22,9)% من مجموع أصواتها ، أما محافظة كربلاء فصوتت لصالح القائمة بنسبة أصوات بلغت (17,6)% من مجموع أصواتها، وأخيراً جاءت ضمن هذهِ الفئة محافظة واسط التي صوتت لصالح القائمة بنسبة اصوات بلغت (15,7)% من مجموع أصواتها.

2 . مناطق الدعم المتوسطة :وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت ما بين (15.10)% من مجموع أصواتها: وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (المثنى . القادسية . البصرة . بابل . ذي قار)، حيث صوتت محافظة المثنى لصالح كتلة الاحرار بنسبة اصوات بلغت (13,9)% من مجموع أصواتها، تلتها محافظة القادسية التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أصوات بلغت (12,8)% من مجموع أصواتها، أما محافظة البصرة فتمكنت القائمة من الحصول فيها على نسبة أصوات بلغت (12,4)% من مجموع اصواتها، في حين تمكنت هذهِ القائمة من الحصول في محافظة بابل على نسبة اصوات بلغت (11,9)% من مجموع أصواتها، وأخيراً جاءت محافظة ذي قار التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أصوات بلغت (11,3)% من مجموع أصواتها.

3 . مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أقل من (10)% من مجموع اصواتها: وتضم هذهِ الفئة محافظتي بغداد و ديإلى ، حيث صوتت محافظة بغداد لصالح قائمة الأحرار بنسبة بلغت (8,3)% من مجموع أصواتها، في حين صوتت محافظة ديإلى لصالح القائمة بنسبة بلغت (6,8)% من مجموع أصواتها. أما في المحافظات السبع المتبقية فلم تستطع القائمة من الفوز بمقاعدها أو الحصول على نسبة أصوات تذكر.انظر خريطة (24).

خريطة (24) مناطق دعم كتلة الاحرار في انتخابات 30نيسان2014



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(14).

3 . 5 . 4 : القوائم الصغيرة الفائزة بأنتخابات 30 نيسان:2014

1 . أئتلاف متحدون : تمثل هذهِ القائمة الحزب الإسلامي العراقي في هذهِ الانتخابات، وقد تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (680,690)الف صوت شكلت نسبة (5,7)% من اصوات المقترعين وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر(23)مقعد انتخابي، أما مناطق دعم هذهِ القائمة فكانت محافظات نينوى و بغداد والانبار وصلاح الدين وديإلى.

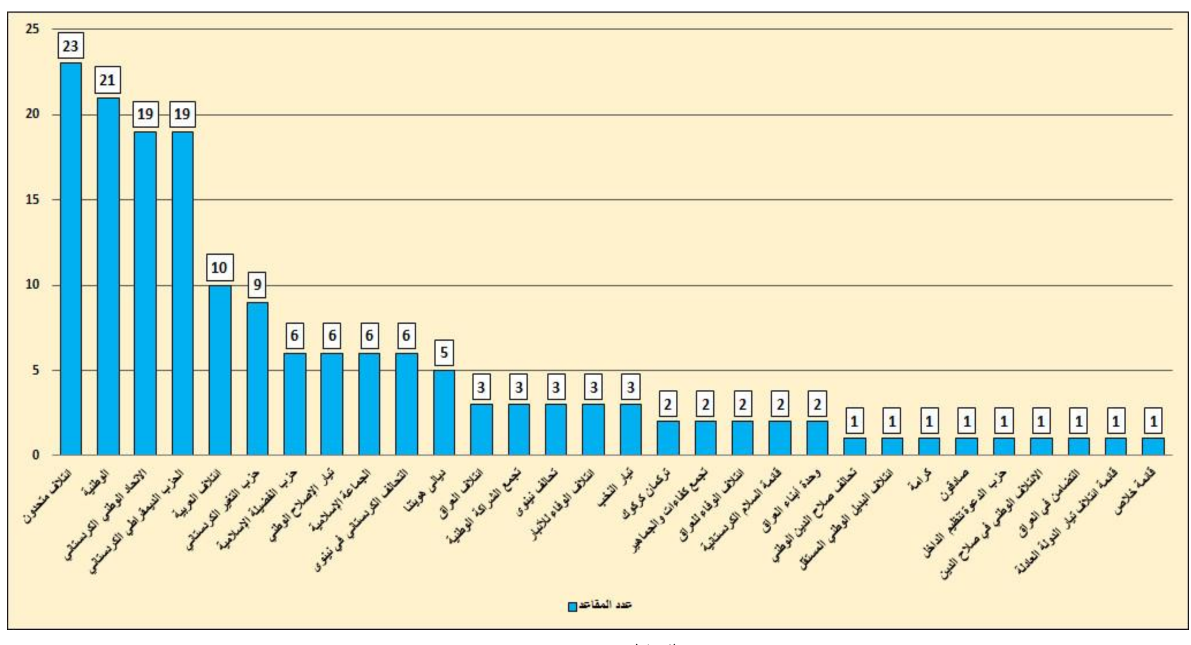
جدول (15) أصوات القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات30نيسان2014

اسم الكيان	الاصوات	%	المقاعد	اسم الكيان	الاصوات	%	المقاعد
ائتلاف متحدون	680,690	5.7	23	تيار النخب	116,268	0.9	3
الوطنية	686,017	5.7	21	تركمان كركوك	71,492	0.6	2
الاتحاد الوطني الكردستاني	780,590	6.5	19	تجمع كفاءات والجماهير	69,084	0.5	2
الحزب الديمقراطي الكردستاني	863,230	7.2	19	ائتلاف الوفاء للعراق	67,796	0.5	2
ائتلاف العربية	323,858	2.7	10	قائمة السلام الكردستانية	61,807	0.5	2
حزب التغير الكردستاني	347,799	2.9	9	وحدة أبناء العراق	46,627	0.3	2
حزب الفضيلة الإسلامية	211,257	1.7	6	تحالف صلاح الدين الوطني	46,039	0.3	1
تيار الإصلاح الوطني	192,763	1.6	6	ائتلاف البديل الوطني المستقل	40,090	0.3	1
الجماعة الإسلامية	187,673	1.5	6	كرامة	36,288	0.3	1
التحالف الكردستاني في نينوى	185,804	1.5	6	صادقون	36,026	0.3	1
ديالى هويتنا	159,605	1.3	5	حزب الدعوة تنظيم الداخل	27,515	0.2	1
ائتلاف العراق	96,339	0.8	3	الائتلاف الوطني في صلاح الدين	26,910	0.2	1
تجمع الشراكة الوطنية	110,933	0.9	3	التضامن في العراق	26,513	0.2	1
تحالف نينوى	79,071	0.6	3	قائمة ائتلاف تيار الدولة العادلة	31,973	0.3	1
ائتلاف الوفاء للأنبار	58,994	0.4	3	قائمة خلاص	26,229	0.2	1

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات ،مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 2014.

2 . القائمة الوطنية : تُعدُّ هذهِ القائمة النواة التي تكونت منها القائمة العراقية في الانتخابات السابقة، والتي تعرضت إلى التشظي في هذهِ الانتخابات، وقد تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (686,017)% شكلت نسبة (5,7)% من مجموع الأصوات، وقد حصلت القائمة على (21)مقعد برلماني، واغلب اصواتها جاءت من محافظات بغداد ونينوى وديإلى وصلاح الدين والانبار وبابل.

شكل (18) يوضح مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات30 نيسان 2014



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(15).

3 . قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (780,590) الف صوت شكلت نسبة (6,5)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على 19 مقعد برلماني. أما مناطق دعم القائمة فهي محافظات السليمانية و كركوك و اربيل و نينوى ودهوك.

4 . قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (863,230) الف صوت، أي ما نسبته (7,2)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من الحصول على 19 مقعد برلماني، أما مناطق دعم القائمة فكانت محافظات اربيل ودهوك و السليمانية و كركوك ونينوى.

5 . أئتلاف العربية: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (323,858) الف صوت ، أي ما نسبته (2,7)% من اصوات المقترعين ، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على 10 مقاعد برلمانية . أما مناطق دعم القائمة فهي محافظات بغداد و صلاح الدين و نينوى و كركوك و الانبار.

6 . قائمة حزب التغيير الكردستاني: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (347,799) الف صوت انتخابي، وشكلت هذهِ الأصوات نسبة (2,9)% من مجموع اصوات المقترعين، وقد تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على(9) مقاعد برلمانية، أما مناطق دعم القائمة فكانت محافظات السليمانية واربيل.

7 . قائمة حزب الفضيلة الاسلامية : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (211,257) الف صوت ، شكلت نسبة (1,7)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الصوات مكنتها من الحصول على(6) مقاعد برلمانية . أما مناطق دعم القائمة فكانت محافظات البصرة و القادسية و بغداد و كربلاء و ذي قار.

8 . قائمة تيار الاصلاح الوطني : وهو احد الأحزاب التي انشقت من حزب الدعوة الاسلامية، وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (192,763) الف صوت انتخابي شكلت نسبة (1,6)% من مجموع اصوات المقترعين، وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على(6)مقاعد برلمانية . أما مناطق دعم هذهِ القائمة فهي محافظات بابل وبغداد والبصرة وذي قار وميسان وصلاح الدين.

9 . قائمة الجماعة السلامية الكردستانية: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (187، 673) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة اصوات بلغت (1,5)% من مجموع اصوات المقترعين . وقد حصلت هذهِ القائمة على(6) مقاعد برلمانية . أما مناطق دعم هذهِ القائمة فهي محافظات السليمانية واربيل و دهوك.

0 . قائمة التحالف الكردستاني في نينوى : مثلت هذهِ القائمة المكون الكردي في محافظة نينوى ، وقد تمكنت من الحصول على (185، 804) الف صوت انتخابي ، شكلت نسبة (1,5)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على (6) مقاعد برلمانية.

11 . قائمة ديإلى هويتنا : أقتصرت هذهِ القائمة على محافظة ديإلى في انتخاباتها ، وهي مكونة من شخصيات عشائرية وليبرالية وقومية ، تمكنت من الحصول على (159,605) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (1,3)% من اصوات المقترعين، وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على 5 مقاعد نيابية، وحلت هذهِ القائمة في المركز الاول في المحافظة.

12: قائمة أئتلاف العراق : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (96,339) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (0,8)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر (3) مقاعد برلمانية. أما أغلب اصوات هذهِ القائمة فحصلت عليها من محافظات بغداد و صلاح الدين و نينوى.

13: قائمة تجمع الشراكة الوطنية : وهي أحد القوائم الثلاثة التابعة للتيار الصدري في هذهِ الانتخابات، وقد تمكنت القائمة من الحصول على (110,933) الف صوت انتخابي ، شكلت نسبة (0,9)% من اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على(3) مقاعد برلمانية، أما أهم مناطق الدعم للقائمة فهي محافظات بغداد وذي قار.

14: قائمة تحالف نينوى : اقتصرت مشاركة هذهِ القائمة في الانتخابات على محافظة نينوى . وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (79,071) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (0,6)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على(3) مقاعد برلمانية.

15: قائمة أئتلاف الوفاء للأنبار: شاركت هذهِ القائمة في محافظة الانبار وتمكنت من الحصول على (58,9949) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (0,4)% من اصوات المقترعين، وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على(3) مقاعد برلمانية.

16:قائمة النخب الوطنية: وهي احدى القوائم التابعة للتيار الصدري، تمكنت من الحصول على (116,268) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (0,9)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر(3) مقاعد برلمانية ، واغلب اصواتها جائت من محافظة بغداد.

17: قائمة تركمان كركوك : مثلت هذهِ القائمة المكون التركماني في محافظة كركوك ، وتمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (71,492) الف صوت انتخابي، وشكلت هذهِ الأصوات نسبة (0,6)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعدين برلمانيين.

18:تجمع كفاءات والجماهير : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (69,084) الف صوت انتخابي ، أي ما نسبته (0,5)% من اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعدين برلمانيين . أما مناطق دعم القائمة فهي محافظتي بابل والقادسية.

19 : ائتلاف الوفاء للعراق : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (67,796) الف صوت انتخابي أي ما نسبته (0,5)% من أصوات المقترعين ، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعدين برلمانية، أما اغلب اصوات هذهِ القائمة فجاءت من محافظة النجف.

20:قائمة السلام الكردستانية : مثلت هذهِ القائمة المكون الكردي في محافظة ديإلى، تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (61,807) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (0,5)% من مجموع أصوات المقترعين، وتمكنت القائمة من الحصول على مقعدين برلمانيين.

21: قائمة وحدة أبناء العراق: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (46,627) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (0,3)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنته من الحصول على مقعدين برلمانيين. أما أغلب اصوات هذهِ القائمة فحصلت عليها من محافظة الانبار.

22: قائمة تحالف صلاح الدين الوطني: شاركت هذهِ القائمة في محافظة صلاح الدين فقط ، وتمكنت من الحصول على (46,039) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (0,3)% من مجموع اصوات المقترعين ، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعد برلماني واحد.

23: قائمة ائتلاف البديل الوطني المستقل : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (40,090) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (0,3)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعد برلماني واحد، أما أصواتها فاغلبها جاءت من محافظة ذي قار.

24 : قائمة كرامة : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (36,288) الف صوت انتخابي ، أي ما نسبته (0,3)% من اصوات المقترعين ، وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر مقعد برلماني واحد، أما أصواتها فجاءت من محافظة الانبار.

25 : قائمة صادقون: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (36,026) الف صوت انتخابي، أي مانسبته (0,3)% من أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعد واحد، أما أغلب اصواتها فجاءت من محافظة بغداد.

26: قائمة ائتلاف تيار الدولة العادلة: تمكن هذا الائتلاف من الحصول على (31,973) الف صوت انتخابي ، شكلت نسبة (0,3)% من أصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعد برلماني واحد، أما أصواتها فجاءت من محافظة بابل.

27: قائمة حزب الدعوة السلامية تنظيم الداخل: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (28,515) الف صوت انتخابي ، شكلت ما نسبته (0,2)% من اصوات الناخبين الكلية ، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعد واحد في محافظة القادسية.

28: قائمة الائتلاف الوطني في صلاح الدين: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (26,910) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (0,2)% من اصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعد واحد في محافظة صلاح الدين.

29: قائمة التضامن في العراق: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على(26,513) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (0,2)% من أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر مقعد برلماني واحد في محافظة ذي قار.

30: قائمة خلاص : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (26,229) الف صوت ، أي ما نسبته (0,2)% من أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على مقعد برلماني واحد. يُنظر جدول (15) والشكل (18).

3 . 6 : الأحزاب المشاركة في أنتخابات 12 أيار2018 :

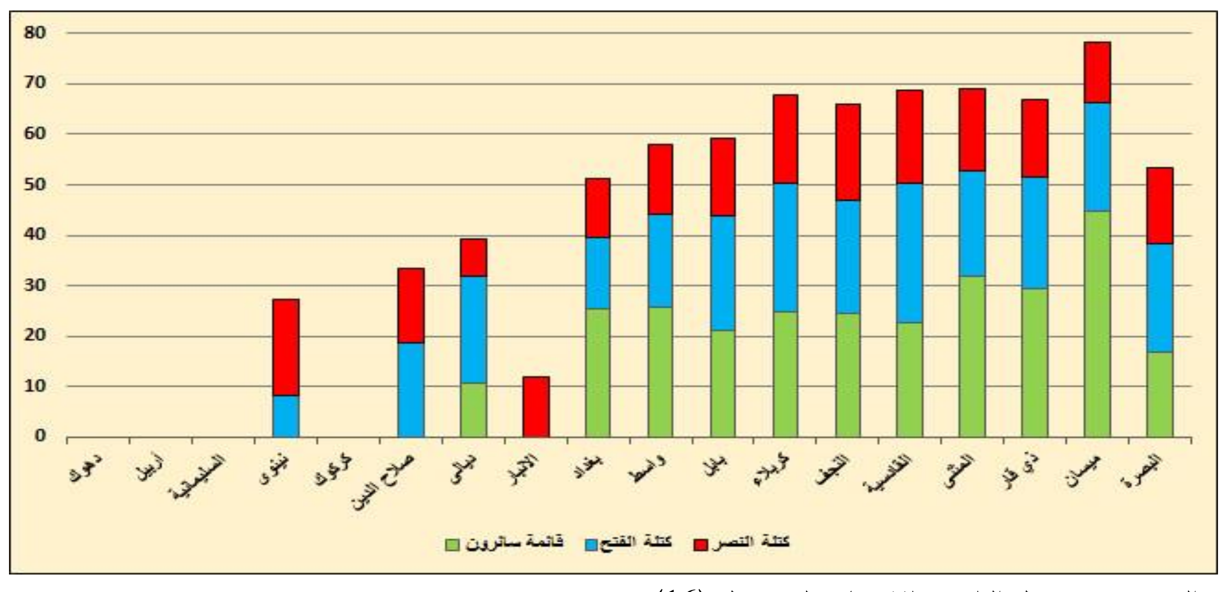
تُعدُّ هذهِ الانتخابات الانتخابات الاولى بعد معارك تحرير المدن من سيطرة تنظيم داعش الارهابي، وقد جرت في ظروف غير مستقرة في عدد كبير من المحافظات كالنزوح وتدمير المدن، أما أبرز ما أسفرت عنه هذهِ الانتخابات هو توزيع المقاعد البرلمانية بصورة أفقية، حيث لم تستطع أي قائمة الحصول على نسبة أصوات تؤهلها للحصول على عدد كبير من المقاعد. أما أعداد الأحزاب والكيانات المشاركة في هذهِ الانتخابات فبلغ (87) حزب وكيان سياسي، فيما بلغ عدد المرشحون (6990) مرشح يتنافسون على (329) مقعد برلماني،(9)مقاعد للأقليات بعد أضافة مقعد للكرد الفيلية، و(320) مقعد وزعت على الدوائر الانتخابية (المحافظات). وقد وزعت مقاعد الاقليات خمس مقاعد للمكون المسيحي فازت بمقعدين منها حركة بابليون بعد حصولها على(33,172) صوت والمجلس الشعبي الكلداني السرياني الاشوري بمقعد واحد بعد حصوله على(20,197) صوت وائتلاف الرافدين بمقعد واحد بعد حصوله على (19,422) صوت، وأئتلاف الكلدان بمقعد واحد بعد حصوله على (16,101). أما مقعد الشبك فحصل عليه قصي عباس بعد حصوله على(14,824) صوت فيما حصل على مقعد الصابئة لمياء شاوي بعد حصولها على (11,996) صوت، أما مقعد الأيزيديين فحصل عليه حزب تقدم الأيزيدي بعد حصوله على (6,294) صوت، ومقعد للكرد الفيليين حصل عليه مازن عبد المنعم بعد حصوله على (5,078) صوت. أما الأحزاب المتنافسة على المقاعد (320) ففاز بها 26 حزب وكيان سياسي وكما مبين في جدول (16) والشكل (19) . وفيما يلي نتائج الأحزاب الفائزة في هذهِ الانتخابات:

جدول (16) أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات12أيار2018

المحافظة	قائمة سائرون		كتلة الفتح		كتلة النصر	
	عدد الاصوات	%	عدد الاصوات	%	عدد الاصوات	%
دهوك	-	-	-	-	-	-
أربيل	-	-	-	-	-	-
السليمانية	-	-	-	-	-	-
نينوى	-	-	75,043	8.4	168,112	18.8
كركوك	-	-	-	-	-	-
صلاح الدين	-	-	64,267	18.6	50,898	14.7
ديالى	53,923	10.6	108,601	21.2	38,069	7.4
الانبار	-	-	-	-	46,513	11.9
بغداد	466,137	25.3	264,011	14.3	216,185	11.7
واسط	101,402	25.6	73,912	18.7	53,819	13.6
بابل	123,001	21.1	132,421	22.8	88,753	15.2
كربلاء	74,820	24.8	76,679	25.4	52,674	17.5
النجف	92,219	24.6	83,070	22.2	71,971	19.2
القادسية	73,294	22.7	88,895	27.5	59,883	18.5
المثنى	71,058	32	46,363	20.9	35,712	16.1
ذي قار	157,763	29.4	118,991	22.2	81,575	15.2
ميسان	134,230	44.8	63,835	21.3	36,412	12.1
البصرة	121,103	17	151,616	21.3	108,143	15.2
المجموع	1,468,950	14.7	1,347,704	13.5	1,108,719	11.1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ،مركز أدخال المعلومات، نتائج انتخابات 2018.

شكل (19) نسب أصوات القوائم الرئيسية الفائزة في انتخابات 12 آيار2018



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (16).

3 . 6 . 1 : قائمة سائرون : وهي قائمة مثلت التيار الصدري في هذهِ الانتخابات، وتمكنت من الحصول على المركز الأول فيها بعد حصولها على (1,468,950) مليون صوت انتخابي، بلغت نسبتها (14,7)% من مجموع الأصوات الكلية في هذهِ الانتخابات والبالغة (9,932,264) مليون صوت، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على (54) مقعد برلماني. وبالرغم من فوز هذهِ القامة بالمركز الأول ألا أنها لم تستطع تشكيل الحكومة بسبب التقارب الكبير في النتائج ما بين القوائم والصراع فيما بينها على المناصب، مما أضطر الكتل لأختيار مرشح تسوية هو عادل عبد المهدي لتشكيل الحكومة. أما أبرز الأحزاب المنضوية تحت هذهِ القائمة فهي :

1. حزب الاستقامة الوطني.
2 . الحزب الشيوعي العراقي.
3 . حزب الدولة العادلة.
4 . حزب الشباب.

3 . 6 . 1 . 1 : مناطق دعم قائمة سائرون في أنتخابات 12 أيار:2018

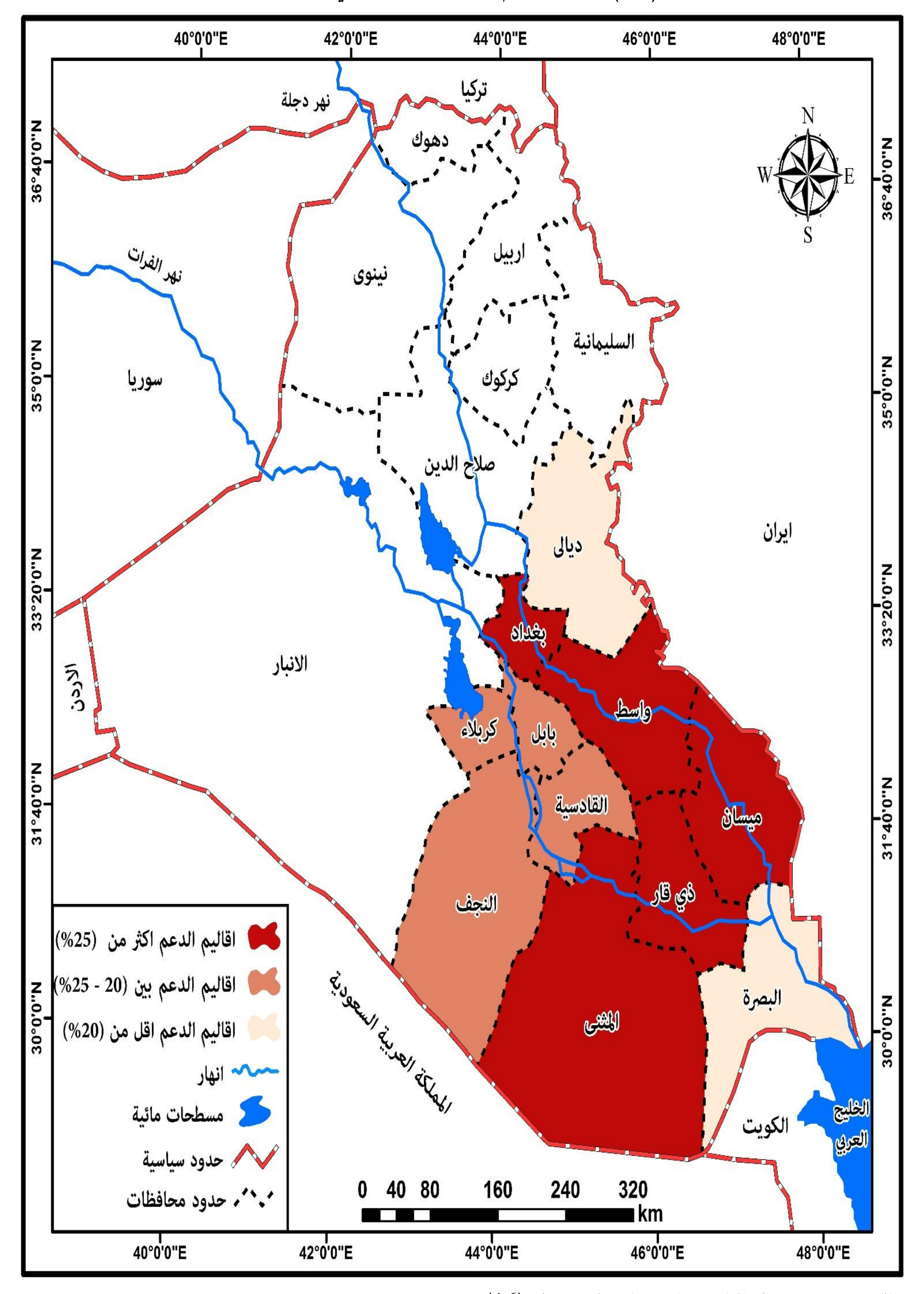
1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أكثر من (25)% من مجموع أصواتها: وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي(ميسان . المثنى . ذي قار . واسط . بغداد)، حيث صوتت محافظة ميسان لصالح هذهِ القائمة بنسبة (44,8)% من مجموع أصواتها، تلتها

محافظة المثنى التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (32)% من مجموع أصواتها، أما محافظة ذي قار فصوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (29,4)% من مجموع أصواتها، ثم محافظة واسط التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (25,6)%، وأخيراً جاءت محافظة بغداد بنسبة أصوات لصالح القائمة بلغت (25,3)% من مجموع أصواتها.

2 . مناطق الدعم المتوسطة: وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أصوات تراوحت ما بين (25.20)% من مجموع أصواتها : وتضم هذهِ الفئة أربع محافظات هي (كربلاء . النجف . القادسية . بابل)، حيث صوتت محافظة كربلاء لصالح القائمة بنسبة بلغت (24,8)% من مجموع أصواتها، تلتها محافظة النجف التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أصوات بلغت (24,6)% من مجموع أصواتها، أما محافظة القادسية فصوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (22,7)% من مجموع أصواتها، وأخيراً محافظة بابل التي صوتت لصالح قائمة سائرون بنسبة (21,1)% من مجموع أصواتها.

3 . مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أقل من (20)% من مجموع أصواتها: وتضم هذهِ القائمة محافظتين هما البصرة وديإلى، حيث صوتت محافظة البصرة لصالح قائمة سائرون بنسبة بلغت (17)% من مجموع أصواتها. أما محافظة ديإلى فجاءت بالمرتبة الاخيرة بدعم القائمة بنسبة أصوات لصالح القائمة بلغت (10)%. أما المحافظات الثمانية المتبقية فشاركت القائمة بغير أسم في تحالفات انتخابية اخرى، أو لم تشارك فيها كمحافظات اقليم كردستان العراق. انظر خريطة (25).

خريطة (25) مناطق دعم قائمة سائرون في انتخابات12أيار2018



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (16).

3 . 6 . 2 : قائمة الفتح : وهي قائمة مثلت أغلب فصائل الحشد الشعبي في الانتخابات، ويتزعمها هادي العامري زعيم منظمة بدر، تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (1,347,704) مليون صوت، وبلغت نسبة أصواتها في هذهِ الانتخابات (13,5)% من مجموع الأصوات الكلية، وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر (47) مقعد برلماني. أ ما الأحزاب المنضوية في هذهِ القائمة فهي :

1 . منظمة بدر.
2 . الحركة الاسلامية في العراق.
3 . حركة الصدق والعطاء.
4 . حزب الطليعة الاسلامية.
5 . حركة الجهاد والبناء.
6 . كتلة منتصرون .
7 . حركة الصادقون .
8 . التجمع الشعبي المستقل.
9 . تجمع عراق المستقبل.
10 . منظمة العمل الاسلامي.
11 . حركة 15 شعبان الاسلامية.
12 . تجمع الشبك الديمقراطي.
13 . المجلس الاعلى الاسلامي العراقي.
14 . حزب المهنيين للأعمار.

3 . 6 . 2 . 1 : مناطق دعم قائمة كتلة الفتح في أنتخابات 12 أيار2018:

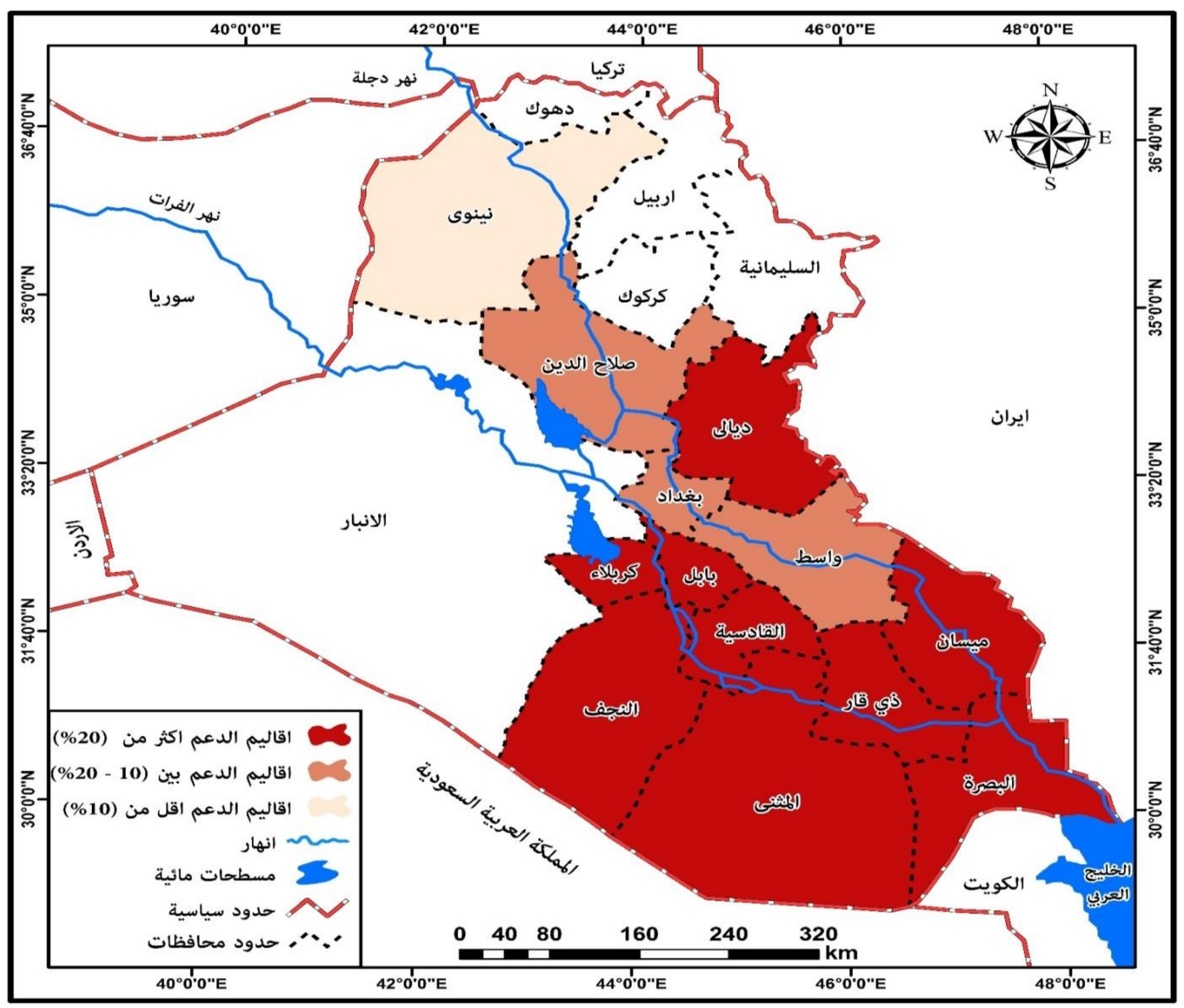
1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أصوات أكثر من (20)% من مجموع مصوتيها: وتضم هذهِ الفئة تسع محافظات هي (القادسية . كربلاء . بابل . النجف . ذي قار . البصرة . ميسان . ديإلى . المثنى)، صوتت محافظة القادسية لصالح القائمة بنسبة أصوات بلغت (27,5)% من مجموع اصواتها ، تلتها محافظة كربلاء بنسبة اصوات لصالح القائمة بلغت (25,4)% من مجموع أصواتها، أما محافظة بابل فصوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (22,8)% من مجموع أصواتها، أما محافظتي النجف وذي قار فحصلت القائمة على نسبة أصوات بلغت (22,2)% من مجموع أصواتهما. في حين صوتت محافظتي البصرة وميسان لصالح القائمة بنسبة بلغت (21,3)% من مجموع أصواتهما، وفي محافظة ديإلى حصلت القائمة على نسبة أصوات بلغت (21,2)% من مجموع أصواتها، وأخيراً محافظة المثنى التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (20,9)% من مجموع أصوات مقترعيها.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت ما بين (20.10)% من مجموع أصواتها: وتضم هذهِ الفئة ثلاث محافظات هي (واسط . صلاح الدين . بغداد)، حيث حصلت القائمة في محافظة واسط على نسبة اصوات بلغت (18,7)% من مجموع

مصوتيها، أما محافظة صلاح الدين فصوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (18,6)% من مجموع أصواتها، في حين صوتت محافظة بغداد لصالح القائمة بنسبة بلغت (14,3)% من مجموع مصوتيها.

3 . مناطق الدعم الضعيفة : وهي المحافظات التي صوتت للقائمة بنسبة أصوات أقل من (10)% من مجموع مصوتيها: وتضم هذهِ الفئة محافظة نينوى التي صوتت لصالح قائمة الفتح بنسبة بلغت (8,4)%من مجموع مصوتيها. أما محافظتي الانبار وكركوك فشاركت فيهما هذهِ الكتلة بغير هذا الأسم مع قوائم أخرى. في حين لم تشارك هذهِ القائمة في محافظات أقليم كردستان العراق.انظر خريطة (26).

خريطة (26) مناطق دعم كتلة الفتح في انتخابات 12أيار2018



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(16).

3 . 6 . 3 : قائمة تحالف النصر : وهي قائمة اسسها حيدر العبادي رئيس الوزراء في ذلك الوقت بعد انشقاقه عن حزب الدعوة الاسلامية. وقد تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (1,108,719) مليون صوت أي ما نسبته (11,1)% من مجموع اصوات الناخبين، وقد مكنتها هذهِ الأصوات من الحصول على (42) مقعد برلماني. أما اقوائم المنضوية في هذهِ القائمة فهي :

1 . كتلة عراق النهضة والسلام
2 . حزب الفضيلة الاسلامية
3.الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق.
4 . تيار الاصلاح الوطني.
5 . المؤتمر الوطني العراقي.
6 . كتلة كلنا العراق.
7 . التيار الوطني العشائري في العراق.
8 . تجمع مقتدرون للسلم والبناء.
9 . حركة الوفاء العراقية.
10 . تيار العدالة والنهوض.
11 . تجمع العراق الجديد.
12 . كتلة درع العراق.
13 . تجمع ثوار الانتفاضة.
14 . كتلة حركة عطاء.

3 . 6 . 3 . 1 : مناطق دعم تحالف النصر في أنتخابات 12 أيار:2018

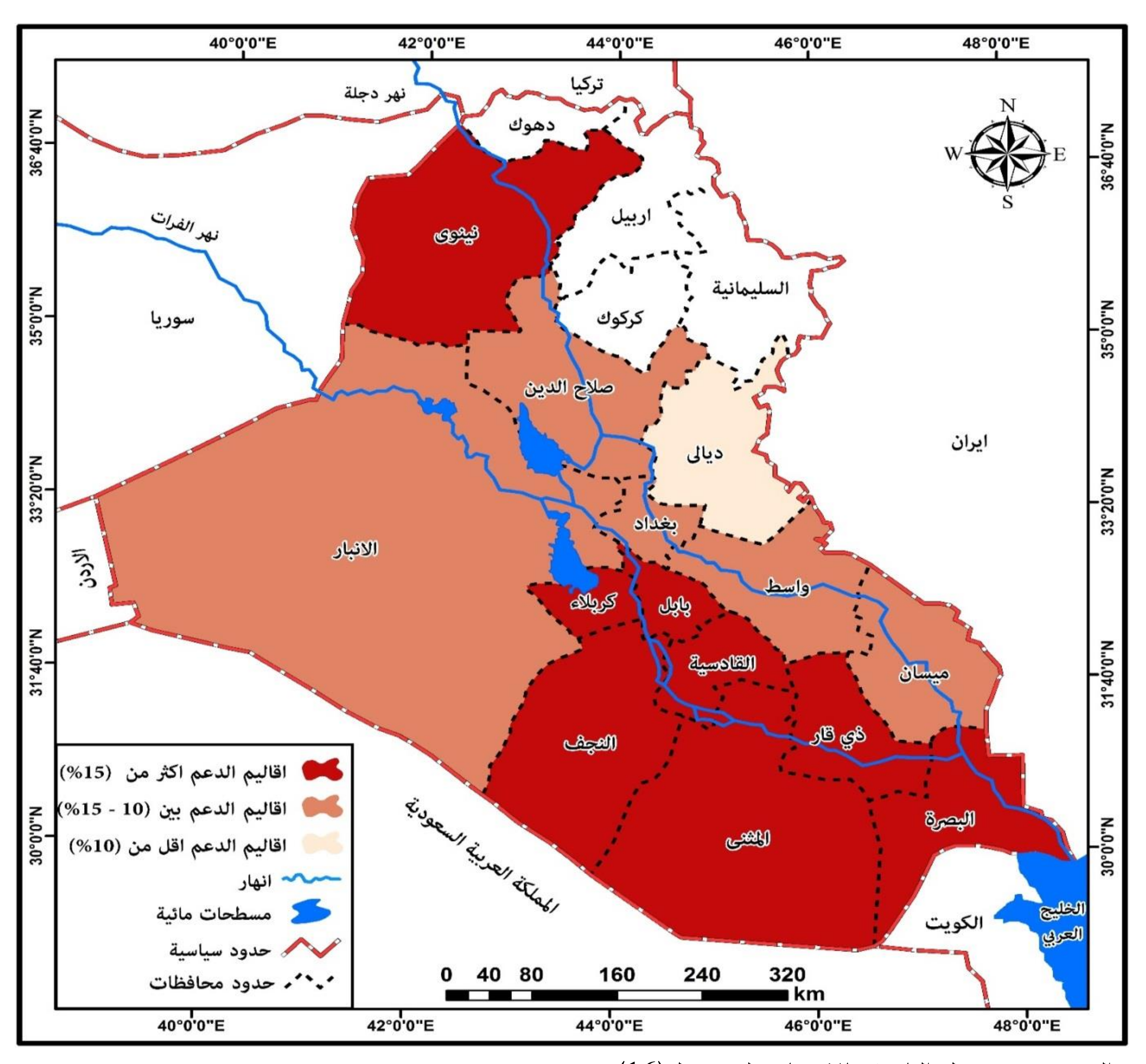
1 . مناطق الدعم القوية : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أكثر من (15)% من مجموع أصواتها: وتضم هذهِ الفئة ثمان محافظات هي (النجف . نينوى . القادسية . كربلاء . المثنى . بابل . ذي قار . البصرة)، حيث صوتت محافظة النجف لصالح قائمة تحالف النصر بنسبة أصوات بلغت (19,2)% من مجموع أصواتها، تلتها محافظة نينوى التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أصوات بلغت (18,8)% من مجموع أصواتها. أما محافظة القادسية فصوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (18,5)% من مجموع أصواتها، في حين صوتت محافظة كربلاء لصالح القائمة بنسبة (17,5)% من مجموع أصواتها، وفي محافظة المثنى حصلت القائمة على نسبة أصوات بلغت (16,1)% من مجموع أصواتها، أما محافظات بابل والبصرة وذي قار فحصلت القائمة على نسبة أصوات لصالحها بلغت (15,2)%.

2 . مناطق الدعم المتوسطة : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة تراوحت ما بين (15.10)% من مجموع أصواتها، وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (صلاح الدين . واسط . ميسان . الانبار . بغداد)، جاءت محافظة صلاح الدين بالمرتبة الاولى ضمن هذهِ الفئة بعد ان صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (14,7)%من مجموع أصواتها، تلتها محافظة واسط بعد ان

صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (13,6)% من أصواتها، ثم محافظة ميسان التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (12,1)% من مجموع أصواتها، ومحافظة الانبار التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (11,9)% من مجموع مصوتيها، وأخيراً محافظة بغداد التي صوتت لصالح القائمة بنسبة بلغت (11,7)% من مجموع مصوتيها.

3 . **مناطق الدعم الضعيفة** : وهي المحافظات التي صوتت لصالح القائمة بنسبة اصوات أقل من (10)% من أصواتها: وتضم هذهِ الفئة محافظة ديإلى التي صوتت لصالح القائمة بنسبة أصوات بلغت (7,4)% من مجموع أصواتها . أما محافظة كركوك ومحافظات أقليم كردستان العراق فلم تشترك فيهما القائمة.انظر خريطة(27).

خريطة (27) مناطق دعم تحالف النصر في انتخابات12أيار2018



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(16).

3 . 6 . 4 : القوائم الصغيرة الفائزة بانتخابات 12أيار2018:

بالنظر الى جدول (17) والشكل (20) نجد ان هناك 23 قائمة صغير أخرى تمكنت من الحصول على مقاعد نيابية بالاضافة الى القوائم الثلاثة الرئيسية الفائزة في هذه الانتخابات وهي:

1 . قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (880و849) الف صوت ، أي ما نسبته (8,8)% من مجموع المصوتين، وهذهِ الأصوات مكنته من الحصول على(26) مقعد برلماني .أما مناطق دعم القائمة فهي محافظات اربيل والسليمانية ودهوك وكركوك ونينوى.

2 . قائمة أئتلاف دولة القانون: حصلت القائمة على (724,266) الف صوت، أي ما نسبته (7,2)% من مجموع اصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من شغر(25)مقعد برلماني. أما مناطق دعم القائمة فشملت اغلب محافظات وسط وجنوب العراق.

3 . القائمة الوطنية : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (551,370) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (5,5)% من اصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من الحصول على(21) مقعد برلماني. أما مناطق دعم القائمة فهي محافظات بغداد ونينوى وديإلى وصلاح الدين والانبار وبابل.

4 . قائمة تيار الحكمة : حصلت هذهِ القائمة على أصوات بلغت (536,996) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (5,4)% من أصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من الحصول على(19) مقعد برلماني. أما اغلب اصوات القائمة فجاءت من محافظات بغداد والبصرة وبابل و ذي قار و واسط وميسان والقادسية.

5 . قائمة الاتحاد الوطني الكردستاني : تمكنت هذ القائمة من الحصول على (588,852) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (5,9)% من مجموع المصوتين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من شغر 18 مقعد برلماني. أما مناطق دعم القائمة فهي محافظات إقليم كردستان العراق بالإضافة إلى محافظتي نينوى وكركوك.

6 . قائمة تحالف القرار العراقي: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على نسبة اصوات بلغت (3,7)% بعدما صوت لها (367,939) الف صوت، وهذهِ الأصوات مكنتها من شغر(14)مقعد برلماني. أما أصوات القائمة فحصلت عليها من محافظات ديإلى و بغداد و نينوى و الانبار وصلاح الدين.

7 . قائمة أئتلاف الجماهير العربية: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (242,333) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (2,4)% من مجموع اصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول

على(8) مقاعد برلمانية. أما مناطق دعم القائمة فهي محافظات الانبار و صلاح الدين وكركوك وبغداد.

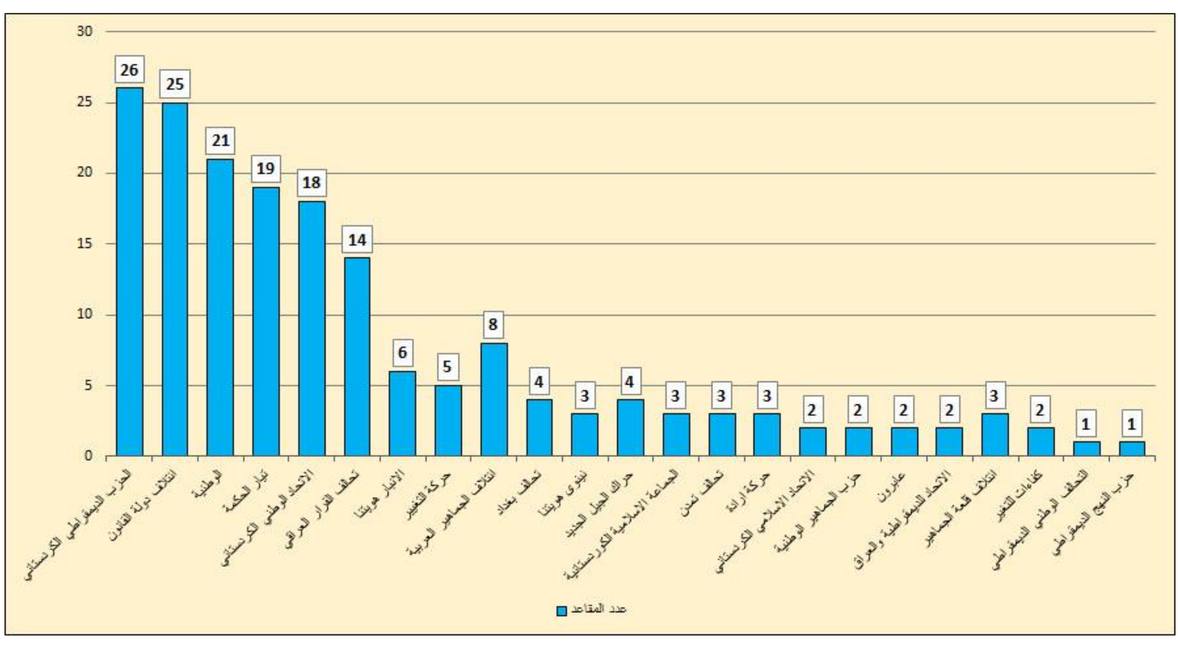
8 . قائمة الانبار هويتنا: شاركت هذهِ القائمة في محافظة الانبار فقط، وتمكنت من الحصول على (125,473) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (1,2)% من مجموع أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على 6مقاعد برلمانية.

جدول (17) أصوات القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات12أيار2018

اسم الكيان	عدد الاصوات	%	عدد المقاعد
الحزب الديمقراطي الكردستاني	880,849	8.8	26
ائتلاف دولة القانون	724,266	7.2	25
الوطنية	551,370	5.5	21
تيار الحكمة	536,996	5.4	19
الاتحاد الوطني الكردستاني	588,852	5.9	18
تحالف القرار العراقي	367,939	3.7	14
الانبار هويتنا	125,473	1.2	6
حركة التغيير	205,987	2	5
ائتلاف الجماهير العربية	242,333	2.4	8
تحالف بغداد	86,510	0.8	4
نينوى هويتنا	83,102	0.8	3
حراك الجيل الجديد	135,237	1.3	4
الجماعة الاسلامية الكوردستانية	88,618	0.8	3
تحالف تمدن	78,351	0.7	3
حركة ارادة	62,525	0.6	3
الاتحاد الاسلامي الكردستاني	73,714	0.7	2
حزب الجماهير الوطنية	54,135	0.5	2
عابرون	46,739	0.4	2
الاتحاد للديمقراطية والعراق	46,552	0.4	2
ائتلاف قلعة الجماهير	77,624	0.7	3
كفاءات للتغير	79,624	0.7	2
التحالف الوطني الديمقراطي	49,515	0.4	1
حزب النهج الديمقراطي	37,083	0.3	1

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات ،مركز أدخال المعلومات، نتائج أنتخابات 2018.

شكل (20) مقاعد القوائم الصغيرة الفائزة في انتخابات 12 آيار 2018



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(17).

9 . قائمة حركة التغيير: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (205,987) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (2)% من أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات منحتها (5)مقاعد برلمانية جاءت من محافظتي السليمانية واربيل.

10. قائمة تحالف بغداد : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (86,510) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (0,8)% من مجموع أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنته من الحصول على (4) مقاعد نيابية.

11 . قائمة حراك الجيل الجديد : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (135,237) الف صوت انتخابي، أي ما نسبته (1,3)% من مجموع أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات منحت القائمة(4) مقاعد برلمانية، وأغلب أصواتها جاءت من محافظتي السليمانية واربيل.

12 . قائمة نينوى هويتنا : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (83,102) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (0,8)% من مجموع اصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات منحتها(3) مقاعد برلمانية.

13 . قائمة الجماعة الاسلامية الكردستانية : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (88,618) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (0,8)% من مجموع أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من

الحصول على(3) مقاعد برلمانية، واغلب اصوات هذهِ القائمة حصلت عليها من محافظات السليمانية واربيل.

14 . قائمة تحالف تمدن : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (78,351) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (0,7)% من مجموع الأصوات الكلية، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على(3) مقاعد برلمانية، وأغلب أصوات هذهِ القائمة جاءت من محافظات بغداد والبصرة.

15 . قائمة حركة أرادة : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (62,525) الف صوت شكلت نسبة (0,6)% من مجموع أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من الحصول على(3)مقاعد برلمانية. أما أغلب اصوات القائمة فجاءت من محافظات بغداد وبابل والبصرة.

16 . قائمة ائتلاف قلعة الجماهير : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (77,624) الف صوت انتخابي شكلت نسبة (0,7)%، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على(3) مقاعد، أما أغلب اصوات القائمة فجاءت من محافظة صلاح الدين.

17 . قائمة الاتحاد الاسلامي الكردستاني: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (73و714) الف صوت انتخابي شكلت نسبة (0,7)% من مجموع أصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على (2) مقعد برلماني، أما مناطق دعم القائمة فهي محافظات السليمانية ودهوك.

18 . قائمة حزب الجماهير الوطنية : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (54,135) الف صوت انتخابي شكلت نسبة (0,5)% من مجموع أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من الحصول على (2) مقعد برلماني.

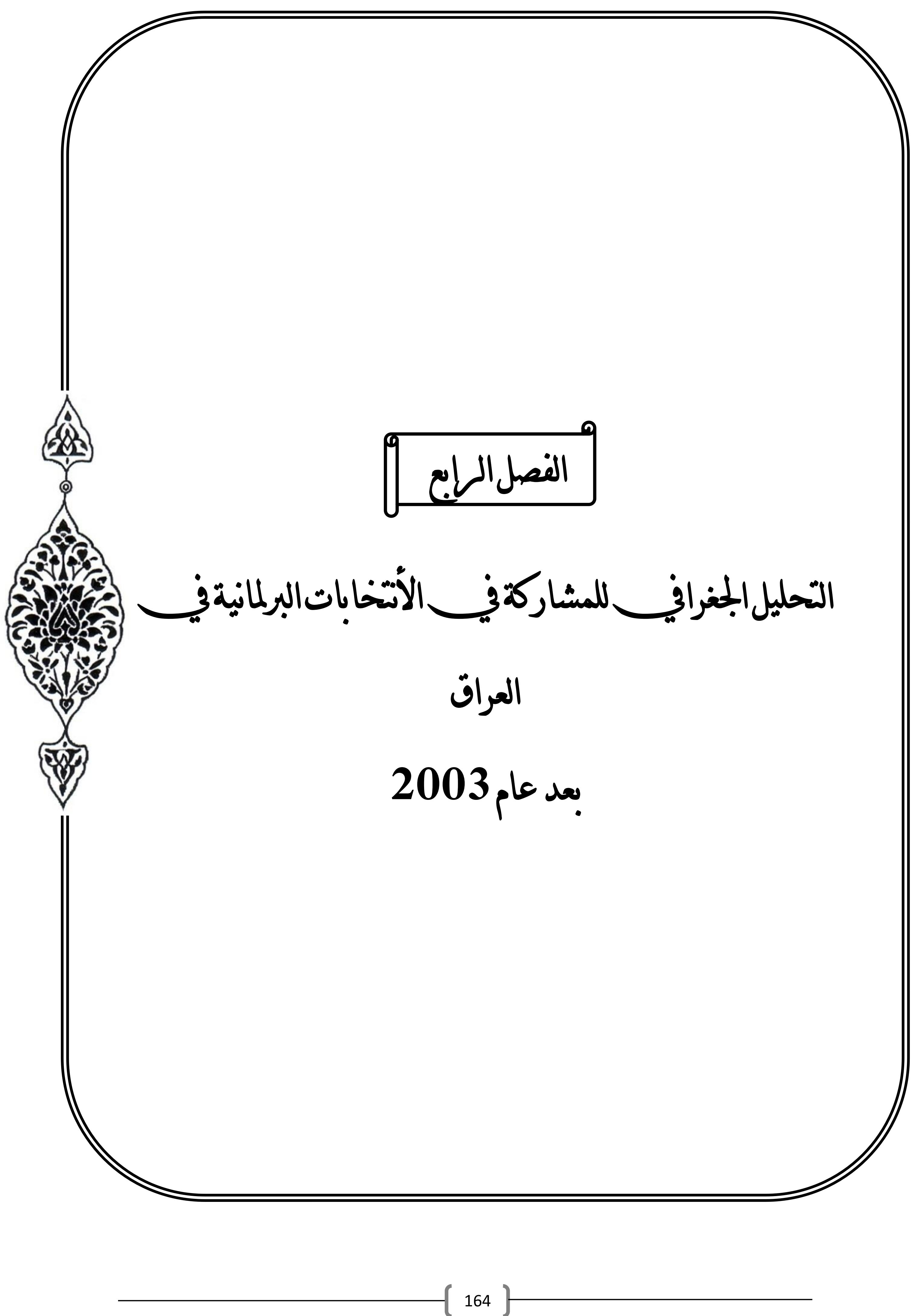
19 . قائمة عابرون : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (46,739) الف صوت انتخابي شكلت نسبة (0,4)% من مجموع أصوات الناخبين ، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على (2) مقعد برلماني، وأغلب أصوات القائمة جاءت من محافظة الانبار.

20 . قائمة الاتحاد للديمقراطية والعدالة : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (46,552) الف صوت انتخابي ، شكلت نسبة (0,4)% من مجموع أصوات المقترعين، وقد مكنت هذهِ الأصوات القائمة من الحصول على (2) مقعد برلماني، أما أغلب اصوات القائمة فجائت من محافظتي السليمانية واربيل.

21 . قائمة كفاءات للتغيير : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (79,624) الف صوت انتخابي شكلت نسبة (0,7)% من مجموع أصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنتها من الحصول على (2) مقعد برلماني، وأغلب اصوات القائمة جاءت من محافظتي واسط وبابل.

22 . قائمة التحالف المدني الديمقراطي: تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (49,515) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (0,4)% من مجموع أصوات المقترعين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من شغر (1) مقعد برلماني، وأغلب أصوات القائمة جاءت من محافظة بغداد.

23 . حزب النهج الديمقراطي : تمكنت هذهِ القائمة من الحصول على (37,083) الف صوت انتخابي، شكلت نسبة (0,3)% من مجموع اصوات الناخبين، وهذهِ الأصوات مكنت القائمة من شغر(1) مقعد برلماني، أما اغلب أصوات القائمة فجاءت من محافظة بغداد.



الفصل الرابع

التحليل الجغرافي للمشاركة في الأنتخابات البرلمانية في العراق بعد عام 2003

تمهيد

تُعدُّ العملية الانتخابية أهم صور المشاركة السياسية، كما وأنها تعرف بأنها ((طريقة او وسيلة من وسائل المشاركة السياسية وشكلا من اشكالها)) يتمكن من خلالها افراد المجتمع من اختيار ممثليهم وحكامهم ومن ثم المساهمة في صنع القرار السياسي[1].كما تُعدُّ الانتخابات عملية اجتماعية وسياسية يقوم بها الافراد من اجل اختيار من يمثلهم ، أي هي الآلية التي يتم عبرها اختيار عدد أقل لتمثيل عدد أكبر من الافراد في مواقع اتخاذ القرار[2]. والانتخابات وسيلة للتداول السلمي للسلطة حيث تُعدُّ وسيلة حضارية تمارسها اغلب دول العالم المتحضر في اختيار من يمثل شعوبها[3]. أما في العراق فقد كفل الدستور العراقي الدائم حق المشاركة الانتخابية عبر المادة (20) منه التي نصت بأن (للمواطنين رجالا و نساءا حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشح)[4]. وقد جرت في العراق بعد عام (2003) خمسة انتخابات برلمانية اولها جرت في (30)كانون الثاني (2005)وكانت تحت اسم انتخابات الجمعية الوطنية المؤقتة والتي كانت مهمتها كتابة الدستور العراقي الدائم ثم تلتها اربع انتخابات بأسم انتخابات مجلس النواب العراقي . وتراوحت نسب المشاركة السياسية بين انتخابات وأخرى، وهذا التفاوت في نسب المشاركة السياسية يعود إلى جملة من العوامل الجغرافية والسياسية ، وسنحاول بيان تأثيرها على نسب المشاركة السياسية في هذهِ الانتخابات.

4 . 1. التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات30كانون الثاني2005:

تُعدُّ هذهِ الانتخابات أول عملية انتخابية في العراق بعد اسقاط النظام السياسي الذي كان قائم في العراق قبل عام (2003). وقد أجريت هذهِ الانتخابات وفق قانون الانتخابات رقم (96) لسنة (2004)والذي نص على أن العراق دائرة انتخابية واحدة، ويكون الاقتراع بشكل حر مباشر من قبل المواطنين، والترشح يكون عن طريق القائمة المغلقة أو الترشح الفردي[5]. و أتسمت هذهِ الانتخابات بالانفتاح السياسي وتتُعدُّد الأحزاب وكثرة الكيانات السياسية المتنافسة على الساحة السياسية العراقية. حيث شهدت الفترة ما بعد (2003/4/9)ظهور أحزاب سياسية كثيرة، تنوعت ما بين أحزاب ذات ايديولوجيات دينية وأحزاب ذات ايديولوجيات علمانية وقومية. وتأتي أهمية هذهِ الانتخابات كونها

(1) سفين جلال فتح الله ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2010 دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد (8)، العدد (1) ، 2013، ص1.
(2) محمد عبد السلام، جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق، دار بركة ، مصر، 2019، ص22.
(3) المصدر نفسه، ص3.
(4) دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة (20).
(5) قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2004.

رسمت شكل الواقع السياسي لنظام الحكم بعد عام(2003)، وما مثله من انقسام طائفي وعرقي كبير وواقع سياسي قائم على المحاصصة الحزبية والفئوية.

4 . 1 . 1 : التوزيع الجغرافي لمن يحق لهم المشاركة(المسجلين) في انتخابات 30كانون ثاني 2005:

بلغ عدد سكان العراق في انتخابات(30)كانون الثاني(2005)نحو (27,345,419) مليون نسمة ، موزعين بصورة متفاوتة بين محافظات العراق كان لبغداد النصيب الأكبر من عدد السكان من بين المحافظات حيث بلغ عدد سكانها (6,597,202) مليون نسمة، تلتها محافظة نينوى التي بلغ عدد السكان فيها (2,575,034) مليون نسمة ثم البصرة بعدد (1,807,215) مليون نسمة. أما أقل المحافظات سكانا فهي محافظة دهوك حيث بلغ عدد سكانها (474,954) الف نسمة تلتها محافظة المثنى بعدد سكانها البالغ نحو (559,833) الف نسمة ثم ميسان بنحو (767,860) . أما عدد من يحق لهم المشاركة في الانتخابات فبلغ نحو (14,209,734) مليون نسمة وهذا ما يشكل نسبة 52 % من عدد السكان كما مبين في جدول (18) وشكل (21).

جدول (18)يوضح تركيب السكان العمري حسب سن المشاركة في انتخابات30كانون الثاني2005

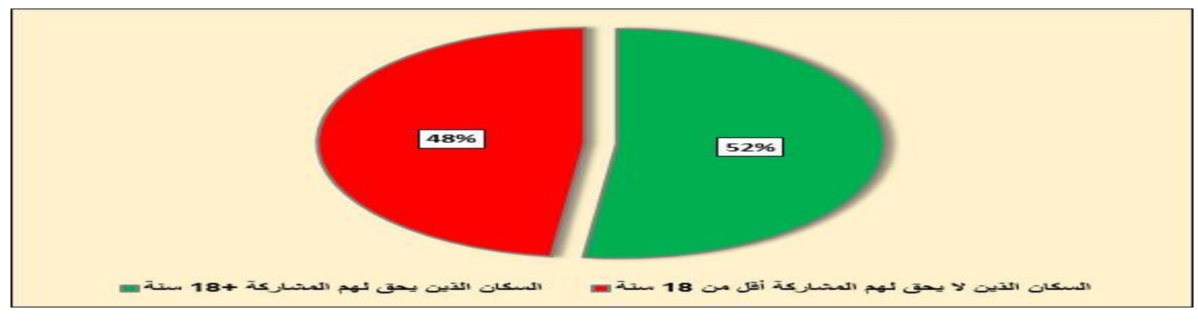
الفئة	العدد	النسبة (%)
السكان الذين يحق لهم المشاركة +18 سنة	14,209,734	52
السكان الذين لا يحق لهم المشاركة أقل من 18 سنة	13,135,685	48
المجموع	27,345,419	100

المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على : -

1 . وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للأحصاء.

2 . المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات في العراق، مركز أدخال البيانات.

شكل (21) يوضح نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات 30كانون ثاني2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (18).

ويتوزع هؤلاء المسجلين بصورة أيضا متفاوتة بين المحافظات كما مبين في جدول (19) وشكل (22) حيث يمكن تقسيم من يحق لهم المشاركة حسب المسجلين لدى المفوضية إلى ثلاث فئات هي :

جدول(19) اعداد المسجلين ونسبهم في المحافظات في انتخابات30 كانون ثاني 2005

المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	نسبتهم من السكان	الفرق عن المعدل
دهوك	474,954	405,117	85.2	33.2
أربيل	1,404,217	793,909	56.5	4.5
السليمانية	1,729,963	919,160	53.1	1.1
نينوى	2,575,034	936,474	36.3	15.7-
كركوك	858,376	475,553	55.4	3.4
صلاح الدين	1,130,149	503,269	44.5	7.5-
ديالى	1,429,950	634,242	44.3	7.7-
الانبار	1,341,412	573,609	42.7	9.3-
بغداد	6,597,202	3,713,651	56.2	4.2
واسط	978,863	493,935	50.4	1.6-
بابل	1,506,458	701,385	46.5	5.5-
كربلاء	795,148	411,472	51.7	0.3-
النجف	986,699	563,733	57.1	5.1
القادسية	918,046	485,930	52.9	0.9
المثنى	559,833	338,927	69.4	17,4
ذي قار	1,484,041	778,775	52.4	0.4
ميسان	767,860	416,376	54.2	2.2
البصرة	1,807,215	1,064,217	58.8	6.8
المجموع	27,345,419	14,209,734	52	-

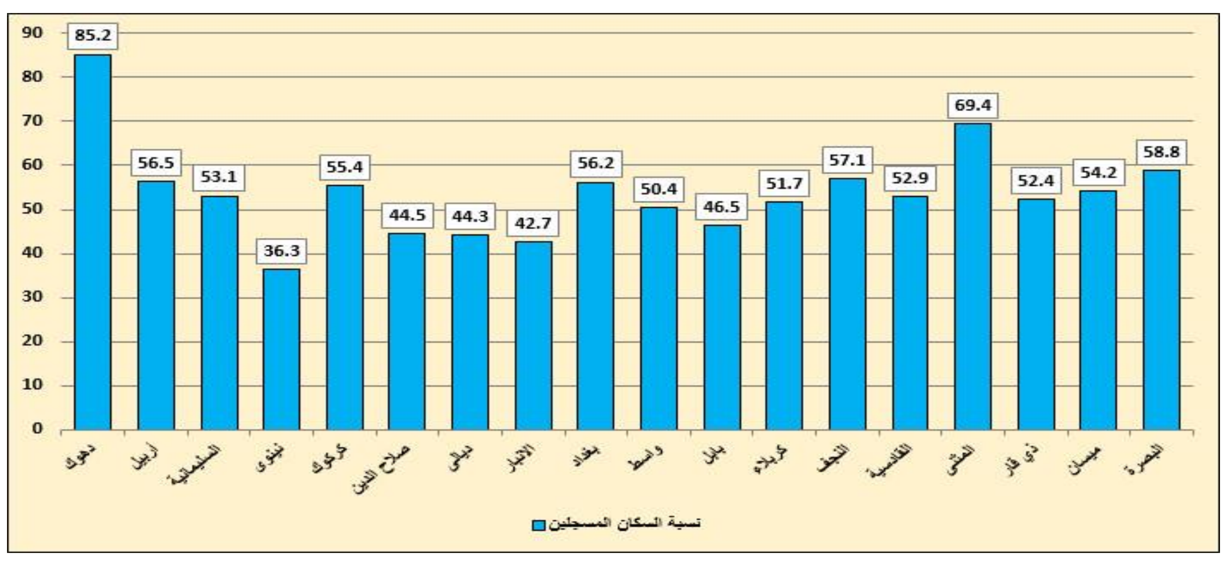
المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الإحصاءات السكانية لعامي (2004-2005).

2- المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مركز ادخال البيانات، نتائج انتخابات 30 كانون ثاني 2005.

1. محافظات ترتفع فيها نسبة من يحق لهم المشاركة أكثر من(55)% من عدد سكانها، وتشمل كل من محافظات (دهوك- المثنى – البصرة – اربيل – النجف – بغداد – التأميم)، وتأتي على رأسها محافظة دهوك حيث بلغت نسبة المسجلين فيها لدى المفوضية (85,2)% ، حيث بلغ عدد السكان الذين يحق لهم المشاركة فيها (405,117) الف نسمة من عدد سكان المحافظة البالغ (474,954) الف نسمة ، وهذهِ النسبة تعتبر كبيرة جدا حيث بلغ فرقها عن المعدل العام للدولة (33,2)%، وتأتي بعدها محافظة المثنى بنسبة (69,4)% بفارق عن المعدل العام (17,4)%، ومحافظة البصرة بنسبة (58,8)% وبفارق عن المعدل العام للدولة (6,8)،ومحافظة النجف بنسبة(57,1)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (5,1)، ومحافظة اربيل بنسبة(56,5)% وبفارق عن المعدل العام للدولة (4,5)، ومحافظة بغداد بنسبة(56,2) % وبفارق عن المعدل العام للدولة (4,2)%، ومحافظة التأميم بنسبة (55,4)% وبلغ الفارق عن المعدل العام (3,4).

شكل(22) يوضح نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات 30كانون ثاني2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (19).

2. محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة فيها متوسطة مقاربة للمعدل العام للدولة من (45. 55)%، وتشمل كل من محافظات (ميسان . السليمانية . القادسية . ذي قار . كربلاء . واسط . بابل)، حيث بلغت نسبة المسجلين في محافظة ميسان الذين يحق لهم المشاركة 54,2% من عدد السكان وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ +(2,2)، ومحافظة السليمانية التي بلغت نسبة من يحق لهم المشاركة في الانتخابات 53,1% من عدد سكانها وبفارق عن المعدل العام +(1,1)، ومحافظة القادسية بنسبة 52,9% وبفارق عن المعدل +(0,9) ، ومحافظة ذي قار بنسبة 52,4 % وبفارق عن المعدل بلغ +(0,4)، ومحافظة كربلاء بنسبة 51,7% بفارق عن المعدل بلغ – (0,3) ، ومحافظة واسط بنسبة 50,4 % بفارق عن المعدل بلغ – (0,6)، وأخيرا محافظة بابل بنسبة 46,5 % بفارق عن المعدل بلغ . (5,5).

3. محافظات تنخفض فيها نسبة من يحق لهم المشاركة عن 45% وتشمل كل من محافظات (صلاح الدين – ديإلى – الانبار – نينوى)، حيث بلغت نسبة المسجلين في محافظة صلاح الدين والذين يحق لهم المشاركة (44,5)% من عدد السكان وبفارق عن المعدل العام بلغ – (7,5)، ومحافظة ديإلى بنسبة(44,3)% وبفارق عن المعدل بلغ – (7,7)، ومحافظة الانبار بنسبة(42,7) % وبفارق عن المعدل بلغ – (9,3)، اما محافظة نينوى فتُعدُّ نسبة من يحق لهم المشاركة أقل نسبة في الدولة حيث بلغت نسبتهم(36,3) % وبفارق كبير عن المعدل العام للدولة بلغ – (15,7)، وبالرغم من أن هذا النسبة تدل على الحجم الكبير للسكان صغار السن في محافظة نينوى حسب

بيانات المفوضية، ألا أن هناك شكاوي كثيرة قام بها سكان المحافظة من عدم تسجيلهم، حيث فوجئوا بعدم وجود اسمائهم في سجلات الناخبين الأمر الذي جعلهم يتظاهرون مطالبين بتسجيلهم وفتح مراكز جديدة للتسجيل.

4 . 1 . 2 : المشاركة في انتخابات 30 كانون الثاني2005.

تُعدُّ الانتخابات شكلا من أشكال التعبير السياسي عن ديمقراطية المشاركة السياسية للشعب في تقرير مصيره، حيث تُعدُّ هذهِ الممارسة شرطا أساسياً من شروط التنمية السياسية، وعامل مهم من عوامل التقدم، كما وتُعدُّ أيضاً شكل من اشكال المشاركة في صنع القرار والمشاركة في الحكم(1). ويُعدّ التصويت في الانتخابات أحد أهم المؤشرات لقياس درجة المشاركة السياسية للمواطنين في صنع القرار السياسي، كما يمثل أيضاً الأساس التشريعي للعملية السياسية حيث يعد الأداة الأساسية للشعوب في تحقيق مبدأ المشاركة(2). وتأتي أهمية المشاركة السياسية عبر الانتخابات في كونها العملية التي يتم عبرها اختيار القادة السياسيين الذين يديرون سياسة الدولة الداخلية والخارجية ويتحكمون بالقرار السياسي. وتتأثر المشاركة في الانتخابات بجملة من العوامل أهمها الحياد والتزوير فكلما كانت الانتخابات حيادية كلما ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات ، أما أذا كان فيها تلاعب وتزوير تقل فيها نسبة المشاركة ، ويعود السبب في ذلك إلى غياب الدافع نحو المشاركة وهو التغيير(3). وبالرجوع إلى انتخابات (30) كانون الثاني (2005)يلاحظ فيها أن عدد المشاركين في العملية الانتخابية بلغ (8,284,013) مليون ناخب من جملة عدد الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات والمسجلين لدى المفوضية والبالغ عددهم (14,209,734) مليون نسمة، حيث بلغت نسبة المشاركين في الانتخابات (58,3)% من مجموع المسجلين لدى المفوضية، وتُعدُّ هذهِ النسبة ضعيفة بالرغم من ارتفاعها في بعض محافظات القطرمثل محافظة دهوك التي بلغت نسبة المشاركة فيها (97,9)%، ويعود السبب في ذلك إلى تدني نسبة المشاركة في بعض المحافظات مثل محافظة الانبار التي بلغت نسبة المشاركة فيها (2,4)%، ويعود سبب التفاوت في نسب المشاركة بين المحافظات إلى جملة من العوامل الجغرافية والامنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن تقسيم المحافظات حسب نسب المشاركة وكما موضح في جدول (20) وشكل (23) و خريطة (28) إلى أربع فئات هي:-

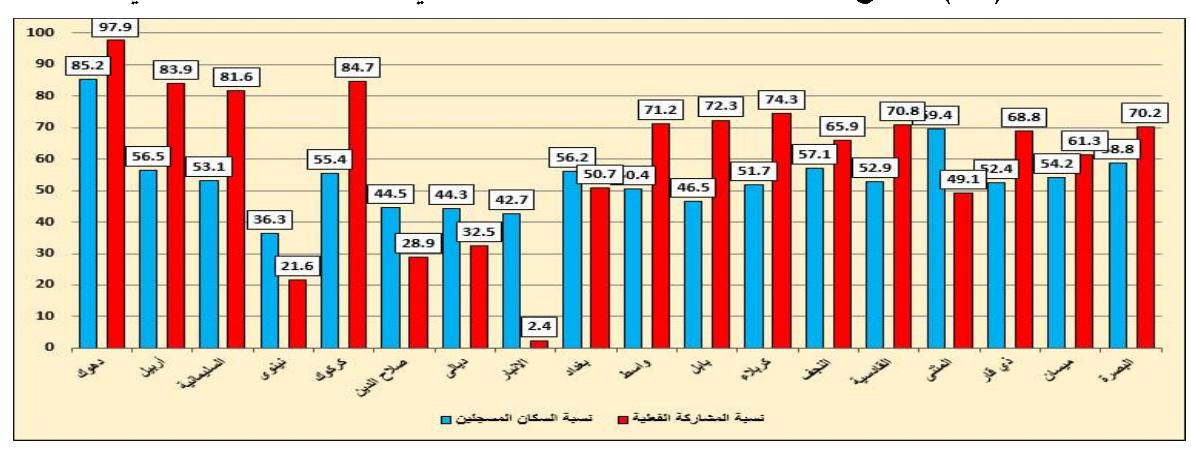
(1) ياسر حسن ناجي الصلوي، مصدر سابق، ص63.
(2) عبدالسلام نوير، الابعاد السياسية لتطوير النظام الانتخابي في مصر، جامعة القاهرة، 2003، ص47.
(3) محمد محمود ابراهيم الديب، جغرافية الانتخابات(فحواها ومراميها ومناهجها) ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد(59)، 2012، ص62-63.

جدول (20) يوضح أعداد ونسب المشاركين في انتخابات 30كانون ثاني2005

المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة (%)
دهوك	474,954	405,117	396,786	97.9
أربيل	1,404,217	793,909	666,249	83.9
السليمانية	1,729,963	919,160	750,819	81.6
نينوى	2,575,034	936,474	203,150	21.6
كركوك	858,376	475,553	403,180	84.7
صلاح الدين	1,130,149	503,269	145,653	28.9
ديالى	1,429,950	634,242	206,475	32.5
الانبار	1,341,412	573,609	13,892	2.4
بغداد	6,597,202	3,713,651	1,886,457	50.7
واسط	978,863	493,935	351,792	71.2
بابل	1,506,458	701,385	507,129	72.3
كربلاء	795,148	411,472	305,761	74.3
النجف	986,699	563,733	371,603	65.9
القادسية	918,046	485,930	344,286	70.8
المثنى	559,833	338,927	191,332	49.1
ذي قار	1,484,041	778,775	535,948	68.8
ميسان	767,860	416,376	255,569	61.3
البصرة	1,807,215	1,064,217	747,932	70.2
المجموع	27,345,419	14,209,734	8,284,013	58.3

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على : بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مركز ادخال البيانات، نتائج انتخابات 15 كانون اول 2005.

شكل (23) يوضح نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات30كانون ثاني2005

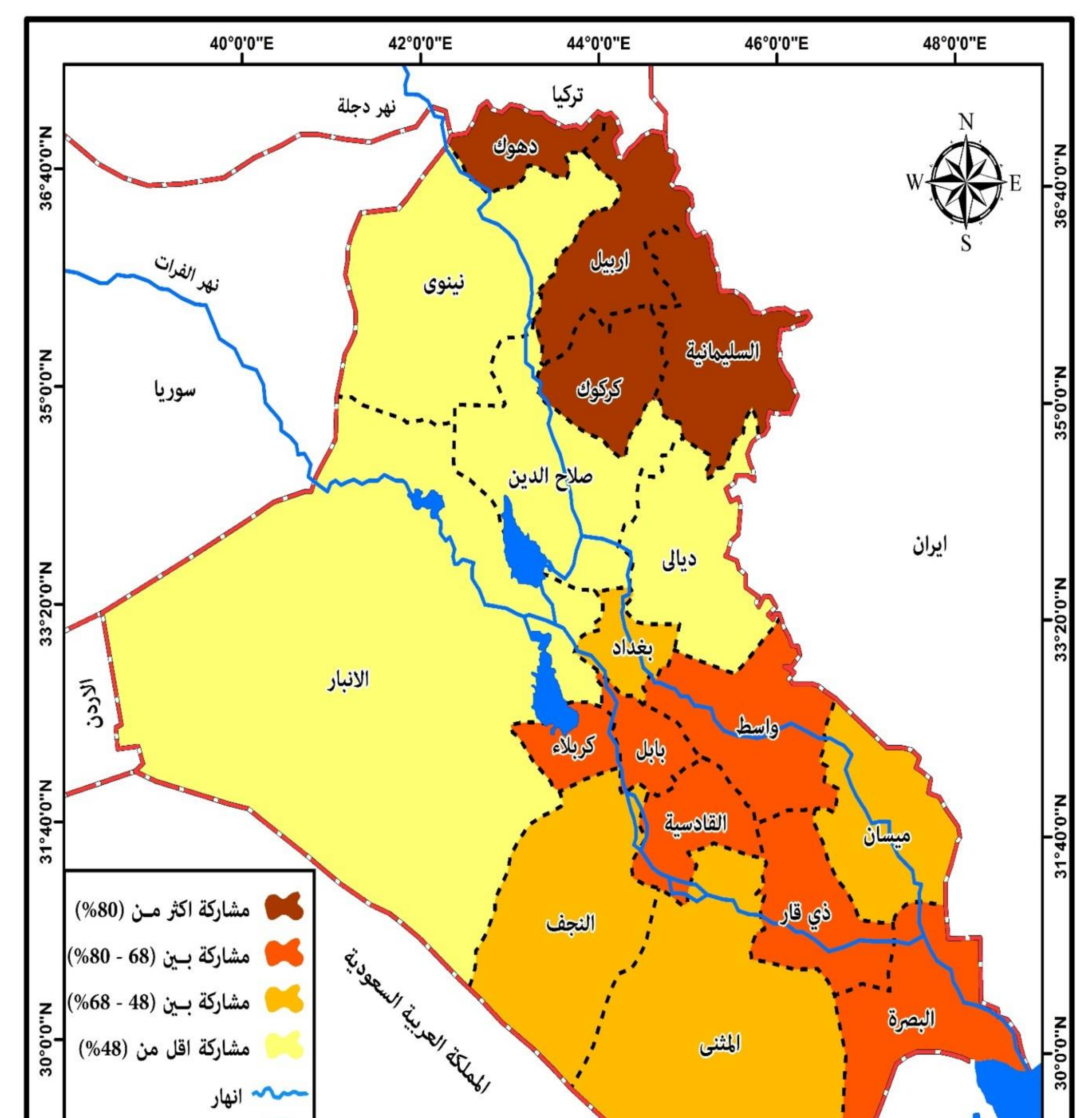


المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (20).

1 . محافظات تزيد فيها نسبة المشاركة السياسية عن 80%: وتضم هذهِ الفئة أربع محافظات ثلاث منها تقع في أقليم كردستان العراق هي (دهوك . اربيل . السليمانية) ومحافظة التأميم التي تقع خارج الاقليم. جاءت محافظة دهوك بأعلى نسبة مشاركة على مستوى الدولة حيث شارك (396,786) ناخبا وهذا ما يشكل (97,9)% من مجموع المسجلين لدى المفوضية البالغ عددهم (405,117) نسمة، و حلت بعدها محافظة التأميم بنسبة مشاركة بلغت (84,7)%، ثم محافظة أربيل بنسبة مشاركة بلغت (83,9)%، تلتها محافظة السليمانية بنسبة مشاركة بلغت (81,6)%. ويعود السبب بأرتفاع نسب المشاركة في محافظات أقليم كردستان العراق الثلاثة إلى جملة من العوامل أهمها الاستقرار الامني وكذلك إلى تجربة الاقليم الذي حصل على حكم شبه مستقل منذ عام (1991)، حيث تعود تجربة الاقليم الانتخابية إلى عام(1992)عندما جرت أول انتخابات فيه، وكذلك الشعور القومي الكبير الذي يشعر به الاكراد حيث يعدون أقلية قومية، والأقلية القومية بطبعها تعيش مشدودة بكل وجدانها وأحاسيسها إلى كيانها القومي[1]. وبالرغم من وجود عوائق أمام سكان هذهِ المحافظات تحد من مشاركتهم في الانتخابات مثل وعورة السطح وصعوبة الاتصال فيها و ندرة الطرق وعزلة بعض المناطق خاصة في شهر كانون الثاني الذي يشهد تساقط امطار وثلوج خاصة في محافظة دهوك ومناطق شرق السليمانية وشمال اربيل، ألا أن هناك عوامل أخرى ساهمت في رفع نسب المشاركة في هذهِ المحافظات مثل حرص الاكراد على ما حصلوا عليه من مكاسب بعد عام(2003)، ورغبتهم بعدم العودة إلى زمن التهميش الذي عاشوه لفترات طويلة.

([1]) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، القاهرة، 1994، ص75.

خريطة (28) توضح كثافة المشاركة في انتخابات30كانون ثاني2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (20).

أما محافظة التأميم فبالرغم من الفوضى الأمنية التي شهدتها في تلك الفترة، ألا ان نسبة المشاركة كانت فيها مرتفعة حيث بلغت نسبة المشاركين فيها (84,7)% من اعداد المسجلين، ويعود السبب في ذلك إلى التنوع العرقي الكبير فيها، والذي أدى إلى التنافس الكبير بين مكوناتها الرئيسية (العرب . الأكراد . التركمان)، حيث حاول كل طرف منها إبراز عددهم في المحافظة المتنازع على هويتها.

وكذلك ساهمت عوامل انبساط الارض في أغلب مناطقها كونها تقع في المنطقة شبه الجبلية على سهولة الاتصال والوصول إلى المراكز الانتخابية.

2 . محافظات نسبة المشاركة فيها مرتفعة من (80.60)% : وتضم هذهِ الفئة ست محافظات هي (كربلاء . بابل . واسط . القادسية . البصرة . ذي قار)، حيث شارك في محافظة كربلاء (305,761) ناخبا من مجموع المسجلين البالغ (411,472) شخص الأمر الذي جعل نسبة المشاركة فيها مرتفعة حيث بلغت (74,3)% ، أما محافظة بابل فقد بلغت نسبة المشاركة فيها (72,3)%، ومحافظة واسط بلغت نسبة المشاركة فيها (71,2)%، في حين بلغت نسبة المشاركة في محافظة القادسية (70,9)% ومحافظة البصرة (70,3)% ومحافظة ذي قار (68,8)%، وتمتاز هذهِ المحافظات جميعها بوقوعها في منطقة السهل الرسوبي والذي تتميز مناطقه بسهولة الاتصال والتنقل، كما تمتاز أيضاً بنوع من الأستقرار الأمني عدى محافظتي بابل والبصرة والتي حدثت فيهما بعض الخروقات الأمنية المتعلقة بالانتخابات مثل قتل بعض مرشحي الانتخابات كما حدث في البصرة من قتل لمرشحين اثنين من حركة الوفاق قبل الانتخابات بأسبوعين[1]. وكذلك ساهم التجانس اللغوي والديني والقومي على رفع نسب المشاركة فيها. خاصة العامل الديني حيث كان للمرجعيات الدينية دور كبير في رفع نسب المشاركة عبر تشجيعها المواطنين للمشاركة في الانتخابات.

3 . محافظات ذات نسبة مشاركة متوسطة ما بين (60.40)%: ضمت هذهِ الفئة أربع محافظات هي (النجف . ميسان . المثنى . بغداد). وكانت أعلى نسبة مشاركة في هذهِ المحافظات هي في النجف حيث بلغت نسبة المشاركة فيها (65,9)%، تلتها محافظة ميسان بنسبة مشاركة (61,3)%، ثم محافظة بغداد بنسبة مشاركة (50,7)%، واخيراً محافظة المثنى بنسبة (49,1)% . ويعود السبب في انخفاض نسبة المشاركة لمحافظات النجف وميسان والمثنى عن المحافظات المجاورة لها والمشابهة لها في تركيبها الديموغرافي، هو طوبوغرافية أرضها فوجود الاهوار والمستنقعات في محافظة ميسان ساهم في عزلة اعداد كبيرة من السكان ،بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر والبطالة. أما محافظتي النجف والمثنى فتقع اغلب أراضيها في المنطقة الصحراوية للهضبة الغربية ،وهذا الأمر ساهم في تباعد المراكز السكانية وندرة الطرق الرابطة بينها. بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر وانخفاض مستوى التعليم. أما محافظة بغداد فبالرغم من وقوعها في منطقة السهل الرسوبي، وتوفر الطرق الرابطة بين مراكزها السكانية وتقاربها، ألا ان نسبة المشاركة كانت متوسطة، ويعود السبب في ذلك

(1) وكالة اسوشيتد برس، 18 يناير/ كانون الثاني 2005.

إلى العامل الامني والعامل الديني، حيث شهدت المحافظة أعمال إرهابية كبيرة ، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى أعداد الجرائم والاغتيالات والتفجيرات، فقد شهدت الفترة السابقة للانتخابات أعمال عنف كبيرة خاصة للعاملين في مفوضية الانتخابات أو المرشحين فيها، مما اضطر بعضهم إلى ترك عمله، ومن أبرز تلك الحوادث هو قتل خمسة من العاملين في المفوضية العليا للانتخابات بالإضافة إلى قتل عدد كبير من مرشحي الانتخابات([1]). كما وساهم التنوع الطائفي في محافظة بغداد في انقسام السكان ما بين مؤيد للمشاركة وما بين معارض، ويعود السبب في ذلك إلى انقسام رجال الدين حول المشاركة في الانتخابات، فقد اشترط بعضهم خروج القوات الأمريكية المحتلة مقابل المشاركة في الانتخابات مثل هيئة علماء المسلمين ومرجعية التيار الصدري. في حين شجع قسم كبير من رجال الدين المواطنين المشاركة في الانتخابات .

4 . محافظات ذات مشاركة منخفضة أقل من 40%: وتضم هذهِ الفئة أربع محافظات وهي (ديإلى . صلاح الدين . نينوى . الانبار)، حيث سجلت محافظة ديإلى نسبة مشاركة بلغت(32,5)%، ومحافظة صلاح الدين نسبة (28,9)%، ومحافظة نينوى سجلت نسبة (21,7)%، أما محافظة الانبار فكانت نسبة المشاركة هي الأقل في العراق حيث سجلت (2,4)%، حيث تُعدُّ هذهِ المحافظات ذات نسب مشاركة منخفضة ويعود السبب في ذلك إلى جملة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولكن أبرزها هو العامل الأمني، حيث شهدت هذهِ المحافظات اعمال عنف وتمرد كبيرة أدت إلى ضعف السيطرة الحكومية عليها، أذ خضعت مساحات شاسعة منها لسيطرة المتمردين بالإضافة إلى تغلغل الجماعات الارهابية فيها، وقد شهدت الفترة السابقة للانتخابات أكثر من(141) حادث أمني متعلق بالانتخابات تنوعت ما بين تخريب الدعاية الانتخابية والتخويف والتهديد بالقتل والاختطاف بالإضافة إلى الأغتيالات والتفجيرات الانتحارية والأعدامات، مما أدى إلى عزوف أعداد كبيرة من السكان من المشاركة في الانتخابات أو الترشح فيها[2]. كما أكدت المفوضية ان نحو (15)الف ناخب في محافظة نينوى لم يتمكنوا من الأدلاء بأصواتهم، وان عدد كبير من المراكز لم تفتح لأن الموظفين لم يحضروا اليها، وكذلك تعرض بعض المراكز الانتخابية في هذهِ المحافظات إلى النهب وأتلاف قسائم الاقتراع. مما أدى إلى قلة أعداد المسجلين لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في هذهِ المحافظات، حيث كانت نسب أعداد المسجلين فيها أقل بكثير من نسب أعداد المسجلين في

(1) مقتل عدد من مرشحي الانتخابات العراقية منشور على الرابط :
http;//www.iraqcp.org/members2/0041115icpengl.htm.

(2) المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، تقرير التوعية بالعنف الانتخابي في العراق وسبل التصدي له في أطار انتخابات 30 كانون الثاني 2005، 23فبراير/شباط2005.

المحافظات الأخرى خاصة في محافظات أقليم كردستان، يُنظر إلى جدول (19). وبالإضافة إلى العامل الامني كان للعامل الديني دور مؤثر أيضاً، حيث لعبت فتاوي قسم من رجال الدين المعارضة للانتخابات دور كبير في عزوف سكان هذهِ المحافظات عن المشاركة فيها. بالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة بسبب حل الاجهزة الامنية التي كان يشغلها قسم كبير من ابناء هذهِ المحافظات.

4 . 2 : التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات 15/ كانون أول / 2005 :

تُعدُّ المشاركة الانتخابية عملية إرادية واعية ومستمرة يتمكن الافراد من خلالها مباشرة حقهم السياسي في الانتقاء والاقتراع ، وانتخاب من يمثلهم في مراكز صنع القرار[1]، لذلك أجريت في العراق انتخابات ثانية وذلك في (15)كانون اول(2005) لأختيار أعضاء مجلس النواب لمدة اربع سنوات. وقد جرت هذهِ الانتخابات وفق قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 والذي نص على ان يكون مجلس النواب مؤلف من 275 مقعدا، يتم اختيار 230 عضو عبر الدوائر الثمان عشر (المحافظات)، أما المقاعد المتبقية (45) مقعد يتم اختيارهم من المقاعد الوطنية (التعويضية). حيث عد هذا القانون كل محافظة دائرة انتخابية واحدة وفقا للحدود الادارية الرسمية لها، وتختص بعدد من المقاعد يتناسب مع عدد الناخبين المسجلين فيها ، ويتم توزيع المقاعد المخصصة لها من خلال نظام التمثيل النسبي . أما الترشح فيتم عبر نظام القائمة المغلقة أو الترشح الفردي[2].

4 . 2 . 1 : التوزيع الجغرافي لمن يحق لهم المشاركة (المسجلين) في انتخابات15كانون اول 2005:

بلغ عدد سكان العراق في هذهِ الانتخابات نحو (28,104,195) مليون نسمة، توزعوا بصورة متفاوتة بين محافظات القطر، وبقيت محافظات بغداد ونينوى والبصرة في صدارة المحافظات بأعداد السكان حيث بلغ عدد سكان بغداد نحو (6,755,833) مليون نسمة ، ونينوى نحو (2,651,594) مليون نسمة، والبصرة نحو (1,841,772) مليون نسمة، أما أقل المحافظات سكانا فجاءت محافظة دهوك بأقل عدد بلغ نحو(484,953) الف نسمة، والمثنى بعدد (577,684) الف نسمة، وميسان بعدد (786,230) الف نسمة. أما أعداد من يحق لهم المشاركة في هذهِ الانتخابات فبلغ (15,568,870) مليون مسجل، شكلوا نسبة (55,4)% من سكان العراق، في حين بلغ عدد من لا يحق لهم المشاركة

(1) رابع كمال العروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2007، ص6.
(2) جمهورية العراق ، قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005، المادة (15) أولا وثانيا، المادة (16).

والذين اعمارهم أقل من ثمان عشر عام (12,533,315) مليون نسمة، شكلوا نسبة (44,6)% من سكان العراق. يُنظر جدول (21) وشكل (24).

جدول(21) يوضح تركيب السكان العمري حسب سن المشاركة في انتخابات15كانون اول2005

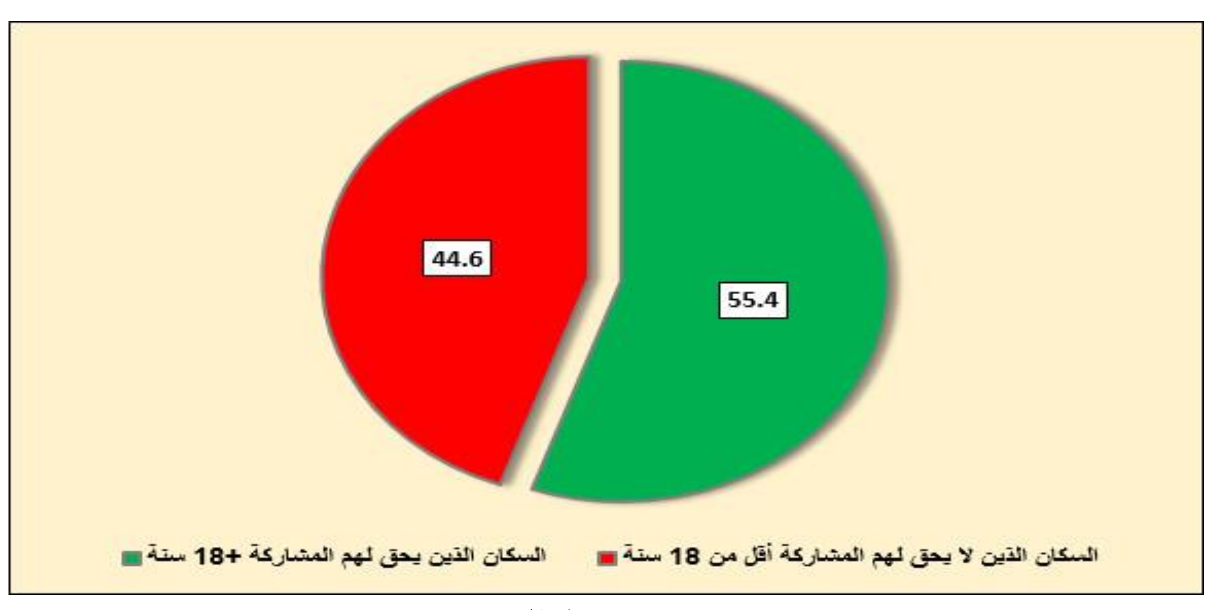
الفئة	العدد	النسبة (%)
السكان الذين يحق لهم المشاركة +18 سنة	15,568,870	55.4
السكان الذين لا يحق لهم المشاركة أقل من 18 سنة	12,535,315	44.6
المجموع	28,104,195	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:1 . وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء.

2 . المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مركز أدخال البيانات.

وقد سجلت في هذهِ الانتخابات زيادة كبيرة في أعداد المسجلين بالرغم من المدة القصيرة التي بينها وبين الانتخابات السابقة والتي لا تتجاوز السنة، ويعود السبب في ذلك إلى تسجيل ثلاث محافظات زيادة كبيرة في أعداد المسجلين، وهذهِ المحافظات هي (نينوى ، كركوك ، بغداد)، حيث بلغت الزيادة في محافظة نينوى (379,907) الف مسجل ، ويعود سبب هذهِ الزيادة إلى تسجيل أعداد كبيرة من السكان الذين كان يحق لهم المشاركة في الانتخابات السابقة ولم يسجلوا فيها، بسبب الاوضاع الامنية وعدم سيطرة الدولة على اجزاء كبيرة من المحافظة .

شكل (24) يوضح نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات15كانون اول2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول(21).

أما محافظة التأميم فيعود سبب الزيادة الكبيرة التي بلغت (216,233) الف مسجل إلى انتقال أعداد كبيرةٍ من السكان من مناطق أقليم كردستان إلى هذهِ المحافظة، ويعود السبب في هذا الانتقال إلى أهمية المحافظة الاقتصادية والذي ساهم في زيادة حدة التنافس القومي فيها ، أما بغداد فجاءت بسبب انتقال عدد من سكان محافظات جنوب العراق اليها، وذلك بسبب رفع القيود التي كان يفرضها النظام السابق على سكان المحافظات العراقية ممن لا يمتلكون تُعدُّاد عام (1956) في بغداد. ويمكن تصنيف المحافظات إلى ثلاث فئات حسب نسب من يحق له المشاركة فيها (المسجلين)كما مبين في جدول (22) وشكل (25) وهي:

1 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة (المسجلين) مرتفعة جدا أكثر من (60)%: وتضم هذهِ الفئة محافظتين هما دهوك والتأميم ، حيث سجلت محافظة دهوك أعلى نسبة ممن يحق لهم المشاركة في الانتخابات اذ بلغت (94,6)% من اعداد السكان في المحافظة ، بزيادة عن المعدل العام للدولة البالغ نحو (55,4)% بلغت نسبتها (39)%، وهذهِ الزيادة تُعدُّ غير منطقية بسبب أولا ارتفاعها الكبير وثانيا ان نسبة من يحق لهم المشاركة في الانتخابات السابقة مرتفعة جدا بلغت (85,7)%، مما يعني ان عدد صغار السن الذين اعمارهم اقل من(18)سنة قليل جدا ونسبتهم (14,3)% فكيف رفعوا نسبة المسجلين في هذهِ الانتخابات بنسبة بلغت (8,9) % عن الانتخابات السابقة في عشرة اشهر ونصف. أما محافظة التأميم فنسبة المسجلين فيها ايضا مرتفعة جدا أذ بلغت نحو (79,2)% من عدد سكانها بزيادة عن المعدل العام للدولة بلغت (23,8)%. وبالرغم من الزيادة السكانية الطبيعية في المحافظة مضاف اليها هجرة أعداد من مناطق كردستان اليها الا انها لا تواكب الزيادة الكبيرةِ في اعداد المسجلين خاصة اذا علمنا ان نسبة المسجلين في المحافظة كانت في الانتخابات السابقة (55,4)%.

جدول (22) يوضح أعداد ونسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات15كانون اول 2005

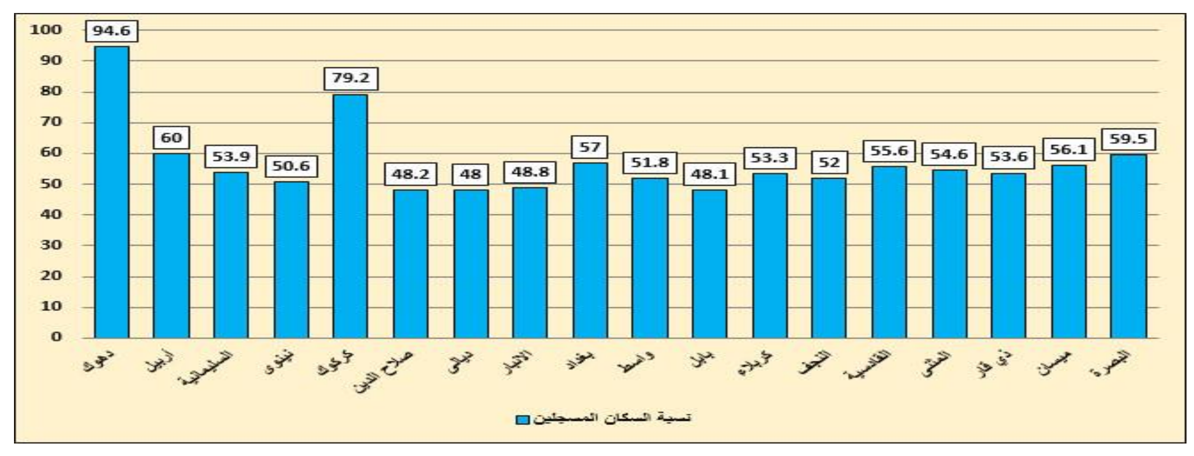
المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	نسبتهم من السكان	الفرق عن المعدل
دهوك	484,953	458,924	94.6	39.2
أربيل	1,448,940	870,026	60	4.6
السليمانية	1,782,990	961,776	53.9	1.5-
نينوى	2,651,594	1,343,381	50.6	4.8-
كركوك	872,731	691,581	79.2	23.8
صلاح الدين	1,169,943	564,607	48.2	7.2-
ديالى	1,472,334	707,598	48.0	7.4-
الانبار	1,388,054	677,821	48.8	6.6-
بغداد	6,755,833	3,857,499	57.0	1.6
واسط	1,006,818	521,644	51.8	3.6-
بابل	1,553,447	747,588	48.1	7.3-
كربلاء	824,973	439,764	53.3	2.1-
النجف	1,017,307	529,890	52.0	3.4-
القادسية	941,641	524,073	55.6	0.2
المثنى	577,684	315,842	54.6	0,8 -
ذي قار	1,526,951	818,939	53.6	1.8-
ميسان	786,230	441,168	56.1	0.7
البصرة	1,841,772	1,096,749	59.5	4.1
المجموع	28,104,195	15,568,870	55.4	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات : -

1 . وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الإحصاءات السكانية لعام 2005.

2 . المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

شكل (25) يوضح نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات15كانون اول2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (22).

2 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة(المسجلين) متوسطة مقاربة للمعدل تتراوح بين (60،50)%: وتضم هذهِ الفئة أثنا عشر محافظة هي (اربيل- البصرة- بغداد- ميسان- القادسية السليمانية- المثنى- ذي قار- كربلاء- النجف- واسط- نينوى)، وتقع جميع هذهِ المحافظات في منطقة السهل الرسوبي ما عدى محافظة نينوى التي تقع في المنطقة شبه الجبلية ومحافظتي السليمانية واربيل اللتان تتوزعان أراضيهما بين المنطقة الجبلية والمنطقة الشبه الجبلية. وسجلت محافظة اربيل اعلى نسبة في هذهِ الفئة حيث بلغت نسبة من يحق لهم المشاركة فيها (60)% وبارتفاع عن المعدل العام للدولة بلغ (4,6)%، ثم محافظة البصرة بنسبة بلغت (59,5)% وبارتفاع عن المعدل العام للدولة بلغ(4,1)%، ومحافظة بغداد بنسبة (57)% وبارتفاع عن المعدل العام للدولة بلغ (1,6)%، ومحافظة ميسان بنسبة (56,1)% وبارتفاع عن المعدل العام للدولة بلغ (0,7)%، ومحافظة القادسية بنسبة (55,6)% وبارتفاع عن المعدل العام بلغ (0,2)%. أما المحافظات التي تقع ضمن هذهِ الفئة ولكنها تنخفض عن المعدل العام للدولة فهي محافظة المثنى سجلت نسبة (54,6)% وبانخفاض عن المعدل بلغ – (0,8)%، ومحافظة السليمانية التي سجلت نسبة (53,9)% وبانخفاض عن المعدل العام للدولة بلغ – (1,5)%، ، ومحافظة كربلاء التي سجلت نسبة (53,3)% بانخفاض عن المعدل بلغ – (2,1)%، ومحافظة النجف التي سجلت نسبة (52)% بانخفاض عن المعدل بلغ – (3,4)%، في حين سجلت محافظة واسط نسبة (51,8)% بانخفاض عن المعدل بلغ – (3,6)%، وأخيراً محافظة نينوى التي كانت في الانتخابات السابقة ضمن المحافظات التي تنخفض فيها نسبة من يحق

لهم المشاركة بنسبة (36,4)%، اصبحت في هذهِ الانتخابات ضمن هذهِ الفئة، حيث سجلت نسبة (50,6)% بانخفاض عن المعدل العام – (4,8)%.

3 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة منخفضة أقل من (50)% : وتضم هذهِ الفئة اربع محافظات هي (الانبار– صلاح الدين – بابل – ديإلى)، حيث سجلت محافظة الانبار نسبة (48,8)% بانخفاض عن المعدل العام للدولة بلغ – (6,6)%، ومحافظة صلاح الدين التي سجلت نسبة (48,2)% بانخفاض عن المعدل العام للدولة بلغ – (7,2)%، ومحافظة بابل التي سجلت نسبة (48,1)% بانخفاض عن المعدل العام للدولة بلغ – (7,3)%، في حين سجلت محافظة ديإلى أقل نسبة لمن يحق لهم المشاركة حيث سجلت نسبة (48)% وبفارق عن المعدل بلغ – (7,4)%.

4 . 2 . 2 : المشاركة في انتخابات 15/كانون اول2005 :

تُعدُّ هذهِ الانتخابات أول انتخابات باسم انتخابات البرلمان العراقي، ولها أهمية كبيرة في تشكيل المشهد السياسي بعد عام (2003)، كونها أول انتخابات جرت بعد إقرار الدستور العراقي الدائم الذي تم الاستفتاء عليه في (2005/10/15) وحصوله على الموافقة الشعبية، وقد تم اجرائها وفق قانون الانتخابات رقم (16) لسنة(2005) والذي نص على اعتبار العراق ثمان عشر دائرة انتخابية حسب المحافظات العراقية بعد ان كان العراق دائرة انتخابية واحدة في الانتخابات السابقة، وهذا الأمر له أهمية كبيرة كونه يضمن حقوق التمثيل المتساوية بين المحافظات، حيث تُعدُّ الدائرة الانتخابية أحدى صور التنظيم المكاني في أي مجتمع، ويتم عبرها تمثيل كافة الناخبين في المجالس النيابية بعدد من النواب يتناسب مع حجم الناخبين في كل منطقة[1]. وكان الوقت الذي تم فيه اجراء هذهِ الانتخابات شهد ارتفاع في مستويات العنف والاصطفاف الطائفي والعرقي في أغلب مناطق الدولة. أما المشاركة السياسية في هذهِ الانتخابات فتُعدُّ الاعلى بعد عام(2003)، حيث وصلت نسبة المشاركة في هذهِ الانتخابات (76,3)%، حيث شارك فيها (11,889,873) مليون ناخب من أصل (15,568,870) مليون مسجل يحق لهم المشاركة، وتفاوتت نسب المشاركة بين المحافظات حيث سجلت اعلاها في محافظة صلاح الدين بنسبة (98,4)%، أما اقل نسبة مشاركة فسجلت في محافظة القادسية بنسبة (64,6)%، وتميزت هذهِ الانتخابات بانخفاض نسبة التفاوت في نسب المشاركة بين المحافظات على عكس الانتخابات السابقة، حيث انخفضت نسبة التفاوت بين المحافظات من(95,5)% في الانتخابات السابقة إلى (33,76)% في هذهِ الانتخابات، ويرجع سبب ذلك إلى أشتراك أغلب مكونات الشعب

---

(1) Hebert Jacob; the conscequensos of Malapportion ment,Not of caution, Social force, Vol 43,1964, p266.

العراقي فيها، خاصة سكان المحافظات التي قاطعت انتخابات الدورة السابقة وهي محافظات (بغداد- الانبار- ديإلى- صلاح الدين- نينوى). ويمكن تقسيم المحافظات في هذهِ الانتخابات إلى ثلاث فئات حسب نسبة المشاركة كما مبين في جدول (23) وشكل (26) وخريطة (29)وهي :

1 – محافظات نسبة المشاركة فيها مرتفعة جدا أكثر من (80)% : وتضم هذهِ الفئة ست محافظات هي (صلاح الدين- اربيل- دهوك- الانبار- التأميم- السليمانية)، وقد جاءت محافظة صلاح الدين بالمرتبة الاولى على مستوى العراق بنسبة المشاركة حيث سجلت نسبة مشاركة بلغت (98,4)% بعد ان كانت ضمن فئة المحافظات ذات المشاركة المنخفضة في الانتخابات السابقة، وجاءت بعدها محافظة اربيل بنسبة مشاركة بلغت (95,2)%، ثم محافظة دهوك التي رغم انخفاض نسبة المشاركة فيها عن الانتخابات السابقة الا انها بقيت ضمن المحافظات ذات المشاركة المرتفعة بتسجيلها نسبة (91,9)%، أما محافظة الانبار والتي سجلت أعلى نسبة فرق بين الانتخابات الأولى والثانية ، وذلك بتسجيلها نسبة مشاركة بلغت (86,3)% بعد ان كانت (2,4)% في الانتخابات الأولى، حيث بلغ الفرق بينهما (83,9)%، في حين سجلت محافظة التأميم نسبة مشاركة بلغت (86)%، وأخيراً محافظة السليمانيةالتي سجلت نسبة مشاركة (84,1)%.

جدول (23) يوضح أعداد ونسب المشاركين حسب المحافظات في انتخابات15كانون اول2005

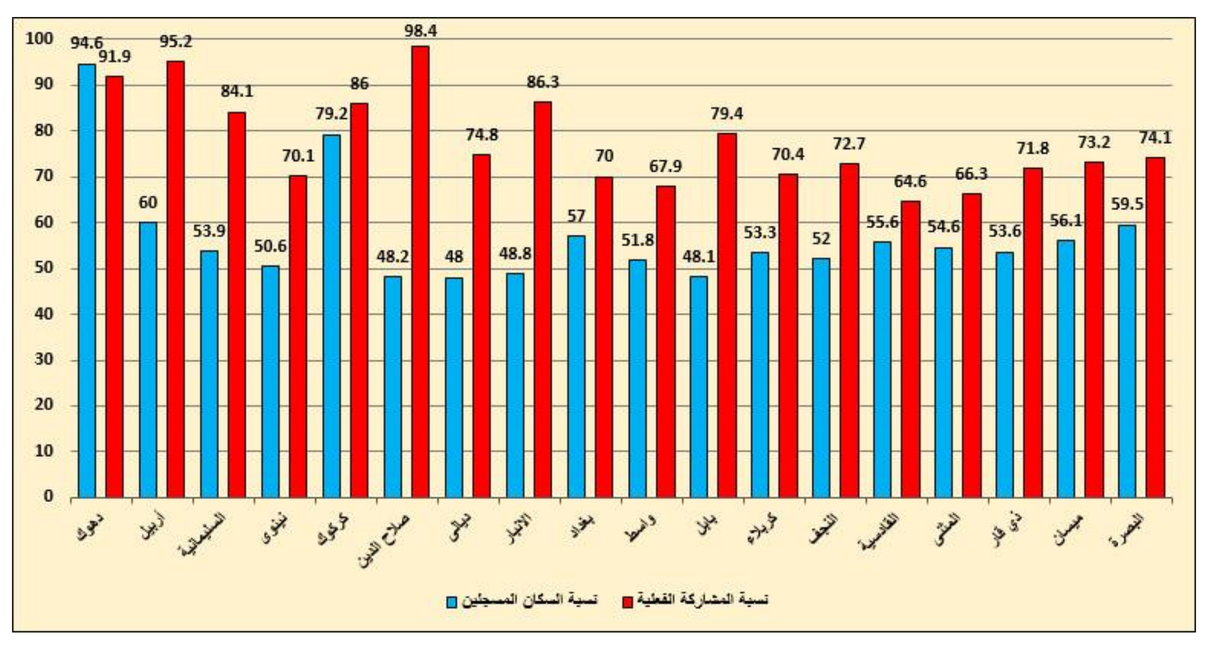
المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة (%)	الفرق عن الانتخابات السابقة
دهوك	484,953	458,924	422,180	91.9	6-
أربيل	1,448,940	870,026	828,810	95.2	11.3
السليمانية	1,782,990	961,776	809,759	84.1	2.5
نينوى	2,651,594	1,343,381	942,514	70.1	48.5
كركوك	872,731	691,581	595,425	86	1.3
صلاح الدين	1,169,943	564,607	555,755	98.4	69.5
ديالى	1,472,334	707,598	529,755	74.8	42.3
الانبار	1,388,054	677,821	585,429	86.3	83.9
بغداد	6,755,833	3,857,499	2,702,541	70	19.3
واسط	1,006,818	521,644	354,563	67.9	3.3-
بابل	1,553,447	747,588	593,828	79.4	7.1
كربلاء	824,973	439,764	309,771	70.4	3.9-
النجف	1,017,307	529,890	385,533	72.7	6.8
القادسية	941,641	524,073	338,925	64.6	6.2-
المثنى	577,684	315,842	209,662	66.3	17.2
ذي قار	1,526,951	818,939	588,415	71.8	3
ميسان	786,230	441,168	323,250	73.2	11.9
البصرة	1,841,772	1,096,749	813,758	74.1	3.9
المجموع	28,104,195	15,568,870	11,889,873	76.3	-

المصدر : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، مركز أدخال البيانات، نتائج انتخابات 15 كانون 2005.

2– محافظات نسبة المشاركة فيها مرتفعة من (70– 80)% : وتضم هذهِ الفئة تسع محافظات هي (بابل– ديإلى– البصرة– ميسان– النجف– ذي قار– كربلاء– نينوى– بغداد)، حيث تميزت هذهِ المحافظات بنسبة مشاركة عالية بالرغم من وجود تفاوت فيما بينها، وكذلك وجود محافظات انخفضت فيها نسبة المشاركة عن الانتخابات السابقة ومحافظات ارتفعت عنها، وسجلت محافظة بابل اعلى نسبة مشاركة في هذهِ الفئة حيث بلغت نسبتها (79,4)%، وبنسبة ارتفاع عن الانتخابات السابقة بلغت(7,1)%، ثم محافظة ديإلى بنسبة مشاركة بلغت (74,8)%، وبنسبة ارتفاع عن الانتخابات السابقة بلغت (42,3)%، ومحافظة البصرة بنسبة مشاركة بلغت (74,1)%، وبارتفاع عن نسبة المشاركة السابقة بلغ (3,9)%،أما محافظة ميسان فسجلت نسبة مشاركة بلغت (73,2)%، وبأرتفاع عن المشاركة السابقة بلغت نسبته (11,9)%، ثم محافظة النجف بنسبة (72,7)%، وبأرتفاع عن المشاركة السابقة بلغ (6,8)%، ومحافظة ذي قار بنسبة مشاركة بلغت (71,8)%، وبأرتفاع عن المشاركة السابقة بلغ (3)%، ومحافظة كربلاء بنسبة (70,4)%، وبأنخفاض عن نسبة المشاركة

السابقة بلغ – (3,9)%، ومحافظة نينوى التي سجلت نسبة مشاركة بلغت (70,1)% وبأرتفاع عن نسبة المشاركة السابقة بلغ (48,5)%، وأخيرا محافظة بغداد بنسبة (70)%، وبفارق عن الانتخابات السابقة بلغ (19,3)

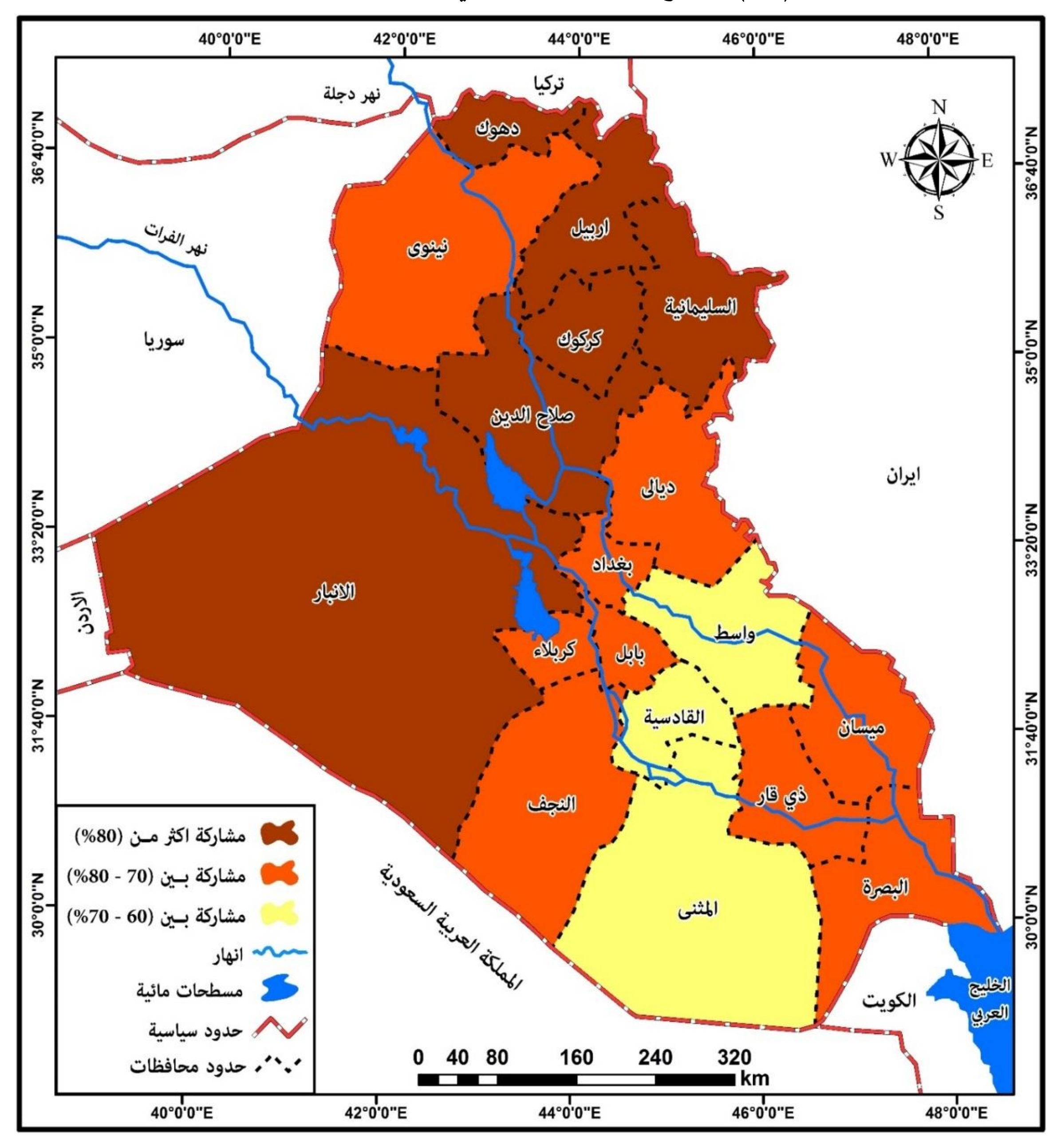
شكل (26) يوضح نسب المشاركة والمسجلين حسب المحافظات في انتخابات15كانون اول2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (23).

3 – محافظات نسبة المشاركة فيها متوسطة تراوحت بين(60– 70)% : وتضم هذهِ الفئة ثلاث محافظات هي(واسط –المثنى – القادسية)، حيث سجلت محافظة واسط نسبة مشاركة بلغت (67,9)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (3,3)%، ومحافظة المثنى التي سجلت نسبة مشاركة (66,3)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ (17,2)%، وأخيراً محافظة القادسية التي سجلت أدنى نسبة مشاركة في العراق وذلك بتسجيلها نسبة (64,6)% وبفارق عن الانتخابات السابقة بلغ . (6,2)%.

خريطة (29) توضح كثافة المشاركة في انتخابات 15كانون اول2005



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (23)

وعند مقارنة نتائج المشاركة في هذهِ الانتخابات مع نتائج المشاركة في الانتخابات السابقة التي جرت في (30) كانون ثاني(2005)نلاحظ أن هناك ثلاث فئات هي:

1 – محافظات ارتفعت نسبة المشاركة السياسية فيها بصورة كبيرة عن المشاركة السابقة وهي محافظات (الانبار– صلاح الدين– نينوى– ديإلى– بغداد)، ويعود السبب في هذا الارتفاع الكبير إلى انحسار تأثير الخطاب الديني المعارض للانتخابات ، وازدياد الثقة بالقوات الامنية خاصة بعد نجاحها في حماية الانتخابات السابقة، وأزدياد الاصطفاف الطائفي والعرقي الذي استغلته الاحزاب

لدفع جماهيرها نحو صناديق الاقتراع، وكذلك ارتفاع مستوى التنافس الانتخابي خاصة بعد دخول أحزاب وكيانات جديدة متنافسة داخل هذهِ المحافظات.

2 – محافظات ارتفعت فيها نسبة المشاركة السياسية بصورة طفيفة وتضم هذهِ الفئة تسع محافظات هي (ميسان– اربيل– المثنى– بابل– النجف– البصرة– ذي قار– السليمانية– التأميم)، ويعود السبب في هذا الارتفاع إلى ارتفاع مستوى الامن في هذهِ المحافظات ، وكذلك إلى التنافس الحزبي بين الكيانات المشاركة في هذهِ الانتخابات، ورغبة السكان في ايجاد حكومة ذات سيادة منتخبة تمثل رغبات الشعب وقادرة على توفير الخدمات ووسائل العيش الرغيد.

3– محافظات انخفضت نسبة المشاركة فيها، وتضم هذهِ الفئة اربع محافظات هي (دهوك– القادسية– كربلاء– واسط) ، ويعود السبب في انخفاض نسبة المشاركة في هذهِ المحافظات إلى انحسار التنافس في داخل هذهِ المحافظات بين جهات محدودة، لاسيما اذا علمنا ان هذهِ المحافظات تمتاز بالتجانس الطائفي والعرقي، وهذا ما يجعل النتائج معروفة مسبقا، فسيطرة الحزب الوطني الديمقراطي الكردستاني على محافظة دهوك وكذلك سيطرة الائتلاف العراقي الموحد على المحافظات المتبقية أدى إلى ضعف التنافس فيها ، وكذلك ساهم سوء تقديم الخدمات على عزوف اعداد كبيرة من السكان في المشاركة بالانتخابات، وبالتالي انخفضت نسبة المشاركة فيها.

4 . 3: التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات 7 آذار 2010:

تُعدُّ هذهِ الانتخابات أول انتخابات أجريت وفق نظام القائمة المفتوحة، وذلك وفق قانون الانتخابات رقم (21) لسنة (2010) والذي نص أيضاً على رفع مقاعد مجلس النواب من(275) إلى(325) مقعد، خصص منها(7) مقاعد تعويضية وطنية، أما المقاعد(318) المتبقية فقد وزعت على الدوائر الانتخابية (المحافظات)[1]. وقد واجه إقرار هذا القانون صعوبات كثيرة كان ابرزها تحديد أحجام السكان في المحافظات، حيث لم يجري تُعدُّاد للسكان منذ عام (1997)، لذلك ظهر خلاف كبير حول اعداد السكان خاصة في محافظة كركوك المتنازع عليها، حيث ظهرت شكاوي كثيرة من العرب والتركمان حول اعداد الاكراد فيها، وكذلك تدفقهم من محافظات اقليم كردستان العراق، وقد اثرت هذهِ الخلافات على الانتخابات وذلك بتأجيلها خمسة اسابيع بسبب عدم اقرار قانون الانتخابات في موعده المقرر [2].

---

(1)جمهورية العراق، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (21) لسنة 2010.

(2) مجموعة الازمة الدولية(مستقبل العراق المشكوك فيه: الانتخابات وما بعدها)، تقرير الشرق الاوسط رقم 94 (بروكسل: مجموعة الازمة الدولية، 25 شباط 2010)، ص20-27.

4 . 3 . 1 : التوزيع الجغرافي لمن يحق لهم المشاركة السياسية (المسجلين) في انتخابات 7 آذار 2010:

بلغ عدد سكان العراق في هذهِ الانتخابات (32,490,546) مليون نسمة، احتفظت محافظات بغداد ونينوى والبصرة بترتيبها السابق بأعلى الاعداد، فقد بلغ عددهم في بغداد (7,0551,96) وفي نينوى (3,190,422) وفي البصرة(2,331,997) مليون نسمة. أما ترتيب المحافظات الأقل سكاناً فقد شهد تغيراً عن الانتخابات السابقة، حيث جاءت محافظة المثنى بالمرتبة الأخيرة بدلاً من محافظة دهوك بعدد سكان بلغ نحو (719,069) الف نسمة، وذلك بسبب زيادة عدد سكان محافظة دهوك أكثر من الضعف عن اعدادهم في الانتخابات السابقة التي جرت في(15)كانون اول(2005)، حيث بلغ عددهم في هذهِ الانتخابات نحو (1,118,745) بعد ان كان عددهم في السابقة (484,953) الف نسمة، وهذا ما جعلها تتخطى محافظتين في الترتيب هما محافظة المثنى وميسان التي بلغ عدد سكانها في هذهِ الانتخابات نحو (921,484) الف نسمة. أما نسبة أعداد من يحق لهم المشاركة في هذهِ الانتخابات فقد ارتفعت عن نسبة الانتخابات السابقة حيث بلغت نسبتهم (58,1)% من اعداد السكان بعد ان كانت في الانتخابات السابقة (55,4)%، حيث بلغ عدد من يحق لهم المشاركة (المسجلين) في هذهِ الانتخابات نحو (18,902,033) مليون مسجل، أما عدد من لا يحق لهم المشاركة وهم السكان دون 18 سنة فبلغ (13,588,513) مليون نسمة، وبلغت نسبتهم نحو (51,9)% من عدد السكان. يُنظر جدول (24) وشكل (27).

جدول (24) يوضح التركيب العمري للسكان حسب سن المشاركةفي انتخابات7آذار2010

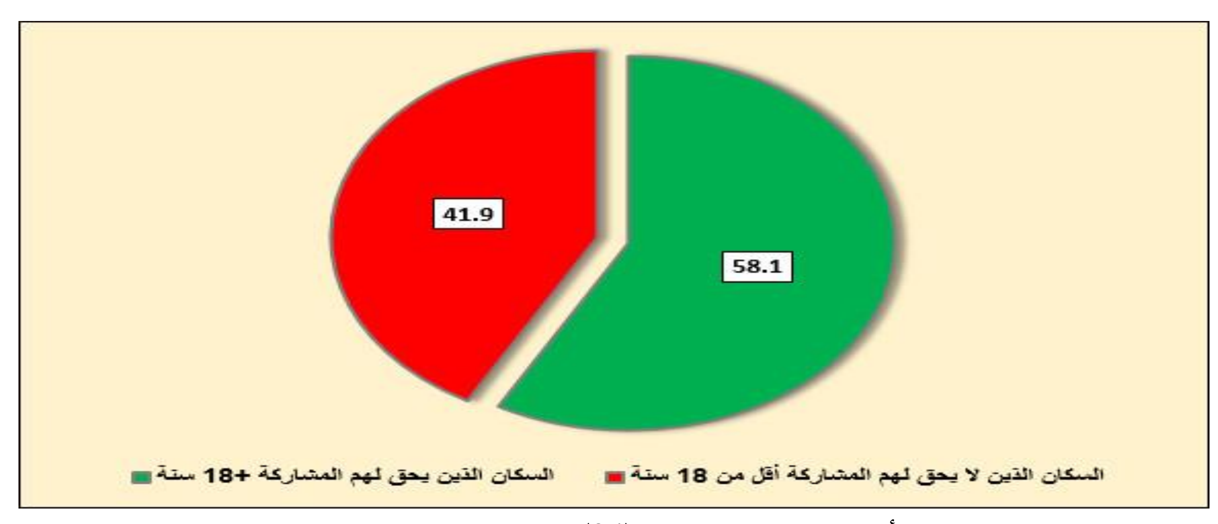
الفئة	العدد	النسبة (%)
السكان الذين يحق لهم المشاركة +18 سنة	18,902,033	58.1
السكان الذين لا يحق لهم المشاركة أقل من 18 سنة	13,588,513	41.9
المجموع	32,490,546	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:-

1 . وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء.

2 . المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مركز أدخال البيانات

شكل (27) يوضح نسبة من يحق لهم المشاركةفي انتخابات7 آذار2010



المصدر: من عمل الباحث بالأعتماد على بيانات جدول (24).

أما توزيع السكان الذين يحق لهم المشاركة فقد توزعوا على المحافظات بصورة متفاوتة، ويلاحظ ان نسبة التفاوت بين المحافظات في هذهِ الانتخابات انخفضت عن نسبة التفاوت في الانتخابات السابقة حيث بلغت اعلى نسبة تفاوت فيها (13,9) وذلك بين محافظة بغداد ودهو، بعد ان كانت (46,4)% بين محافظتي دهوك وديإلى في الانتخابات السابقة. ويمكن تقسيمهم حسب نسبهم في المحافظات إلى ثلاث فئات كما مبين في جدول (25) وشكل(28) هي:

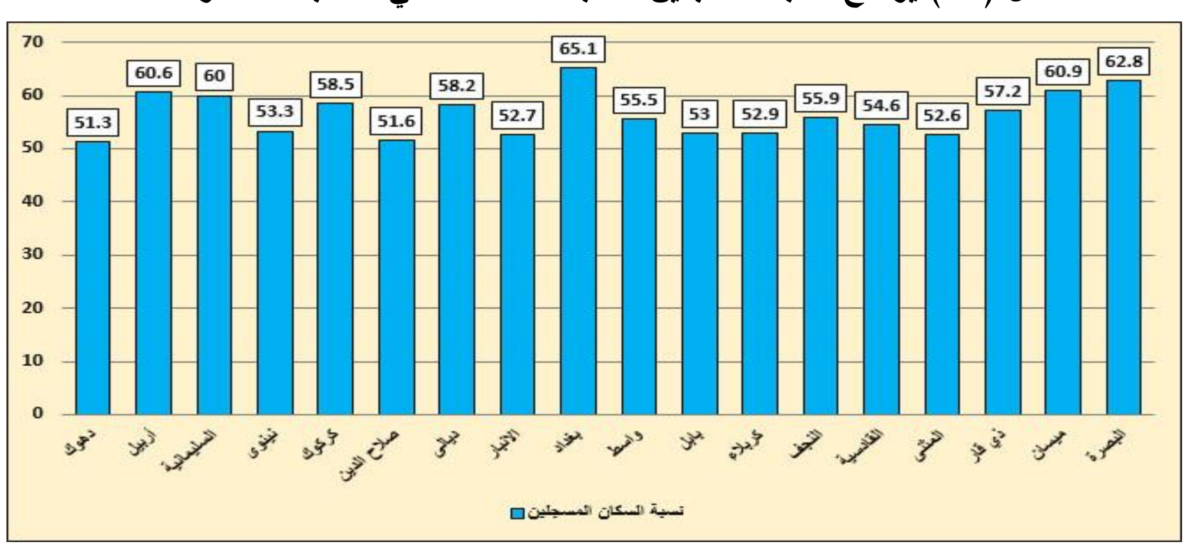
جدول (25) يوضح أعداد ونسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات7آذار2010

المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	نسبتهم من السكان	الفرق عن المعدل
دهوك	1,118,745	574,138	51.3	6.8-
أربيل	1,512,692	917,685	60.6	2.5
السليمانية	1,827,764	1,098,451	60	1.9
نينوى	3,190,422	1,702,964	53.3	4.8-
كركوك	1,345,614	787,673	58.5	0.4
صلاح الدين	1,350,174	696,913	51.6	6.5-
ديالى	1,443,173	840,241	58.2	0.1
الانبار	1,521,407	802,378	52.7	5.4-
بغداد	7,055,196	4,599,782	65.1	7
واسط	1,150,591	638,699	55.5	2.6-
بابل	1,810,673	961,293	53	5.1-
كربلاء	1,066,567	564,691	52.9	5.2-
النجف	1,245,484	696,559	55.9	2.2-
القادسية	1,134,313	619,862	54.6	3.5-
المثنى	719,069	379,078	52.6	5.4-
ذي قار	1,736,181	993,372	57.2	0.9-
ميسان	921,484	561,742	60.9	2.8
البصرة	2,331,997	1,466,512	62.8	4.7
المجموع	32,490,546	18,902,033	58.1	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ..

1 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة فيها مرتفعة أكثر من (60)%: وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (بغداد . البصرة . ميسان . أربيل . السليمانية)، سجلت محافظة بغداد اعلى نسبة لمن يحق لهم المشاركة على مستوى العراق وذلك بتسجيلها نسبة (65,1)% وبفارق (7)%عن المعدل العام للمسجلين في الدولة البالغ (58,1)%. تلتها محافظة البصرة بنسبة (62,8)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (4,7)%، ثم محافظة ميسان بنسبة (60,9)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ(2,8)%، أما محافظة اربيل فسجلت نسبة (60,6)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (2,5)%، وأخيراً محافظة السليمانية التي سجلت نسبة (60)% وبفارق عن المعدل بلغ (1,9)%.

شكل (28) يوضح نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات 7آذار2010



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (25).

2 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة فيها متوسطة من (60.55)%: وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (كركوك . ديإلى . ذي قار . النجف . واسط)، حيث سجلت محافظة كركوك (58,5)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (0,4)%، تلتها محافظة ديإلى بنسبة (58,2)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (0,1)%، ثم محافظة ذي قار التي سجلت نسبة (57,2)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (0,9)%، ومحافظة النجف التي سجلت نسبة (55,9)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (2,2)%، ومحافظة واسط التي سجلت نسبة (55,5)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (2,6)%،

3 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة فيها منخفضة أقل من (55)% : وتضم هذهِ الفئة ثمان محافظات هي (القادسية . نينوى . بابل . كربلاء . المثنى . الانبار . صلاح الدين . دهوك)، حيث سجلت محافظة القادسية اعلى نسبة لمن يحق لهم المشاركة في هذهِ الفئة وذلك بتسجيلها نسبة (54,6)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (3,5)%، تلتها محافظة نينوى بنسبة (53,3)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (4,8)%، ومحافظة بابل بنسبة (53)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (5,1)%، ومحافظة كربلاء التي سجلت نسبة (52,9)% وبفارق عن المعدل العام بلغ – (5,2)%، ثم جاءت محافظتي الانبار والمثنى بنسبة (52,7)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (5,4)%، ثم محافظة صلاح الدين بنسبة (51,6)% وبفارق عن المعدل العام بلغ – (6,5)%، واخيراً محافظة دهوك بنسبة (51,3)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (6,8)%.

ومن خلال ملاحظة التوزيع المسجلين في هذهِ الانتخابات ومقارنته مع توزيع المسجلين في انتخابات 15 كانون اول 2005 نلاحظ :

1 . هبوط محافظة دهوك إلى المرتبة الاخيرة في هذهِ الانتخابات بنسبة (51,3)% بعد ان كانت في المرتبة الاولى في انتخابات (15)كانون اول (2005)بنسبة (94,6)%، وسبب ذلك يعود إلى الارتفاع الكبير في عدد سكانها خلال الأربع اعوام السابقة بصورة غير طبيعية وغير مفهومه لاسيما إذا علمنا ان معدل نمو السكان السنوي في العراق خلال هذهِ المدة هو (2,8)%. وكذلك هبوط محافظة كركوك من فئة محافظات نسبة المسجلين فيها عالية في الانتخابات السابقة إلى فئة المحافظات المتوسطة في هذهِ الانتخابات.

2 . صعود خمس محافظات من فئة محافظات نسبة المسجلين فيها متوسطة في الانتخابات السابقة إلى فئة المحافظات التي فيها نسبة المسجلين مرتفعة في هذهِ الانتخابات وهي بغداد و البصرة وميسان واربيل والسليمانية.

3 . ارتفاع محافظة ديإلى من المرتبة الاخيرة في انتخابات(15) كانون اول (2005) إلى فئة المحافظات التي فيها نسبة المسجلين متوسطة في هذهِ الانتخابات.

4 . 3 .2 : المشاركة الانتخابية في انتخابات 7 آذار 2010:

تُعرف المشاركة الانتخابية بأنها طريقة او وسيلة من وسائل المشاركة السياسية، يحاول الأفراد من خلالها اظهار مدى ولائهم للدولة وللنظام السياسي، وكذلك أدائهم من خلالها واجبهم المدني كمواطنين

صالحين، فضلاً عن اختيار من يمثلهم في المناصب التشريعية والتنفيذية وصناعة القرار[1]. وقد جرت هذهِ الانتخابات وفق نظام القائمة المفتوحة مما سهل على الناخبين اختيار ممثليهم بحرية اكبر وشارك في هذهِ الانتخابات نحو(11,624,688) مليون ناخب من مجموع المسجلين البالغ (18,902,033) مليون مسجل، اي ان نسبة المشاركة في هذهِ الانتخابات بلغت (61,5)%، ويلاحظ إنّ هذهِ النسبة قد سجلت انخفاض بلغ نحو (14,8)% عن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة والتي كانت (76,1)%، وتفاوتت نسب هذا الانخفاض بين المحافظات، حيث سجلت أعلى نسبة انخفاض في محافظة الانبار بلغت (28,7)%، ومحافظة صلاح الدين بنسبة (28,2)%، أما أقل نسبة انخفاض فسجلت في محافظتي نينوى والقادسية حيث بلغت النسبة فيهما (4,2)%. أما نسب المشاركة الاعلى في هذهِ الانتخابات فسجلت في محافظة دهوك أذ سجلت نسبة مشاركة بلغت نحو (76,1)%، أما نسبة الاقل مشاركة فسجلت في محافظة ميسان بنسبة (48,6)%. ويوضح جدول (26) وشكل (29) وخريطة (30) تقسيم نسب المشاركة في انتخابات(7)آذار(2010) حسب المحافظات إلى ثلاث فئات هي:

1 . محافظات نسبة المشاركة فيها مرتفعة اكثر من (70)% : وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (دهوك . السليمانية . اربيل . كركوك . صلاح الدين)، حيث سجلت محافظة دهوك نسبة مشاركة بلغت نحو (76,1)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة في انتخابات 15 كانون اول 2005 بلغ – (15,8)%، تلتها محافظة السليمانية بنسبة مشاركة بلغت نحو (75,9)% وبفارق عن نسبة المشاركة في انتخابات 15 كانون اول 2005 بلغ نحو – (8,2)%، ثم محافظة اربيل بنسبة مشاركة بلغت نحو (74,7)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة في انتخابات 2005 بلغ – (20,5)%، أما محافظة كركوك فسجلت نسبة مشاركة بلغت نحو(71,1)% وبفارق عن المشاركة السابقة في انتخابات 2005 بلغ نحو – (14,9)% ، ويعود السبب في وقوع محافظة كركوك ضمن الفئة ذات المشاركة المرتفعة إلى اشتداد الصراع الاثني كونها جزء من المناطق المتنازع عليها وفق المادة (140) من الدستور العراقي، لذا حشدت كافة الأطراف الأثنية جماهيرها من اجل الحصول على الأصوات التي تمكنها من التأثير في صناعة القرار الخاص بالمحافظة، وأخيراً محافظة صلاح الدين بنسبة

(1) شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونموذجها، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007، ص3.

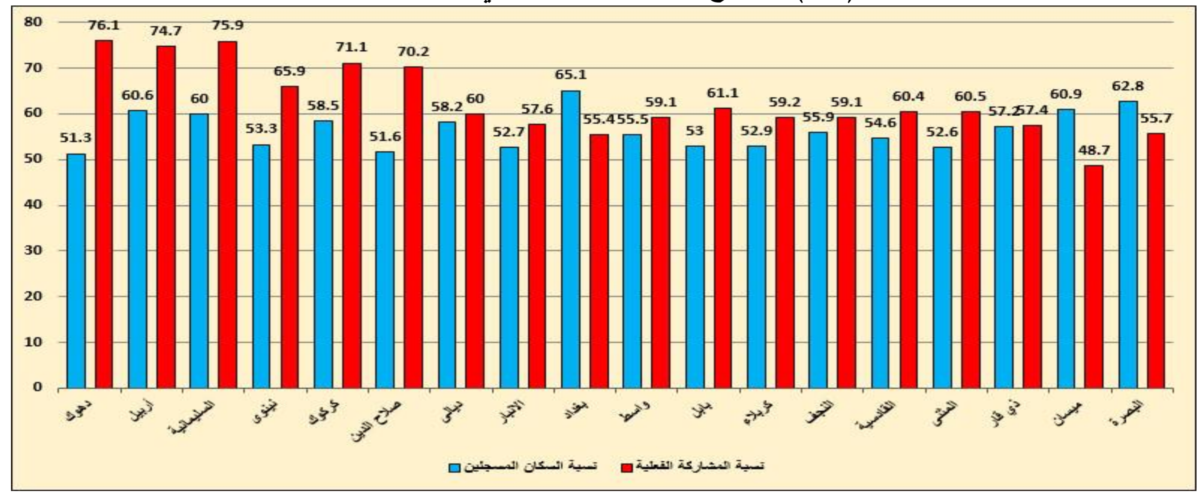
مشاركة (70,2)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ نحو – (28,2)%، ويعود السبب في ارتفاع نسب المشاركة إلى التنافس الانتخابي بين كافة مكونات المحافظة.

جدول (26) يوضح أعداد ونسبة المشاركة في انتخابات7آذار2010

المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة (%)	الفرق عن الانتخابات السابقة
دهوك	1,118,745	574,138	437,386	76.1	15.8-
أربيل	1,512,692	917,685	685,875	74.7	20.5-
السليمانية	1,827,764	1,098,451	834,456	75.9	8.2-
نينوى	3,190,422	1,702,964	1,122,984	65.9	4.2-
كركوك	1,345,614	787,673	560,565	71.1	14.9-
صلاح الدين	1,350,174	696,913	489,637	70.2	28.2-
ديالى	1,443,173	840,241	504,270	60	14.8-
الانبار	1,521,407	802,378	462,933	57.6	28.7-
بغداد	7,055,196	4,599,782	2,548,388	55.4	14.6-
واسط	1,150,591	638,699	377,997	59.1	8.8-
بابل	1,810,673	961,293	587,963	61.1	18.3-
كربلاء	1,066,567	564,691	334,522	59.2	11.2-
النجف	1,245,484	696,559	412,138	59.1	13.6-
القادسية	1,134,313	619,862	374,480	60.4	4.2-
المثنى	719,069	379,078	229,674	60.5	5.8-
ذي قار	1,736,181	993,372	570,320	57.4	14.4-
ميسان	921,484	561,742	273,544	48.7	24.6-
البصرة	2,331,997	1,466,512	817,556	55.7	18.4-
المجموع	32,490,546	18,902,033	11,624,688	61.5	-

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مركز أدخال البيانات. نتائج انتخابات2010

شكل (29) يوضح نسب المشاركة في انتخابات7آذار2010

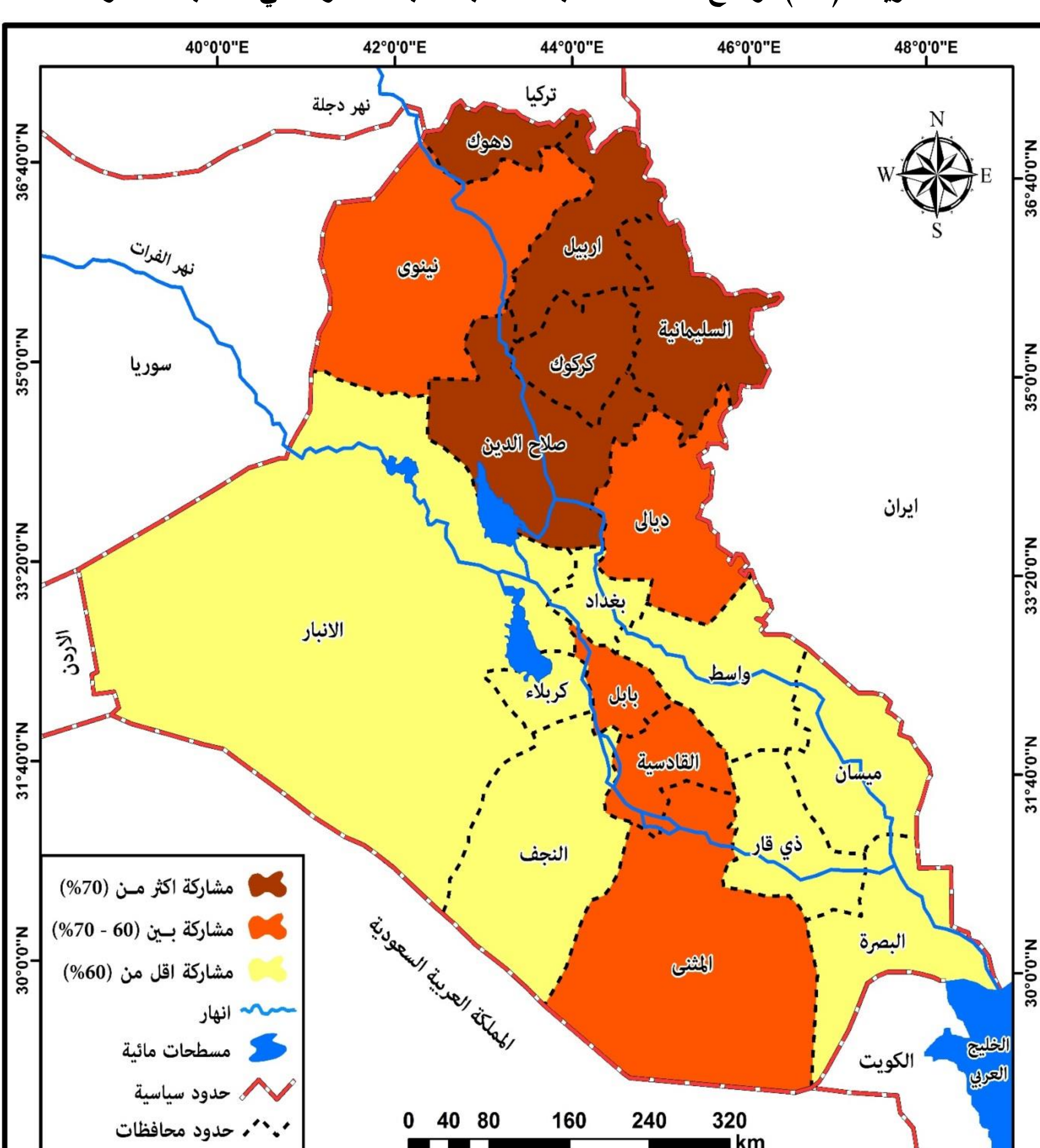


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (26).

2 . محافظات نسبة المشاركة فيها متوسطة من (70.60)%: وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (نينوى . بابل . المثنى . القادسية . ديإلى)، حيث سجلت محافظة نينوى أعلى نسبة مشاركة في هذهِ الفئة وذلك بتسجيلها نسبة بلغت نحو (65,9)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة في انتخابات(15)كانون اول(2005)بلغ – (4,2)%، تلتها محافظة بابل بنسبة مشاركة بلغت نحو (61,1)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (18,3)%، ثم محافظة المثنى التي سجلت نسبة مشاركة بلغت نحو (60,5)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (5,8)%، ومحافظة القادسية بنسبة مشاركة بلغت نحو (60,4)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ – (4,2)%، وأخيرا محافظة ديإلى التي سجلت نسبة مشاركة بلغت نحو (60)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (14,8)%.

3 . محافظات نسبة المشاركة فيها منخفضة أقل من (60)%: وتضم هذهِ الفئة ثمان محافظات هي (كربلاء . النجف . واسط . الانبار . ذي قار . البصرة . بغداد . ميسان)، حيث سجلت محافظة كربلاء نسبة مشاركة بلغت نحو (59,2)% وبفارق عن المشاركة السابقة في انتخابات(15)كانون اول(2005) بلغت نحو – (11,2)%، ومحافظة النجف التي سجلت نسبة مشاركة بلغت نحو (59,1)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (13,6)%، ومحافظة واسط التي سجلت نسبة مشاركة بلغت نحو (59,1)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ – (8,8)%، ومحافظة الانبار بنسبة مشاركة بلغت نحو (57,6)% وبفارق عن الانتخابات السابقة بلغ – (28,7)%، ومحافظة ذي قار التي سجلت نسبة مشاركة بلغت نحو (57,4)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ –(14,4)%، ومحافظة البصرة التي سجلت نسبة مشاركة بلغت نحو (55,7)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ – (18,4)%، ومحافظة بغداد بنسبة مشاركة بلغت نحو (55,4)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ – (14,6)%، وأخيرا محافظة ميسان التي سجلت اقل نسبة مشاركة في الانتخابات حيث سجلت فيها نسبة بلغت نحو (48,6)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (24,6)%.

خريطة (30) توضح كثافة الانتخابات حسب نسب المشاركة في انتخابات7آذار2010



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (26).

وعند مقارنة نسب المشاركة في هذهِ الانتخابات مع نسب المشاركة في الانتخابات السابقة التي جرت في(15)كانون أول 2005 يتضح ما يلي :

1 . انخفضت نسبة المشاركة في هذهِ الانتخابات عن نسبة الانتخابات السابقة بنسبة بلغت (14,8)%، وتوزع هذا الانخفاض على جميع المحافظات بصورة متفاوتة، ويعود السبب في هذا الانخفاض إلى انخفاض مستوى الاصطفاف و التخندق الطائفي والعرقي، والإحباط الشعبي من أيجاد

حكومة قادرة على النهوض بالمشروع الوطني الذي توكل اليه مهمة معالجة حالة الانهيار الاقتصادي والسياسي المتفشي في الدولة.

2 . سجلت بعض المحافظات نسب كبيرة في الانخفاض اكثر من (20)% وهي محافظات (اربيل، صلاح الدين، الانبار، ميسان)، ويعود سبب الانخفاض في محافظة أربيل إلى انحسارالتنافس الانتخابي داخل المحافظة بسبب هيمنة مرشحي الحزب الديمقراطي الكردستاني على المحافظة. أما في محافظات صلاح الدين والأنبار فيعود السبب إلى ارتفاع نسب المشاركة فيهما في الانتخابات السابقة والتي جرت في (15)كانون اول(2005)بصورة كبيرة حيث سجلتا (98,4)% و(86,3)% على التوالي والتي لم تساهم في تتغير اوضاع السكان الاقتصادية والسياسية والامنية، مما ولد احباط لدى السكان من ان تؤدي المشاركة السياسية التغيير المرجو. أما محافظة ميسان فيعود السبب إلى الاحباط الشعبي وعدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تحسين الظروف الاقتصادية وتوفير الخدمات والفساد المستشري.

3 . سجلت بعض المحافظات نسبة انخفاض متوسطة من (20.10)% وهي محافظات (دهوك . كركوك . ديإلى . بغداد . بابل . كربلاء . النجف . ذي قار . البصرة)، ويعود سبب الانخفاض في محافظة دهوك إلى قلة المنافسة الحزبية فيها، مما ادى إلى انخفاض نسبة المشاركة. أما المحافظات المتبقية فتجمعها نفس الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة المشاركة مثل انخفاض مستوى الخدمات المقدمة وارتفاع مستوى الفقر والفساد الاداري والمالي المستشري.

4 . سجلت بعض المحافظات نسبة انخفاض طفيفة اقل من (10)% وهي محافظات (السليمانية . نينوى . واسط . القادسية . المثنى)، يعود السبب بالانخفاض الطفيف في هذا المحافظات إلى انحسار التنافس داخل هذهِ المحافظات، وكذلك تلكؤ الحكومات السابقة في توفير الخدمات وتحقيق مطالب الناخبين السابقة مما ولد لدى الناخبين إحباط وعزوف عن المشاركة في هذهِ الانتخابات.

4 . 4 : التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات 30 نيسان 2014 :

جرت هذهِ الانتخابات في يوم(30)نيسان(2014)، وتُعدُّ الانتخابات الأولى بعد الانسحاب الامريكي الذي جرى عام(2011) والرابعة منذ الغزو الامريكي، وقد أجريت وفق قانون الانتخابات رقم (45) لسنة(2013). وقد شهدت رفع نسبة التمثيل للمقعد الواحد من (1/ 100,000)نسمة إلى (110,323/1) نسمة للمقعد الواحد، كان اعلاها في محافظة صلاح الدين حيث بلغت نسبة تمثيل المقعد الواحد (127,381/1)، أما أقلها كان في محافظة دهوك حيث بلغت النسبة(102,111/1)

للمقعد الواحد. وقد جرت هذهِ الانتخابات في ظروف أمنية صعبة على عكس الانتخابات السابقة التي جرت عام(2010)، فالاحتجاجات الشعبية في محافظات نينوى وصلاح الدين والانبار وديالى وكركوك وبغداد كانت على أوجها، وكذلك الحرب الاهلية السورية كان لها تأثير على المشهد السياسي العراقي عبر التنظيمات الارهابية العابرة للحدود مثل تنظيم (داعش)، الذي أستطاع التغلغل داخل مدن عراقية كثيرة في غرب ووسط وشمال العراق، وقد تمكن هذا التنظيم الارهابي من السيطرة على مدينتي الفلوجة والكرمة قبل أجراء هذهِ الانتخابات ، مما منع أجراءها فيهما، أما مدن وسط وجنوب العراق الباقية فقد شهدت احتجاجات منذ عام (2011) منددة بسوء الخدمات والفساد المستشري[1].

4 . 4 . 1 : التوزيع الجغرافي لمن يحق لهم المشاركة في هذهِ الانتخابات :

بلغ عدد سكان العراق وقت أجراء هذهِ الانتخابات نحو (36,004,552) مليون نسمة، موزعين بصورة متفاوتة بين المحافظات العراقية ، حظيت محافظتي بغداد و نينوى محتفظتان بالعدد الاكبر من بينها في هذهِ الانتخابات، حيث بلغ عدد السكان في محافظة بغداد نحو (7,665,606) مليون نسمة، أما محافظة نينوى فبلغ عدد السكان فيها نحو(3,524,348) مليون نسمة، فيما بقيت محافظتي المثنى وميسان بالمراتب الاخيرة بعدد سكان بلغ نحو (770.476) الف نسمة و (1,050,580) مليون نسمة على التوالي.

جدول(27) يوضح التركيب العمري للسكان حسب سن المشاركة في انتخابات 30 نيسان 2014

الفئة	العدد	النسبة (%)
السكان الذين يحق لهم المشاركة +18 سنة	18,811,685	52.2
السكان الذين لا يحق لهم المشاركة أقل من 18 سنة	17,192,867	47.8
المجموع	36,004,552	100

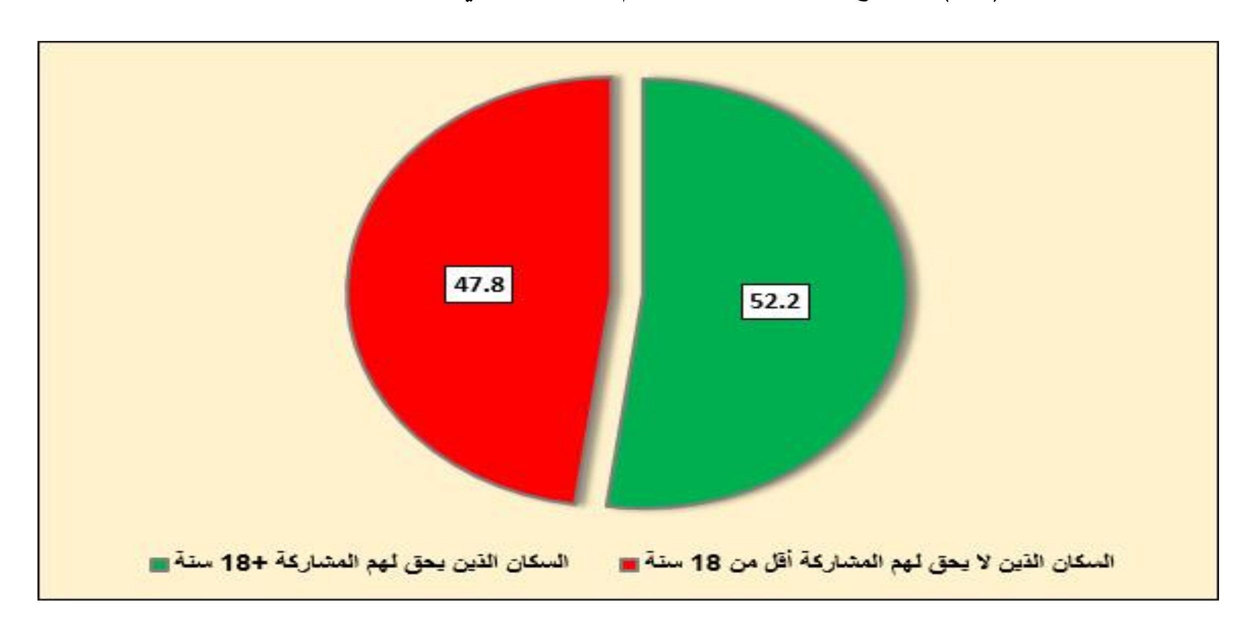
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : –

1 . وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء.

2 . المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مركز أدخال البيانات

(1)فيبي ماري و أبراهيم المراشي، مصدر سابق، ص101.

شكل (30) يوضح نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات30 نيسان2014



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (27).

أما السكان الذين يحق لهم المشاركة (المسجلين) فقد ارتفع في هذهِ الانتخابات إلى (18,811,685) مليون مسجل، بلغت نسبتهم (52,2)% من عدد السكان، أما السكان الذين لا يحق لهم المشاركة فبلغ عددهم (17,192,867) مليون نسمة، وبلغت نسبتهم(47,8)% من عدد السكان يُنظر جدول(27) وشكل (30). وعند مقارنة نسبة من يحق لهم المشاركة مع نسبة الانتخابات السابقة التي كانت (55,4)%، نجد أن هذهِ النسبة انخفضت بمقدار (3,2)%. أما توزيع السكان الذين يحق لهم المشاركة (المسجلين) كما مبين في جدول (28) وشكل(31) فنجده متفاوت بين المحافظات ويمكن تقسيمه إلى ثلاث فئات حسب نسبه في المحافظات وهي:

1 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة (المسجلين) فيها مرتفعة أكثر من (55)%: وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (دهوك . ديالى . كركوك . بغداد . أربيل)، حيث سجلت محافظة دهوك أعلى نسبة للمسجلين في العراق بعد ان كانت في الانتخابات السابقة في المرتبة الاخيرة بنسبة (51,3)%، حيث ارتفعت نسبتها في هذهِ الانتخابات إلى(73,2)% وبفارق عن المعدل العام للدولة البالغ (52,2)% بلغ (21)%، تلتها محافظة ديإلى بنسبة مسجلين بلغت (59,6)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (7,4)%، ثم محافظة كركوك بنسبة مسجلين بلغت (59,1)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (6,9)%، أما محافظة بغداد فبلغت النسبة فيها (56,7)% وبفارق عن المعدل العام

بلغ (4,5)%، واخيرا محافظة اربيل التي سجلت نسبة (56,6)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (4,4)%.

2 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة (المسجلين) فيها متوسطة من (55.50)%: وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (واسط . كربلاء . بابل . ذي قار . الانبار)، سجلت محافظة واسط أعلى نسبة ضمن هذهِ الفئة بلغت (52,1)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (0,1)%، تلتها محافظة كربلاء التي انخفضت فيها النسبة عن المعدل العام حيث سجلت (51,8)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (0,4)%، أما محافظة بابل فسجلت نسبة (51)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (1,2)%، في حين سجلت محافظة ذي قار نسبة (50,4)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (1,8)%، فيما حلت أخيرا محافظة الانبار التي سجلت نسبة (50)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (2,2)%.

جدول (28) يوضح أعداد ونسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014

المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	نسبتهم من السكان	الفرق عن المعدل
دهوك	1,220,396	893,578	73.2	21
أربيل	1,749,915	990,939	56.6	4.4
السليمانية	2,039,767	997,396	48.8	3.4-
نينوى	3,524,348	1,634,189	46.3	5.9-
كركوك	1,508,854	892,155	59.1	6.9
صلاح الدين	1,509,153	700,411	46.4	5.8-
ديالى	1,548,493	923,784	59.6	7.4
الانبار	1,675,606	839,342	50	2.2-
بغداد	7,665,292	4,349,084	56.7	4.5
واسط	1,303,137	679,948	52.1	0.1-
بابل	1,953,184	997,204	51	1.2-
كربلاء	1,151,152	596,409	51.8	0.4-
النجف	1,389,549	692,861	49.8	2.4-
القادسية	1,220,333	599,863	49.1	3.1-
المثنى	770,476	356,740	46.3	5.9-
ذي قار	1,979,561	998,394	50.4	1.8-
ميسان	1,050,580	490,892	46.7	5.5-
البصرة	2,744,758	1,178,496	42.9	9.3-
المجموع	36,004,552	18,811,685	52.2	-

المصدر: من عمل الباحث باعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

3 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة (المسجلين) فيها منخفضة أقل من (50)%: وتضم هذهِ الفئة ثمان محافظات هي (النجف . القادسية . السليمانية . ميسان . صلاح الدين . نينوى . المثنى . البصرة)، سجلت محافظة النجف أعلى نسبة ضمن هذهِ الفئة بلغت (49,8)% وبفارق عن المعدل

العام للدولة بلغ – (2,4)%، تلتها محافظة القادسية بنسبة (49,1)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ نحو – (3,1)%، في حين سجلت محافظة السليمانية نسبة (48,8)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (3,4)%، أما محافظة ميسان فسجلت نسبة (46,7)% وبفارق عن المعدل العام بلغ – (5,5)%، ثم محافظة صلاح الدين بنسبة مسجلين بلغت (46,4)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ –(5,8)%، أما محافظتي نينوى والمثنى فسجلتا نسبة (46,3)% وبفارق عن المعدل بلغ – (5,9)%،وأخيرا حلت محافظة البصرة التي سجلت أقل نسبة مسجلين في هذهِ الانتخابات بعد ان كانت في المرتبة الاولى في الانتخابات السابقة، حيث بلغت نسبتها (42,9)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (9,3)%.

شكل (31) يوضح نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (28).

4 . 4 . 2 : المشاركة الانتخابية في انتخابات 30 نيسان 2014:

تُعدُّ المشاركة الانتخابية مهمة جدا فالمشاركة تعني السبل والآليات المناسبة للناخبين من أجل المساهمة في عمليات صنع القرار، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة كالتصويت أو غير مباشرة كالمساندة والتوعية بأهميتها[1]. وقد جرت هذهِ الانتخابات بظروف استثنائية، واجهت الدولة فيها صعوبات كبيرة على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، فالتهديدات الارهابية وانخفاض أسعار النفط أثرت بشكل كبير في توفير الاجواء المناسبة لأجراء الانتخابات، بلغ عدد المشاركين في هذهِ

([1])فاطمة قعمير، الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر(1999-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، أمحمد بو قرة، الجزائر، 2016، ص79.

الانتخابات (11,909,992) مليون ناخب، بلغت نسبتهم (63,3)% من مجموع المسجلين البالغ عددهم (18,811,685) مليون مسجل، وتوزع المشاركين على (18) دائرة انتخابية (محافظة)، وتفاوتت نسب المشاركة في هذهِ الانتخابات ، حيث سجلت محافظة السليمانية أعلى نسبة مشاركة بلغت (79,5)% بعد ان بلغ عدد المشاركين فيها (793,229) الف مشارك من أصل عدد المسجلين البالغ (997,396) الف مسجل، أما اقل نسبة مشاركة فكانت في محافظة الانبار بلغت (44,3)% حيث شارك (372,610) الف ناخب من مجموع المسجلين البالغ عددهم (839,342) الف مسجل. وكما مبين في جدول (29) وشكل (32) وخريطة (31) يمكن تقسيم المحافظات إلى ثلاث فئات حسب نسبة المشاركة فيها هي:

1 . محافظات نسبة المشاركة فيها مرتفعة أكثر من (68)%: وتضم هذهِ الفئة اربع محافظات هي (السليمانية . اربيل . بابل . واسط)، سجلت محافظة السليمانية أعلى نسبة مشاركة في هذهِ الانتخابات بلغت (79,5)% وبفارق عن الانتخابات السابقة بلغ (3,6)%، جاءت بعدها محافظة اربيل بعد تسجيلها نسبة مشاركة بلغت (75,1)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ (0,4)%، اما محافظة بابل فسجلت نسبة مشاركة بلغت (75,1)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ (14)%، وأخيراً محافظة واسط التي سجلت نسبة مشاركة بلغت (72,8)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ (13,7)%. ويعود السبب بارتفاع نسب المشاركة في بابل وواسط إلى التنافس الانتخابي الشديد بين كتلتي الأحرار ودولة القانون، أما في محافظة السليمانية فيعود السبب إلى ظهور كتلة حركة التغيير كمنافس قوي للاتحاد الوطني الكردستاني، حيث عمد كل منها إلى شحن الشارع نحو التصويت لصالحه، أما محافظة أربيل فكان السبب في ارتفاع نسبة المشاركة هو الوضع الامني التي تنعم به بالإضافة إلى التنافس بين القوائم التي ظهرت بعد تفكك قائمة التحالف الكردستاني السابقة.

2 . محافظات نسبة المشاركة فيها متوسطة من (68.58)%: وتضم هذهِ الفئة ثمان محافظات هي (بغداد . القادسية . كركوك . صلاح الدين . ذي قار . ميسان . نينوى . البصرة)، سجلت محافظة بغداد أعلى نسبة ضمن هذهِ الفئة بلغت (64,8)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ (9,4)%، تلتها محافظة القادسية بنسبة (64,1)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ (3,7)%، ثم محافظة كركوك التي سجلت نسبة مشاركة بلغت (63,9)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (7,2)%، ومحافظة صلاح الدين التي سجلت نسبة (62,9)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (7,2)%، ومحافظة ذي قار التي سجلت نسبة (62,4)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ (5)%، أما محافظة

ميسان فسجلت نسبة مشاركة بلغت (61,6)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ (13)%، في حين سجلت محافظة نينوى نسبة مشاركة بلغت (60,4)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ – (5,5)%، وأخيرا محافظة البصرة التي سجلت أقل نسبة مشاركة ضمن هذهِ الفئة بعد تسجيلها (59,9)% وبفارق عن نسبة المشاركة بلغ (4,2)%. يعود سبب وقوع محافظات بغداد وكركوك وصلاح الدين و نينوى ضمن هذهِ الفئة والتي تعتبر نسبة المشاركة متوسطة إلى الوضع الأمني غير المستقر، حيث شهدت هذهِ الفترة هجمات إرهابية كثيرة ، بالإضافة إلى تغلغل الجماعات الإرهابية داخل مناطق كثيرة ، أما محافظات القادسية و ذي قار وميسان والبصرة فيعود السبب بانخفاض المشاركة إلى عدم تغير الوجوه عن الانتخابات السابقة والتي لم تفي بوعودها السابقة.

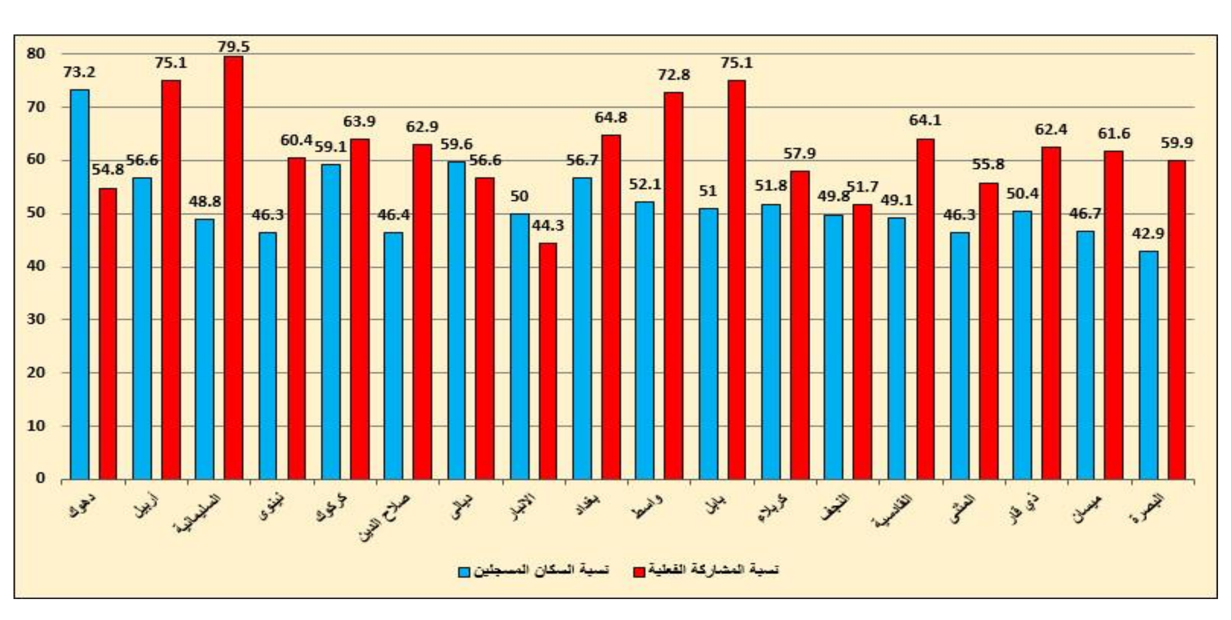
3 . محافظات نسبة المشاركة فيها منخفضة أقل من (58)%: وتضم هذهِ الفئة ست محافظات هي (كربلاء . ديإلى . المثنى . دهوك . النجف . الانبار)، سجلت محافظة كربلاء أعلى نسبة مشاركة ضمن هذهِ الفئة بعد تسجيلها نسبة (57,9)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ – (1,39، تلتها محافظة ديإلى بنسبة مشاركة بلغت (56,6)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (3,4)%، ثم محافظة المثنى بنسبة مشاركة بلغت (55,8)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ– (4,7)%، ومحافظة دهوك بنسبة مشاركة بلغت (54,8)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (21و3)%، ومحافظة النجف التي سجلت نسبة مشاركة بلغت (51,7)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (7,4)%، واخيراً محافظة الانبار التي سجلت أقل نسبة مشاركة على مستوى العراق بتسجيلها نسبة (44,3)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (13,3)%.يعود السبب بانخفاض نسبة المشاركة في محافظات ديإلى والانبار إلى الوضع الامني المتردي . أما في محافظات المثنى والنجف فيعود السبب إلى ألغاء أعداد كبيرة من المراكز الانتخابية بسبب اتهامات بين كتلتي الاحرار ودولة القانون بالتزوير. أما في دهوك فيعود السبب إلى حسم النتائج المسبق لصالح الحزب الديمقراطي الكردستاني.

جدول (29) يوضح أعداد و نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014

المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة (%)	الفرق عن الانتخابات السابقة
دهوك	1,220,396	893,578	490,452	54.8	21.3-
أربيل	1,749,915	990,939	744,489	75.1	0.4
السليمانية	2,039,767	997,396	793,229	79.5	3.6
نينوى	3,524,348	1,634,189	987,791	60.4	5.5-
كركوك	1,508,854	892,155	570,759	63.9	7.2-
صلاح الدين	1,509,153	700,411	440,807	62.9	7.3-
ديالى	1,548,493	923,784	523,524	56.6	3.4-
الانبار	1,675,606	839,342	372,610	44.3	13.3-
بغداد	7,665,292	4,349,084	2,821,919	64.8	9.4
واسط	1,303,137	679,948	495,027	72.8	13.7
بابل	1,953,184	997,204	749,173	75.1	14
كربلاء	1,151,152	596,409	345,458	57.9	1.3-
النجف	1,389,549	692,861	358,584	51.7	7.4-
القادسية	1,220,333	599,863	384,624	64.1	3.7
المثنى	770,476	356,740	199,139	55.8	4.7-
ذي قار	1,979,561	998,394	623,035	62.4	5
ميسان	1,050,580	490,892	302,839	61.6	13
البصرة	2,744,758	1,178,496	706,533	59.9	4.2
المجموع	36,004,552	18,811,685	11,909,992	63.3	-

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة في العراق .مركز ادخال البيانات، نتائج انتخابات 2014

شكل (32) يوضح نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (29).

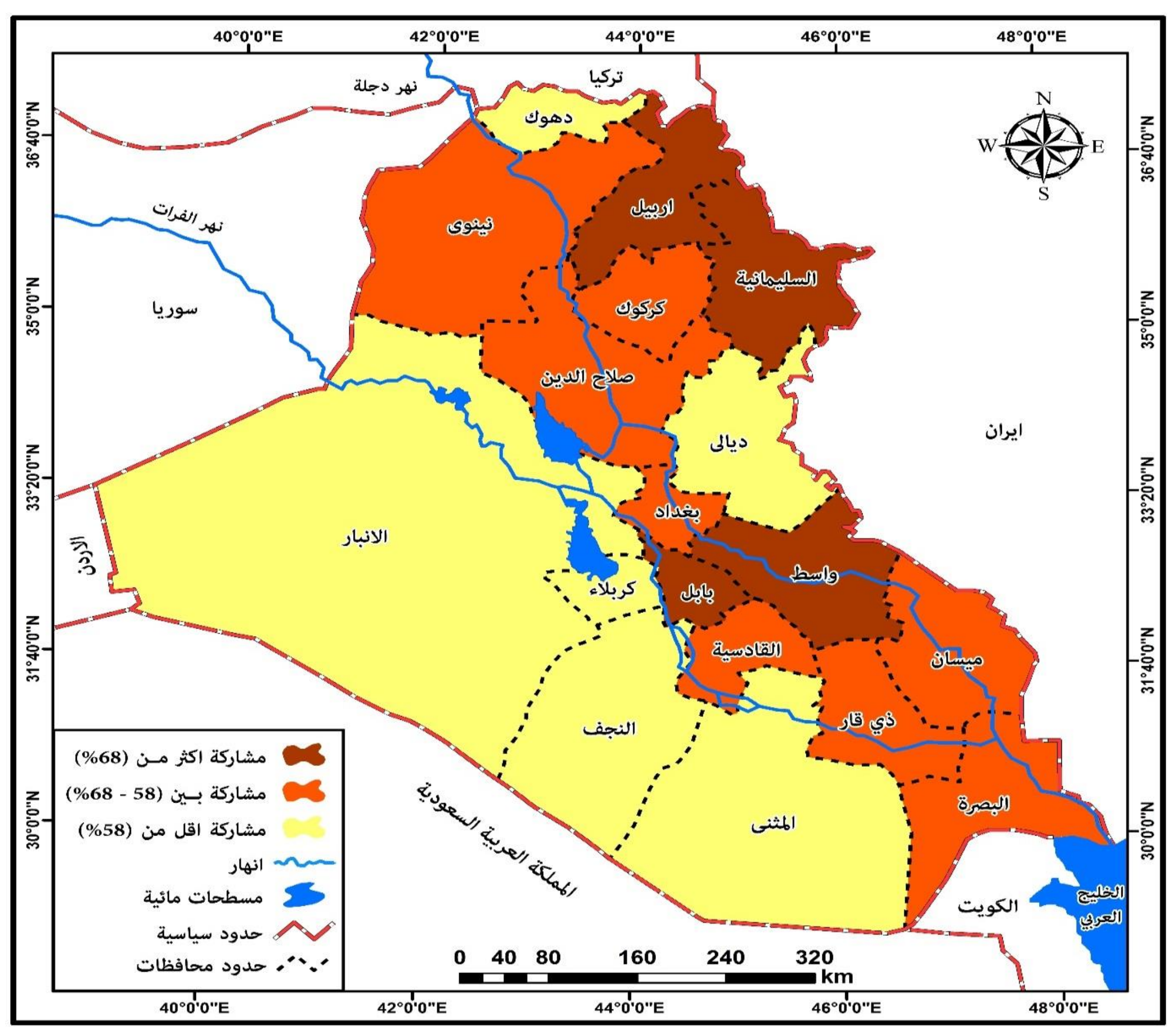
وعند مقارنة نتيجة المشاركة في هذهِ الانتخابات مع الانتخابات السابقة التي جرت في 7آذار 2010 نجد:

1 . ان نسبة المشاركة في هذهِ الانتخابات ارتفعت عن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة بنسبة ضئيلة بلغت (1,8)%.

2 . هناك محافظات انخفضت فيها نسبة المشاركة عن المشاركة السابقة بلغ عددها تسع محافظات هي (دهوك . نينوى . كركوك . صلاح الدين . ديإلى . الانبار . كربلاء . النجف . المثنى)، وجاءت محافظة دهوك الاولى بنسبة التراجع ويعود السبب في ذلك إلى غياب الدافع نحو المشاركة وهو التغيير، حيث ان نتيجة الانتخابات تكاد تكون محسومة لصالح حزب واحد وهو الحزب الديمقراطي الكردستاني، وذلك بسبب نفوذه الكبير في المحافظة، أما محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين والانبار وديإلى فكان للعامل الامني الدور الاكبر في تراجع نسب المشاركة فيها ، حيث شهدت فترة اجراء الانتخابات تراجع أمني كبير ، ابتدأ مع بداية الاحتجاجات الشعبية عام (2011) في هذهِ المحافظات أدى إلى سيطرة المجاميع الارهابية على عدة مدن فيها بداية عام (2014)، حيث قامت هذهِ المجاميع بترهيب السكان ومنعهم من المشاركة في الانتخابات، مما حرم بعض المدن من المشاركة كليا في الانتخابات مثل مدن الفلوجة والكرمة. أما محافظات كربلاء والنجف والمثنى فكان للعامل الاقتصادي الدور الاكبر في تراجع نسب المشاركة ، وكذلك ساهم في هذا التراجع الغاء نتائج بعض المراكز الانتخابية بسبب اتهامات بالتزوير خاصة في المثنى والنجف.

3. محافظات ارتفعت فيها نسبة المشاركة عن المشاركة السابقة بلغ عددها تسع محافظات هي (اربيل . السليمانية . بغداد . واسط . بابل . القادسية . ذي قار . ميسان . البصرة)، ويعود سبب ارتفاع نسبة المشاركة في محافظتي اربيل والسليمانية إلى ظهور قوائم منافسة جديدة فيها مثل حركة التغيير والجيل الجديد. أما المحافظات المتبقية فيعود السبب في ارتفاع نسب المشاركة فيها إلى زيادة حدة التنافس بين الكتل السياسية خاصة ما بين كتلة دولة القانون وكتلة الاحرار (الصدرية).

خريطة (31) توضح كثافة المشاركة حسب المحافظات في انتخابات30نيسان2014



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (29).

4 . 5 :التحليل الجغرافي لطبيعة المشاركة السياسية في انتخابات 12 آيار 2018 :

تُعدُّ هذهِ الانتخابات خامس انتخابات برلمانية في العراق بعد عام 2003، وتأتي أهميتها كونها جرت بعد تحرير المدن من سيطرة داعش بفترة قصيرة ، وكذلك حدوثها بعد ستت أشهر من استفتاء الانفصال الذي جرى في أقليم كردستان، والذي حظي بموافقة (93)% من سكان الاقليم، الأمر الذي جعل الحكومة المركزية تفرض حظر جوي على مطارات الاقليم ، وكذلك القيام بعمليات عسكرية في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها، من أجل الضغط على حكومة الاقليم لإلغاء نتائجه. وكان من المفترض أجراء هذهِ الانتخابات في أيلول(2017) ولكنها تأجلت بسبب الحرب ضد داعش التي انتهت في كانون أول(2017) بعد تحرير أخر المدن من قبضته، وكذلك لكي يتسنى للناخبين

النازحين في المحافظات التي سيطر عيها التنظيم العودة لمناطق سكناهم. وقد اجريت هذهِ الانتخابات وفق قانون الانتخابات رقم (45) لسنة(2013)، ويلاحظ في هذهِ الانتخابات استمرار ارتفاع تمثيل المقعد الواحد حيث ارتفع من (110,323/1)الف نسمة في الانتخابات السابقة إلى (122,499/1) الف نسمة في هذهِ الانتخابات، بالرغم من ان الدستور العراقي حدد نسبة تمثيل المقعد (100,00/1) الف نسمة، وهذا التمثيل متفاوت حيث اعلاه في محافظة صلاح الدين بلغ (141,871/1)نسمة واقله في محافظة دهوك(113,727/1)نسمة للمقعد الواحد.

4 . 5 .1 : التوزيع الجغرافي لمن يحق لهم المشاركة (المسجلين) في انتخابات 12 آيار 2018:

بلغ عدد سكان العراق عند اجراء هذهِ الانتخابات نحو (40,302,099) مليون نسمة موزعين على المحافظات بصورة متفاوتة، حظيت محافظة بغداد بأكبر عدد سكاني بلغ نحو(8,531,845) مليون نسمة، تلتها محافظة نينوى بعدد بلغ نحو (3,954,478) مليون نسمة. أما أقل المحافظات بعدد السكان فكانت محافظة المثنى بعدد بلغ نحو (869,328) الف نسمة ومحافظة ميسان بعدد بلغ نحو (1,174,680) ملون نسمة. أما السكان الذين يحق لهم المشاركة (المسجلين) في هذهِ الانتخابات فبلغ عددهم نحو (23,668,849) مليون مسجل، أما نسبتهم فبلغت نحو (58,7)% من سكان العراق، في حين بلغ عدد السكان الذين لا يحق لهم المشاركة نحو(16,633,250) مليون نسمة وشكلوا نحو (41,3)% من سكان العراق. أنظر الجدول (30) والشكل (33).

جدول (30) يوضح التركيب العمري للسكان حسب سن المشاركة في انتخابات12آيار2018

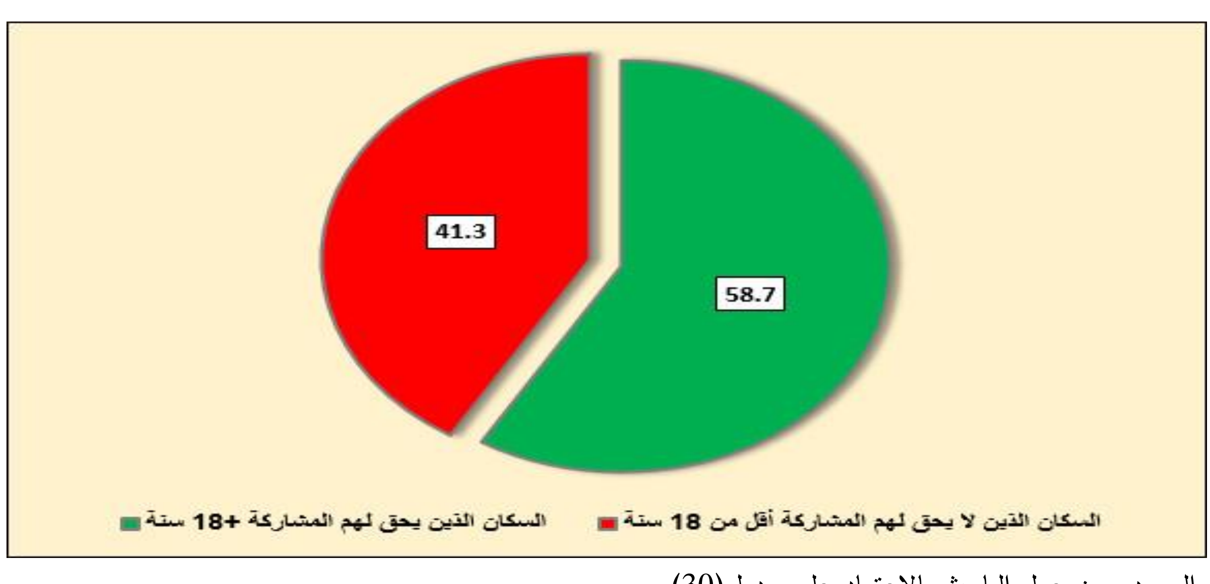
الفئة	العدد	النسبة (%)
السكان الذين يحق لهم المشاركة +18 سنة	23,668,849	58.7
السكان الذين لا يحق لهم المشاركة أقل من 18 سنة	16,633,250	41.3
المجموع	40,302,099	100

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:1 . وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء.
2 . المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مركز أدخال البيانات

وعند مقارنة نسبة من يحق لهم المشاركة في هذهِ الانتخابات مع نسبتهم في الانتخابات السابقة التي جرت في (30)نيسان(2014) والتي بلغت(52,2)% نجد ان نسبة من يحق لهم المشاركة (المسجلين) قد ارتفعت بمقدار (6,5)%. أما توزيعهم فقد توزعوا بنسب متفاوتة بين الدوائر الانتخابية (المحافظات)كما مبين في جدول (31) وشكل (34) . ويمكن تقسيمهم حسب نسبهم في المحافظات إلى ثلاث فئات هي :

1 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة (المسجلين) فيها مرتفعة أكثر من (60)% : وتضم هذهِ الفئة ست محافظات هي (دهوك . اربيل . بغداد . السليمانية . ميسان . كركوك) ، وقد سجلت محافظة دهوك أعلى نسبة لمن يحق لهم المشاركة في العراق بلغت (78,8)% وبفارق عن المعدل العام للدولة البالغ (58,7)% بلغ (20,1)%، تلتها محافظة اربيل بنسبة مسجلين بلغت (67,3)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (8,6)%، أما محافظة بغداد فسجلت نسبة مسجلين بلغت نحو (64,8)% بفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (6,1)%، فيما سجلت محافظة السليمانية نسبة مسجلين بلغت نحو (61,4)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (2,7)%، ومحافظة ميسان التي سجلت نسبة مسجلين بلغت نحو (60,7)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (2)%، وأخيراً حلت محافظة كركوك بنسبة مسجلين بلغت نحو (60,5)%. وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (1,8)%.

شكل (33) يوضح نسبة من يحق لهم المشاركة في انتخابات12آيار2018



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(30).

2 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة (المسجلين) فيها متوسطة تتراوح من (55. 60)% : وتضم هذهِ الفئة تسع محافظات هي (النجف . البصرة . ديإلى . كربلاء . ذي قار . المثنى . واسط . القادسية . الانبار)، سجلت محافظة النجف أعلى نسبة مسجلين ضمن هذهِ الفئة بلغت نحو(59,8)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ (1,1)%، تلتها محافظة البصرة بنسبة مسجلين بلغت نحو (58,3)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (0,4)%، ثم محافظة ديإلى بنسبة مسجلين بلغت نحو

(58,2)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (0,5)، ثم محافظة كربلاء بنسبة مسجلين بلغت نحو (58,1)% وبفارق عن المعدل بلغ نحو – (0,6)، ومحافظة ذي قار التي بلغت نسبة المسجلين فيها نحو(56,4)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (2,3)%، ومحافظة المثنى التي بلغت نسبة المسجلين فيها نحو (56,3)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (2,4)%، ومحافظة واسط بنسبة مسجلين بلغت نحو (55,8)% وبفارق عن المعدل بلغ نحو– (2,9)%، أما محافظة القادسية فبلغت نسبة المسجلين فيها (55,3)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (3,4)%، وأخيرا حلت محافظة الانبار التي بلغت نسبة المسجلين فيها (55)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (3,7)%.

جدول (31) يوضح نسبة المسجلين وأعدادهم حسب المحافظات في انتخابات12آيار2018

المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	نسبتهم من السكان	الفرق عن المعدل
دهوك	1,364,724	1,075,889	78.8	20.1
أربيل	1,950,174	1,314,046	67.3	8.6
السليمانية	2,271,954	1,395,961	61.4	2.7
نينوى	3,954,478	1,681,689	42.5	16.2-
كركوك	1,687,557	1,021,941	60.5	1.8
صلاح الدين	1,702,456	886,102	52	6.7-
ديالى	1,744,803	1,016,048	58.2	0.5-
الانبار	1,887,749	1,038,259	55	3.7-
بغداد	8,531,845	5,532,455	64.8	6.1
واسط	1,463,712	817,198	55.8	2.9-
بابل	2,201,222	1,205,428	54.7	4-
كربلاء	1,289,619	750,194	58.1	0.6-
النجف	1,544,385	929,922	59.8	1.1
القادسية	1,371,443	759,532	55.3	3.4-
المثنى	869,328	490,233	56.3	2.4-
ذي قار	2,220,139	1,253,736	56.4	2.3-
ميسان	1,174,680	713,217	60.7	2
البصرة	3,061,831	1,786,999	58.3	0.4-
المجموع	40,302,099	23,668,849	58.7	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

3 . محافظات نسبة من يحق لهم المشاركة (المسجلين) فيها منخفضة اقل من (55)% : وتضم هذهِ الفئة ثلاث محافظات هي (بابل . صلاح الدين . نينوى)، حيث سجلت محافظة بابل أعلى نسبة مسجلين ضمن هذهِ الفئة بلغت نحو (54,7)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (4)%، أما محافظة صلاح الدين فبلغت نسبة المسجلين فيها نحو (52)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ –

(6,7)%، في حين سجلت محافظة نينوى أقل نسبة مسجلين على مستوى العراق، حيث بلغت نسبتهم نحو (42,5)% وبفارق عن المعدل العام للدولة بلغ – (16,2)%.

شكل (34) يوضح نسب المسجلين حسب المحافظات في انتخابات12آيار2018

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (31).

4 . 5 . 2 : المشاركة في انتخابات 12 آيار 2018:

تميزت هذهِ الانتخابات بتفتت القوائم الكبيرة التي سادت على المشهد السياسي منذ عام 2003، فالطوائف والقوميات التي كانت تدخل الانتخابات بقائمة واحدة ، نزلت في هذهِ الانتخابات بعدة قوائم وذلك يعود إلى المشاكل والاختلافات التي حدثت داخل هذهِ القوائم بسبب الاخطاء المتعلقة بإدارة الدولة وتوزيع المناصب داخل هذهِ القوائم. وقد أثرت هذهِ الاخطاء على المشاركة السياسية وذلك بعزوف المواطنين عن المشاركة في المحافل الرسمية للدولة، ومنها الانتخابات ، حيث أشارت التقارير عن نسب مشاركة متدنية جدا في هذهِ الانتخابات، وبالرجوع إلى بيانات المفوضية نجد ان نسبة المشاركة في هذهِ الانتخابات بلغت (41,9)%بعد ان بلغ عدد المشاركين فيها (9,932,264) مليون مشارك من مجموع المسجلين البالغ (23,668,849) مليون مسجل. حيث تُعدُّ هذهِ النسبة هي الادنى من بين كل المشاركات الانتخابية السابقة التي جرت بعد عام(2003)، ويعود السبب في ذلك إلى فشل الحكومات المتعاقبة في أيجاد الحلول للمشكلات السياسية والامنية والاقتصادية، واتباعها سياسة تدوير حلها إلى الحكومات اللاحقة مما أدى إلى تراكمها. اما أعلى نسبة مشاركة في هذهِ الانتخابات

فسجلت في محافظة نينوى بعد ان شارك فيها (891,840) الف مشارك بلغت نسبتهم (53)% من مجموع المسجلين فيها والبالغ عددهم (1,681,689) مليون مسجل، أما اقل نسبة مشاركة فسجلت في محافظة بغداد حيث شارك فيها (1,835,640) مليون ناخب ، سجلوا نسبة مشاركة بلغت نحو (33,1)% من مجموع المسجلين الذين يحق لهم المشاركة والبالغ عددهم نحو (5,532,455) مليون مسجل. ويمكن تقسيم المحافظات كما مبين في جدول (32) وشكل (35) وخريطة (32) حسب نسب المشاركة إلى ثلاث فئات هي :

1 . محافظات نسبة المشاركة فيها مرتفعة أكثر من (50)% : وتضم هذهِ الفئة اربع محافظات هي (نينوى . دهوك . ديإلى . السليمانية)، جاءت محافظة نينوى بأعلى نسبة مشاركة على مستوى العراق حيث سجلت نسبة (53)% من مجموع مسجليها ، وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة في انتخابات (30) نيسان(2014)بلغ – (7,4)%، تلتها محافظة دهوك بنسبة مشاركة بلغت نحو (50,5)% وبفارق عن المشاركة السابقة بلغ – (4,3)%. أما محافظة ديإلى فبلغت نسبة المشاركة فيها نحو (50,2)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة فيها بلغ – (6,4)%، وأخيرا جاءت محافظة السليمانية بنسبة مشاركة بلغت (50,1)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة فيها بلغ – (29,4)%. ويعود السبب في هذا الارتفاع في محافظتي نينوى وديإلى إلى التنافس الاثني والعرقي بين المكونات في هذهِ المحافظات، أما محافظتي دهوك و السليمانية فإلى التنافس الحزبي بسبب بروز قوى جديدة على الساحة السياسية.

جدول (32) يوضح أعداد ونسب المشاركة في انتخابات12آيار2018

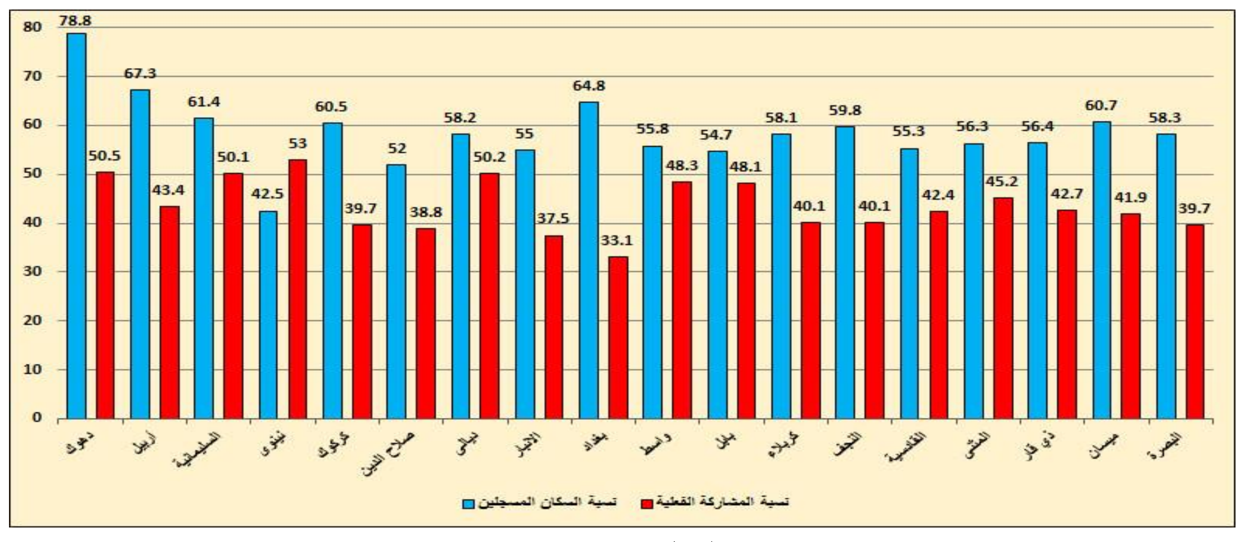
المحافظة	عدد السكان	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة (%)	الفرق عن الانتخابات السابقة
دهوك	1,364,724	1,075,889	544,226	50.5	4.3-
أربيل	1,950,174	1,314,046	570,463	43.4	31.7-
السليمانية	2,271,954	1,395,961	700,474	50.1	29.4-
نينوى	3,954,478	1,681,689	891,840	53	7.4-
كركوك	1,687,557	1,021,941	406,529	39.7	24.2-
صلاح الدين	1,702,456	886,102	344,364	38.8	24.1-
ديالى	1,744,803	1,016,048	510,158	50.2	6.4-
الانبار	1,887,749	1,038,259	389,924	37.5	6.8-
بغداد	8,531,845	5,532,455	1,835,640	33.1	31.7-
واسط	1,463,712	817,198	395,088	48.3	24.5-
بابل	2,201,222	1,205,428	580,621	48.1	27-
كربلاء	1,289,619	750,194	300,972	40.1	17.8-
النجف	1,544,385	929,922	373,631	40.1	11.6-
القادسية	1,371,443	759,532	322,265	42.4	21.7-
المثنى	869,328	490,233	221,582	45.2	10.6-
ذي قار	2,220,139	1,253,736	535,826	42.7	19.7-
ميسان	1,174,680	713,217	299,097	41.9	19.7-
البصرة	3,061,831	1,786,999	709,564	39.7	20.2-
المجموع	40,302,099	23,668,849	9,932,264	41.9	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على : المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، مركز أدخال البيانات.، نتائج انتخابات2018.

2 . محافظات نسبة المشاركة فيها متوسطة تراوحت ما بين (40 . 50)% : وتضم هذهِ الفئة تسع محافظات هي (واسط . بابل . المثنى . اربيل . ذي قار . القادسية . ميسان . كربلاء . النجف)، حيث سجلت محافظة واسط أعلى نسبة مشاركة ضمن هذهِ الفئة بلغت نحو (48,3)% وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة في انتخابات 30 نيسان 2014 بلغ – (24,5)%، تلتها محافظة بابل بنسبة مشاركة بلغت (48,1)% وبفارق عن نسبة المشاركة الانتخابية السابقة بلغ – (27)%، أما محافظة المثنى فسجلت نسبة مشاركة بلغت نحو (45,2)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ – (10,6)%، اما في محافظة أربيل فبلغت نسبة المشاركة نحو (43,4)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة فيها بلغ – (31,7)%، وفي محافظة ذي قار بلغت نسبة المشاركة فيها نحو(42,7)% وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة بلغ – (19,7)%، وفي محافظة القادسية بلغت نسبة المشاركة نحو (42,4)% وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة بلغ (21,7)%، اما محافظة ميسان فسجلت نسبة مشاركة بلغت (41,9)% وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة بلغ – (19,7)%، وفي محافظة كربلاء

بلغت نسبة المشاركة نحو (40,1)% وبفارق عن نسبة المشاركة السابقة بلغ – (17,8)%، واخيرا محافظة النجف التي بلغت نسبة المشاركة فيها نحو (40,1)% وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة بلغ – (11,6)%. وتقع جميع هذهِ المحافظات في وسط وجنوب العراق ما عدى محافظة اربيل، وتشترك جميعها بجملة من المشاكل خاصة الاقتصادية والسياسية، فسوء توزيع الموارد وارتفاع مستويات الفقر وتدني التعليم وعدم أيفاء الحكومات السابقة بتحقيق مطالب الجماهير، ساهمت في عزوف اعداد كبيرة من المواطنين عن المشاركة، أما محافظة اربيل فكان سوء أدارة الأحزاب الكردية لملف الاستفتاء وما نتج عنه ساهم في عزوفهم عن المشاركة الفاعلة.

شكل (35) يوضح نسب المشاركة حسب المحافظات في انتخابات12آيار2018

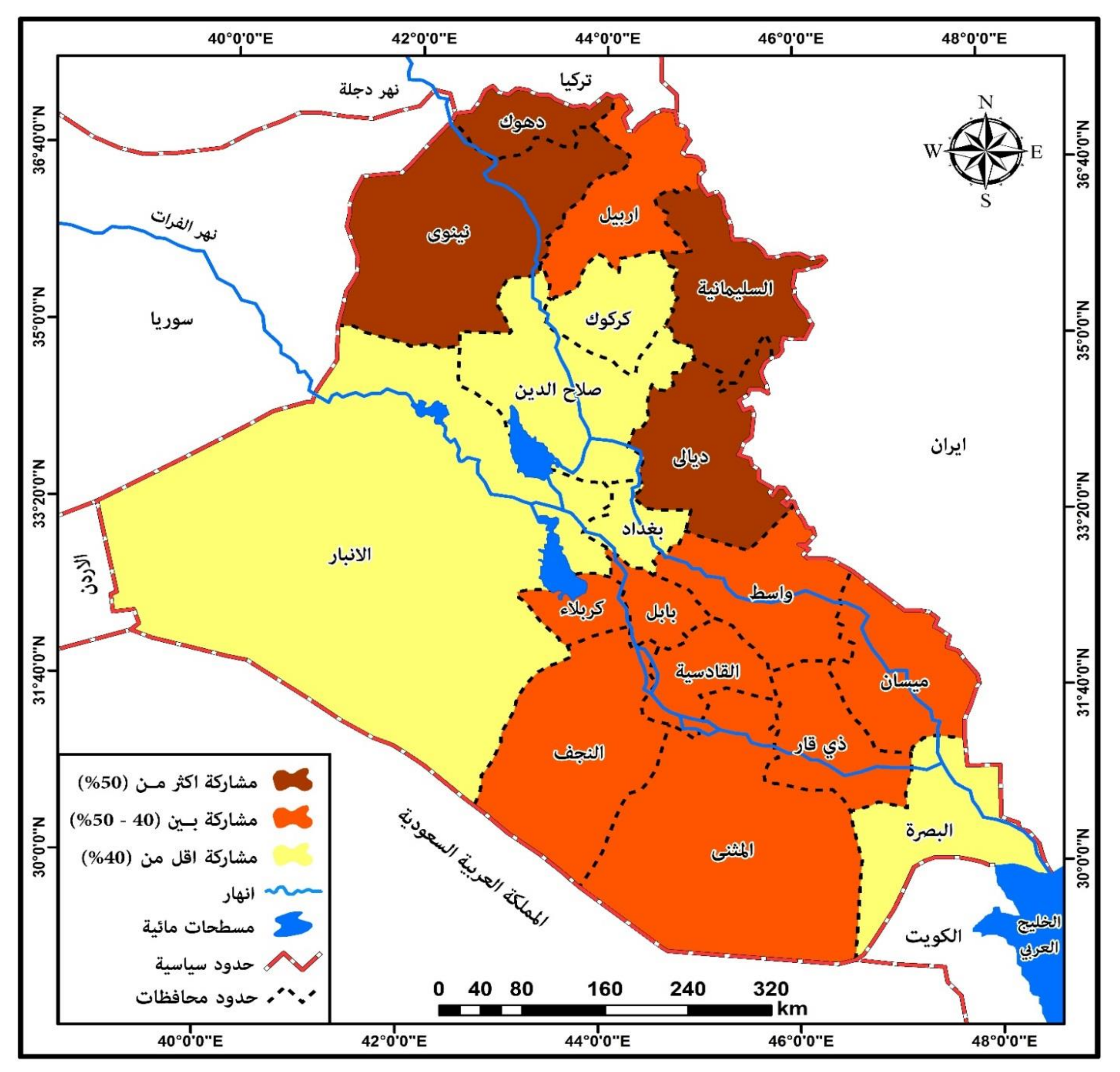


المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (32).

3 . محافظات نسبة المشاركة فيها منخفضة أقل من (40)% : وتضم هذهِ الفئة خمس محافظات هي (البصرة . كركوك . صلاح الدين . الانبار . بغداد)، حيث بلغت نسبة المشاركة في محافظة البصرة نحو (39,7)% وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة في انتخابات (30) نيسان(2014) بلغ – (20,2)%، اما محافظة كركوك فبلغت نسبة المشاركة فيها نحو (39,7)% وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة بلغ – (24,2)%، أما في محافظة صلاح الدين فبلغت نسبة المشاركة فيها نحو (38,8)% وبفارق عن مشاركتها السابقة بلغ – (24,1)%، وفي محافظة الانبار بلغت نسبة المشاركة نحو (37,5)% وبفارق عن نسبة مشاركتها السابقة بلغ – (6,8)%، وأخيراً حلت محافظة

بغداد التي سجلت أقل نسبة مشاركة في هذهِ الانتخابات بلغت (33,1)% وبفارق عن مشاركتها السابقة بلغ – (31,7)%.

خريطة (32) توضح كثافة المشاركة في انتخابات 12آيار2018 حسب المحافظات



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (32).

وعند مقارنة نسبة المشاركة في هذهِ الانتخابات مع نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة التي جرت في 30 نيسان 2014 نلاحظ ما يلي:

1 . انخفاض نسبة المشاركة في هذهِ الانتخابات عن الانتخابات السابقة بنسبة بلغت (21,4)%، وشمل هذا الانخفاض جميع المحافظات.

2 . محافظات سجلت فيها نسبة انخفاض كبيرة أكثر من (20)%: وتشمل هذهِ الفئة تسع محافظات هي (اربيل . السليمانية . كركوك . صلاح الدين . بغداد . واسط . بابل . القادسية . البصرة)، ويعود السبب بانخفاض نسبة المشاركة في محافظات اربيل والسليمانية إلى فشل الأحزاب الكردية في أدارة أزمة استفتاء الانفصال مع الحكومة المركزية في بغداد، خاصة بعد فقدانها المناطق التي سيطر عليها الأقليم مثل كركوك وبعض المناطق المتنازع عليها اثناء سيطرة داعش على بعض المحافظات العراقية، بالإضافة إلى الركود الاقتصادي الذي عاشته محافظات الأقليم بسبب هذهِ السياسات الخاطئة. أما في محافظتي كركوك وصلاح الدين فيعود سبب هذا الانخفاض إلى سوء الاوضاع الامنية، ووجود مئات الالاف خارج مناطقهم بسبب النزوح، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر والاوضاع الاقتصادية المتدهورة. أما المحافظات المتبقية فيعود السبب في انخفاض نسب المشاركة فيها إلى انعدام الثقة بين المواطن والحاكمين بسبب عدم احترام السلطات لوعودها السابقة، وكذلك عدم تمثيل أرادة الناخبين في اختيار من يمثلهم عبر الانتخابات السابقة، ومثال على ذلك عندما فازت القائمة العراقية عام 2010 شكل الحكومة نوري المالكي رئيس قائمة دولة القانون ، وفي عام(2014) فاز نوري المالكي ولكنه لم يشكل الحكومة بل شكلها حيدر العبادي، وهذا الامر أدى إلى فقدان المواطنين لثقتهم بأن الانتخابات تمثل أرادتهم. وكذلك ساهمت في هذا الانخفاض العوامل الاقتصادية المتردية وارتفاع مستويات الفقر والبطالة.

3 . محافظات سجلت فيها نسبة انخفاض محدودة أقل من (20)% : وتضم هذهِ الفئة تسع محافظات هي (دهوك . نينوى . ديإلى . الانبار . كربلاء . النجف . المثنى . ذي قار . ميسان)، يعود في انخفاض نسبة المشاركة في محافظة دهوك إلى الوضع الاقتصادي والسياسي المتردي خاصة بعد أزمة الاستفتاء، بالإضافة إلى عدم تغير الوجوه السياسية عبر الانتخابات السابقة. أما محافظات نينوى وديإلى والانبار فيعود السبب إلى الأوضاع الامنية المتردية فيها، والتي سببت نزوح مئات الالاف منها خارج مناطقهم، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي، وكذلك نظرة المواطنين للانتخابات بانها ليست ذات جدوى لأنهاء هذهِ الأوضاع المتردية. أما المحافظات المتبقية فيعود سبب الانخفاض إلى ارتفاع نسب البطالة حيث أصبحت ظاهرة ملازمة لاقتصاد هذهِ المحافظات، وفشل الحكومات المتعاقبة في حلها، وكذلك انعدام ثقة المواطنين بالتغيير عبر الانتخابات، حيث أصبحت هناك قناعة لدى المواطنين بعدم جدوى الانتخابات. وكذلك نشاط الاحزاب في فترات الانتخابات واختفائها بعدها

حيث ساهمت هذهِ العوامل مجتمعة في أيجاد ظواهر سلبية ملازمة للمشاركة السياسية مثل العزوف عن المشاركة والتصويت أو بيع الاصوات يوم الاقتراع بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

4 . 6 : أزمة المشاركة السياسية الواقع والاسباب والحلول:

4 . 6 . 1 : واقع المشاركة السياسية : إنّ العلاقة الطبيعية بين المجتمع والدولة تنطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية، سواء كان ذلك بشكل مباشر عبر مشاركة المواطنين في المحافل الرسمية للدولة أو من خلال تنظيماتهم الغير حكومية التي تساهم في صنع واتخاذ القرار السياسي حيث تُعدُّ المشاركة السياسية مؤشر لمدى فاعلية العلاقة بين المجتمع والدولة، وبقدر ما تحقق الدولة رغبات وطموح المجتمع تزداد المشاركة السياسية[1]. أما في العراق فبالرغم من التحول الكبير نحو الديمقراطية بعد عام (2003)، ألا أنه بقي متأثراً بما قبل هذا التأريخ ولو بشكل غير مباشر، ويعود السبب في ذلك كون هذا التحول حدث بفعل خارجي متمثل بقوة عسكرية خارجية ، وهذهِ القوة قامت بأسقاط السلطة السياسية الحاكمة والسيطرة على الارض، حيث خرج الشعب من دائرة التأثير السياسي مدة من الزمن قامت القوات الامريكية فيها بأنشاء مجلس الحكم في يوم (13) تموز(2003)، وهو مجلس مكون من (25)عضو تم اختيارهم على اساس عرقي وطائفي. وقد تعرضت القوات الامريكية في هذهِ الفترة إلى ضغوطات شعبية وأمنية كبيرة مما أجبرها على إقرار قانون أدارة الدولة العراقية الأنتقالي، وبموجب هذا القانون أنتقل العراق إلى مرحلة جديدة يتوجب عليه فيها اختيار أعضاء الجمعية الوطنية (مجلس النواب)[2]. وكانت مهمة هذا المجلس اختيار حكومة مهمتها صياغة دستور للبلاد وأجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس نواب عراقي مدته التشريعية أربع سنوات. وبالفعل جرت الانتخابات في يوم(30) كانون ثاني(2005) وكانت نسبة المشاركة فيها (58,3)%، وعلى أثرها تشكلت لجنة صياغة الدستور العراقي، وتم اقرار الدستور العراقي الدائم عبر استفتاء شعبي في يوم (15) تشرين اول (2005)، وكانت نسبة المشاركة في هذا الاستفتاء نحو (63)%[3]. وبعد هذا التاريخ اجريت اربع انتخابات برلمانية اولاها جرت في يوم (15) كانون اول (2005)وبلغت نسبة المشاركة فيها (76,3)%، والثانية اجريت في(7)آذار(2010)وكانت نسبة المشاركة فيها (61,5)%.

---

(1) محمد قدوسي، السياسي من خلال معطى الشرعية: استمرارية التطور أم تقطعات، المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، جامعة وهران ، العدد(14)، 2001، ص118.

(2) بدر زكي أحمد وأخرون، مأزق الدستور نقد وتحليل، معهد الدراسات الاستراتيجية، دراسات عراقية، بيروت، 2006، ص65،64.

(3) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سابق، ص126.

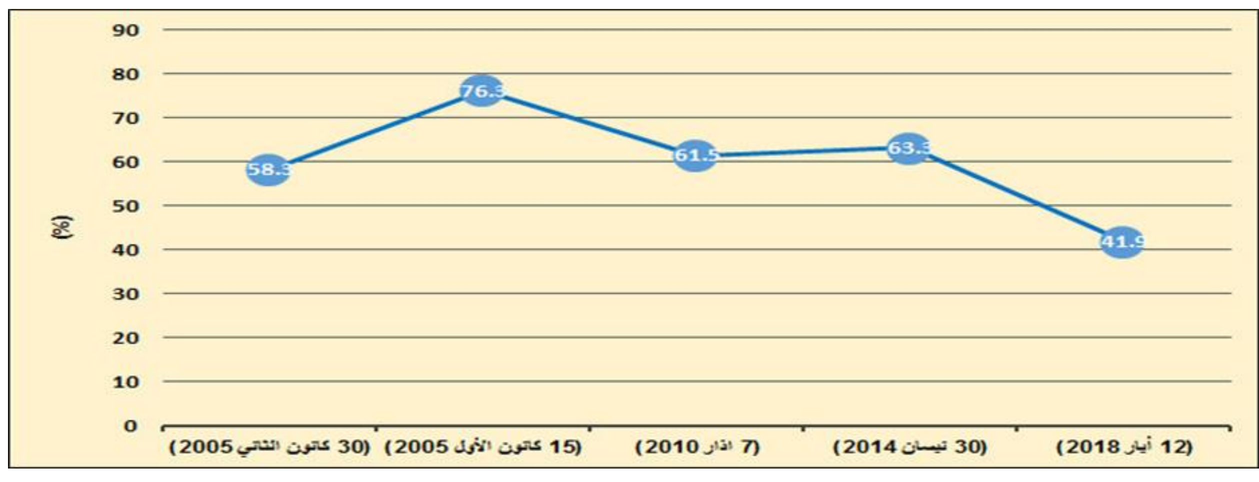
أما الثالثة فجرت في يوم (30) نيسان (2014) وتسمت هذهِ الانتخابات بتراجع أعداد المسجلين للمرة الأولى بعد عام(2003) ويعود السبب في ذلك إلى سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مناطق عديدة في وسط وغرب العراق ، مما أدى إلى عدم اشتراك بعض المدن في الانتخابات ، أما نسبة المشاركة في هذهِ الانتخابات فبلغت نحو (63,3)%، أما الانتخابات الرابعة بعد إقرار الدستور فقد جرت في يوم (12) آيار (2018)، وقد شهدت تراجع كبير في نسب المشاركة في جميع المحافظات حيث بلغت نسبة المشاركة نحو (41و9)%، وبالرغم من انخفاض نسبة المشاركة التي أعلنتها المفوضية فأن كثير من السياسيين المشاركين في هذهِ الانتخابات بالإضافة إلى أغلب منظمات المجتمع المدني أكدوا إنّ نسبة المشاركة لم تتجاوز (20)%. وهذا مايدل على وجود أزمة مشاركة سياسية حقيقية في العراق يتطلب بيان أسبابها ووضع حلول لها كي لا تتفاقم وتتحول إلى أزمة شرعية للنظام الجديد في العراق. يُنظر جدول (33) وشكل (36) .

جدول (33) يوضح نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية للمدة من (2005، 2018)

الانتخابات	عدد المسجلين	عدد المشاركين	النسبة (%)
30 كانون الثاني 2005	14,209,734	8,284,013	58.3
15 كانون الأول 2005	15,568,870	11,889,873	76.3
7 اذار 2010	18,902,033	11,624,688	61.5
30 نيسان 2014	18,811,685	11,909,992	63.3
12 أيار 2018	23,668,849	9,932,264	41.9

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

شكل (36) يوضح نسب المشاركة في الانتخابات البرلمانية العراقية للمدة من (2005، 2018)



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (33).

أما على صعيد المشاركة السياسية في انتخابات مجالس المحافظات فقد جرت خلال المدة المحصورة بين عامي 2003 و 2018 دورتين انتخابيتين ، الاولى جرت في يوم الانتخابات البرلمانية الاولى يو 2005/1/30 . وبالرغم اجرائها في يوم الانتخابات البرلمانية ألا ان نسبة المشاركة فيها انخفضت عن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية بنسبة (2,7)% حيث بلغت نسبة المشاركة فيها (55,6)%. ويعود السبب في ذلك الى ضعف ادراك المواطنين لأهميتها أولا لحداثتها وثانياعدم فهم دورها الخدمي والسياسي. وقد تفاوتت نسبة المشاركة فيها بين المحافظات حيث ارتفعت نسب المشاركة بصورة كبيرة في المحافظات ذات الاغلبية الكوردية مثل محافظات دهوك والسليمانية واربيل بالاضافة الى محافظة كركوك التي تتميز بتنوع عرقي كبير حيث سجلت محافظة دهوك اعلى نسبة مشاركة على مستوى العراق بلغت (94,6)%. أما المحافظات ذات الاغلبية العربية التي تقع الى جنوب محافظة بغداد فكانت نسب المشاركة متراوحة مابين مرتفعة ومتوسطة، حيث سجلت اعلى نسبة مشاركة فيها في محافظة كربلاء بلغت (72,2)%، أما اقل نسبة مشاركة ضمن هذه المحافظات فسجلت في محافظة المثنى بلغت (51,1)%. أما المحافظات ذات الاغلبية العربية الاخرى والتي تشمل محافظة بغداد والمحافظات التي تقع الى غربها وشمالها فكانت نسب المشاركة فيها منخفضة حيث سجلت محافظة الانبار اقل نسبة مشاركة في عموم العراق بلغت (0,6)% تلتها محافظة نينوى بنسبة (17,7)%، أما محافظة بغداد فسجلت نسبة مشاركة منخفضة أيضا حيث بلغت النسبة فيها (47,1)%. ويعود السبب في ذلك الى هشاشة الوضع الامني في هذه المحافظات. أما الدورة الانتخابية الثانية لمجالس المحافظات فقد جرت في اربع عشر محافظة حيث استثنيت محافظات الاقليم الثلاثة بالاضافة الى محافظة كركوك. وقد أجريت هذه الانتخابات في يوم 2009/1/31 وشارك فيها (7,143656) مليون ناخب من مجموع المسجلين البالغ (14,860,655) مليون مسجل. وقد بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات (48,1)% ، بانخفاض عن نسبة المشاركة في الدورة الاولى بمقدار (7,5)%، ويعود السبب في ذلك الى الاحباط الشعبي الناتج عن فشل مجالس المحافظات السابقة في توفير الخدمات وتفشي الفساد في مفاصلها بالاضافة الى الوضع الامني الهش في بعض المحافظات .

جدول (34) يوضح نسب المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات لعامي 2005 و 2009

المحافظة	انتخابات 30 كانون الثاني (2005)			انتخابات (2009)		
	عدد المسجلين	عدد المشاركين	(%)	عدد المسجلين	عدد المشاركين	(%)
دهوك	405117	383265	94.6	-	-	-
أربيل	793909	647994	81.6	-	-	-
السليمانية	919160	731323	79.6	-	-	-
نينوى	936474	165934	17.7	1593166	995169	62.5
كركوك	475553	400892	84.3	-	-	-
صلاح الدين	503269	137476	27.3	666232	403764	60.6
ديالى	634242	210574	33.2	796830	430407	54
الانبار	573609	3775	0.6	766929	317074	41.3
بغداد	3713651	1750772	47.1	4439652	1694930	38.2
واسط	493935	322678	65.7	614296	310194	50.5
بابل	701385	494054	70.4	920459	487858	53
كربلاء	411472	297201	72.2	541373	291479	53.8
النجف	563733	359268	63.7	665685	338540	50.8
القادسية	485930	337220	69.4	595295	332176	50.8
المثنى	338927	173155	51.1	361528	207752	57.5
ذي قار	778775	524271	67.1	951802	453806	47.7
ميسان	416376	246957	59.3	538176	234398	43.5
البصرة	1064217	713271	67	1409232	646109	45.8
المجموع	14209734	7900080	55.6	14860655	7143656	48.1

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق الخاصة بالعمليتين الانتخابيتين.

أما المشاركة السياسية في الاستفتاءات فقد حدثت مرة واحدة وذلك في الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم لعام 2005، وقد جرى الاستفتاء في يوم 2005/10/15 وبلغت نسبة المشاركة فيه (63,2)%حيث شارك (9,852,291) مليون مستفتي من أصل (15,568,870) مليون مسجل سجلت محافظات اقليم كردستان العراق بالاضافة الى محافظات كركوك وصلاح الدين وميسان اعلى نسب مشاركة . حيث سجلت محافظة اربيل اعلى نسبة مشاركة على مستوى الدولة بلغت (95,4)% تلتها محافظة صلاح الدين بنسبة (90,3)%. أما اقل نسبة مشاركة فسجلت في محافظة الانبار حيث بلغت (38,8)% تلتها محافظة النجف بنسبة (41,4)% ،يُنظر جدول (35).

جدول (35) يوضح نسب المشاركة في الاستفتاء على الدستور لعام 2005

المحافظة	عدد المسجلين	عدد المشاركين	(%)
دهوك	458922	389198	84.8
أربيل	870026	830570	95.4
السليمانية	961776	723723	75.4
نينوى	1343381	718758	53.5
كركوك	691581	542688	78.4
صلاح الدين	564607	510152	90.3
ديالى	707598	476980	67.4
الانبار	677821	259919	38.8
بغداد	3857499	2120615	54.9
واسط	521644	280128	53.8
بابل	747588	543779	72.7
كربلاء	439764	264674	60.1
النجف	529890	219420	41.4
القادسية	524073	297179	56.1
المثنى	315842	185710	58.7
ذي قار	818939	463710	56.6
ميسان	441168	354067	80.2
البصرة	1096749	691024	63
المجموع	15568870	9852291	63.2

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، النتائج النهائية للاستفتاء على الدستور.

4 . 6 . 2 : أسباب أزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام 2003:

اثرت جملة من الاسباب على المشاركة السياسية في العراق بعد عام (2003)أدت إلى تحولها إلى أزمة مشاركة ، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:-

4 . 6 . 2 . 1:أسباب سياسية وأمنية : ساهمت جملة من الاسباب السياسية والأمنية في تكوين أزمة المشاركة السياسية في العراق بعد عام(2003)منها ما يتعلق في شكل النظام السياسي الجديد ومؤسساته ومنها ما يتعلق ببنية الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، يضاف إلى ذلك الوضع الامني المتدهور. فعلى صعيد مؤسسة مجلس النواب فلم تستطع هذهِ المؤسسة من التعبير عن أرادة الشعب بشكل حقيقي و واضح، وكذلك فشل مجلس النواب في بلورة المصلحة العامة مما حوله من مؤسسة تمثل ارادة الشعب إلى مؤسسة للتعبير عن المصالح الضيقة للقوى الفائزة بعضويته. بالإضافة إلى المقاطعات التي شهدها المجلس من الكتل السياسية ومحاولة عرقلة عمله حسب مصالحها، مما ساهم في تطبيق ما يعرف بالديمقراطية التوافقية والتي ساهمت بشكل مباشر في قتل المفاهيم السياسية

للديمقراطية، كالمعارضة السياسية والاغلبية السياسية والاقلية السياسية. وبالإضافة إلى ذلك ساهم مجلس النواب في الحد من قدرة الحكومة في الاستجابة لمطالب المواطنين، عبر الفيتوات المتكررة من قبل الكتل بسبب اختلاف الرؤى بين تلك الكتل(1).

أما على مستوى المؤسسة الحكومية فأتسم أداء هذهِ المؤسسة بالضعف والترهل ويعود السبب في ذلك إلى جملة اسباب منها ما يتعلق بكيفية تشكيل الحكومة عبر مجلس النواب، والذي جعل منها مؤسسة خاضعة له وتخضع بإرادته. بالإضافة إلى الفساد المستشري في مفاصلها مما ادى إلى خلق أزمات تنمية سواء كان ذلك على مستوى التوزيع او المشاركة او الشرعية . وكذلك جعل العراق يقبع في مؤخرة الدول في سلم الفساد العالمي، حيث أحتل في عام(2006) المركز(141) في سلم الفساد المالي والإداري، وهذا ما اكدته بعض التقارير الدولية عبر اشارتها بأن معظم الاموال المخصصة لعمليات الأعمار انفقت في مشاريع لا تمت له بصلة(2). وهذا ما افقد المواطن الثقة في هذهِ المؤسسة وساهم في عزوف قسم كبير من المواطنين عن المشاركة السياسية.

أما على مستوى المؤسسات الحزبية فبالرغم من ان الفترة التي اعقبت عام 2003 اتسمت بكثرة تشكيل الاحزاب السياسية، إلا ان هذهِ الاحزاب تميزت بالضعف والهشاشة نظرا لمحدودية قواعدها الشعبية ونشاطها الموسمي في أوقات الانتخابات، وتقوقع اغلب الاحزاب داخل طوائفها وقومياتها، بالإضافة إلى سياساتها الغير واضحة وخطابها المترهل ونخبها الغير كفوءة. أما التركيب الداخلي لهذهِ الاحزاب فأغلبها لا يستند إلى مرجعية ديمقراطية حقيقية، والدليل على ذلك هو زعامات هذهِ الاحزاب التي بقيت لفترات طويلة على هرم الزعامة لتلك الاحزاب. بالإضافة لذلك عدم وجود قانون في العراق ينظم عمل تلك الاحزاب وفق مقاسات الديمقراطية، مما جعل تمويل هذهِ الاحزاب مجهولا للرأي العام. وخلاصة القول يمكن ان نقول لم تتمكن الاحزاب العراقية من عقلنة الشارع العراقي، وتوجيهه نحو تنشئة وثقافة سياسية واعية لمجمل التطورات السياسية والاجتماعية في الدولة، بل ساهمت هذهِ الاحزاب في زيادة التقوقع الطائفي والعرقي داخل المجتمع العراقي.

أما على صعيد منظمات المجتمع المدني فبالرغم من زيادة اعدادها وتوفير كافة الامكانيات المادية والمعنوية لها بعد عام (2003)، ألا انها فشلت في صياغة وتنفيذ السياسات العامة التي تحقق

---

(1) أرنت ليبهارت ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص48.

(2) ستيفن فيولر و ديمتري سيفاستوبولو، ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الأموال العراقية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (381)، 2005، ص146.

مصالح المجتمع وأهدافه، عبر بلورة هوية وطنية جامعة اساسها المواطنة، والسبب في ذلك يعود إلى إنّ اغلب هذهِ المؤسسات لا تعمل للهوية الوطنية الجامعة بل وفق الهويات الجزئية. كما وان اغلبها تحول إلى مؤسسات ربحية هدفها الاول كسب الاموال من الجهات المانحة، حيث اصبحت تمثل مورد مادي للقائمين عليها[1]. يضاف إلى ذلك خضوع هذهِ المؤسسات للأحزاب السياسية المتنفذة، وهذا ما افقدها دورها الرقابي وقدرتها على التعبئة الشعبية في حال أخفاق المؤسسة الحكومية في آداء واجبها تجاه المجتمع.

أما التزوير فيعد من الاسباب السياسية المؤثرة على المشاركة السياسية، حيث تُعدُّ العلاقة بينه وبين المشاركة السياسية علاقة عكسية فكلما زادت نسبة التزوير قلت نسبة المشاركة السياسية ، ويعود السبب في ذلك إلى غياب الدافع نحو المشاركة وهو التغيير. وقد شهدت الفترة الممتدة من عام (2005) إلى عام(2018)تبادل التهم بين الكتل السياسية بالتزوير والتشكيك بنتائج الانتخابات، بل وصل الأمر إلى التشكيك بنزاهة ومصداقية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حيث عدها البعض نتاج المحاصصة الطائفية والعرقية. أذ ان مجلسها قد تشكل عن طريق الكيانات السياسية المشاركة في العملية السياسية منذ عام (2005)وحتى وقتنا الحالي. وهذا ما ساهم في تكوين قناعة لدى المواطن بفكرة ان الانتخابات محسومة لصالح الأحزاب الكبيرة، عبر اساليب وممارسات مختلفة كالترهيب والترغيب او الضغط والتزوير.

وأخيراً كان للوضع الامني الأثر السلبي البالغ على المشاركة السياسية، فقد شهد العراق تدهورا امنيا خطيرا بعد عام(2003)، ويعود السبب في ذلك إلى حل الاجهزة الأمنية من قبل القوات المحتلة، التي تولت الملف الامني بعد ذلك لعدة سنوات مما دفع مناطق عدة في العراق للتمرد ومناهضة المشروع الامريكي الذي افتقد الرؤيا والاستراتيجية الواضحة لإدارة العراق بعد أسقاط النظام السابق وهذا ما فسح المجال للجماعات الارهابية من التغلغل داخل المدن ومن ثم فرض ايديولوجيتها الرافضة للمشروع الامريكي وللفكر الديمقراطي بصورة عامة. وكانت أكثر المحافظات تأثرا هي محافظات نينوى وكركوك وصلاح الدين وديإلى وبغداد، حيث قامت هذهِ المجاميع بتحريم المشاركة الانتخابية أو الانضمام إلى الأحزاب وأجهزة الدولة الامنية، وهددت المخالفين بالقتل والتصفية، ووصل الامر إلى ان بعض المدن لم تشارك في بعض الانتخابات مثلما حدث في انتخابات(30) نيسان(2014)،بسبب

(1) ستار الدليمي، المجتمع المدني والدولة العراقية، مجلة دراسات دولية ، العدد (27)، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2005، ص69.

فقدان الدولة سيطرتها كليا على تلك المدن بعدما اجتاحها تنظيم داعش الارهابي، وبسبب هذهِ الفوضى الامنية تشرد الملايين ونزحوا من ديارهم . وهذا ما أثر على المشاركة السياسية بصورة كبيرة وساهم بخفض نسب المشاركة السياسية .

4 . 6 . 2 . 2: أسباب اقتصادية : شهد العراق بعد عام (2003) تدهوراً على المستوى الاقتصادي بالرغم من ارتفاع اسعار النفط، ويعود السبب في ذلك إلى سوء ادارة الملف الاقتصادي والفساد الإداري والمالي، واعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر واحد لرفد ناتجه القومي وهو النفط. وهذا ما أدى إلى ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة. فمستويات الفقر والبطالة ارتفعت نسبها في الدولة بشكل كبير ومخيف، وبالتالي اصبح الشغل الشاغل للسكان هو توفير لقمة العيش، مما أدى إلى عدم الأهتمام بالانتخابات وبالمشاركة السياسة، وهذا ما افرز ظاهرة بيع الاصوات من قبل العوائل الفقيرة من أجل الحصول على لقمة العيش. أما الطبقة الوسطى من المجتمع فأغلبها موظفين تابعين للدولة وهذا ما يحد من توجهاتهم السياسية خوفا من فقدان وظائفهم، والتي تُعدُّ مصدر رزقهم الوحيد. وهذهِ العوامل بالإضافة إلى سوء توزيع الموارد وحرمان طبقات كثيرة في المجتمع منها، ساهمت في خلق تذمر شعبي واسع تجاه الطبقة السياسية الحاكمة والاحزاب المكونة لها، مما ادى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في المحافل الرسمية للدولة لكي لا يضفون الشرعية لحكم تلك الطبقة السياسية عبر مشاركتهم في الانتخابات أو الانتماء للأحزاب الحاكمة، وهذا ما ادى إلى انخفاض نسب المشاركة بشكل كبير خاصة في انتخابات(12)آيار (2018).

4 . 6 . 2 . 3 : اسباب اجتماعية وثقافية : إنّ التنوع في التركيبة الاثنية والديموغرافية والدينية للمجتمع العراقي انعكس على المشاركة السياسية فيه بعد عام (2003). وكان لعاملي الدين ولقومية الأثر الأبرز في تحديد ارتفاعها في بعض المحافظات وانخفاضها في أخرى، حيث شكلتا الدافع الابرز نحو المشاركة السياسية في أغلب المحافل الرسمية سواء كان ذلك في الانتخابات أو الاستفتاءات، وبتأثيرهما صوت الناخب العراقي حسب طبيعة انتماءه القومي والأثني وتبعا لذلك بقيت الأحزاب والكتل والائتلافات السياسية متمسكة في المناطق التي تنتمي اليها طائفياً او أثنياً . حتى أصبحت الهوية القومية والمذهبية أعلى من الهوية الوطنية الجامع ، ولهذا يعد العامل الاجتماعي من أهم العوامل المؤثرة على السلوك السياسي للفرد العراق. حيث تشكلت فيه اربع هويات على الاقل ذات طبيعة مؤثرة في السلوك السياسي للفرد العراقي هي القومية والدينية والمذهبية والقبلي. وهذا ما جعل الفرد العراقي يسمح بتمرير مخطط الاحزاب الحاكمة الذي جعل من المشاركة السياسية عملية قائمة

على المحاصصة والطائفية والقومية .وهنا يمكن القول ان المشاركة السياسية اصبحت رهينة الطائفية السياسية، التي هي عصبية تستبد بسلوك الفرد وتصرفاته وعلاقته بالآخر، وهي مصدر توتر وعدم استقرار في المجتمع التُعدُّدي وعامل مفكك للمجتمع وبنيته. أما الأسباب الثقافية فمن المؤكد ان العلاقة ما بين ارتفاع مستوى التعليم والثقافة السياسية مع المشاركة السياسية علاقة طردية، فكلما ارتفع مستوى التعليم ارتفعت نسبة المشاركة السياسية. أما الأمية التعليمية والامية السياسية فتؤثران بشكل سلبي على المشاركة السياسية ، حيث يلاحظ ان الأميون يعزفون عن ممارسة حقوقهم السياسية سواء كانت في مشاركتهم في الانتخابات او الانتماء الحزبي[1]. وشهد العراق بعد عام(2003)ارتفاع كبير بنسب الأمية بسبب الاوضاع الأمنية والاقتصادية المتدهور وهذا ماساهم بعزوف أعداد كبيرة من المواطنين عن المشاركة السياسية.

4 . 6 . 3 : حلول أزمة المشاركة السياسية :

4 . 6 . 3 . 1: الحلول السياسية والامنية: هناك جملة من الحلول السياسية والأمنية لازمة المشاركة منها ما يتعلق ببنية المؤسسات السياسية المترهلة في الدولة العراقية بعد عام(2003)،ومنها ما يتعلق بالحلول التي ترتبط بالواقع الامني المتردي. أما ما يخص المؤسسات الحكومية فيجب مأسسة الدولة حيث يعد جوهر المؤسسية السياسية هو اقامة مؤسسات قادرة على مواكبة تطور المجتمع واحتياجاته وفق مبدأ الديمقراطية مما يكسبها الاستقرار والشرعية، وهذا ما يمثل هدف ومضمون مأسسة الدولة والذي يجعلها مؤسسة رصينة ممثلة لكافة طبقات المجتمع، وقادرة على تذويب الولاءات المتُعدُّدة في وعاء الولاء للوطن ، فضلاً عن قدرتها على استيعاب معارضة سياسية تعارض الحكم لكنها لا تشكك بشرعية الدولة، ويجب ان تشمل المأسسة جميع المؤسسات السياسية والسلطات الرئيسة(التنفيذية والتشريعية والقضائية)، فضلاً عن قدرتها على إضفاء الطابع الديمقراطي للحكم وإرساء حكم القانون وتكوين اشكال جديدة للحكم الإداري والسياسة العامة وإعطاء عناية قصوى لموضوع المساءلة والشفافية ، لذا فأن مأسسة السلطة يمنحها القدرة على مواكبة التطورات السياسية والاقتصادية والامنية، و بناء مجتمع مدني قوي قائم على الديمقراطية بوصفها بنيةً واليات تنظم السلطة وتضبط الصراع سلمياً بين الجماعات المتنافسة من خلال مؤسسات فعالة تضبط ذلك التنافس وهي تمثل قنوات صحيحة للمشاركة السياسية تنظمها وتضبطها بمختلف اتجاهاتها ومستوياتها [2]. يضاف إلى ذلك

---

(1) عبد الامير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، مصدر سابق ، ص132.

(2) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سابق، ص182.

يجب توحيد الخطاب الحكومي والرسمي ويكون ممثل لجميع شرائح المجتمع. أما فيما يخص الاحزاب فيجب وضع قانون ينظم عملها، ويمنع تشكيل أحزاب على أسس طائفية وعرقية ، ومنع الخطابات التي تحض على الكراهية وتمس مكونات الشعب العراقي ، بالإضافة إلى مراقبة تمويلها. أما ما يخص مؤسسات المجتمع المدني فيجب تقوية دورها في الحياة السياسية ومنع التأثير عليها سواء كانت من جهات حكومية أو حزبية. أما يخص التزوير فيجب على الدولة ضمان استقلال المفوضية العليا للانتخابات ومنع التأثير عليها، بالإضافة إلى توفير الحماية الكافية لموظفيها. وتوفير الدعم الكافي لها من أجل أيجاد نظام انتخابي لا يسمح بالتزوير وتوفير أجهزة رصينة ومتطورة للاقتراع. وأخيراً الحلول الامنية هناك جملة من الحلول الامنية يجب توفرها لانتشال العراق من وضعه الامني المتردي وهي كما يلي: –

1 . تطوير قدرات التشكيلات العسكرية بالأسلحة المتطورة خاصة الطائرات وذلك من اجل أحداث توازن عسكري ما بين العراق والدول المجاورة ، بالإضافة إلى تطوير قوى الامن الداخلي ورفع مستوى الجهد الاستخباراتي لها .

2 . أبعاد الجيش عن السياسة وعن التأثير الحزبي. وجعل ولاء الجيش والعناصر الامنية للوطن، وتحصينه من امتداد الولاءات الطائفية والعرقية عليه.

3 . توحيد قيادة الأجهزة الأمنية المتنوعة بقيادة واحدة بصورة حقيقية لا بصورة شكلية.

4 . اشراك ابناء المناطق المضطربة أمنياً في ملفها الأمني، وإرجاع النازحين إلى ديارهم وتوفير لهم كافة الاحتياجات المادية والامنية.

5 . حصر السلاح بيد الدولة وضبط السلاح المنفلت، كونه يهدد المواطنين والدولة على حد سواء.

4 . 6 . 3 .2: الحلول الاقتصادية: من المؤكد ان ديمقراطية الفقراء تُعدُّ ديمقراطية مزيفة، وبما ان العراق يمر بحالة من التدهور الاقتصادي وهذا ما أثر على المشاركة السياسية فيه، وجعلها مشاركة مشوهة، بسبب ما افضى هذا الوضع من ظواهر تشوه عملية المشاركة من بيع الاصوات مقابل المال او خدمة معينة. لذا يتطلب الامر لإعادة عملية المشاركة السياسية للوضع الطبيعي لها حل المشكلات الاقتصادية، وذلك عبر عملية تنموية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية في الدولة . من أجل تحسين الوضع الاقتصادي المتردي في الدولة. وهناك جملة من الحلول الاقتصادية منها:

1 . تنويع الاقتصاد العراقي الذي يعد اقتصاد أحادي يعتمد على النفط، وذلك عبر استثمار مزيد من الثروات مثل استثمار الغاز الطبيعي الذي يمتلك العراق كميات هائلة منه، بالإضافة إلى استثمار حقول الفوسفات والكبريت.

2 . أعادة تأهيل وتشغيل المؤسسات الصناعية التابعة للدولة كونها معطلة منذ عام(2003)، بالإضافة إلى ذلك يجب إعطاء الشركات الحكومية الأولية في المشاريع التنموية مثل مشاريع انشاء الطرق والجسوركون العراق يمتلك شركات يمكنها تنفيذها بأقل تكلفة على العكس من شركات المقاولات الخاصة التي تنفذ هذهِ المشاريع بتكاليف باهظة ، مما يوفر للدولة مردود مالي كبير يمكنها استثماره في مجالات تنموية اخرى.

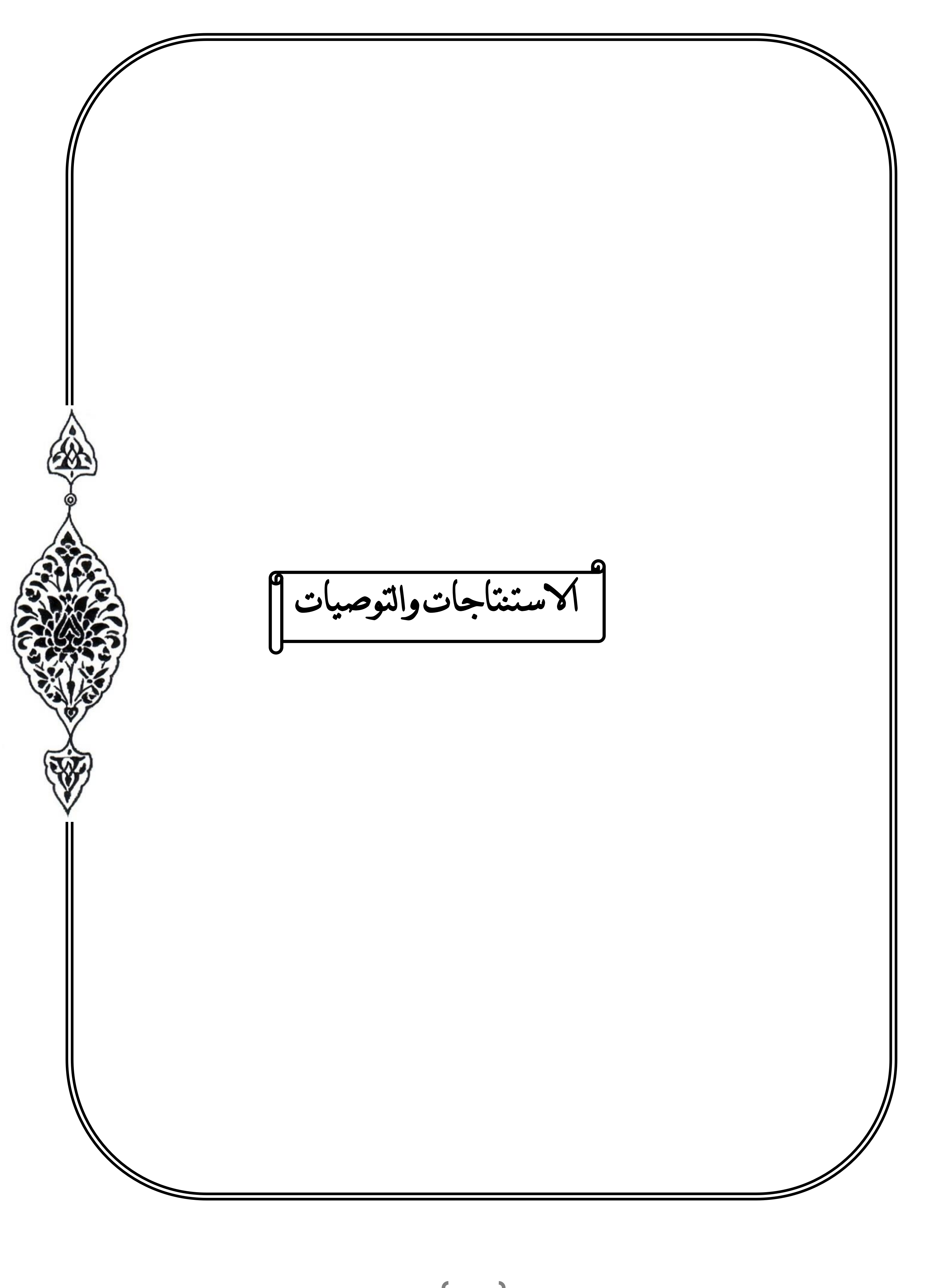
3 . دعم القطاع الزراعي كونه يمثل مصدر رزق لثلث الشعب العراقي، يضاف إلى ذلك أهمية ما يمتلكه العراق من موارد مائية جيدة واراضي صالحة للزراعة يمكن استغلالها وتطويرها، بالإضافة إلى ذلك فأن دعم هذا القطاع يمكن ان يسد حاجة البلد من المنتجات الزراعية، التي تكلف الدولة ملايين الدولارات في حالة استيرادها.

4 . دعم القطاع الخاص والمشاريع الصناعية الصغيرة كونهما يمثلان الرافد المعين للقطاع العام في استيعاب الفئات القادرة على العمل، مما يحد من نسب الفقر والبطالة المرتفعة في الدولة.

5 . أعادة توزيع الثروة بصورة عادلة والحد من التفاوت الطبقي، حيث اصبح الثروات بيد فئة محدودة بينما أغلب الشعب ضمن الفئة الفقيرة المعدومة بسبب اندثار الطبقة الوسطى وتقلص أعدادها. لذلك على الطبقة الحاكمة أيجاد نظام يكفل توزيع الثروات بصورة عادلة، ويدعم الطبقة الوسطى لأنها الطبقة التي يعتد بها في تفعيل عملية المشاركة السياسية.

4 . 6 . 3 . 3: حلول اجتماعية وثقافية: أن من المؤكد هناك جملة من الاسباب الاجتماعية والثقافية ساهمت في التأثير على المشاركة السياسية وحولتها إلى أزمة، ومنها غياب الهوية الوطنية الجامعة بسبب تشكل هويات فرعية ضيقة قائمة على الأثنية والمذهبية والقبلية، لذا يتطلب معالجتها عبر أعلاء قيم المواطنة وجعلها البديل لكل ما سواها، ونشر ثقافة الديمقراطية عبر تنشئة سياسة صحيحة وخطاب رسمي متزن قائم على أسس وطنية جامعة، تنصهر في بودقتها كل الهويات الفرعية . ونشر ثقافة السلم بدل ثقافة العنف التي انتشرت بعد عام(2003)نتيجة عسكرة المجتمع العراقي. ويضاف إلى ذلك على السلطات الرسمية معالجة الامية المتفشية سواء كانت أمية سياسية او تعليمية ، وخلق

مجتمع مثقف و واعي ، يكون له دور في التأثير على القرار السياسي لصالح المصلحة الوطنية، ومدرك لأهمية مشاركته السياسية بدون ان يكون مقاد أو أسير للعادات والتقاليد السائدة، بل تكون مشاركته قائمة على المصلحة العامة وفق منظور وطني جامع.



الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1 – اثبتت الدراسة الفرضية القائلة بوجود أزمة مشاركة سياسية في العراق بعد عام 2003، وسبب هذه الازمة يعود الى جملة من العوامل الجغرافية والسياسية، كان أبرزها وأكثرها تأثيرا هو العامل الأمني والعامل الاقتصادي. وقد أدت هذه الازمة الى خلق أزمات تنمية سياسية جديدة تتمثل بأزمتي الشرعية والاندماج. ومثال على ذلك المظاهرات المستمرة ضد الحكومة والاحزاب، ومطالب بعض المحافظات الانفصال أو تشكيل الاقاليم.

2 – كشفت الدراسة ان هناك تباين في نسب المشاركة السياسية للمواطنين بين محافظة ومحافظة أخرى ، ويعود السبب في ذلك التباين الى تباين البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين محافظات القطر.

3 – كان للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية تأثير مباشر على المشاركة السياسية، وتباين تأثير هذه العوامل مكانيا وزمانيا من منطقة الى أخرى تبعا للخصائص الجغرافية السياسية لتلك المنطقة.

4 – لقد رسمت نتائج المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية العراقية بعد عام 2003 خارطة أثنية للمجتمع العراقي. ويعود سبب ذلك الى ما فرضته مرحلة ما بعد الاحتلال على الشعب من تخندق طائفي وعرقي .

5 – ساهمت العوامل السياسية والامنية في انخفاض نسب المشاركة السياسية في محافظات غرب وشمال غرب العراق وبعض محافظات الوسط ، بينما لعبت العوامل الاقتصادية وسوء التوزيع والفساد المالي والاداري في انخفاض مستوى المشاركة السياسية في محافظات وسط وجنوب العراق خاصة في انتخابات 12 آيار 2018.

6 – ان نسبة تمثيل المقعد الواحد غير مطابقة للقانون العراقي الذي نص ان تمثيله 100000/1 نسمة، حيث ارتفع الى 122,499/1 نسمة في انتخابات 12 آيار 2018، وهذا الارتفاع غير متساوي في جميع المحافظات، حيث نجده يرتفع في بعض المحافظات الى 141,871/1 كما في محافظة صلاح الدين، وينخفض في أخرى الى 113,727/1 كما في محافظة دهوك. لذا يتطلب هذا الأمر معالجته كي يشعر المواطنون بأنهم متساوون في قيمة أصواتهم .

7 . عدم وجود أحزاب سياسية قادرة على المنافسة في جميع المحافظات ، حيث لم تستطع أي قائمة أو كتلة سياسية من الحصول على مقاعد نيابية في جميع المحافظات على مدار خمس دورات

انتخابية، ويعود السبب في ذلك الى بنية تلك الاحزاب، بالإضافة الى تأثير العوامل السكانية ، حيث لعبت الانتماءات الدينية والطائفية والعرقية دور في تخندقها ضمن تلك الانتماءات.

8 – أظهرت نتائج المشاركة السياسية في دورتي الانتخابات التي جرت في عام 2005 سيادة الاحزاب ذات الايديولوجية الدينية في جميع المحافظات ما عدى محافظات أقليم كردستان العراق الذي تسيدت فيه الاحزاب العلمانية ذات الايديولوجية القومية، أما في انتخابات 2010 انتخابات فأظهرت النتائج تراجعها لصالح الاحزاب العلمانية لتعود مرة أخرى لتتسيد المشهد في دورتي 2014 و 2018.

9 – ساهم قرار المحكمة الاتحادية بعد انتخابات 2010 الذي نص على ان الكتلة الأكبر التي تشكل الحكومة هي الكتلة الاكبر التي تتشكل بعد اعلان نتائج الانتخابات، في تشظي القوائم الكبيرة التي كانت قائمة على اساس عرقي وطائفي في انتخابات 2014 و 2018.

10 – من خلال الدراسة التحليلية للمشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية بعد عام 2003، تبين ان العراق يتميز بالتنوع العرقي والديني والطائفي واللغوي، لذلك على من يحاول استشراق مستقبل المشاركة السياسية في العراق ان يضع بالحسبان هذا التنوع، الذي لازم الفرد العراقي في سلوكه السياسي والانتخابي طيل هذه الفترة، لذلك يمكن القول ان المشهد السياسي في المستقبل القريب لن يشهد تغيرا جذريا الا بإجراءات فورية تعلي قيم المواطنة وتصهر هذا التنوع فيها.

التوصيات

1 – العمل على نشر ثقافة المشاركة السياسية وبيان أهميتها لحاضر ولمستقبل المجتمع، ورفع مستوى الوعي السياسي مما يساهم في زيادة نسبة المشاركة السياسية. ومحاربة ثقافة الخضوع للسلطة الحاكمة التي ترسخت عبر عقود من الحكم الدكتاتوري.

2 – البدء بعملية تنموية شاملة سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا بما يؤدي الى الحد تأثير المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، ورفع المستوى الثقافي والسياسي للمجتمع، الامر الذي يمكن ان يؤدي الى زيادة اهتمام المواطنين بالشأن العام وادراك أهمية مشاركتهم في صناعة القرارات والسياسات العامة للدولة.

3 – العمل على اجراء تعداد عام للسكان يتم على وفق بياناته استحداث سجل للناخبين لضمان عدالة تسجيلهم، حيث أظهرت بيانات المفوضية في الانتخابات البرلمانية التي جرت بعد عام 2003 والتي تعتمد على بيانات البطاقة التموينية ، ارتفاع اعداد المسجلين في بعض المحافظات بصورة غير منطقية وانخفاضها في محافظات أخرى.

4 – العمل على تعزيز وتنظيم دور منظمات المجتمع المدني، وتخليصها من سطوة السلطة والاحزاب، والحفاظ على استقلاليتها من خلال تنظيم علاقتها بالسلطة ، وجعلها مؤسسات قادرة على تحريك الشارع وفق المصلحة العامة.

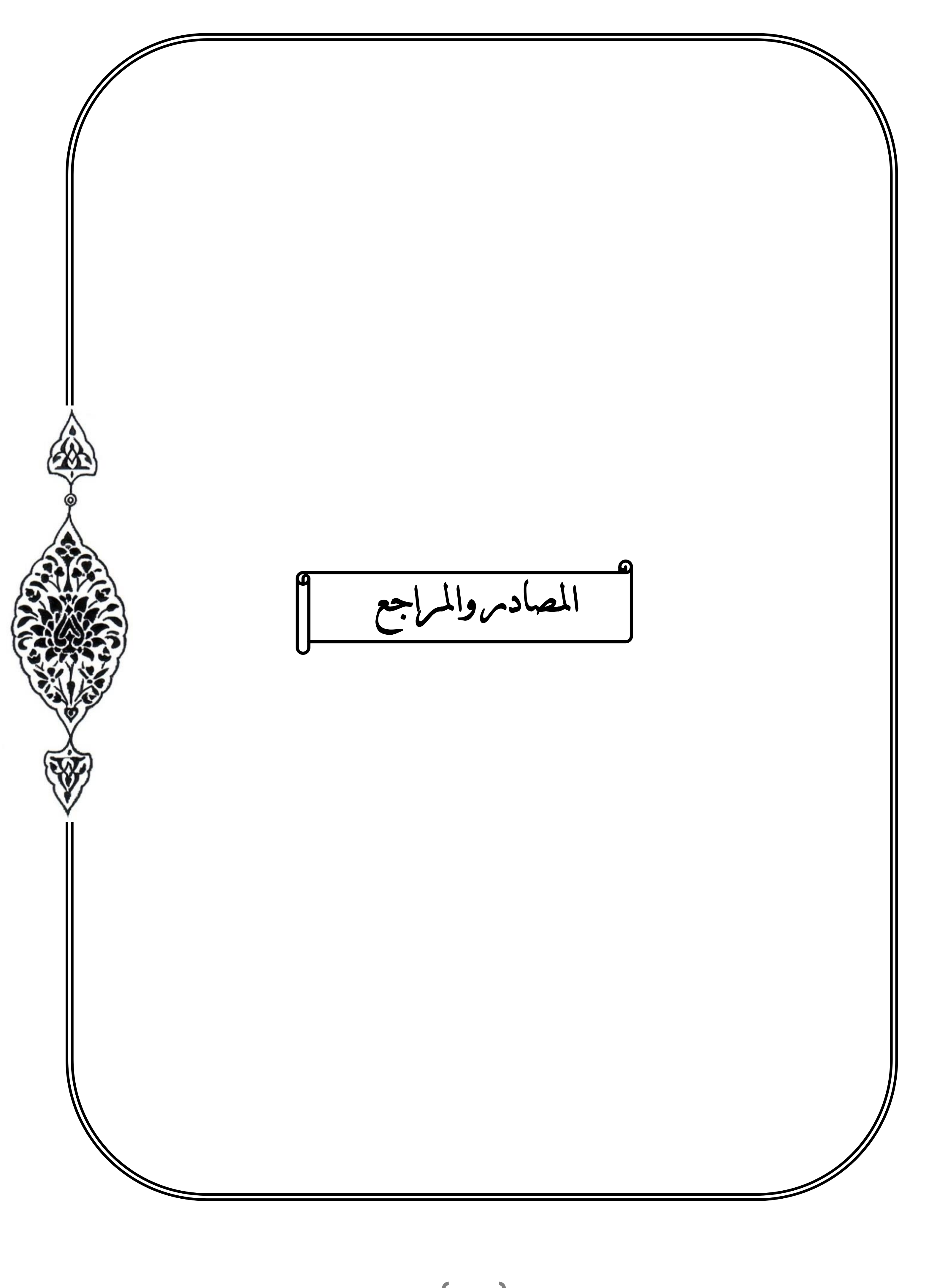
5 – ايجاد أحزاب وطنية قادرة على تمثيل كافة فئات المجتمع العراقي، وذلك بسن قانون ينظم عمل الاحزاب، ويمنع تشكيل احزاب على اسس اثنية ومذهبية ضيقة، ويكشف مصادر تمويلها للحد من تأثير الدور الخارج على المشاركة السياسية.

6 – العمل على تحقيق الوحدة الوطنية ، عبر خطاب رسمي متزن يعلي قيم المواطنة، وسياسات حكومية تجاه المواطنين قائمة على المساوات بين فئات المجتمع وعدم التمييز بينهم.

7 – ايجاد حل لمشكلة تمثيل المقعد الواحد، فالأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية والمشاركة السياسية هو عدم التمييز والمساوات بين كافة ابناء الدولة ، فلا ينبغي ان تكون قيمة الصوت الانتخابي في إقليم ما أقل من قيمة الصوت الانتخابي في إقليم آخر. وذلك يتم عبر تنظيم قانون يضمن عدالة تمثيل المقعد .

8 . معالجة الوضع الامني المتدهور في بعض المحافظات ، ويتم ذلك عبر رفع كفاءة القوات الامنية بتجهيزها بالأسلحة المتطورة ورفع المستوى الاستخباراتي، وأشراك ابناء تلك المحافظات بالملف الامني. والعمل على الحد من تأثير الجماعات المسلحة على السلوك السياسي والتصويتي للمواطن.

9 – دعم استقلال مفوضية الانتخابات و استخدام التقنيات الحديثة لتجنب عمليات التزوير التي تؤدي الى التشكيك بنتائج المشاركة السياسية، الامر الذي يؤدي الى عزوف المواطنين عن المشاركة ، وذلك لغياب الدافع نحوها وهو التغيير.



المصادر والمراجع

أولاً:- القرأن الكريم

ثانياً:-الكتب

1) أبراهيم أبراش، علم الأجتماع السياسي، عمان (الأردن)، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998.

2) ابراهيم احمد سعيد وممدوح شعبان الدبس، تطور الفكر الجغرافي ، الجمعية التعاونية للطباعة ، منشورات جامعة دمشق، 2011.

3) ابن منظور، لسان العرب، المجلد السابع، ط3، دار صادر، بيروت، 1994.

4) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

5) احمد حسن يعقوب، طبيعة الاحزاب السياسية العربية، الدار الاسلامية، بيروت، 1997.

6) احمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ، القسم الاول، مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، 1963.

7) احمد سوسة، أطلس العراق الحديث، مديرية مطبعة المساحة العامة، بغداد، 1953.

8) احمد عامر ، مقدمة في أدارة الأزمات (الأسماعيلية: كلية التجارة ،جامعة قناة السويس)، 1989.

9) احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، بغداد، 1982.

10) احمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.

11) أرنت ليبهارت , الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد, ترجمة حسني زينة, معهد الدراسات الاستراتيجية, بيروت, 2006.

12) اسكندر عطاس، اسس التنظيم السياسي في الدول الاشتراكية، القاهرة، 1972،

13) اسماعيل علي سعد، عولمة الديمقراطية بين المجتمع والسياسية، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2001.

14) امين فرح شريف، المواطنة ودورها في تكامل المجتمعات التعددية (المجتمع العراقي انموذجا) ، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، السليمانية، 2009.

15) امين محمد دبور، نظم سياسية مقارنة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2013.

16) بدر زكي أحمد وأخرون, مأزق الدستور نقد وتحليل, معهد الدراسات الاستراتيجية, دراسات عراقية, بيروت, 2006.

17) برهان غليون، اغتيال العقل العربي، المركز الثقافي العربي، القاهرة، 1996.

18) بسيوني حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرار ، مركز الدراسات العربية، ط1،بيروت، 1993.

19) ثناء فؤاد عبدالله، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

20) جاسم محمد خلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والبشرية والاقتصادية، ط2، 1961.

21) جزا توفيق طالب، المقومات الجيوبولتيكية للأمن القومي في كوردستان العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2005.

22) حارث حسن، الازمة الطائفية في العراق: ارث من الاقصاء، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، بيروت، 2014.

23) حسن بكر، أدارة الأزمات الدولية بين النظرية و التطبيق (أسيوط ، جامعة أسيوط، كلية التجارة) ،2007.

24) حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب العراقية ، مؤسسة العراف للمطبوعات ، بيروت ، 2007.

25) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1946.1925 موقف جماعة الاهالي منها، مكتبة المثنى، بغداد العراق، ط1، 1983.

26) حميد حنون خالد، الانظمة السياسية، ط1، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012.

27) خليل اسماعيل محمد ، اقليم كردستان العراق . دراسات في التكوين القومي، ط3، اربيل، 1999.

28) داود احمد، الديمقراطية بين حقيقتها التاريخية وضجيج الجوقات الاطلسية ، المركز للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2007.

29) داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية : دراسة للمادة 62 من الدستور المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة، 2002.

30) رابع كمال العروسي، المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر، 2007.
31) رعد عبد الجليل مصطفى و حسام الدين علي مجيد، نموذج من الدولة الامة التقليدي في مواجهة ازمتي الهوية والاندماج، جامعة صلاح الدين، كلية القانون والسياسة، اربيل، العراق، 2012.
32) زين عبدالمقصود، البيئة والانسان علاقات ومشكلات، منشأة المعارف، الأسكندرية، 1981.
33) سامية خضر صالح، المشاركة السياسية والديمقراطية: اتجاهات نضرية ومنهجية حديثة ، جامعة عين شمس ، مصر ، 2005.
34) سيد ابو ضيف احمد ، ثقافة المشاركة السياسية: دراسة في التنمية السياسية ، القاهرة، دار النهضة العربية ، 2007.
35) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية الأبعاد المعرفية والمنهجية،ج2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
36) شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونموذجها، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.
37) شاكر خصباك، الاكراد (دراسة جغرافية اثنوغرافيا)، مطبعة شفيق، بغداد، 1972.
38) شاكر خصباك، العراق الشمالي، دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، مطبعة شفيق، بغداد، 1973.
39) شمران العجلي، الخريطة السياسية للمعارضة العراقية من بيروت 1991 الى بغداد، ط1، دار الحكمة ، لندن ، 2009.
40) شيلي كالبرستون و ليندا روبنسون، تحقيق اقصى فائدة من هزم تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسوريا، مؤسسة RAND))، كاليفورنيا، 2017.
41) صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، الانظمة السياسية، جامعة بغداد، 1991.
42) صبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية استشراقية عن الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، بيروت، 2000.
43) صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافية السياسية، القاهرة، 1994.

44) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة ،المدخل الى العلوم السياسية، ط1، مطبعة جيتاون، الخرطوم، 2005.
45) صلاح حميد الجنابي و سعدي علي غالب، جغرافية العراق الاقليمية، دار أبن الأثير للطباعة والنشر، الموصل ، 2005.
46) صمويل هنتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.
47) طارق علي الهاشمي، الاحزاب السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1990.
48) طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية : مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر،1999.
49) عادل محمود رفاعي و ضاحي حمدان الرفاعي، الفقر والعشوائيات والمشاركة السياسية، دار المنار للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
50) عباس العزاوي، تأريخ العراق بين احتلالين، ط1، مطبعة بغداد الجديدة، بغداد، 1936.
51) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق (اطارها الطبيعي . نشاطها الاقتصادي . جانبها البشري)، ط1، الدار الجامعية للنشر والترجمة، بغداد، 2008.
52) عباس فاضل السعدي، جغرافية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 2009.
53) عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الامة، ط2، القاهرة، 2006.
54) عبد الهادي الجوهري، دراسة في العلوم السياسية وعلم الاجتماع ، الاسكندرية، المكتبة الجامعية ،2001.
55) عبد علي الخفاف وعبد مخور الريحاني، جغرافية السكان، منشورات جامعة البصرة، 1986.
56) عبد علي الخفاف، جغرافية العالم الاسلامي (أسس عامة في المحيطين الطبيعي والبشري)، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2006.
57) عبدالأمير عباس الحيالي و وحيد انعام الكاكائي، جغرافية الانتخابات ،جامعة ديالى، المطبعة المركزية، ط1، 2012.

58) عبدالرزاق عباس حسن، الجغرافية السياسية مع بعض المفاهيم الجيوبوليتيكية، منشورات جامعة بغداد، 1976.

59) عبدالسلام نوير، الابعاد السياسية لتطوير النظام الانتخابي في مصر، جامعة القاهرة، 2003.

60) عبدالله ابو عياش، التحضر في الوطن العربي: تقييم جغرافي للبعدين الاقتصادي والاجتماعي، في قراءات في الجغرافية الاجتماعية التطبيقية، مكتبة الطالب الجامعي، رقم (61) مكة المكرمة، 1987.

61) عبدالمنعم عبدالوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، جامعة بغداد، 1988.

62) عبدالهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع الساسي، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

63) عبدالوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق : المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006.

64) عصام سلمان، مدخل الى علم السياسة، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.

65) علي الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية وقضايا التغيير، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

66) علي القريشي، من الهجرة الى الدولة في تجربة الاسلام السياسي في العراق واحتمالات المستقبل، ط1، مركز العراق للدراسات ، بغداد، 2006.

67) علي خليفة الكواري وأخرون، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد19، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، آيار 2000.

68) علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة، مشكلات وتجارب في العالم الثالث، دار الحكمة، بغداد، 1990.

69) عمر جمعة العبيدي، اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان الاردن،2015.

70) عمر هاشم ربيع، المشاركة السياسية مؤشرات كيفية وكمية ضمن انتخابات مجلس الشعب عام 2000، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.
71) غ. س. شاهبازيان، استخدام الموارد المائية في العراق لتنمية الاقتصاد الوطني، ترجمة محمد كامل عارف، معهد الدراسات الشرقية، اكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، 1980.
72) فيبي مار وابراهيم المراشي، العراق في عهد المالكي والعبادي، ترجمة مصطفى نعمان احمد، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، ط1، 2018.
73) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
74) قسم الدراسات الامنتخابية والقانونية في مركز بيروت للابحاث والمعلومات، قوانين الانتخابات في الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2005.
75) كرم ابو حلاوة،(التحول الديمقراطي في الوعي العربي: في التحول الديمقراطي في العالم العربي في التسعينات)، عمان: منشورات جامعة آل البيت، 2000.
76) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت1989.
77) كوردن هستد، الاسس الطبيعية لجغرافية العراق، ترجمة جاسم محمد الخلف، ط1، المطبعة العربية ، بغداد، 1948.
78) محمد أزهر السماك وآخرون، العراق (دراسة اقليمية)، ج1، مطابع جامعة الموصل، 1985.
79) محمد ازهر السماك وآخرون، جغرافية النقل بين المنهجية والتطبيق، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، ط1، الموصل، 2008.
80) محمد السويدي، علم الاجتماع ميدانه وقضاياه، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
81) محمد العجاتي واخرون، ازمات التنمية السياسية في المنطقة العربية بين النظرية وتداعيات الحراك، دار المرايا للانتاج الثقافي، القاهرة ، 2019 .

82) محمد امين هوراماني، الكاكائية، جايخانة الحوادث، بغداد، 1984.

83) محمد حسين محمد شواني، التنوع الاثني والديني في كركوك، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، ط1، اربيل، 2006.

84) محمد سعد ابو عامود، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط1، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 2004.

85) محمد شريف بسيوني، الدساتير العراقية ودراسة مفارنة بمعايير الحقوق الدولية، ط1، المعهد الدولي لحقوق الانسان. جامعة دي بول، 2005.

86) محمد عبد السلام، جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق، دار بركة ، مصر، 2019.

87) محمد محمود ابراهيم الديب، الجغرافية السياسية. أتجاه معاصر، مكتبة الانجلو مصرية، ط2، القاهرة، 2002.

88) محمد مهدي البصير، تأريخ القضية العراقية، بغداد،1923.

89) محمود امين العالم، الفكر العربي ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1988.

90) محمود خيري عيسى، مذكرات في التنمية السياسية، القاهرة، بروفيشنال للإعلام والنشر، 1990.

91) محمود معياري، الثقافة السياسية في فلسطين: دراسات ميدانية، مؤسسة الناشر للدعاية والاعلان، رام الله، 2003.

92) مصطفى عبدالله خشيم ، موسوعة علم السياسة(مصطلحات مختارة)، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع،2004.

93) مصطفى فلاح الحساني، مناخ العراق أسس وتطبيقات، ط1، دار مسامير للطباعة والنشر والتوزيع، المثنى، 2020.

94) مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، بروفيشنال للاعلام والنشر، القاهرة، 1986.

95) معتز اسماعيل خلف الصبيحي ، الدولة المدنية في العراق، ط1، دار الكتب العلمية للطباعة النشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2017.

96) مهدي الصحاف، الموارد المائية وصيانتها من التلوث، وزارة الاعلام، سلسلة الكتب الحديثة(رقم 96)، بغداد، 1976.

97) مولود زايد الطيب، علم الأجتماع السياسي، ليبيا، منشورات السابع من أبريل، 2007.
98) ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2008.
99) نجيب خروفة واخرون، الري والبزل في العراق والوطن العربي، مطبعة النشأة العامة للمساحة، بغداد، 1984.
100) نصر محمد عارف، التنمية السياسية المعاصرة(دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي)، دار القارئ للنشر والتوزيع والاعلام، مصر، 1981.
101) هند عروب، مقاربة اسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط، دار الامان للنشر والتوزيع، 2009.
102) هنري فيلد ،جنوب كردستان(دراسة انثروبولوجية)، ترجمة جرجيس فتح الله، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل ، 2001.

ثالثاً:-البحوث والدوريات

1) احمد محمد علي، الجذور الفكرية للهوية الوطنية العراقية وابعادها المستقبلية بعد الانسحاب الامريكي، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد(53)، 2012.
2) احمد منيسي، التحول الديمقراطي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية(دراسة حالة البحرين وسلطنة عمان وقطر)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي. 2011 .
3) اسلام حجازي، قراءة في توجهات قطاع من الشباب الجامعي تجاه حقوق المواطنة والمشاركة السياسية، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2006 .
4) بدر زكي أحمد وأخرون, مأزق الدستور نقد وتحليل, معهد الدراسات الاستراتيجية, دراسات عراقية, بيروت, 2006.
5) بسيوي ابراهيم حمادة، استخدام وسائل الاعلام والمشاركة السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1995 .
6) جعفور مصعب و دلاسي أمحمد، سوسيولو جيا المشاركة السياسية: دراسة حول العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، مجلة العلوم الأجتماعية، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد (26)، 2017.

7) حامد عبيد حداد، المديونية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد(33) ملركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، نيسان 2007.
8) حامد محمد الطائي، تحديد أقسام سطح العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد 5 ، 1969.
9) حسن نافعة ، مصر الى اين : انتخاب الرئاسة في مصر وتاثيراتها المحتملة في عملية التحول الديمقراطي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (320)، 2005.
10) خميس حزام والي، اشكالية الشرعية في الانظمة السياسية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003 .
11) خميس حزام، الثقافة السياسية والنظام السياسي: نقد للمفهوم الغربي للثقافة السياسية، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد 28، 2004
12) رضا سالم داود، الاقلية الآيزيدية في العراق ، بحث في الجغرافية السياسية، مجلة الآداب ، الجامعة العراقية، عدد خاص بالمؤتمرات للعام الدراسي (2019.2018) الجزء الاول ، المجلد(11) 2019.
13) ستار الدليمي, المجتمع المدني والدولة العراقية, مجلة دراسات دولية , العدد (27), مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد, 2005.
14) ستيفن فيولر و ديمتري سيفاستويولو, ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الأموال العراقية, مجلة المستقبل العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, العدد (381), 2005.
15) سعد بشير اسكندر، الدولة الحديثة والامة والنزعة القومية في العراق . العربي والكردستاني، منشورات مكتب الفكر والتوعية للاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية ، 2005.
16) سفين جلال فتح الله ، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2010 دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية، المجلد (8)، العدد (1) ، 2013.
17) سلام الشماع ، (سنة العراق يواجهون أشكالية تمثيلهم سياسيا في مرحلة ما بعد داعش)، العرب، العدد(10672) ، 23يونية2017.
18) السيد يس، صعود الشرعية الثورية العربية، جريدة الحياة الندنية،27 نوفمبر 2011.

19) صالح بلحاج، التنمية السياسية: نظرة في المفاهيم والنظريات، منصة المجلات العلمية الجزائرية، جامعة الجزائر، المجلد 1، العدد 1، 2013.
20) عباس فاضل السعدي، التركيب الاثنولوجي لسكان العراق، مجلة كلية الآداب، العدد(68)، 2005.
21) علي الدين هلال وأخرون، معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1994.
22) علي خليفة الكواري واخرون، المواطنة والديمقراطية في الدول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت،2001 .
23) علياء العزي، الاعلام العربي والتنمية السياسية، سلسلة دراسات، معهد البحرين للتنمية السياسية، 2017 .
24) فيروز حسن حمه عزيز، الاهمية الجيوسياسية لكردستان الجنوبية وتأثيرها على السياسة البريطانية (1914. 1924)، مركز كردستان للدراسات الستراتيجية، السليمانية، 2008.
25) قحطان حسين، العنف السياسي في مضمونه واشكاله واسبابه، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بابل، المجلد، العدد (20)، 2014.
26) كنعان حمه غريب عبدالله و عابد خالد رسول، انماط العنف السياسي في العراق بعد عام 2003، مجلة دراسات قانونية وسياسية، مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة السليمانية، السنة الثالثة، العدد (6) ، 2015.
27) لعجال أعجال محمد لمين، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد (12)، 2007.
28) مثنى حسين عبد، التركيبة المجتمعية لدولة جنوب السودان واثرها في الاندماج الوطني، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد: المجلد (25)، العدد(3)، 2010.
29) مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (75) ، تشرين الاول 2018.

30) محمد الرحبي، العلاقات المكانية لمدن نهري دجلة والفرات: دراسة مقارنة، مجلة المأمون الجامعة، بغداد، العدد7، 2002.

31) محمد المالكي، الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيت، الدوحة، 2013.

32) محمد رشاد الحملاوي ، أدارة الأزمات (ابوظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث)، 1997.

33) محمد قدوسي, السياسي من خلال معطى الشرعية: استمرارية التطور أم تقطعات, المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية, جامعة وهران , العدد(14), 2001.

34) محمد محمود ابراهيم الديب، جغرافية الانتخابات(فحواها ومراميها ومناهجها) ، الجمعية الجغرافية المصرية ، العدد(59)، 2012.

35) هيفاء احمد الجندي، (جلبير اشقر) المثقف المتمرد الذي عرف الشرق الملتهب، العرب ، العدد(10023), 30اغسطس2015.

36) وصال نجيب عارف العزاوي، الاقليات في ظل الدول الجديدة، مجلة شؤون سياسية، العدد (706) ، السنة الثانية، دار الجماهير للصحافة، 1996.

37) ولاء البحيري، أدارة الأزمة :مفاهيم ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والأستراتيجية، ، القاهرة ، العدد38، فبراير 2008.

رابعاً:-الرسائل والأطاريح

1) ابراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية(العراق كحالة للدراسة) رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، 2008.

2) اميمة مصطفى عبود، قضية الهوية في مصر في السبعينات : دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب السياسي، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1993.

3) بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والأجتماعية، جامعة منتوري قسطنطينة،2005.

4) ثروت زكي علي مكي ، وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية– دراسة حالة التجربة المصرية (1952– 1981)، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، 1993.

5) جاسم محمد محمد علي، الجغرافية الانتخابية لمجالس المحافظات في العراق: دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية، قسم الجغرافية، جامعة السليمانية، 2011.

6) جزا توفيق طالب، سكان اقليم كردستان(دراسة في الجغرافية السياسية) رسالة ماجستير، جامعة صلاح الدين، كلية الاداب، قسم الجغرافية، 1995.

7) حسن عبد زاير الكعبي، جغرافية الانتخابات لمحافظتي بابل وديالى، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2007.

8) حنان قنديل عارف، الماركسية والتعددية السياسية(دراسة في النظرية والتطبيق)، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1996.

9) ريبوار كريم محمود، العلاقات العراقية الامريكية منذ عام 1989 وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2006.

10) سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، 2009.

11) سعدون شلال ظاهر، دور السكان في الوزن السياسي للعراق، دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم الجغرافية، 1996.

12) سعود محمد ناصر الشاويش، المشاركة السياسية للاحزاب الاسلامية في اليمن(2001.1990)، رسالة ماجستير، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية،2002.

13) سليمان عبدالله اسماعيل، خصائص الامطار في اقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير منشورة باللغة الكردية، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين، 1994.

14) سوران حمة أمين، التحليل الجغرافي لخصائص الرياح في أقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية، جامعة السليمانية، قسم الجغرافية، 2006.

15) السيد عبد المطلب احمد غانم، المشاركة السياسية في مصر، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1979.

16) سيروان شابي بهنان، كلدان العراق(دراسة جغرافية . اثنوغرافية) رسالة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة صلاح الدين، غير منشورة، 1993.

17) شاكر ظاهر فرحان الزيدي، جغرافية الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2005، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد،2007.

18) عبد الأمام نصار ديري، تحليل جغرافي لخصائص مناخ القسم الجنوبي من العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة ، كلية الآداب، قسم الجغرافية، 1988

19) عبد الجبار احمد، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد،1994.

20) عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي ،جغرافية الانتخابات في اليمن . دراسة في الجغرافية السياسية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب ،جامعة بغداد،2002.

21) فاطمة قعمير، الثقافة السياسية وانعكاسها على السلوك الانتخابي في الجزائر(2014.1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، أمحمد بو قرة، الجزائر، 2016.

22) فريدة العمراوي، ازمة الشرعية في الانظمة السياسية العربية(دراسة حالة مصر) رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014.

23) فيصل ساولي, متابعة وسائل الاعلام والمشاركة السياسية, رسالة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال, قسم علوم الاعلام والاتصال, جامعة الجزائر, 2001.

24) قاسم محمد عبيد، التنوع الاثني لسكان السودان وآثاره في قوة الدولة، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، قسم الجغرافية، غير منشورة، 2007.

25) محمد سعيد حسين البرواري، دور التعليم الجامعي في التنشئة السياسية (دراسة ميدانية في جامعة دهوك) رسالة ماجستير، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، 2006.

26) نهى محمد امجد نافع، المشاركة السياسية في مصر في الفترة من 1981–2002، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية، 2003.

27) هبة شاكر عبد، التحليل الجغرافي السياسي لازمة الاندماج الوطني واثرها في بناء الدولة في العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، 2020.

28) هبة محمود فؤاد، التطور الديمقراطي واثره على المشاركة السياسية في مصر في عهد الرئيس مبارك، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث العربية، 2006.

29) ياسر حسن ناجي الصلوي، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني (دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من 1990. 2003) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة صنعاء، 2007.

خامساً:-الانترنيت:

1) جبهة التوافق العراقية، منشور على الرابط: .http;//www.altawafuk.com

2) السيد عليوة ومنى محمود، (مفهوم المشاركة السياسية)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، .https;//goo.gl/SQjhAR

3) عبد ألأله وردي، التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية، منشور على الرابط:http://www.ahewar.org/show.art.asp?aid=104505.

4) عبد الحميد بن محمد، العزوف: معضلة الانتخابات البلدية القائمة بالجزائر، الجزيرة، 31اكتوبر 2017،https;//goo.gl/yTtCpu.

5) عبدالسلام الحامدي، العروبة وخصائصها في الفكر القومي، منشور على الرابط:https;//is.gd/PNhORP.

6) مازن الياسري، في ذاكرة الثامنة والثمانين الجيش العراقي تاريخه بين المؤسسة والنظام الحاكم، منشور على الرابط:.https;//www.brob.org/bohoth1/bohoth162.htm

7) المحددات الهيكلية تعميق الفوارق والفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية، ضمن(الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية)، منتدى البدائل العربي للدراسات2017،www.afalebanon.org.

8) محمد العجاتي وعمر سمير، بنية الدولة والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: ازمة سياسات ام ازمة بنيوية، القاهرة، منتدى البدائل العربي للدراسات،2016.www.afalebanom.org

9) محمد العجاتي، التنظيمات اليسارية بعد ثورة يناير ثورة الغرض و ارتباك الآداء، الملف المصري، الاهرام، اكتوبر 2015. https;//bit.ly/2q8hhkq.

10) محمد العجاتي، المواطنة والحراك العربي: بين الدساتير والواقع، الشروق، 1 يناير 2015،https;//goo.gl/2kf5fy.

11) محمد عادل عثمان، تأصيل مفهوم المشاركة السياسية، بحث منشور على الرابط: de . Democraticac/؟=36026.

12) مظاهرات العراق الحاشدة تطالب بالاصلاح، الجزيرة، 22اغسطس2015.https;//goo.gl/fhpkgr.

13) مقتل عدد من مرشحي الانتخابات العراقية منشور على الرابط http;//www.iraqcp.org/members2/0041115icpengl.htm.

14) ناجي الغزي، (ازمة الثقة بين المواطن والمؤسسة السياسية والادارية) الحوار المتمدن، 12مايو 2009، العدد(2644)،6https;//goo.gl/c.Hg5L.

15) نوال معزيلي، أزمة المشاركة السياسية في الجزائر: بين ضعف الوعي لدى الناخب وأنعدام الثقة بالمنتخب، المركز الديمقراطي العربي ،بحث منشور على الرابط: www. democratic P ?/ de ac = 45683.

16) هبة خليل، نحو منهجية لدراسة الفوارق الاجتماعية بمصر، ضمن الفجوات الاجتماعية والفوارق الطبقية في المنطقة العربية، منتدى البدائل العربي للدراسات،2017.www.afalebanon.org

سادساً:-المطبوعات والتقارير الحكومية

1) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2000-2001، شنن هجوم على الفقر- عرض عام، النسخة العربية، واشنطن، 2000.

2) بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الإحصاءات السكانية لعامي (2004-2005).

3) تقرير الادارة البريطانية عن العراق في عشر سنوات(1930-1920).
4) جريدة الوقائع العراقية، الانتخابات البرلمانية في العراق(2003-1958)، جريدة الصباح العدد (495)، 9 أذار.
5) جمهورية العراق ، قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005، المادة (15) أولا وثانيا، المادة (16)
6) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للسنوات(2015 . 2018)، 2019، جدول رقم (1).
7) جمهورية العراق، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (21) لسنة 2010.
8) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الميداني لعام 2016.
9) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، اسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات (1997. 2012)، جدول رقم واحد.
10) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقرير السنوي الاحصائي لعام 2017، قسم حقوق الانسان.
11) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2007، جدول (13/6).
12) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية (1- 2011WISH).
13) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق(2015. 2018)، شكل رقم(3).
14) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2004، جدول (14-23).
15) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، قسم الاحصاء السكاني اسقاطات السكان لعام 2005.
16) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق (2015-2018) جدول رقم (2).

17) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، معدل البطالة من سنة 2003- 2016، جدول (2-1).
18) دستور العراق الدائم لعام 2005، المادة (20).
19) قاعدة التشريعات العراقية، امر سلطة الائتلاف المؤقت حل الكيانات العراقية، رقم التشريع (2)، الوقائع العراقية، رقم 3977، 2003.
20) قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2004.
21) قرارات مجلس الوزراء الصادر في (تموز. آب . ايلول) كتاب رسمي، مطبعة الحكومة، بغداد.
22) مجموعة الازمة الدولية(مستقبل العراق المشكوك فيه: الانتخابات وما بعدها)، تقرير الشرق الاوسط رقم 94 (بروكسل: مجموعة الازمة الدولية، 25 شباط 2010)، ص20-27.
23) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ,مركز أدخال المعلومات, نتائج انتخابات 2018.
24) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ,مركز أدخال المعلومات, نتائج انتخابات 2014.
25) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مركز ادخال البيانات، نتائج انتخابات 30 كانون ثاني 2005.
26) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مركز ادخال البيانات، نتائج انتخابات15 كانون اول 2005 .
27) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، مركز ادخال البيانات، نتائج انتخابات 7 آذار 2010
28) المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية، تقرير التوعية بالعنف الانتخابي في العراق وسبل التصدي له في أطار انتخابات 30 كانون الثاني 2005، 23فبراير/شباط2005.
29) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق (2015 – 2018)، جدول رقم (9).
30) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق (2015 – 2018)، جدول رقم (5).
31) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2005 -2006)، الجدول (2/6).

32) وزارة الموارد المائية، المركز الوطني لإدارة الموارد المائية، شعبة نظم المعلومات الجغرافية، 2010.

33) وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، 2015، بمقياس (1:10000).

34) وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة، خريطة النقل البري في العراق، 2015، بمقياس (1:10000).

سابعاً:-المصادر الانكليزية

1) Abdelazez Duri. The historical formation of the Arab word-a study in identity and consciousness, London-New York; croon Helm,1987.
2) Christopher B.Kenny, Political participation and Effects from the social Environment American Journal of political of Science , vol36,1992.
3) David L Sills ,International Encyclopedia of social sciences, the Macmillan Company & and the free press, New York, Collir Macmillan,Vol.11,London, 1972 (3)Burnsten, Paul and Linton April,(the impact of parties, interest group ,and social movement organization on Policy ; some recent evidence and the oretical) University of North Carolina, Decembar 2002.
4) Gabriel Almond ,the civic culture, political attitudes and democracy in five nations, N.Y,Prinction.1963
5) Hebert Jacob; the conscequensos of Malapportion ment,Not of caution, Social force, Vol 43,1964.
6) Immanuel Wallemstein & Peter D.Phillips, national and Word identities and the interstate system, Geopolities and Geo culture ,Cambridg,Cambridg Univ,press,1999.
7) Josif Thesing and Wilhelm Hofmeidter ,Political parties in Democracy; Role and functons of political parties in the political System of the Federa Republic of Germany ,Germany; Konrad Adeenauer stifung, 1990.
8) Myron Weiner,(political participation;Crisis of political process)in;Binder(Crisis and sequence in political develop ment)APSR.NO.3(September1974.
9) Myron Weiner;(political participation; Crisis of the political process) in;binder,ed(Crisi and sequence in political develop ment) APSR.NO.3,September 1974.

10) National Integration and secularism, Contemporary Inia Issuse and Goals,MODUL-4, 2013,P203-204.
11) Samuel P Huntington and Joun M Nelson. Easy choice Political Participation in Developing countries.Cambridg MA . Harvard University Press.1976.

Abstract

The issue of political participation is one of the topics that states have given great importance, because of its great impact on the legitimacy of authority and the building of the state and its sustainability, as political participation has been linked to the growth of civilized behavior in societies that are moving towards democracy, as it has become a deep phenomenon rooted in political life, based on cultural maturity. And the political, as a method of daily dealing to impart a culture of peace and coexistence among the various components of peoples, through the presence of: difference and partisan diversity, freedom of belief and thought, freedom of opinion and expression for individuals and political and social forces, and respect for opinion and the other opinion. There is no doubt that Iraq is going through a stage of democratic transition, especially after the end of the period of one-party control over the joints of the state, and the beginning of the stage of partisan pluralism in the administration of the state. In his thesis, he used several approaches (descriptive, historical, statistical and analytical). To achieve the goal of the study and reach the desired results, the researcher divided the study into four chapters preceded by an introduction that dealt with the problem, hypothesis, importance and justification of the study, in addition to previous studies and the limits of the study. The first chapter dealt with the conceptual framework of the participation crisis and what is related to it, while the second chapter dealt with the factors affecting political participation, while the third chapter dealt with the Iraqi parties after 2003 and the results of their participation in the parliamentary elections from 2003 to 2018, while the fourth chapter dealt with the analysis of the parliamentary elections that took place In the period limited from 2003 to 2018, in addition to explaining the causes of the political participation crisis and developing solutions to it, the study concluded with a set of results and recommendations with a list of sources and references

Accordingly, the study concluded that the Iraqi state suffers from a crisis of political participation, and the reason for this crisis is due to a number of geographical factors, as well as the failure of the political system in Iraq to overcome the obstacles facing political participation. In addition, the government's policies failed to manage the state's ethnic and sectarian diversity and deepened the crisis of political participation, which led to this diversity being a factor of weakness in the body of the state instead of a factor of strength, as national and sectarian identities emerged instead of the comprehensive national identity. This requires the development of solutions to address this crisis instead of escalating and creating other crises such as crises of identity, legitimacy and integration, which impede development in the state and lead it to collapse and rupture

The Republic Of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Iraqi University / College of Arts
Department of Geography and
Geographical Information
Systems



Geographical analysis of the crisis of political participation in Iraq after 2003

Master Thesis Submitted By The Student

Talib Mohsen Jassim Al-Obaidi

To the Council of the College of Arts - Iraqi University, which is part of the requirements for obtaining a Master of Arts degree in Geography

Supervised by Assist. Prof.

Dr. Ali Yassin Abdullah Al-Azzawi

1442 A.H. **2021 A.D.**